جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة ماجستير

التخصص: الدراسات اللسانية القديمة والحديثة

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف عند النحويين القدماء والمتأخرين بين الرفض والتأييد

من طرف

حليمة وابل

أمام اللجنة المشكلة من

بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر(أ)،جامعة البليدة	رئيساً
لعبيدي بوعبد الله	أستاذ محاضر(أ)،جامعة البليدة	مشرفاً ومقرراً
بن لعلام مخلوف	أستاذ التعليم العالي،جامعة البليدة	عضوا مناقشاً

البليدة،جوان 2012

ملـخـص

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصـحبه أجمعـين، وبعد:

فهذه دراسة يدور موضوعها حول البحث في المواقف والأسباب والحجج المقنعة في جدليـة الاحتجاج بالحديث الشريف.وقد قسمت هذه الدراسة إلى مدخل ذكرت فيـه مـصادر الاحتجـاج، وفصلين، الأول عن النحاة المعارضين وحججهم، ومدى إجرائهم للحديث الشريف في بعض كتبهم، والثاني عن النحاة المجوزين وحججهم، ومدى إجرائهم للحديث الشريف في بعـض كتـبهم.وقـد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- رواية الحديث الشريف بالمعنى لم تكن سبباً كافيا لتهميشه من قبل الرافضين أو قبوله من طرف الجوزين، بل المؤثرات السياسية والتيارات الفكرية والإسلامية-خاصة الفرق الدينيـة-هـي التي أثرت بشكل فعال وغير مباشر في اختلاف مواقف النحاة القدماء والمتـأخرين وحتـى نحـاة المدرسة الواحدة تجاهه،فكان السجستاني وابن السكيت والزبيدي والمؤدب من القدماء الذين جوزوا الاحتجاج بالحديث من خلال إجرائهم له في بعض كتبهم،رغم أن أكثر الأوائل رفضوا ذلـك،وحتى بعض المتأخرين، لكن كتبهم لم تخل من هذه المادة خلاء تاماً،إضافة إلى أن ابن الضائع وأبا حيان ناقضا موقفهما حينما احتجا بالحديث الشريف في كتابيهما،ولم تكن الأحاديث الـواردة فـي كتـب المعارضين والمؤيدين لأجل الاحتجاج البحت بل اختلاف غرضهم في إيرادها.

-اتسعت نسبة الاحتجاج بالحديث الشريف بعد أن زال الصراع القائم بين التيارات الفكرية ، ودون أكثر الحديث الشريف، وكان ابن مالك أول من أكثر مـن الاحتجـاج بالحـديث الـشريف وبالخصوص على المواضع النحوية،في حين أن أكثر الأحاديث الواردة في الكتب الأخـرى وردت في الأغلب لأجل مواضع صرفية، وكذلك لأجل الاعتضاد والاستئناس؛ لأن أكثرهـا كـان يرفـق بالشواهد من القرآن والشعر.

-الأحاديث المروية باللفظ كانت أقل بكثير من الأحاديث المروية بالمعنى، لكن تدوين هـذه الأخيرة وثبوتها في الكتب يمنع تغيرها، وبالتالي يمكن الاحتجاج بها ، وهذا من بين مـا اقترحـه الشيخ محمد الخضر حسين وما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

شـكـر

أولا وقبل كل شيء أحمد الله حمدا كثيرا وأشكره شكرا جزيلا على كل نعمة وهبني، وعلى درجة العلم التي رفعني، وعلى الإنجاز الذي أعانني

ثانيا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي تقبل موضوعي بصدر رحب وجاد علي بتوجيهاته من بداية البحث إلى نهايته،كما لا أنسى أعضاء اللجنة المناقشة

وإلى والدي الكريمين و بالأخص أمي وإلى إخوتي وأخواتي الذين ساعدوني في كيفية جمع الكتب وطبع البحث

وزميلاتي وزملائي في الدفعة

وبالأخص نادية عماري، وعروة فتيحة، وكريمة كراش

وكل الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث معنويا وماديا

الفهرس

ملـخـص
شـكـر
الفهرس
مـقـدمـة.....7
مدخل: الاحتجاج ومصادره.....12
1. مفهوم الاحتجاج وما يميزه عما يلتبس به.....12
1.1.الاحتجاج لغة واصطلاحا.....12
1.1. 2.الاستدلال لغة واصطلاحا.....12
1. 1. 3.الاستشهاد لغة واصطلاحا.....13
1. 1. 4.التمثيل لغة واصطلاحا.....14
1. 1. 5 .الفرق بين الاحتجاج وهذه المصطلحات.....14
2. مصادر الاحتجاج.....15
2. 1.القرآن الكريم والقراءات.....15
2. 2.كلام العرب (شعر ونثر).....22
2. 3.الحديث النبوي الشريف.....30
1.النحويون المعارضون للاحتجاج بالحديث الشريف.....36
1. 1. مواقف وحجج النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف.....36
1. 1. 1. أصحاب الاتجاه المعارض للاحتجاج بالحديث الشريف.....36
1. 1. 2. مواقف النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف.....36

1. 1. 3. حجج النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف.....41
1. 1. 3. 1. رواية الحديث النبوي بالمعنى.....41
1. 1. 3. 2. تناقل الحديث مشافهة وعدم ضبطه بالكتابة.....44
1. 1. 3. 3. رواية الأعاجم للحديث الشريف ولحنهم فيه.....46
1. 1. 3. 4. وجود التصحيف في الحديث.....49
1. 1. 3. 5. شيوع الوضع في الحديث.....49
1. 1. 3. 6. توارث فكرة الإعراض عن الحديث الشريف.....52
1. 1. 3. 7. التحرج الديني.....52
1. 1. 3. 8. الأثر النفسي.....53
1. 1. 3. 9. تظافر العلوم الفكرية الإسلامية وغيرها في غبن الحديث الشريف في النحو..54
1. 1. 3. 9. 1. أثر المنطق والفلسفة في النحو وانعكاسه على الاحتجاج بالحديث.....55
1. 1. 3. 9. 2. أثر علم الكلام والفقه في النحو وانعكاس ذلك على الحديث الشريف.....56
1. 1. 3. 10. قلة خبرة النحاة بالحديث وانشغالهم بما يزودهم به رواة اللغة من نثر وشعر.....61
1. 2. مدى اعتراضهم على الاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم له في بعض كتبهم.....62
1. 1. 1. من نحويي البصرة.....62
1. 2. 2. من نحويي الكوفة.....69
1. 2. 3. من نحويي بغداد.....73
1. 2. 4. من نحويي مصر.....82
1. 2. 5. من نحويي الأندلس.....85
1. 2. 6. من نحويي الأقاليم الأخرى.....95
2.النحويون المجوزون للاحتجاج بالحديث الشريف.....98
2. 1. مواقف وحجج النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف بشروط وبدونها.....98
2. 1. 1. أصحاب الاتجاه المجوز للاحتجاج بالحديث الشريف.....98
2. 1. 2. مواقف النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف.....99
2. 1. 2. 1. فئة جوزت الحديث تجويزا مطلقا.....99
2. 1. 2. 2. فئة جوزته تجويزا مشروطا.....103
2. 1. 2. 2. 1. فئة المتأخرين وشروطها.....103

2. 1. 2. 2. 2. فئة المحدثين وشروطها.....105
2. 1. 3. حجج النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف.....109
2. 2. 3. 1. التجويز العقلي للنقل بالمعنى.....110
2. 1. 3. 2.التشدد في رواية الحديث النبوي باللفظ.....110
2. 1. 3. 3. الحديث الشريف و تاريخ تدوينه.....115
2. 1. 3. 4.استناد النحاة المجوزين للحديث إلى كتبه ومصنفاته مستغنين عن الرواية بالمشافهة.....118
2. 1. 3. 5.النحاة والعلماء المجوزين للحديث كانوا عالمين به ومؤلفين فيه.....118
2. 1. 3. 6. دقة منهج رواية الحديث الشريف وتأثر اللغويين به.....118
2. 1. 3. 7. أثر الأوضاع السياسية في الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة.....119
2. 1. 3. 7. 1.انحلال فرقة المعتزلة وأثره في الاحتجاج بالحديث الشريف.....119
2. 1. 3. 7. 2.قيمة الفرقة الاعتزالية والسنة في عهد الرشيد(170 هـ -193 هـ).....119
2. 1. 3. 7 . 3. قيمة الفرقة الاعتزالية والسنة في عهد المتوكل (232هـ -247 هـ)..119
2. 1. 3. 7. 4 .ذوبان المعتزلة في الشيعة.....120
2. 1. 3. 7. 5 .أثر الحكم الزنكي و الأيوبي(569هـ) في الاحتجاج بالحديث الشريف..120
2. 1. 3. 7. 6 .الأوضاع السياسية في الأندلس وأثرها في الاحتجاج بالحديث الشريف...121
2. 1. 3. 7. 7 .أثر الموحدين في الاحتجاج بالحديث الشريف.....121
2. 1. 3. 8. تأثر الأندلسيين بالصرخة المدوية التي أطلقها ابن حزم.....122
2. 1. 3. 9. نزعة الاستقلال النحوي عند متأخري الأندلسيين.....123
2. 1. 3. 10.الحاجة إلى موارد جديدة للاحتجاج والاستدلال.....123
2. 1. 3. 11.عثور المتأخرين على ما يخالف القواعد التي استقر عليها النحاة الأوائل في الحديث النبوي.....123
2. 2.مدى تجويزهم للاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم له في بعض كتبهم.....123
2. 2. 1. من نحويي البصرة.....124
2. 2. 2. من نحويي الكوفة.....125
2. 2. 3. من نحويي بغداد.....127
2. 2. 4. من نحويي مصر.....136
2. 2. 5. من نحويي الأندلس.....145

2. 2. 6. من نحويي الأقاليم الأخرى.....164

خـاتمـة.....174
قائمة المراجع.....177

مقدمة

نحمد الله حمداً كثيرا، ونستعيذ به من شرور أنفسنا ،ومن سيئات أعمالنا،من يهده الله فلا مضل له ،ومن يضلل فلا هادي له ،وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بدين الحق والتوحيد سراجا منيرا، مبشرا ونذيرا؛ صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه ،ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه لا خلاف بين المسلمين علمائهم وعامتهم أن الحديث الشريف من أفصح الأقوال –بعد القرآن الكريم- وأبلغها معنى، ومن أشرفها قدراً وأحسنها ذكراً، ومن أكملها نفعا وأعظمها أجراً.

وأنه ثاني مصادر التشريع الإسلامي -عند أهل السنة والكتاب- في الاحتجاج على إثبات الأحكام المستنبطة، لكن في علوم اللغة العربية أخذت قضية الاحتجاج بالحديث الشريف مجريين:

أحدهما: الاتفاق على الاحتجاج به في جميع علوم اللغة باستثناء النحو والصرف.

ثانيهما: الاختلاف في الاحتجاج به على إثبات قواعد اللغة نحوا وصرفا.

وقد تواترت الدراسات القديمة والحديثة، على محاولة كشف جوانب هذه القضية،إذ أن أول من أثار هذه الإشكالية من القدماء هو ابن الضائع منتقدا ابن خروف على سلوكه هذا المسلك، وتبعه أبو حيان الأندلسي مخرجاً هذه القضية للجدل بانتقاده ابن مالك، مقدما الحجج والدلائل التي رآها مناسبة.

وقد عرض لهذه القضية كل من السيوطي والبغدادي عرضاً موضوعيا،بينَا بعده موقفهما ،وتعرض أبو الطيب الفاسي لهذه القضية عرضا عند شرحه للاقتراح،مبينا موقفه من ذلك.

أما من الدراسات العلمية الحديثة الجادة نجد بحث الشيخ محمد الخضر حسين المنشور في كتابه دراسات في العربية وتاريخها، عرض فيه للمواقف والحجج ثم ناقشها وبين الأحاديث التي يمكن الاحتجاج بها.

وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي التي كانت غايتها منه إثبات احتجاج نحاة عصر الاحتجاج بالحديث الشريف، والتحقق ممن كان أول المحتجين به من المتأخرين.

وأجرى الدكتور محمود فجال دراستين،الأولى: بعنوان" الحديث النبوي في النحـو العربـي" دافع فيه عن هذه القضية وأجرى دراسة نحوية مستفيضة على الاستشهاد بالحديث الشريف في أكثر شروح الألفية،والثانية: بعنوان"السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي" سـعى مـن خلاله إلى دحض شبهات المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي ،مع دراسته للأحاديث الـواردة فـي شرح الكافية للرضي دراسة نحوية.

وكُتيب حققه الدكتور رياض بن حسن الخوام بعنوان: "الاستدلال بالأحاديث النبوية الـشريفة على إثبات القواعد النحوية " وهو عبارة عن مكاتبة موجزة جـرت بـين الـدماميني والبلقينـي، موضوعها إمكانية الاحتجاج بالحديث الشريف من عدمه.

وكتاب معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، وهو بحث شامل للغة والنحو، منصب على معاجم معينة دون الكتب الأخرى.

والذي يمكن قوله عن هذه الدراسات أنه ما وجد في واحدة غاب في أخرى، إذ أن فيهم مـن اتخذ موقفا أحادياً إما رفض الاحتجاج بالحديث الشريف أو تأييده، مع الاستعانة على ذلك بـالحجج والبراهين،وفيهم من تعرض للقضية بشكل نظري موجز، كما أن أكثر النحويين والباحثين حصروا الأسباب المؤدية إلى الامتناع عن الاحتجاج بالحديث الشريف في أسباب دون أخرى؛ هذا ما جعلني أخوض البحث في مجال الدراسات النحوية الحديثية بمعالجة جديدة لهذه القضية وترتيب جديد جامع مفصلٍ يختلف عما سبق من دراسات؛ فاخترت أن يكون موضوع بحثي بعنوان:

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف عند النحويين القدماء والمتأخرين بين الـرفض والتأييد.

وتكمن أهمية الموضوع المختار في اختلاف النحويين في الاحتجاج بالحديث الـشريف من عدمه، هذا الاختلاف دفعني إلى البحث والنظر في كل طرف، وحججه للانتهاء إلى موقف خاص، إما بترجيح طرف ما أو الانتهاء إلى موقف مستقل، والتوصل إلى ما إذا كان بالإمكان الاستشهاد بالحديث الشريف واستخراج الأحكام النحوية منه أم لا.

كان هذا من بين ما دفعني إلى النظر في المسألة ،وحتى أعرف إذا كـان بالإمكـان الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا أم بشروط أم رفضه مطلقا.

وغايتي من هذا البحث هي بيان هذه الشروط والسمات وبيان المدى الـذي يمكـن بلوغه في الاستشهاد بالأحاديث.

والإشكالية المطروحة في هذا البحث هي:

هل كان هنالك اختلاف بين النحويين المتقدمين والمتأخرين حول الاحتجاج بالحديث الشريف ؟ ما طبيعة هذا الاختلاف؟ من هو الفريق المعارض؟ من هو الفريق المؤيد ؟ ما هي حجج كل فريق ؟ ما هي الأسباب التي دعت إلى رفض الاستشهاد بالحديث عند القدماء؟ لمـاذا احتج به بعض المتأخرين؟ما مدى إجراء الرافضين والمؤيدين للحديث الشريف من خلال بعض كتبهم؟ هل وصلنا الحديث الشريف مرويا بالمعنى في الأغلب الأعم ؟ ما هي النسبة العدديـة التي تحدد ذلك ؟ ما هي الأحاديث التي يمكن الاحتجاج بها ؟ وهل يمكن حصرها بشروط ؟ ما هي هذه الشروط؟ قد نظر علماء الحديث في الأحاديث الصحيحة ووضعوا منهجا في التحـري

لأجل ذلك، وكان بعضهم يلح على صحة اللفظ والمعنى؛ فمن هؤلاء العلماء وما النتائج التـي انتهوا إليها ؟

والفرضية الممكنة هي وجود عدد لا يستهان به من الأحاديث التي يمكن الاستـشهاد بها بعد التثبت من صحة لفظها ومعناها، على أن تضبط شروطها وسماتها.

وقد صممت بحثي على الخطة الآتية:

عنوان الموضوع:

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف عند النحويين القدماء والمتأخرين بين الرفض والتأييد

وجعلته في مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة ففيها بيان لأهمية الموضوع، وسبب اختياره والإشكالية المطروحة، وعرض عام لمخطط البحث، وبعض الضوابط المنهجية.

أما المدخل فبعنوان: الاحتجاج ومصادره،وكان توطئة وتمهيداً للبحث.ويشمل مطلبين.

المطلب الأول بعنوان: مفهوم الاحتجاج وما يميزه عما يلتبس به.

المطلب الثاني بعنوان: مصادر الاحتجاج.

أما الفصل الأول فبعنوان:النحويون المعارضون للاحتجاج بالحديث الشريف.ويشتمل مبحثين.

المبحـث الأول بعنـوان:مواقـف وحجـج النحـويين المعارضـين للاحتجـاج بالحـديث الشريف.ويشتمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول بعنوان: أصحاب هذا الاتجاه.

المطلب الثاني بعنوان: مواقف النحويين المعارضين.

المطلب الثالث بعنوان: حجج النحويين المعارضين.

المبحث الثاني بعنوان:مدى اعتراضهم على الاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم لـه فـي بعض كتبهم.

ويشتمل ستة مطالب.

المطلب الأول: من نحويي البصرة.

المطلب الثاني: من نحويي الكوفة.

المطلب الثالث:من نحويي بغداد.

المطلب الرابع:من نحويي مصر.

المطلب الخامس:من نحويي الأندلس.

المطلب السادس:من نحويي الأقاليم الأخرى.

أما الفصل الثاني فبعنوان: النحويون المجوزون للاحتجاج بالحديث الشريف.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول بعنوان:مواقف وحجج النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف بشروط وبدونها. ويشتمل ثلاثة مطالب.

المطلب الأول بعنوان: أصحاب هذا الاتجاه.

المطلب الثاني بعنوان: مواقف النحويين المجوزين.

المطلب الثالث بعنوان: حجج النحويين المجوزين.

المبحث الثاني بعنوان:مدى تجويزهم للاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم له في بعض كتبهم.

ويشتمل على ستة مطالب.

المطلب الأول:من نحويي البصرة.

المطلب الثاني: من نحويي الكوفة.

المطلب الثالث: من نحويي بغداد

المطلب الرابع: من نحويي مصر.

المطلب الخامس: من نحويي الأندلس.

المطلب السادس: من نحويي الأقاليم الأخرى.

الخاتمة: بينت فيها النتائج التي خرجت بها من هذه الدراسة.

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي الملائم لهذه الدراسة.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع التي اعتمدتها في هذه الدراسة فقد كانت جمة ومتنوعة.

فقد ساعدتني كتب القراءات على ضبطها ومعرفة كل قراءة وإلى من تعود.

وساعدتني كتب الدراسات الحديثة ككتاب مواقف النحاة للحديثي وكتاب معاجم غريب الحديث للشرقاوي، وكتابي فجال على كيفية معالجة المواقف والحجج والبراهين،و استقاء المعلومات.

وساعدتني كتب الحديث الشريف كالصحيحين وكتب السنن، وكنز العمال،ومعاجم غريب الحديث (كالنهاية لابن الأثير وغريب الحديث لأبي عبيد) على توثيق الأحاديث قدر المستطاع.

وساعدتني كتب التراجم كمعجم الأدباء للحموي وطبقات النحويين للزبيـدي وبغيـة الوعـاة للسيوطي وغيرها على الترجمة الموجزة للنحويين وإحالة القارئ على مصادر تـرجمتهم إذا كـان بوده الاتساع في الاطلاع عليهم.

وهناك كتابان هامان كشفا كشفاً مباشرا عن موقف صاحبيهما وموقف نحويين آخـرين مـن الاحتجاج بالحديث الشريف،وهما: كتاب دقائق التصريف لصاحبه المؤدب ، والمكاتبة التي جرت بين الدماميني والبلقيني.

والذي يجب تبريره هو أن الملاحظ -بعد الاطلاع على المضمون- أن المبحثـين التـاليين كانا أكبر حجما من المبحثين الأولين في كلا الفصلين ، والسبب يعود إلى عدد النحـويين المطلـع على كتبهم ،الذين تجاوزوا السبعين نحوياً.

كما أن البحث عن الأحاديث لم يخص الأحاديث المرفوعة إلى النبـي υ فقـط بـل شـمل الأحاديث الموقوفة على الصحابة، والمقطوعة(أحاديث التابعين).

وإذا قلنا على سبيل المثال: هذا النحوي كان سابقاً أو مسبوقاً إلى الاحتجاج بهذا الحديث، فإن هذه الأسبقية ينظر إليها على أساس سنين وفيات النحاة وليس على أساس ترتيب المدارس النحويـة في هذا البحث.

كما بذلت مجهودا في توثيق الأحاديث وتخريجها غير أنه لم يكن في مستطاعي تخريجها كلها فتركت بعضها على حاله،وبالله التوفيق.

مدخل
الاحتجاج ومصادره

1. مفهوم الاحتجاج وما يميزه عما يلتبس به:

الاحتجاج مصطلح من المصطلحات المتداولة في أصول النحو العربي، يلتبس مفهومه بمفاهيم المصطلحات الآتية: الاستدلال، الاستشهاد، والتمثيل، و يمكن إزالة هذا الالتباس كالآتي:

1.1.الاحتجاج لغة واصطلاحا:

الاحتجاج لغة من مادة (ح ج ج)، ومصدر الفعل المزيد منه: احتج، وفعله المجرد: حج من الحج، والحج لغة:" كثرة القصد إلى من يعظم... " [1] 3 / 9والحجة : البرهان وما دوفع به الخصم. [2] ص 183 [3] ص 482 [4]مج،9 / 778 والاحتجاج على صيغة الافتعال التي من معانيها: الاتخاذ، [5] 1 / 108 من ذلك احتج بالشيء: اتخذه حجة. [3] 2 / 482 [4]مج 2 ، 9 / 779

يعرفه سعيد الأفغاني في الاصطلاح النحوي بأنه"إثبات صحة قاعدة ،أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة...". [6] ص 6

وكذلك عرفه إميل بديع يعقوب بأنه "إثبات قاعدة نحوية أو صرفية أو صحة استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به ". [7] ص 47 – 48

ويبدو من خلال تعريفَي الأفغاني وإميل يعقوب أنهما يتفقان في أن الاحتجاج يعتمد الدليل النقلي ولم يشيرا إلى غير هذا الدليل،في حين أن بابتي ترى بأنه اعتماد السماع، وهو من الأدلة النقلية،أواعتماد القياس، وهو من الأدلة العقلية لتبرير حكم نحوي، [8] 1 / 56 وهذا هو المفهوم المختار؛فالاحتجاج هو إقامة البراهين، [9] ص 86 والبراهين عمليات عقلية تحليلية ينتقل فيها العقل من الجزء إلى الكل أو العكس؛ لأجل إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب باعتماد أحد أدلة النحو الإجمالية [10] ص 253 المتمثلة في: السماع والقياس والإجماع والاستحسان واستصحاب الحال.

1.1. 2.الاستدلال لغة واصطلاحا:

الاستدلال لغة: من مادة (د ل ل) ومنه: الدليل والدال، والدليل ما يستدل به، وقد دلـه علـى الطريق يدله دلالة ودِلالة ودلولة، [11] 15 / 1415 [4]26 / 1698 وجاء في مقاييس اللغة في مادة (دل): " والدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها...[كـ]قولهم:دللت فلانا على الطريق.والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بين الدلالة والدلالة". [12] 2 / 259 والاستدلال علـى وزن (استفعال)، والألف والسين والتاء تدل على معان منها: الطلب، والاتخاذ. [5] 1 / 110

وعلى هذا الأساس يكون الاستدلال بمعنى: طلب الدليل أو اتخاذه.

أما الاستدلال اصطلاحا فهو عند الطوفي -في شرح مختصر الروضة-:" طلب الحكم بالدليل من نص أو إجماع أو قياس ، وقد يطلق على ما أمكن التوصل به إلى معرفة الحكم" [13] ص 32 فالتوصل إلى استنباط الحكم يكون بواسطة الدليل المتمثل في النص والإجماع والقياس،وغيرها من الأدلة.

وقال الأنباري: "اعلم أن الاستدلال طلب الدليل،كما أن الاستفهام طلب الفهم ،والاستعلام طلب العلم... والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر[1]فيه إلى علم ما لا يعلم ". [14] ص 45

هذان التعريفان يوجد بينهما تقارب كبير؛ لأن مدارهما طلب الدليل لاستنباط الحكم ، وقد بين الطوفي نوعية هذه الأدلة التي تكمن في النقل والعقل ،من نص وإجمـاع وقيـاس ،فـي حـين أن الأنباري ذكر الدليل عامة ،و بين كيفية استنباط الحكم منه،على أن تكون تلك الكيفية كيفية عقليـة منظمة بقوانين ينتقل بها العقل من قانون إلى قانون ، أو من مرحلة إلى مرحلة؛ لينتهي إلى حكـم نهائي لم يكن معلوما.

والذي يجب أن يبرر هو اقتباس مفهوم الطوفي من أحـد كتـب أصـول الفقـه؛ ذلـك أن مصطلحات أصول النحو كلها مستعارة من أصول الفقه لتشابهها الكبير؛ لاسيما وأن مفهوم الأنباري كان ذا صبغة أصولية فقهية؛ لتأثره الكبير به وتطبيق مصطلحاته في أصول النحو.

1. 1. 3.الاستشهاد لغة واصطلاحا:

الاستشهاد لغة من مادة(ش هـ د) والشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام ،لا يخرج شيء من فروعه مما ذكـر، [12] ص 221 ويقـال: شـهد ،يـشهد،شاهد ،وشـهادة ،والشهادة: الخبر القاطع ، واستشهده: سأله الـشهادة. [4] مـج 4 ، 26 / 2348 [2] ص 229 [15] 8 / 253

أما الاستشهاد في الاصطلاح النحوي فهو إخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة النحوية سواء كان نظما أو نثراً، [9] ص 86 ومنه الشاهد وهو:" الجزئي الذي يستشهد بـه فـي إثبـات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق من عربيتهم " [16] 1 / 1002 و "يأتي النحاة بالشاهد في الغالب إذا كانت الصورة عزيزةً،أما إذا كان الكلام شائعا فيمثلـون لـه". [17] ص 43

---

[1] - النظر هو: " ترتيب تصديقات في الذهن ليتوصل بها إلى تصديقات أخر. والمراد من التصديق: إسناد الذهن أمرا إلى أمر بالنفي، أو بالإثبات، إسنادا جازما أو ظاهرا.
ثم تلك التصديقات التي هي الوسائل،إن كانت مطابقة لمتعلقاتها فهو النظر الصحيح ،وإلا فهو النظر الفاسد". الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، المحصول في علم أصول الفقه،د ت،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط 1988،1 ،1/ 14

1. 1. 4.التمثيل لغة واصطلاحا:

التمثيل لغة: من مادة (م ث ل)، ومنه: مثل، يمثل، تمثيلاً، والتمثيل: تصوير الـشيء كأنـه تنظر إليه. والمثال: ما جعل مقداراً لغيره، وجمعه: مثُل، وثلاثـة أمثلـة. [1] 8 / 228 – 229 [3] 10 / 161 – 168 [2] ص 1056 [4] مج 6 ، 46 / 4135

ويعرفه مسفر الغامدي في الاصطلاح النحوي قائلا :" تمثيل النحاة هو ما يـأتون بـه مـن كلامهم وفق القاعدة النحوية التي استنبطت من كلام العرب، من ذلك ما يمثل به سـيبويه –رحمـه الله- في الكتاب، ويعقب عليه أحيانا بقوله: فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به". [17] ص 12

ويعرفه محمود فجال بأنه كل ما " يستعمل في الأمثلة المـصنوعة، وفـي سـوق القواعـد وإيضاحها، وهي كلام من جاوز عصر الاستشهاد من الشعراء والكتاب...يسوقه النحوي بنفسه، أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم، وهو غير ملزم". [18] ص 135

وبالتالي التمثيل في الاصطلاح النحوي هو ما يؤتى به قـصد توضـيح القاعـدة النحويـة المستنبطة، يؤخذ من الكلام العربي المتجاوز عصر الاحتجاج، أومن كلام من لا يحـتج بهـم، أو يساق من أمثلة مصنوعة متكلفة - عادة ما تنسب إلى زيد وعمرو –بعـضها يطلـق عليـه اسـم التمارين ،كأن يقال: صغ كذا على مثال كذا ، وكذلك النصوص التي لم ترد في المدونـة العربيـة التي جمعت في عصر الاحتجاج مما يوجد نماذجه الكثيرة في جملة من الأبـواب كبـابي التنـازع والاشتغال. [17] ص 12 [9] ص 86 [18] ص 135

1. 1. 5 .الفرق بين الاحتجاج وهذه المصطلحات:

من خلال هذه المفاهيم يتبين أن الاحتجاج لا يختلف عن الاستدلال في شـيء سـوى فـي الاستعمال فالأول يستعمل بكثرة في المناظرات والمغالبة والجدل؛فيتردد ذكره عند الفلاسفة، وعلماء الكلام، وفي الكتب التي صنفت للمسائل الخلافية ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، [9] ص85 [18] ص135 [10] ص189 والثاني يتداوله الفقهاء والأصوليون بكثرة، [10] ص 189 والنحويون المتأثرون بهذا العلم كالسيوطي في كتابه الاقتراح، والأنباري في كتابيه الإغراب ولمـع الأدلة.كل منهما يعتمد الدليل النقلي أو العقلي في صوغ الحجة ، ويتخذان أصلا لاسـتنباط الحكـم وإثبات القاعدة النحوية ،على شرط أن تكون الأدلة النقلية المعتمدة فيهمـا مقيـدة بالثقـة وعـصر الاحتجاج، ومنصوصة يحرم التصرف في محتواها.

أما الاحتجاج والاستشهاد فكلاهما طريقتان يقطع ويبرهن بهما على صحة قاعـدة أو وجهـة نظر،غير أن الأول أعم من الثاني؛ لاعتماده على النقل والعقل، واعتماد الثاني على النقل فقط، كما أن الاحتجاج يتداول بكثرة في الأصول في حين أن الاستشهاد يكثر تداوله في الفروع، وفي القواعد الجزئية والتطبيقات النحوية، وكذلك فيما شذ عن القاعدة أو الاستعمال ،كاستعمال الفعـل ودع فـي القرآن مع أنه لا ماضي له في كلام العرب. وكان ذلك في قراءة من قـرأ مـن غيـر تـضعيف

الدال(كعروة بن الزبير): (ما ودّعك ربك وما قلى) [19] (3)، وقد استغنت العـرب عـن ذلـك بـ(ترك).[1][20] ص 2 / 364

أما التمثيل فهو يختلف عن الاحتجاج اختلافا كبيرا ؛ فالأول غيـر مقيـد بالثقـة و عـصر الاحتجاج ، يتصرف النحوي في محتواه بكل حرية، وإن استعان فيه بالنصوص النقلية فهو حر في أن يستعمل نصوص عصر الاحتجاج أو ما بعدها، وفي كثير من الأحيان يـستغني النحـوي عـن النصوص المأثورة ويصطنع أمثلة من ذهنه ،لكن الثاني مقيد بالثقة وعصر الاحتجاج،كمـا يعتمـد على الاحتجاج في التأصيل للقاعدة ، في حين أن التمثيل يتخذ لتوضيح تلك القاعدة وترسيخها فـي الذهن.

إذاً الاحتجاج والاستدلال مفهومهما واحد، والاحتجاج أعم من الاستشهاد، لكن النحويين فـي استعمالهم لهذه الثلاثة ينظرون إليها كالمترادفات. وأما التمثيل فيختلف اختلافا تاما عن الاحتجاج.

وقد ضمننا عنوان بحثنا بهذا المصطلح لاعتبارين:

أحدهما: أن الاحتجاج في النحو يشتمل الأدلة النقلية والعقلية،والحـديث الـشريف نـصوص منقولة تندرج تحت الأدلة النقلية التي تمثل أحد قطبي الاحتجاج.

ثانيهما: أن الاستشهاد بالحديث الشريف على قواعد اللسان العربي وقع فيه الخلاف والجدل، ومصطلح الاحتجاج ملائم لهذا النوع من الإشكاليات.

2. مصادر الاحتجاج:

يعد السماع الأصل الأول من أصول الاستدلال النحوي والأساس الذي بنيـت عليـه أغلـب قواعد النحو والصرف وأثبتت أحكامها ،عرفه ابن الأنباري بأنه:" الكلام العربي الفصيح المنقـول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"، [14]ص45 [21]ص81 وينقسم إلـى أقـسام هي: القرآن الكريم ، وكلام العرب شعره ونثره ، والحديث الشريف. والقيمة الدينيـة تقتـضي أن يكون الحديث الشريف في الرتبة الثانية لكننا تعمدنا تركه أخيراً؛ لأنه موضوع بحثنا.

2. 1.القرآن الكريم والقراءات:

أجمع علماء العربية على الاحتجاج بالقرآن الكريم في النحو باعتباره النص الموحد و" الوحي المنزل على محمد (ρ)للبيان والإعجاز "، [22] ص222 والباعث الرئيسي لاستنباط قواعد اللغـة العربية.

أما " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها،من تخفيف وتثقيل وغيرها " [22]ص222 والمسمى بالقراءات التي سمح النبي(ρ)بقراءة النص القرآني بها في قوله(ρ): « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منـه » [23]ص283 ؛ فقـد وضـعت لهـا ضوابط وشروط ذكرها ابن الجزري نقلا عن أئمة التحقيق: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجـه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التـي لا يجـوز

[1] - ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ت:علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي،لجنة إحياء التراث ،ط 2 ،1966 ، 2 / 364

ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركـن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هـو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف إلى الخلف "،[24]ص 1 / 9 ثم ذكر ابن الجزري قول أبي عمرو الداني عن موقف القراء من القراءة وسندها :" وأئمة القراء لا تعمل فـي شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبـت فـي الأثـر والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القـراءة سـنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ".[24]ص 1 / 10 – 11

2. 1. 1.النحاة والاحتجاج بالقراءات:

إذا كان القراء قد ضبطوا القراءات بالشروط الآنفة الذكر ، وتشددوا في صحة الـسند؛ فـإن مواقف النحاة المتقدمين والمتأخرين كانت مختلفة عنهم.

2. 1. 1. 1.النحاة المتقدمون والقراءات:

يرى هؤلاء نظرياً " أن القراءة لا تخالف لأنها سنة " [25]ص1 / 148 وأما تطبيقياً فهـم يردون قراءات ويطعن بعضهم في قراء ، وفيهم من تصرف بذكاء تجاه القراءات التي تخالف مـا كان يريد تأصيله من قواعد ؛ فيردها ردا خفيا كسيبويه، الـذي رد بعـض القـراءات رداً خفيـاً، [25]ص3 / 39 ، 4 / 109- 355 نذكر منها:

قال سيبويه:" واعلم أن:كفى بنا فضلا على من غيرنا أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو؛ لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيهم أفضلُ،وكما قرأ بعض الناس هذه الآية (تمامـا على الذي أحسن) [26] (154).

واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفا.فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك، حسن في الوصف والحشو ".[25]ص 2 / 108 يلاحظ أن سيبويه ذكر القراءة لكنه لم يعبها في ذاتها، وإنما ساق أمثلة مطابقة لها ، وصفها بالقبح والضعف.

وقال كذلك:" زعموا أن أبا عمرو قرأ (يا صالحيتنا) [27] (77) جعل الهمزة ياء، ثـم لـم يقلبها واواً.ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا، وهذه لغة ضـعيفة؛ لأن قيـاس هـذا أن تقول: ياغلاموجل" [25]ص 4 / 338 فوصف اللغة بالضعف ولم يصف القراءة في ذاتها، ويظهر أنه يشكك في نسبة هذه القراءة لأبي عمرو بن العلاء،والذي يدل على ذلـك قولـه: (وزعمـوا) ، وكذلك تصريح أبي حيان بأن أبا عمرو قلب الهمزة واوا في هذه القراءة ، [28]ص4 / 334 وهذا ما يراه سيبويه؛ فقد ضعف اللغة التي تقلب فيها الهمزة ياء في هذا الموضع.

و قوله في قراءة من قرأ: نبيء وبريئة بتحقيق الهمزة:"وقالوا:نبي وبريـة ،فألزمهـا أهـل التحقيق البدل... وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة ، وذلـك قليل رديء". [25]ص 3 / 555 عمم سيبويه القول على أهل الحجـاز وأهـل التحقيـق، وذكـر الكلمتين فقط،ولم يذكر القراءة بعينها ولا القارئ ،وقد قرأ نافع وابن عامر (خير البريئة) [29] (7)

بالهمز، [30]ص6 / 428 و همز نافع كلمة (نبي) [31] (68)في القرآن كله إلا في موضعين [32] (50 ،53)من سورة الأحزاب. [30]ص 2 / 87

وإن كان سيبويه يرد القراءات ردا خفيا فإن معاصريه ،أو من تلاه من نحاة البصرة كالأخفش والمازني والمبرد لم يسلكوا سبيلا واحدة في الاحتجاج بها، [33]ص84 فإنهم يحتجون بالقراءة التي توافق أصولهم، والتي تخالفها يردونها بأساليب مختلفة.

فالأخفش يوجب مطابقة القراءات للغات العرب ورسم المصحف وأن تكون مستقيمة المعنى، وإن لم تطابق لغة من لغات العرب تعد لاغية كما أنه يفضل القراءة التي تكون أقيس وأكثر مجاراة لقواعد النحو ،هذه الأسباب دفعته إلى وصف قراءة (فِلتفرحوا) [34] (58) بأنها "لغة للعرب رديئة"، [35]ص1 / 375 وقراءة: (يكاد البرق يخطِف أبصارهم) [36] (20)بكسر الطاء، بالقلة وأنها لا تكاد تعرف، [35]ص 1 / 54 ووصف قراءة الأعمش (بمصرخي) [37] (22)باللحن ،وبأنه لم يسمع بها من أحد عند العرب ولا أهل النحو. [35] ص2 / 407

وقد أبدى عبد الخالق عضيمة رأيه تجاه من لحنوا القراءات من البصريين منكراً صنيعهم بقوله:" هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ورد قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ...وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيبا موفورا في قيادة هذه الحملة الآثمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء والسخرية منهم ، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني"، [38]ص 1 / 119 ومما خطّأه قراءة: (معائش) [27] (10) بالهمز وطعن في صاحبها قائلا:" فهي خطأ لا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدر ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحنا نحوا من هذا". [39]ص1 / 307

أما المبرد فكان متابعا لشيخه المازني في الطعن في القراءات والقراء؛ إذ إنه خطأ قراءة نافع (معائش) بالهمز ، متخذا منها الموقف نفسه الذي اتخذه المازني،وخطأ قراءة(ثلاثمائة سنين) [40] (25) بالإضافة، قائلا: "وهذا خطأ في الكلام غير جائز،وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة "، [38] ص 2 / 169 ووصف قراءة أهل المدينة(هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) [41] (78)بقوله:"فهو لحن فاحش،وإنما هي قراءة ابن مروان،ولم يكن له علم بالعربية"، [38]ص 4 / 105 كما وصف قراءة الحضرمي (ثم لْيقطع) [31] (27)بتسكين اللام بأنها " لحن" [38] ص 2 / 132 لانفصالها عن (ثم)،وقال في قراءة [42]ص 6 / 9 الأعمش وحمزة:" لو صليت خلف إمام يقرأ: (وما أنتم بمصرخي) [37] (22)و(تساءلون به والأرحامِ[1])[43] (1)لأخذت نعلي ومضيت". [42] 6 / 9

وحكي عنه أنه اتهم أبا عمرو باللحن في قوله :" ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما (عاد لؤلى) [44] (50) والأخرى (يؤده إليك) [31](75) ". [38]ص1 / 120

هذا ما كان من شأن أئمة البصرة، فكيف كان موقف الكوفيين ؟

[1] - هي قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة،ينظر الجامع لأحكام القرآن 6 / 7

يرى عبد الخالق عضيمة أن الحملة التي استفتح بابها البصريون " تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها؛ فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القـراء الـذين تـواترت قـراءاتهم فـي السبعة.كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة "، [38]ص1 / 119 ففي قوله تعالى:(فلا تحسبن الله مخلفَ وعدِه رسلَه) [37] (47)بإضافة مخلف لـ(وعده) ونصب(رسلَه)،"وزعـم الكـسائي أن العرب يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون هو ضارب في غير شيء أخاه ،يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نونُوا ". [45]ص173 [46]ص 2 / 81

ورد قراءة من قرأ (واليسع)وقرأ (الليسع) [26] (86) [47] (48) بتشديد اللام وتسكين الياء، [48] ص 53 وقال بأنه لا يقال: اليفعل مثل: اليحـي، [45] ص132 -133 واعتبـر قراءة (هن أطهر لكم)صوابا جاعلا (هن) ضمير عماد. [45]ص 164

وكان يعلل لقراءته وقراءة غيره ،ومن تعليله لقراءته(ألا إن ثموداً كفروا ربهـم ألا بعـدا لثمودٍ)، [41] (68) بصرف (ثمود)،ولم يجره أحد من القراء إلا الكسائي، [48] ص65 قال فـي ذلك:" إنما أجريت الثاني لقربه من الأول ، وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضـعين "، [45] ص41 وصرف(ثمود) أيضا في الفرقان(38)والعنكبوت(38) والنجم (51) بالتنوين في الوصـل والألف في الوقف، [48]ص 65 وعلل قراءة الهمـز لعاصـم فـي(يـأجوج ومـأجوج) [40] (94)[49](96)-بخلاف الباقين الذين قرأوا من دون همز- بأنهما مشتقتان مـن أجـيج النـار. [45]ص189

وكان يقرأ (لم يطمِثهن) [50](56 ،74)برفع الميم وكسرها"قرأت القراء كلهم بكسر المـيم في (يطمثهن)...وكان الكسائي يقرأ واحدة برفع الميم والأخرى بكسر المـيم [48]ص118 لـئلا يخرج من هذين الأثرين...". [46]ص3 / 118 - 119

أما فيما يخص الفراء فقد كان يصف بعض القراء بالوهم، ومن ذلك قوله:" وقد خفض اليـاء من قوله: (مصرخي) [37] (22) الأعمش ويحي بن وثاب جميعا...ولعلها من وهم القراء،طبقـة يحي فإنه قل من سلم منهم من الوهم،ولعله ظن أن الياء في (بمصرخي) خافـضة للحـرف كلـه، والياء من المتكلم خارجة من ذلك". [46] ص 2 / 75

وقال فيمن قرأ:(نوله ما تولى ونصله جهنم) بتسكين الهاء[1] :"ومما نرى أنهم أوهمـوا فيـه قوله(نوله ما تولى ونصله جهنم) [43] (15) ظنوا – والله أعلم – أن الجزم في الهاء،والهاء فـي موضع نصب،وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منـه "، [46]ص2 / 75 – 76 وقـال كـذلك :"ومما أوهموا فيه قوله (وما تنزلت به الشياطون) [51] (20) "،وهي قراءة الحسن. [46]ص 2 / 76

وكان يصوب قراءات ويفضل ما اجتمع عليه القراء،ويستحسن قـراءات تـوقيرا لـشيخه الكسائي رغم مخالفته لها،ومما صوبه قراءتي(يخْربون) بالتخفيف باجتمـاع القـراء،و(يخربـون)بالتشديد عند عبد الرحمن السلمي، في قوله تعالى:(يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين)، [52]

[1] - وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وأبي بكر وحمزة ،"وقرأ قالون ويعقوب وأبو جعفر في وجهه الثاني بكسر الهاء "،ينظر:البنا أحمد بن محمد ،إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(المسمى:منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)،ت:شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب ،بيروت،مكتبة الكليات الأزهرية ،القاهرة ،ط1 ،1987 ،1 /520

(2) وفسر معنى (يخربون) بالتخفيف : يخرجون منها ويتركونها، وبالتشديد : يهدمون ، لكنه فضل ما اجتمع عليه القراء قائلا :" وكلٌ صواب والاجتماع من قراءة القراء أحب إلـي ". [46]ص 3 / 143

ومما خالفه واستحسنه توقيرا لشيخه الكسائي قراءة (أنه)بفتح الهمزة، في قوله تعالى: (إنا كنا مِن قبلُ ندعوه إنه هو البر الرحِيم)، [53] (28) قال في ذلك :"إنه قرأها عاصم والأعمش والحسن (إنه) بكسر الألف، وقرأها أبو جعفر المدني ونافع (أنه)...وهو وجه حسن ... الكسائي يفتح (أنـه) وأنا أكسر، وإنما قلت حسن، لأن الكسائي قرأه ". [46] ص3 / 93

وكان يصف قراءة(والأرحام) [43] (1) بخفض (الأرحام) بالقبح وأنه لا يجوز ذلك إلا فـي ضرورة الشعر. [46]ص 153 – 252

وأجاز الكسائي في قوله تعالى:(وما مِن إلهٍ إلا إلهٍ واحـدٍ) [54] (73)الخفـض فـي[إلـه واحد]على البدل، [45]ص126 [55] ص242 في حين أن الفراء حصر هذه القراءة فـي الرفـع فقط قائلا:"لا يكون قوله (إله واحد) إلا رفعا". [46]ص 1 / 317

هذا ما كان من شأن أئمة البصرة والكوفة، فكيف كان موقف أئمة بغداد؟

أما أبو علي الفارسي فقد كان له اهتمام بالقراءات السبع حتى أنه ألف كتاب: الحجة للقـراء السبعة؛ للاحتجاج لها وتوثيقها وتوجيهها ، والتماس الدليل لها ولكل قارىء مـن قرائهـا الـذين اختارهم ابن مجاهد، [30]ص 1 / 15 غير أنه وصف قراءات بالشذوذ واحتج بقراءات شـاذة،و مما وصفه بالشذوذ،قراءة (محياي) بتسكين ياء المتكلم فـي قولـه:"وقـرأ بعـضهم فيمـا روي لنا:(ومحياي ومماتي) [26] (162) " [30]1 / 90 و"هي شاذة في القياس لأنهـا جمعـت بـين ساكنين وشاذة في الاستعمال"، [28]ص4 / 262 وروي عن نافع أنه كان يكسر ياء المتكلم فـي (محياي)، وروي عنه أنه كان يسكنها. [28]ص 4 / 262 [24]ص 2 / 267

واحتج بقراءة شاذة عندما قال:"كما اتفق الجمهـور علـى تحريـك الـواو فـي أخـشَووا بالضم...ومما يقوي تحريك الواو بالضم أن قوما شبهوا التي لغير الـضمير بهـا، فقـالوا: (لـو استطعنا) [56] (42)، فحركوها بالضم[1] " [30]ص 1/ 110

أما ابن جني فقد نهج نهج شيخه الفارسي في الاحتجاج للقراءات غير أنه ألـف **المحتـسب** يحتج فيه للقراءات الشاذة ، وفي مقدمته بين أن هناك ضربين من القراءات: قراءات سبعيةٌ ذكرها ابن مجاهد في كتابه **قراءات السبعة** ، وقراءات شاذةٌ، قال فيها :" وضربا تعدى ذلك سماه أهـل زماننا شاذا ، أي: خرجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنهـا نـازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مـساوٍ فـي الفـصاحة للمجتمع عليه ، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه وترسو به قدم إعرابه" [20]ص1/ 32 ثم قال:" ولسنا نقول ذلك فسقا بخلاف القراء المجتمع فـي أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم ، لكن عرضا منه أن نـرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية مهلـة

[1] - هي قراءة الأعمش،ينظر:البحر المحيط ، 5 /46

ميدانه ، لئلا يرى مرى أن العدول منه إنما هو غض منه أو تهمة لـه "، [20]ص1 / 32 – 33 النص يبين موقف ابن جني النظري تجاه القراءة الشاذة ، فكيف كان موقفه الفعلـي منهـا ومـن القراءات الأخرى ؟

لم يختلف ابن جني عمن سبقوه في الطعن في القراءات وروايتها وتغليب القيـاس عليهـا، ومن ذلك قوله: "فأما قراءة أبي عمرو(يغفـر لكـم) [31] (31)[56] (29 ،70)[37] (10)[32] (71)[57](31)[58] (28)[59](12)[60] (17)[61] (4) بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا إنما هو شيء رواه القراء ، ولا قوة له فـي القيـاس"، [62]ص 1 / 193 وقوله في قراءة عاصم:" فأما قراءة عاصم (وقيلَ من راق) [63] (27) ببيان النـون مـن (من) فمعيب في الإعراب معيف في الأسماع ". [64] ص 1 / 94

وعاب قراءة أهل الكوفة في قوله :" وأما قراءة أهل الكوفة (ثم لْيقطع) [31] (27) فقبـيح عندنا " [64]ص 2/ 330 وعلل ذلك بضعف دراية القراء بالعربية؛فقال:"ولم يأت القوم في ذلـك من ضعف أمانة،بل أتوا من ضعف دراية" [64]ص1 / 73 وهاهو في كتابه **المحتسب** الذي ألفه تبيينا وتوضيحا للقراءات الشاذة يطعن في قراءة ابن محيصن (ثم أطـره) [36] (126) بإدغـام الضاد في الطاء ، بأنها لغة مرذولة، [20]ص 1 / 106 ويصف قراءة الأعمش (اثنتا عشَرة)، [36] (60)بفتح الشين بالشذوذ. [20]ص1 / 85

2. 1. 1. 2 .النحاة المتأخرون والقراءات:

لا يمكن أن ننفي أن من المتأخرين من كان يطعن في بعض القراءات،غير أن أكثر متأخري المتأخرين كانت لهم نظرة أخرى تجاهها.

أما الزمخشري فقد رد قراءة ابن عامر في قوله:" وأما قراءة ابن عـامر: (قتـلُ أولادهـم شركائِهم) [26] (137) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الـشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان مكان الـضرورات وهـو الـشعر ، لكـان سـمجا مردودا...فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالتـه ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ولـو قـرأ بجـر (الأولاد والشركاء)؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب "، [65]ص2 / 401 وضعف قراءة:(مخلف وعده رسـلِه) [37] (47)بجـر (الرسـل) ونـصب (الوعد)،وشبهها في الضعف بقراءة (قتل أولادهم شركائهم)،[26] (137)وعـن قـراءة حمـزة (والأرحامِ) [43] (1) قال:" ولا يقال مررت به وزيدٍ ولكن يعاد الجار، وقراءة حمزة (والأرحـامِ) ليس بتلك قوية". [66] ص 27

أما ابن يعيش شارح **المفصل** فقد أبدى رأيه في هذه القراءة مدافعا عنها بعد أن نبـه علـى تضعيف أغلب النحاة لها، بما فيهم المبرد الذي ردها ونفى تحليل القراءة بها ، فقال:" وهذا القـول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتهـا جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعـي والأعمـش والحـسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ". [67]ص 3/ 78

أما ابن مالك فقد ذكر عنه السيوطي أنه رد على من عاب على القراء السبعة كـ(عاصـم ،وحمزة ، وابن عامر) بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم فـي العربيـة ، وإن منعـه الأكثرون مستدلا به [68]ص 80 – 81 ومن ذلك احتجاجه بقراءة حمزة (والأرحام) على جواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار. [69] ص 3 / 376

أما رضي الدين الأستراباذي (686هـ) فلم يكن يسلم بتواتر القراءات السبع، قال:" وقد جاء في السبعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا له كقراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم)، ثم قال :" فقراءة ابن عامر ليست بذاك " [70]ص 942 و" لا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين " [70] ص 1 / 942 كما أنكر قـراءة حمـزة (والأرحامِ) بجر (الأرحام) ، فيقول :" والظاهر أن حمزة جوز ذلك على مذهب الكـوفيين، لأنـه كوفي" ثم قال:" ولا نسلم تواتر القراءات السبع ". [70]ص1024- 1025

أما أبو حيان فلم يكن متشددا في رفض كل ما خالف القواعد والأقيـسة المـستنبطة ،ولـم يتساهل كل التساهل الذي يجعله يعتمد القراءات الشاذة أو ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف عـن القراءة شيئا، ولم يكن يفضل القراءات المتواترة عن الشاذة، [28]ص2 / 464 وكان يـرد بـشدة على المفسرين والنحاة إذا ردوا قراءة متواترة أو ضعفوها؛ لمخالفتها حكما نحوياً، أو لعدم سـيرها مع أصولهم وقواعدهم، [71]ص 195 – 197 وكان يقر بعدم الترجيح بين قراءتين متـواترتين؛ فالقراءة إذا ثبت تواترها لا يفاضل بينها وبين نظيرتها؛ فـالجميع مـن حـسب الثبـوت سـواء، [28]ص2 / 530 وذلك اقتداءً بأبي العباس ثعلب أحد أئمة الكوفة الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات،وقد مدحه أبو عمر الزاهد على هذا. [28]ص4 / 92 ويرى أبو حيان كذلك أن القـراءة التي تخالف سواد المصحف المجمع عليه بإبدال كلمة أو زيادتها تجعل تفسيرا ، كإبدال (فأزلهما) بـ(فوسوس لهما) روايةً عن عبد الله [28]ص 1 / 313 في قوله تعالى: (فأزلهما الشيطان عنها) [36] (36)و إضافة عبارة [28]ص 2 / 103 (في مواسم الحج) في قراءة ابن مـسعود وابـن عباس والزبير: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج). [36] (198)

أما جلال الدين السيوطي فقد جوز الاحتجاج بكل قراءات القرآن متواترها وآحادها وشاذها، معارضا الذين اشترطوا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة شروطاً كعدم مخالفتهـا قياسـا معلومـا، ومجيزا الاحتجاج بالقراءة وإن خالفت القياس في مثل ذلك الحرف بعينه وحتى وإن لم يجز القياس عليه، وأجاز الاحتجاج بما أجمع على وروده وكان مخالفا للقياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، كإبقاء الواو على أصل الوضع في (استحوذ) [72] (19) والقياس أن تقلب ألفا، و فتح الباء في(يأبى) [73] (32) والقياس كسرها كـ (رمى يرمِي)، ثم ينفي خلاف النحاة في القراءات الشاذة ويثبت حدوثه في الفقه،واستدل بقراءات شاذة احتجوا بها [68]ص76 – 77- 78 ، وخطأ النحاة القدماء الذين عابوا قراءة حمزة وعاصم وابن عامر بحجة مخالفة بعض قراءاتهم واحتج على ذلك بصحة تواتر هذه القراءات وثبوتها بالأسانيد الصحيحة ، وأن ثبوتها في الأسانيد الـصحيحة دليـل على جوازها في العربية. [68] ص79

ويرى البغدادي جواز الاستشهاد بالمتواتر والشاذ من القرآن،مستدلا بتجويز ابن جني لـذلك في كتابه المحتسب. [74]ص1 / 9

إذن عرف المتقدمون بالاضطراب البين في الاحتجاج بالقراءات،في حـين أن المتـأخرين كانوا أكثر ميلا إلى الاحتجاج المطلق بها، إلا من شذ منهم كالزمخشري والأسـترباذي، ويمكـن تفسير ذلك كما يلي:

2. 1. 1. 3.علل الاضطراب والاحتجاج بالقراءات:

2. 1. 1. 3. 1. عند المتقدمين:

- من المحققين من يرى بأن القراءات السبع متواترة عن السبعة، ولم يثبت تواترها عن النبي (ρ) [24]ص1 / 9 - 10 ،لذلك كان النحاة يطعنون في بعضها.

- القراءات السبع لم تكن متميزة عن غيرها إلا في القرن الرابع، عندما جمعها ابن مجاهـد ولم يتسع في الرحلة والرواية كغيره؛ [22]ص227 لذلك طعن النحاة في بعضها جهـلا بكونهـا متواترة.

- من النحاة من يظن أن القراءة اختيارية كالزمخشري [22]ص 222تـدور مـع اختيـار الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ هذا الظن شجعهم على رد بعض القراءات وتخطيئها وأصـحابها سـواء كانوا من السبعة أو من غيرهم.

- النزعة العقلية التي عرف بها المتقدمون،خاصة البصريين،حتى أنهـم أخـضعوا اللغـة للقياس،وأدى بهم الأمر إلى التشدد في موافقة القراءة للعربية فوقعوا في التناقض، إذ أنهم جعلـوا من العربية أساسا تسند إليه القراءة ردا أو قبولا، وغفلوا في أحيان كثيرة علـى أن هـذه القـراءة مصدر من المصادر التي لابد من الاعتماد عليها لاستنباط قواعد العربية.

- الصراع الحاد الذي كان بين نحويي البصرة والكوفة،والذي ساده سلوك المناظرة والجدل -في ذلك الزمن-أدى إلى انجرار القراءة والقراء في هذا المحور.

- اعتماد بعض النحاة ممن سبق ذكرهم مبدأ الشيوع في اللغة فإذا كانت اللغة التـي جـاءت عليها القراءة معروفة ومتداولة أُخذَ بها، وإذا كانت مجهولة طعن في تلك القراءة وفي قارئها.

- من النحاة من كان يأخذ بالقراءة توقيرا لشيخه واتباعاً له.

2. 1. 1. 3. 2. عند المتأخرين:

- الإجماع على صحة القراءات وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها. [22]ص222 – 225

- من النحاة من تركن نفوسهم إلى القراءات المتواترة ، وحتى القراءات الشاذة إذ أن فـيهم من يرى أن القراءة توقيفية.

- من النحاة من يثق في رواية القراءات ،ويرى صحة ثبوتها بالأسانيد الـصحيحة،وأكثرهم من المتأخرين، كالسيوطي وابن يعيش،وابن مالك.

2. 2. كلام العرب (شعر ونثر):

هو كل ما نطقت به العرب وما سمع عنها من نصوص محفوظة منقولة شفهيا من جيل إلى جيل بالتواتر، قبل بعثة النبي ρ وفي زمنه وبعده، ولم يأخذها العلماء مباشرة من مصدرها الأصلي، كالشعر والخطب والقصص والأمثال والحكم.

ونصوص جرة عفوية سمعها اللغويون من أصحابها مباشرة ، وليست بكلام محفوظ سبق وأن قيل ، فأصحابه هم الذين تكلموا به عفويا ولم ينقلوه عن غيرهم ، ويتخلل هذه النصوص التي يمثل النثر النسبة الكبيرة منها – كثير من الأشعار التي قيلت في عصر التدوين كقصائد شعراء بني أمية ومن جاء بعدهم. [21]ص82 [68]ص74[75]ص296[76]ص97 [77]ص252

2. 2. 1. الشعر:

اتخذ علماء العربية في جمعهم للمادة اللغوية والاحتجاج بها على القواعد ضوابط؛ فحددوا للشعر المحتج به فترة زمنية امتدت مابين العصر الجاهلي إلى غاية منتصف القرن الثاني للهجرة، وكان آخر الشعراء المحتج بهم إبراهيم بن هرمة (183هـ)، وأول الشعراء المولدين وغير المحتج بهم بشار بن برد، [6]ص18 – 19 قال الأصمعي: "ختم الشعراء بإبراهيم بن هرمة وحكم الخضري، وابن ميادة، وطفيل الكناني، ودكين العذري"، [78]ص4 / 104 وقال السيوطي :"أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ،ونقل ثعلب عن الأصمعي ،قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ،وهو آخر الحجج ".[68]ص147 – 148

وقسم العلماء الشعر إلى طبقات :

قال ابن رشيق:" طبقات الشعراء أربع جاهلي قديم ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدريج،وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا"، [79]ص1 / 113 ويذكر البغدادي أن بعضهم قسم طبقات الشعر إلى ست، وجعل الرابعة للمولدين وهم من بعدهم كالمتنبي، وعقب على هذا التقسيم بقوله:" والجيد هو الأول، إذ ما بعد المتقدمين لا يجوز الاستدلال بكلامهم، فهم طبقة واحدة، ولا فائدة في تقسيمهم "، [74]ص 1 / 8 وذكر في خزانته بالتفصيل طبقات الشعراء المحتج وغير المحتج بهم:

فالأولى للشعراء الجاهليين الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ، والثانية للمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان ،هاتان الطبقتان استشهد بشعرهما إجماعا، والثالثة للمتقدمين، وهم الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة للمولدين، وهم المحدثون ومن بعدهم ، كبشار بن برد وأبي نواس ، وهاتان الأخيرتان اختلف في الاستشهاد بهما ؛

فالثالثة يرى البغدادي أنه يصح الاستشهاد بها، والرابعة لا يصح الاستشهاد بها مطلقا إلا من يوثق فيهم. [74]ص 1 / 5

وقال السيوطي عن شعراء الطبقة الرابعة :" أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولـدين ، والمحدثين في اللغة والعربية ".[68]ص144

و" كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بـن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة و أضرابهم ...وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب ". [74]ص1 / 5

قال ابن رشيق في العمدة :" كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايـة شعره –يعني بذلك شعر جرير والفرزدق –فجعله مولـدا ،بالإضـافة إلـى شـعر الجاهليـة والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي جلست إليـه ثمـاني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"، [79]ص 1 / 90 وسئل أبو عمرو عن المولدين فقال:" ما كان من حسن فقد سبقوا إليه وما كان من قبيح فهو من عندهم" [79]ص1 / 91 وكان ابن أبي إسحاق يتعقب الفرزدق، قال ابن سلام الجمحي :" وأخبرني يونس أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مدحه يزيد بن عبد الملك :

مستقبلين شمال الشأم تضربنا * بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يكفي وأرحلنا * على زواحف تزجى مخها رير

قال ابن أبي إسحاق : أسأت إنما هي رير وكذلك قياس النحـو فـي هـذا الموضـع ". [80]ص1 / 17 [81]ص99 واختلفت الأخبار

حول موقف الأصمعي من ذي الرمة،إذ قال في موضع:"ذو الرمة حجة إلا أنه بـدوي"، [81]ص170 وقال في موضع آخر حين احتج أحد جلسائه علـى تأنيـث زوج بالتـاء:"إن ذا الرمة قد أكل البقل و المملوح في حوانيت البقالين حتى بشم "، [81]ص180ونفى أن يكـون الكميت حجة في النحو؛ لأنه كان مولدا وكان من أهل الكوفة فتعلم الغريب وروى الشعر وكان قد تعلم النحو فلم يكن مثل البدو، وكذلك الطرماح. [81]ص 191 – 192

أما سيبويه فقد ذكر السيوطي أنه احتج في كتابه ببعض شعر بشار تقربا إليه؛لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، [68]ص147 غير أنه في الأغاني ذُكر الاختلاف فـي حقيقـة قصة الاحتجاج بشعر بشار أتعلقت بسيبويه أم بالأخفش. [78]ص3 / 54

ونفى خالد عبد الكريم جمعة أن يكون من بين الشعراء الذين احتج بهم سيبويه شـعراء مولدون باستثناء شاعرين اثنين هما: أبان بن عبد الحميد اللاحقي وخلف الأحمر اللـذان قيـل أنهما وضعا بيتين مشهورين احتج بهما سيبويه،غير أن ادعاء الصنعة أمر مشكوك فيه عنده ، [82]ص296 و أثبت أن البيت الشعري:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه * وما كل مؤت نصحه بلبيب

المنسوب إلى بشار والذي احتج به سيبويه لم يكن لبشار؛فقد أحصى أكثر من سبعة كتب للقدماء فوجد البيت منسوبا لأبي الأسود الدؤلي. [82]ص298

وقد ثنى كل من أبي عمرو الشيباني وابن خالويه على شعر أبـي نـواس واسترضـيا الاحتجاج به لو لا ما فيه من قذارة وهزل .[83]ص107

أما المبرد " فالتزم في الشعر المحتج به ما التزم به شيوخه البصريون مـن الاحتجـاج بشعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين.[38]ص4 / 324 -331

واستثني من الطبقة الرابعة التي لا يستشهد بها مطلقا - على حـسب رأي البغـدادي- الشعراء الذين يوثق بشعرهم، [74]ص1 / 6 كشعر الحمداني والمتنبي، وأبـي تمـام الـذي استشهد بشعره الكثير مـن المتقـدمين والمتـأخرين كـأبي علـي الفارسـي وابـن جنـي والزمخشري،والـ ـ ـسهيلي [84] ص276 – 277 والأسـ ـ ـترباذي، [70]ص 1 / 266 وغيرهم.ولم يكن من عادة الفارسي الاحتجاج بشعر أبي تمام- على حسب مـا قيـل- ولكـن عضد الدولة كان يحب بيتا من شعره وينشده كثيراً ؛ فاحتج به الفارسي، وهو:

من كان مرعى عزمه وهمومه * روض الأماني لم يزل مهزولا [30]ص1 / 40 – 41

وكان ابن جني والزمخشري من المدافعين عليه وعلى شعره؛فاحتج ابن جني ببيت مـن شعره على قراءة من القراءات ثم قال:" لا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته وركنت طريقتـه ، هذا شاعر محدث وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله –عز وجل- فإن المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزري بها تأخر ، فأما الألفاظ: فلعمري أن هذا الموضع معتبـر فيها". [20]ص1 / 231

واحتج الزمخشري ببيت من شعره ثم قال:" وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره فـي اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء:الـدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه". [65]ص1 / 207 – 208

واستشهد الفارسي كذلك بشعر المتنبي في المسائل العضديات، [85]ص229 واستـشهد الزمخشري بشعر الحمداني في الكشاف.[65]ص1 / 276

أما الشعراء الذين استشهد ابن الأنباري بشعرهم " فهم مـن الجـاهليين والمخـضرمين والإسلاميين ولم يتعدهم إلى المحدثين والمولدين ". [75]ص299

أما المتأخرون فمنهم من يرفض الاحتجاج بشعر أبي تمام كأبي حيان الذي رد على أبي علي الفارسي استشهاده بشعر أبي تمام فقال:" وأما ما وقع من كلام حبيب فلا يستشهد به ، وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد ببيت حبيب (السابق) وكيف يستشهد بكـلام مـن هـو مولد،وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره ". [28]ص1 / 90

أما بالنسبة للشاهد المجهول القائل فيذكر الباحثون أن سيبويه لم ينسب شواهده الـشعرية إلى أصحابها في كتابه إلا ما كان يرويه عن شيوخه،وما وجد منسوبا في كتابه فهو من عمـل الجرمي؛قال في ذلك:" نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا فأمـا الألـف فقـد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها ". [74]ص1 / 17

ويرجع الباحثون سبب عدم نسبة سيبويه شواهده لقائليها إلى خوفه من أن ينسب شـاهدا إلى غير صاحبه،أو أن تكون تلك الأبيات موضوعة أو أن يكون منها ما قيل مفردا وعرضـا في مناسبات عابرة،أو ما قيل من قصائد لم يكتب لها ذيوع ولم يشتهر أصحابها. [86]ص110

وقيل بأن الخمسين بيتا المجهولة القائل التي في كتابه هي مـن الأشـعار الموضـوعة واحتجت الحديثي على عدم صحة هذا الخبر بأن سيبويه(180 هـ) عاش في فترة امتد إليها استشهاد الكوفيين وبعض البصريين بكلام العرب، وبلغ فيها الاهتمام بتوثيق الشواهد وصحتها عند نحاة الطبقة الرابعة والخامسة واستبعدت إغفال سيبويه وحتى شيوخه وتلامذته عن الشعر المنحول. [83]ص112

وبقيت شواهد سيبويه أصح وأوثق الشواهد عند النحاة عبر زمـن الاحتجـاج ،وهـاهو البغدادي يبين قيمة شواهد سيبويه ضمن الشاهد المجهول القائل قائلا: " إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبل ، وإلا فلا ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها وقد خرج كتابه إلى النـاس والعلمـاء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ،ونُظر فيه وفُتش ، فما طعن أحد من المتقـدمين عليـه ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر...".[74]ص1 / 17

وكان ابن الأنباري يرد البيت الشعري المجهول القائل و لا يعتبره حجة،قال في المسألة الـ 80 من الإنصاف في تعليقه على أحد الشواهد التي احتج بها الكوفيون :" إن هـذا البيـت غير معروف ولا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ".[87]ص80

وعلل السيوطي ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله :" وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفـة أسـماء شـعراء العـرب وطبقاتهم ". [68]ص 149

وذكر ابن هشام في تعاليقه على الألفية أن الكوفيين استدلوا على جواز مـد المقـصور للضرورة بأرجوزة مجهولة القائل، معلقا على ذلك بقوله:"والجواب عندنا لا يعلم قائله فلا حجة فيه ". [68]ص151

واستدرك السيوطي على ابن هشام التناقض الذي وقع فيه، إذ ذكر [ابن هشام]في شرحه الشواهد ما يخالف ذلك عندما طعن عبد الواحد الطواح في كتابه **بغية الآمل** فـي الاستـشهاد ببيت مجهول القائل بقوله :" هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به "؛ [68]ص152 فرد عليه ابن هشام بقوله:" ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا مـن كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائل ". [68]ص152 – 153

وقال المخزومي عن الكوفيين :" والشعر العربي جاهليه وإسلاميه ومحدثه كـان أيـضا مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية ، ومحتجا للكوفيين ، وأساسا بنوا عليه كثيرا من أصولهم ". [88]ص333

أما بالنسبة لشعر الضرورة ، فقد قالت الحديثي :" جرى الخلاف فيما يحتج به منه [مـن الشعر] لأنه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء فنجـد علمـاء النحـو

وعلماء البلاغة جميعا مهتمين بضرورات الشعر بحثوها وقسموها إلـى مستحـسنة وأخـرى مستقبحة أو قبيحة ونحو ذلك ، واختلفوا فيما جاز للـشعراء ارتكابـه منهـا ومـا امتنـع "، [83]ص101وقد عقد سيبويه بابين عما يحتمله الشعر من ضرورة أحدهما بعنوان: ما يحتمل الشعر، وذكر فيه أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف، وباب بعنوان" ما رخمته الشعراء في غير النداء اضـطرارا ". [25]ص1 / 26 – 224

وذكر السيوطي أن ابن النحاس رد بيتا شعريا مجهول القائل استشهد به الكوفيون وقال عنه أنه لو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر ؛ فهو يرد شعر الضرورة إضافة للشعر المجهول القائل.

وعقد ابن جني في الخصائص بابا عن الضرورة بعنوان " باب في هل يجوز لنـا فـي الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا " ، قال:" سألت أبا علي – رحمه الله- عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شـعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن مـن أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك ".[64]ص1 / 223 / 224

وهناك جمع من المتأخرين والمحدثين يرون بأن الـشعر محـل ضـرورة ولا داعـي للاستشهاد بما فيه ضرورة،من بينهم ابن الأنباري و ابن الفخـار والـشاطبي،ومن المحـدثين الأفغاني وتمام حسان والمخزومي .

أما الأنباري فقد رفض الاحتجاج بشعر الضرورة قائلا :" ما جاء لـضرورة شـعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه "و"بالكلام يتحصل القانون دون الشعر".[87]ص70 – 87

أما ابن الفخار فلم يصرح بالعبارة بل الدكتور الثمالي محقق كتاب شرح الجمـل لابـن الفخار لفت نظره قلة استشهاده بالشعر؛ إذ لم تتعد الأبيات الشعرية في كتابه سوى مائة وأربعة وستين بيتا بما فيها الأبيات التي للتمثيل واعتبره نمطا من التأليف غريب ، وفسر ذلك بأن ابن الفخار ربما كان يرى بأن الشعر باب ضرورة والنحو إنما وضع مقياسا للكلام العربي شـعرا ونثرا و النثر أكثر الكلام والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر لذلك كانت شـواهد ابـن الفخار النثرية أكثر من الشعرية؛ إذ بلغت شواهد الآيات القرآنيـة وحـدها مـائتين واثنتـين وخمسين آية. [89]ص144

أما الشاطبي فكان يرفض الاستشهاد بالشعر دون تدعيمه بالنثر لمـا فـي الـشعر مـن ضرورة؛ فالاعتماد عليه مجردا من نثر شهير يضاف إليه أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشعر عليها ليس بمعتمد عند أهل التحقيق لأن الشعر محل الضرورات. [90]ص3 / 98

وهاهو الأفغاني من المحدثين يرفض الاستشهاد بشعر الضرورة فـي قولـه :" ينبغـي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة و الاختيار، فـإن اطمأنـت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورات الشعرية قانونا عاما للكـلام نظمه ونثره الخطأ كل الخطأ ". [6]ص69

وآخذ المخزومي البصريين والكوفيين على تشبثهم في الكثير من الأحيان بأبيـات مـن الشعر لتصحيح قاعدة أو تأييد أصل وعد الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبـات القواعد، وذلك لما يخضع له من أحكام في الوزن والقافية وما يجوز فيه مما لا يجوز في النثر ، وما يتحرر فيه الشاعر من قيود وما يضطر إليه من ضرورات[88]ص335 جعلت له لغـة خاصة تهدف إلى تحقيق غايات جمالية على حساب عرفية الاستعمال وصحة التركيب؛ لـذلك يرى د .تمام حسان أنه لا ينبغي اعتبار لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربـي الـذي علـى أساسه استنبطت القواعد ونشأ النحو ؛ فهذا الأخير يعتمد في الأصـل علـى اللغـة العربيـة الفصيحة التي تمثل النموذج العادي، بينما الشعر يخضع للـرخص والـضرائر ويقـصر دون تمثيل اللغة الفصحى ، وعلى الرغم من ذلك فإن النحاة احتجوا به وكانت الـضرورة ذريعـة يعترفون بها إذا عجزوا على التوفيق بين الشعر والنثر.[91]ص96

2. 2. 2. النثر:

مثلما خضع الشعر المحتج به إلى تحديد زماني خضع النثر كذلك،غير أن النثر ينقـسم إلى ما هو مروي من حكم وأمثال، وما قيل عفويا وعن سليقة في فترة الاحتجاج ؛فالمروي منه حددت له الفترة نفسها التي حددت للشعر(من 150 سنة قبل الإسلام إلى 150 سـنة بعـده)، [92]ص60 وتوقفوا بما قيل في زمن الاحتجاج عند نهاية القرن الثاني في الحضر،وعند نهاية القرن الرابع في البدو.

أما ما لم يضبط به الشعر وضبط به النثر هو التحديد المكاني، إذ اعتمد اللغويون علـى فئتين من الناس لجمع المادة اللغوية هما أعراب البادية وفصحاء الحواضر.

1- أعراب البادية:وهم القاطنون في قلب الجزيرة العربية الذين ارتحل إلـيهم علمـاء العربية لجمع المادة التي يتخذون منها الشواهد لضبط اللغة،وعلى حسب مـا عـدده الفـارابي للقبائل التي أخذ عنها علم العربية وما نقله عنه السيوطي،فقد قدرت بست قبائل [93]ص 147 [94]ص 1/ 211 – 212 وهي:تميم ،قيس عيلان ،هذيل ،أسد ،طيء ،وكنانة،[1]وهذا العـدد قليل جدا بالمقارنة إلى العدد الهائل لقبائل جزيرة العرب ،وبالتالي فإن القبائل التي استثنيت من محيط الفصاحة هي القبائل التي كانت على أطراف الجزيرة المجاورة للأمم التي فسدت ألسنتها والأمم الأعجمية وكان الفارابي قد ذكر مقاييسا لمن ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان العربية ،وعلل لذلك بعلل [93]ص145 – 146 ذكرها ابن جني فيما بعد بإيجاز في قوله:"وعلة امتناع ذلـك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد و الخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عـن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضـطراب الألـسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يـرد عنهـا ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا ". [64]ص 2 / 5

والذي يجب قوله إن النحاة احتجوا بلغة قريش وأشادوا بها كثيرا،[92]ص 63 لكنها لم تذكر ضمن القبائل المحتج بها، ولا يعني هذا إخراجها من حيز الاحتجاج؛ لأن الفارابي كـان

[1] -لم تذكر قبيلة كنانة ضمن هذه القبائل في كتاب الفارابي وذكرت في النص الموجود في المزهر

في صدد ذكر القبائل الضاربة في قلب البداوة فخصها بالانفراد ،وقريش كانت حـضرية ولـم يغفل الفارابي على حجيتها فذكرها في أول النص الوارد في المزهر بقوله:" كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ،وأسهلها على اللسان عند النطق،وأحـسنها مـسموعا،وأبينها إبانة عما في النفس"،[94]ص1 / 211 والذي ناقض هذا القول قوله:"ولم يؤخذ عن حـضري قط"،[1] [94]ص1 / 111 – 112 لكن الذي حصل هو: أن الفقرة الأولى لم تذكر في كتـاب الحروف،وأن النص الوارد في المزهر كان أطول بكثير من النص الوارد في الحروف، وكأن السيوطي تصرف في النص فوسعه.

2- فصحاء الحواضر: وينقسمون إلى فئتين.

الفئة الأولى: فئة الأعراب الذين استوطنوا الحاضرة قصد الإقامة أو تعلـيم الـصبيان، وحافظوا على سليقتهم بمحافظتهم على حياتهم البدوية، لكنهم لم يبقوا على درجة واحـدة مـن الفصاحة، ففيهم من حافظ على سليقته وفيهم من تأثر بالبيئة اللغوية الجديـدة فأصـاب لغتـه الخطل والانحراف،ومساءلة أبي عمرو لأبي خيرة تبين ذلك إذ قال له:"فكيف تقول استأصل الله عرقاتهم ؟ فقال:استأصل الله عرقاتهم (بفتح تاء عرقاتهم)،فلم يعرفها أبو عمـرو وقـال: لان جادك أبا خيرة ". [95]ص6 [64]ص3 / 304

الفئة الثانية:وهم الذين اكتسبوا اللغة بالتعلم في الحواضر الكبرى، ولم يتـصلوا بـصفة مباشرة بالبادية كالفرزدق وجرير والأخطل ورؤبة والعجاج ...الخ،[96]ص53 غير أن هـذه الفئة وقع حولها الخلاف.

ولم يكتف علماء العربية بالتحديد المكاني والزماني بل قسموا المادة اللغوية إلى متـواتر يفيد العلم القطعي وآحاد يفيد الظن، واشترطوا شروطا في ناقل اللغة الآحاد، منها: أن يكـون عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا،[21]ص 32 – 35 واعتدوا بمبدأ الـشيوع فـي استنباط الظاهرة النحوية من المادة اللغوية. [92]ص60

وكان البصريون أكثر تشدداً في ذلك؛ فقد صرحوا عمن أخذوا لغتهم وشواهدهم، وعابوا الكوفيين قائلين:" إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع،وهؤلاء أخذوا اللغة عـن أهل السواد ، أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"،[97]ص28 وقد أخذ الكوفيون عمـن أخـذ عنهم البصريون وزادوا عليهم لغات أخرى رفض البصريون الاستشهاد بها فأخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وأعراب سواد بغداد من الحطمة الذين غلطهم البصريون ولحنوهم ، كما اعتدوا بما ندر من شواهد ، وما شذ من رواية ، وقبلوا كل مـا صـدر عـن عربـي. [92]ص61 كما قيل فيهم:" الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء ومخالف للأصـول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين"،[68]ص84 وهذه أمثلة عن أحد أئمـتهم وهـو الكسائي الذي قيلت عنه عدة أخبار ضعفته ، من بينها ما روي عن الأصمعي :" كان الكـسائي يأخذ اللغة عن أعراب الحطمة الذين ينزلون بقطر بل وغيرها من قرى سواد بغداد فلم نـاظر الكسائي سيبويه استشهد بكلامهم واحتج بهم وبلغتهم على سيبويه"،[98]ص4 / 1743 وفـي خبر آخر " كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشـعر غيـر أهـل الفـصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو "،[98]ص5 / 190 وقيل:" لولا

[1] - ينظر:المزهر1 /111 ، 112 ، وردت هذه العبارة في الحروف (ص147) بلفظ مغاير(...فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر)

أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره ، لم يكن شيئا ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل ، إلا حكايات لأعراب مطروحة؛ لأنه كان يلقنهم ما يريد ".[98]ص2 / 298

وقد دافع المخزومي عن الكوفيين نافيا أن يكونوا قد اقتصروا في أخذهم عن الأعراب الذين أبى البصريون الأخذ عنهم ملتمسا من الباحث أن يرتاب مما لفقه البصريون من تهم للكوفيين نافيا مرة أخرى ترخصهم كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بالعرب الذين أخذوا عنهم باعتبار أن لغاتهم تمثل فصيحا لا يمكن إغفالـه [88]ص331 – 332 ، واسـتدل بخبـر رحلات الكسائي وخروجه إلى الحجاز وإقامته بها مدةً يجمع اللغة حتى أنهى خمسة عشر قنينة من الحبر ، هذا بغَض النظر عما حفظه ، و خبر مجيئه إلى البصرة لتلقي العلم ، ونُصح الخليـل لـه بتدريس اللغة بين قبائل نجد وتهامة والحجاز. [88]ص332

وعلل الدكتور عبد الرحمن السيد اختلاف مدرستي البصرة والكوفة في جمع المادة اللغوية بأن " المدرسة البصرية نشأت في وقت مبكر والعرب أكثر امتلاكا لناصية لغتهم، وأشـد حرصـا على سلامتها وأقوى إيمانا بدينهم ، وأحفظ أفئدةً لقرآنهم وكل ذلك كان كفيلا بأن يدعوهم إلى شيء من الثقة والاطمئنان ، فلا يبالغوا في الحيطة ، ولا يبعدوا في الحرص .

أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم ، وحمل الأعاجم إلـى اللغة رطانة غريبة عنها ، دخيلة عليها ، وقد وضع البصريون أسسا للبحث ، وقواعد لنقل اللغة ، فهم أجدر بأن يكونوا أكثر دقة وأعمق جهدا في التحرك والبحث". [92]ص61

والذي يمكن قوله أن البصريين كانوا يغلبون العقل والقياس على اللغة المسموعة لذلك كانوا يتشددون في الشواهد، ولا يأخذون إلا ما يناسب قياسهم،وما سلكه الحضرمي دليل على ذلك ،فـي حين أن الكوفيين كانوا يأخذون المسموع حتى وإن عارض القياس؛لأن اللغة قد تأتي علـى غيـر القياس.فحفظوا ما أهمله البصريون.

2. 3.الحديث النبوي الشريف:

المشهور عند علماء الفقه والموافق لفنهم أن الحديث " أقوال النبي ρ وأفعاله ، ويـدخل فـي أفعاله تقريره وهو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عمن يكون منقادا للشرع ، وأما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخلة في الأفعال وإن كانت غيـر اختياريـة ...لم تدخل فيه ".[99]ص2

وفي اصطلاح المحدثين هو" أقوال النبي(ρ)وأفعاله ، وتقريراته وصفاته الخِلقية والخُلُقيـة ، مثل: كونه أبيض اللون مشربا بالحمرة ...".[100]ص15

وهناك من يزيد أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم إلى الحديث ولا يقتصرون على المرفـوع إلى النبي ρ بل يذكرون الموقوف والمقطوع.[100]ص15

ويمكن إيراد أهم المصطلحات ومفاهيمها بشكل موجز؛ لأجل أن تكون مرجعا لما قد يصادف منها في موضوع البحث كالآتي:

2. 3. 1. أقسام الحديث:

يقسم الحديث بحسب اعتبارات كثيرة إلى أقسام.

2. 3. 1. 1. أقسام الحديث بحسب تعدد طرقه: ينقسم إلى متواتر وآحاد.

2. 3. 1. 1. 1. المتواتر: ما رواه جماعة غير محصورة بعدد في كل طبقة من طبقاته ، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، ويكون مستندهم الحس (من مشاهدة أو سماع أو لمس) فيخرج ما كان استناده إلى العقل ، وحكمه أن يفيد العلم اليقيني الذي يوجب العمل به ، وينقسم إلى تواتر لفظي ومعنوي فاللفظي ما تعددت رواياته على لفظ واحد والمعنوي ما تعددت ألفاظه وكان معناه واحداً. [101]ص19 – 20

2. 3. 1. 1. 2. الآحاد: هو ما لم يبلغ حد التواتر، وينقسم إلى مشهور وعزيز وغريب.

فالمشهور ما رواه ثلاثة فأكثر ، في كل طبقة من طبقاته ، ما لم يبلغ حد التواتر ، والعزيز ما لا يقل رواته عن اثنين في كل طبقة من طبقات إسناده ، والغريب في اللغة المنفرد أو البعيد عن أقاربه ، وفي الاصطلاح ما ينفرد بروايته راو واحد في أي موضع وقع به التفرد من السند [101]ص21 – 23 .

2. 3. 1. 2. أقسامه بحسب القبول والرد: ينقسم إلى مقبول ومردود.

2. 3. 1. 2. 1. المقبول:

2. 3. 1. 2. 1. 1. الصحيح: وهو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ، ولم يكن شاذا ولا معللا وحكمه أنه حجة يجب العمل به في أحكام الحلال والحرام ، وذهب أكثر أهل العلم إلى إثبات العقائد ووجوبها به كدليل قطعي بعد القرآن الكريم،[101]ص26 – 28 ويروى بصيغة الجزم وتستقبح روايته بصيغة من صيغ التمريض.[101]ص51

2. 3. 1. 2. 1. 2. الحسن: ما كان بين الصحيح والضعيف في المنزلة.

وقد اختلف العلماء المتقدمون في تعريفه لاختلاف مرادهم منه واستقر المتأخرون على هذا التعريف وهو" الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذي خف ضبطه من غير أن يكون شاذا أو معللا "،[101]ص40 – 41 وحكمه أن يحتج به كما يحتج بالصحيح.

2. 3. 1. 2. 2. المردود: ومنه: الضعيف:"وهو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن "،[102]ص188 فهو ما اختل فيه شرط واحد من شروط الحسن والصحة والقبول وهي ستة: الاتصال، العدالة، الضبط، المتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة.[103]ص27

واختلف حول الاحتجاج به على ثلاثة اتجاهات أحدها ألا يعمل بالضعيف مطلقا والآخر يعمل به إن لم يكن في الثقات سواه ، والثالث يعمل به بشروط في الفضائل والمناقب والترغيب

والترهيب فقط دون قضايا الحلال والحرام، ويروى الحديث الضعيف بغير إسناد بـصيغة (روي عن رسول الله(ρ)كذا، أو قيل كذا ،أو نقل كذا).[101]ص49 – 51

2. 3. 1. 2. 2. 1. المردود بسبب سقط من الإسناد : ومنه المنقطع، المعضل، المعلق، المرسل، المدلس، المرسل الخفي، المعنعن.

2. 3. 1. 2. 2. 1. 1. المنقطع: هو " ما لم يتصل إسناده في أي موضع من مواضع السند سواء كان الساقط راو واحد أو أكثر "،[101]ص53 إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمـر...الـخ ، وحكمـه الضعف بين العلماء لجهل حال الراوي المحذوف. [104]ص21

2. 3. 1. 2. 2. 1. 2. المعضل: هو ما سقط منه أومن إسناده اثنان فصاعداً، على التوالي. [105]ص1 / 180

2. 3. 1. 2. 2. 1. 3. المعلق:ما حذف من أول سنده شيء من رواته سواء كان واحـدا أم أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند. [106]ص1 / 141

2. 3. 1. 2. 2. 1. 4. المرسل :عند أهل الحديث ما رفعه التابعي إلى النبي ρسواء كـان صغيرا أو كبيرا، [103]ص61 وعند علماء الفقه وعلومه ما رفعه غير الصحابي إلى النبـيρ، واختلف في حجيته على ثلاثة مذاهب أولها مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين الذين يرفضون الاحتجاج به ، ومذهب الشافعي أن يحتج به بشروط ، ومذهب أبي حنيفـة ومالـك وأصحابهما أن يحتج به لأنه صحيح من الثقة.[101]ص56 – 57

2. 3. 1. 2. 2. 1. 4. 1. مرسل الصحابي: وهو ما يخبر به الصحابي عن النبي ρ مـن دون أن يسمعه منه أو يشاهده إما لصغر سنه أو لتأخر إسلامه أو لغيابه.[101]ص58

2. 3. 1. 2. 2. 1. 5. المدلس: في اللغة إخفاء عيب السلعة المباعة، وفي الاصطلاح هو: " الحديث الذي رواه من عرف بالتدليس وفيه شبهة انقطاع أو إبهام في اسم راو ".[101]ص 58 – 59

2. 3. 1. 2. 2. 1. 6. المرسل الخفي: وهو الذي رواه الراوي عمن عاصره، ولم يلقه، أو لقيه، ولم يسمع منه.

2. 3. 1. 2. 2. 1. 7. المعنعن والمؤنن:وهو الذي يرويه الراوي بلفظ(عن) من غير بيان للتحديث،أو الإخبار أو السماع.[101]ص 62 – 63

2. 3. 1. 2. 2. 2. المردود بسبب الطعن في الـراوي: يطعـن فـي الـراوي بـسبب عدالته:كالكذب ، التهمة بالكذب ، الفسق ، البدعة ، الجهالة،أو بسبب الضبط: كفحش الغلط ، وسوء الحفظ ، الغفلة ، كثرة الأوهام ، مخالفة الثقات.ومن أنواع المردود نجد:

2. 3. 1. 2. 2. 2. 1. الموضوع: وهو الحديث المصنوع المنسوب إلى النبي كـذبا وزورا من طرف الراوي أو عمن روى عنه.[101]ص65

2. 3. 1. 2. 2. 2. 2. المتروك: وهو الحديث الذي يرويه راو عـرف بالكـذب أو اتهـم به.[101]ص68

2. 3. 1. 2. 2. 2. 3. المنكر: وهو الحديث الضعيف لفحش غلط راويه أو كثرة غفلته ، أو فسقه.

2. 3. 1. 2. 2. 2.4. المعلل: ما حوى علة خفية تقدح في صحته، لا يـستطيعها إلا عـالم علما تاما بالحديث ورواته. [101]ص69 – 70

2. 3. 1. 2. 2. 2. 5. المدرج: وهو الحديث الذي أدخل راويه في إسناده أو متنه ما لـيس منه متصلا به،وليس منه من غير بيان، وينقسم إلى مدرج الإسناد ومدرج المتن وحكمه التحريم إن كان عمدا والجواز إن كان للتفسير.[101]ص73 – 77

2. 3. 1. 2. 2. 2. 6. المقلوب: هو الحديث الذي غير راويه في سنده أو متنه بإبـدال أو تقديم أو تأخير عمدا أو سهوا ، وحكمه التحريم إن كـان عمـدا ، وجـائز إن كـان عـن غيـر قصد.[101]ص 78

2. 3. 1. 2. 2. 2. 7. المصحف: هو" الحديث الذي خالف فيه راويه الثقات ، بتغيير حرف أو حروف في الكلمة مع بقاء صورة الخط فإن كان التغيير في النقط يسمى مصحفا وإن كان فـي الشكل يسمى محرفا". [101]ص81

2. 3. 1. 2. 2. 2. 8. الجهالة بالراوي:وهو الراوي الذي يرد في الحديث فلا تعرف حاله أو عينه ، وهو قسمان: من سمي ولم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق ويطلق عليه اسم (مجهول العين) ومن لم يسم اقتصارا ممن روي عنه، وهو (المبهم) كأن يقول أخبرني فلان ، أو شيخ أو رجل.

2. 3. 1. 2. 2. 2. 8. البدعة: المبتدع هو من فسق لاعتقاده ما يخالف عقيدة أهـل الـسنة والجماعة، واختلف في حكم البدعة بين الرد والقبول بشروط.[101]ص 84 – 86

2. 3. 1. 2. أقسام الحديث بحسب قائله: وينقسم إلى أربعـة أقـسام: قدسـي، مرفـوع، موقوف، مقطوع.

2. 3. 1. 2. 1. الحديث القدسي: ما يرويه النبي(ρ)عن الله تعالى.

2. 3. 1. 2. 2. الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي ρمن قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، والمرفوع قد يكون متصلا أو منقطعا أو مرسلا ،يختلف حكم المرفوع بحـسب ضـبط الـراوي وحفظه.

2. 3. 1. 2. 3. الحديث الموقوف: وهو ما روي عن الصحابة -رضوان الله عنهم - من أقوال أو أفعال أو تقريرات.

2. 3. 1. 2. 4. الحديث المقطوع: وهو الحديث الذي يضاف إلى التابعي سواء من قوله أو فعله، متصلا كان أو غير متصل.[101]ص 89 – 93

هذه هي أهم أقسام الحديث وأنواعه ببيان ما يحتج به منه وما لا يحتج وشروط ذلك عند المحدثين والفقهاء والأصوليين باعتبار أنه المصدر الثاني للتشريع الإسلامي؛ فما قيمة هذه الثروة الدينية الهامة والهائلة عند اللغويين والنحويين؟ وما قيمتها ضمن مصادر الاحتجاج التي تم ذكرها ؟

لا يوجد خلاف بين اللغويين في الاحتجاج بالحديث الشريف ولا يوجد فيهم من يمنع ذلك ، واللغويون الذين احتجوا بالحديث في اللغة كثيرون منهم " أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ، والكسائي ، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيد ، وابن الأعرابي ، وابن السكيت ،وأبو حاتم ، وابن قتيبة ، والمبرد ، وأبو جعفر النحاس ، وابن خالويه ، والأزهري،والفارابي ، والصاحب بن عباد، وبن فارس ،والجوهري ،وابن بري ، وابن سيدة ، وابن منظور ، والفيروزبادي ...وغيرهم ". [18]ص99

وهذا نص يدل على احتجاج الخليل بالحديث الشريف في اللغة يذكره السيوطي في مزهره " قال أبو الحسن الشاري : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشني ، وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه.

ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام التياني عمل كتابه العظيم الفائدة ، الذي سماه **بفتح العين** وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه على وجهه ، دون إخلال بشيء من شواهد القرآن ، والحديث، وصحيح أشعار العرب ".[94]ص1 / 88

ما يلاحظه المطلع على الكتب النحوية الحديثة أو الدراسات التي تستهل بها الكتب التراثية المحققة أو كتب الدراسات اللغوية والنحوية التي تذكر فيها مصادر الاحتجاج يجدهم يرتبون الحديث الشريف في الرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ثم يليه كلام العرب ، غير أن هذا الترتيب كان على أساسين:

أولهما: قيمته الدينية،فالنبي ρبعث للناس كافة مبلغا بوحدانية الله ومنذرا ليوم لا مفر منه ومنظما لحياة كل من آمن بالدين الجديد، فكانت أقواله وأفعاله حجة في الفقه [107]ص2 / 120 دون أي شك ومصدرا ثانيا للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وبيانا أولا لآياته ، وبهذا الاعتبار وجبت له الطاعة ولكل ما يصدر عنه،وحكمت إليه الأمور؛[108]ص8 / 19 لقوله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول....) [43] (59)

وثانيهما: الإضافة التي حصلت في مصادر الاحتجاج عند المتأخرين و اتباع المحدثين لهم. إذ كان القرآن الكريم وكلام العرب أسبق إلى هذه المهمة، وإذا كان الخلاف حاصلا في كيفية الاحتجاج بقراءات القرآن وكلام العرب ،وما يحتج به منه وما لا يحتج ،فإن الحديث أُغفل نهائيا ولم يلق الاهتمام الذي لقيه القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره ، فلم يوجد في كتب أولئك الذين قعدوا النحو ،و بنوا أصوله،ووضعوا مصطلحاته وبوبوا له ،ولا في الكتب التي ألفت أساسا لأصول

النحو أي إشارة أو قول فيما يخص قضية الاحتجاج بالحديث الشريف باستثناء ابن الأنباري الـذي ألف كتاب لمع الأدلة في أصول النحو الذي ذكر فيه أصول النحو وأقسامها ذاكـرا الـسماع ومـا يندرج تحته من قرآن وكلام عربي وضمن هذين المصدرين ذكر الحديث الشريف كمـصدر مـن مصادر الاحتجاج التي يستدل بها على قواعد النحو، [21]ص73 لكنه لم يشر إلى أي مسألة حول هذه القضية عند الذين سبقوه،كما أنه لم ينتبه أي نحوي من النحويين الذين تلو ابن الأنبـاري إلـى المصدر الذي أغفل عليه القدماء والذي أبرزه ابن الأنباري إلى الوجود،وظلوا على ذلك الحال إلى غاية مجيء ابن الضائع الذي انتبه إلى إغفال النحاة الأوائل عن هذه المادة الثرة معللا ذلـك بمـا افترضه من علل،وتلاه أبو حيان في خلال مدة لم تتعد النصف قرن مثيرا هذه المسألة منبه لما قام به ابن مالك من قلب للموازين ،و من هنا ظهر التعارض في هذه القـضية، فبـرز إلـى الوجـود اتجاهان متعارضان:

أحدهما: استبعد أصحابه الحديث الشريف ورفضوه في إثبات قواعد اللغة العربية.

والآخر: جوز أصحابه إدراج الحديث الشريف ضمن مصادر الاحتجاج، بشروط وبدونها.

ترى من هم أصحاب الاتجاه المعارض ؟ومنهم أصحاب الاتجاه المجوز ؟ مـا هـي حجـج الاتجاه المعارض؟ وما هي حجج الاتجاه المجوز ؟ إلى أي مدى كان إجـراء أصـحاب هـذين الاتجاهين للحديث الشريف في بعض كتبهم؟

الفصل 1
النحويون المعارضون للاحتجاج بالحديث الشريف

1. 1. مواقف وحجج النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف:

1. 1. 1. أصحاب الاتجاه المعارض للاحتجاج بالحديث الشريف:

النحاة الآتي ذكر أسمائهم يمثلون نموذجاً للنحاة الذين أعرضوا أو اعترضوا على الاستـشهاد بالحديث الشريف، كان أكثرهم من النحاة المشهورين،ومن الذين ساهموا مساهمة كبرى في التقعيـد للغة العربية.وهم:

أبـو عمـرو بـن العـلاء(154هـ)،الخليـل بـن أحمـد(175 هـ)،سـيبويه(180هـ)،الكـسائي(189هـ) ،الفـراء(207هـ)،أبـو عبيـدة(208 هـ)،الأخفـش(215هـ)،ابـن قتيبـة(276هـ)،المبـرد (285هـ)، ثعلب(291هـ)،الزجاج(311هـ)، ابن السراج(316هـ)،ابن الأنباري(328 هـ)،ابـن كيـسان (321هـ)،نفطويه(323هـ)،ابـن ولاد(332هـ)، الزجـاجي(337هـ)، النحـاس(338

هـ)،السيرافي (368هـ)،أبو أحمد العسكري(382 هـ)،الرماني(384 هـ)،ابـن فـارس(395 هـ)،القيسي(437هـ)، ابن بابشاذ(469 هـ)،المجاشعي(479 هـ)،عبد القاهر الجرجـاني(471 هـ)،الشنتمري (476 هـ)،أبو منصور الجواليقي(540 هـ)،ابن السيد البطليوسي(521 هـ)،ابن الدهان(569 هـ)،ابن بري(582 هـ)،أبو موسى الجزولي(607 هـ)،العكبري(616 هـ)،ابـن الحاجب(646 هـ)،الصاغاني(650هـ) ،ابن الضائع(680 هـ)،أبو حيان الأندلسي(745 هـ).

1. 1. 2. مواقف النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف:

هؤلاء الذين ذُكروا انقسموا إلى فئتين:

فئة الأوائل -التي تمثل الأغلبية-سلكت هذا المذهب من غير أن تـصرح بالعبـارة، سـوى نصوص لبعضهم حاول المتأخرون أن يستشفوا منها موقفهم ،كقول الـدينوري الـذي اسـتدل بـه السيوطي على استبعاده للحديث الشريف :" ومثل ذلك قول صاحب ثمار الـصناعة: النحـو علـم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب؛ فقصره عليهمـا،ولم يـذكر الحديث الشريف". [68]ص96

وهذا قول المبرد :"وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر ،ولكنه يجوز فـي الموات أن تقول أعجبني دارك "،[109]ص123 وإن قال قائل أنه يقصد بـ(كلام فصيح) الحـديث الشريف ،قيل أن ما يقوله النبي ρ ليس من الكلام العام الذي يعبر عنه بهذا التركيب.

وهذا قول لابن الأنباري(328 هـ) من مقدمته التي قال عنها حاتم صالح الضامن أنها ترسم منهجه بدقة ، كما أنه بالإمكان أن نستشف منها موقفه من الحديث النبوي:" إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ...وأنا مفسر في كتابي هذا ، إن شاء الله ،التأنيـث والتـذكير ، ومبين ذلك بابا بابا ،وأصلا أصلا ، وفرعا فرعا ، ومحتج على التأنيث والتذكير بأشـعار العـرب ولغاتها،وذاكر اتفاق أهل اللغة والنحو فيما اتفقوا فيه ، واختلافهم فيما اختلفوا فيـه ..."،[110]ص 57 - 58فقد أولى أهمية للشعر وكلام العرب،وأغفل الحديث الشريف،ولم يغفل ابن الأنباري فـي قوله هذا الحديث النبوي فقط بل أهمل القرآن كذلك.

و يرى بعض الباحثين كالمخزومي والسامرائي أن الكسائي تأثر بالبـصريين ووافقهـم فـي إخراج الحديث الشريف من نطاق المصادر التي يحتج بها على إثبات أصـل أو تـصحيح حكـم ، فاستغرب المخزومي هذا الموقف من الكسائي داعيا إلى التأمل فيه ، واستعجب السامرائي من هـذا الموقف أيضا واعتبر الكسائي متناقضا في منهجه ، واحتج كلاهما على هذا الرأي بما عرف عـن الكوفيين جميعا بأنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه ، وقد كان الكسائي كوفيا يفعل ما يفعله الكوفيون ، يأخذ بالشاهد الشاذ ، ويقيم عليه أصـلا ، وكيف لا وهو شيخهم ، في حين أنه لا يأخذ بالحديث الشريف الذي رواه الأعـاجم بالمعنى،وكأنـه عمل بموقف البصريين الذين لم يأخذوا به.[88]ص117 [111]ص37

وقد صرحت الحديثي بأنها فهمت من رأي المخزومي أن الكوفيين كانوا يحتجـون بالحـديث لكن الكسائي-وهو شيخهم- تأثر بالبصريين فلم يحتج به.[112]ص34

لكن المخزومي لم يقصد احتجاج الكوفيين بالحديث الشريف ، إنمـا كـان يقـصد مناقـضة الكسائي لمنهج الكوفيين ولمنهجه؛ لأنهم كانوا يأخذون بكل شاذ،و يرخصون في كل شيء ، وكـان

من المفترض أن يأخذ بالحديث حتى وإن رواه الأعاجم ، بخلاف البصريين الذين كانوا يشددون في الأخذ ؛ فلم يأخذوا بالحديث المروي على ألسنة الأعاجم فكيف يوافقهم الكسائي في ذلك؟!هـذا مـا استدعى استغراب المخزومي، وكان السامرائي يرى رأيه، ونحن نوافقهما استنادا لما احتجا به.

كما أن ابن السيد البطليوسي شنع كثيرا عن روايـة الحـديث وروايتـه،وما يعترضـه مـن علل(يمكن الإشارة لشيء من هذه العلل في خلال عرض حجج هذا البحث).[13]ص155 – 188

وفئة من المتأخرين تمثلت في اثنين فقط هما: ابن الضائع وأبو حيان اللـذان صـرحا عـن انتمائهما لهذا المذهب ومؤازرتهما للأولين بالعبارة، ومعارضتهما لابن خروف وابـن مالـك فـي مذهبهما، نافيين أن يكون غيرهما قد قام بهذا الفعل،وكان ابن الضائع أول من تنهبه لهـذه المـسألة منتقدا ابن خروف في قوله:"وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا؛ فإن كان على وجـه الاسـتظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فلـيس كمـا أرى". [74]ص1 / 10

وتبعه أبو حيان في موقفه منكرا فعل ابن مالك، مستكثرا استدلاله بالحديث على إثبات قواعد النحو، قائلا:"قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولـين لعلـم النحـو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب –كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسـيبويه مـن أئمـة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيين –لم يفعلوا ذلـك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ".[68]ص91 -92 [74]ص1 / 10

أما المحدثون فلم نجد فيهم من تبنى هذا المذهب أو تابعه- اللهم إلا إذا كان هناك ممـن لـم نستطع الاطلاع على مواقفهم أو مؤلفاتهم- غير أن هؤلاء كانت لهم آراء مختلفة في مواقف الأولين فانقسموا إلى فئات:

فئة ترى أن قدماء النحاة لم يعرف عليهم احتجاج بالحديث الـشريف، وأنهـم سـكتوا ولـم يصرحوا عن موقفهم من هذه القضية رغم ما عرف عنهم من مواقف في القراءات والشعر وكـلام العرب ، ودل على رأي هذه الفئة كلمات وردت في أقوالهم كـ(سكتوا ، لـم يعتمـدوا ، بعـدوا ،انصرفوا ، صرفوا...).

فهذا محمود أبو رية يذكر قيمة الحديث الشريف في الاحتجاج عند المتكلمـين ،والأصـوليين ،والفقهاء ،والمحدثين ، ثم يقول:" ولنستوفي هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة فإنهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم في إثبات اللغة وقواعد النحو ..."،[114]ص1 / 26 لكنـه عمـم قوله على الجميع(لغويين ونحويين)، وهذا ما لا يطابق الواقع.

وهذا محمود فجال يقول:" أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، لم يشذ أحد..."[18]ص312 و "غاية الأمر أنهم اعتصموا بالصمت ،ولـم يثيـروا هـذه المسألة البتة ، ونحن ننبه أن يكون لسيبويه والخليل والمبرد ، ومن كان من طبقتهم قول في ذلـك ، من قريب أو بعيد ، بعبارة أو إشارة ، بتصريح أو تلويح ، بل لم ينطقوا ببنت شفة ".[1]فهـم إن لـم يعترضوا عن هذا الأمر فقد أعرضوا عنه.

---

[1] - المصدر نفسه ، ص 312

وهذه الحديثي ترى أن الحديث الشريف لم يلق إهتماما، لا من النحاة الأوائل أنفسهم ، ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد ، ثم تنفي أن تكون قد وجدت في كتب النحاة الذين قعدوا للنحو وبنوا أصوله ، وحددوا مصطلحاته وأبوابه ، أو في كتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن أصول النحو من سماع أو قياس أو اللغة التي يقاس عليها أيةَ إشارة إلى موقف النحاة الأوائل مـن قضية الاحتجاج بالحديث الشريف إلى مجيء ابن الضائع وأبي حيان ، فهي ترى أنه لم يصل إلينـا أي خبر منهم أو أي تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر وتنفي الدراية بحقيقة مـوقفهم منـه؛ أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟[112]ص15

وتقول في كتاب 'الشاهد وأصول النحو' :" ...فنحن نجد أئمة النحو البصري والكوفي علـى السواء والمتقدمين منهم وكثيرا ممن جاء بعدهم من المؤيدين لهذين المذهبين أو من الذين يعتبـرون مؤسسي مدرسة بغداد أو مصر أو الأندلس ، لا يعتمدون عليه ولا يعتبرونه أصـلا مـن أصـول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن وفصيح كلام العرب...".[83]ص61

ويرى إبراهيم السامرائي أن القرآن الكريم والشعر الجاهلي والإسلامي وما أثر من الأمثـال الجاهلية ،كل ذلك كان المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية ، ونفى أن يكـون الكوفيون بعيدين عن هذا النهج في نحوهم ولغتهم ،ثم يعمم اسـتبعاد النحـاة الأوائـل-مـن كـلا المصرين- الحديث الشريف في احتجاجهم.[111]ص22

ويرى محمد عيد أنه من البديهي أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثـروة الموثقـة مـن نصوص الحديث بين أيديهم لكنهم صرفوا أنفسهم قصدا،[9]ص108 – 144 وبعدوا عن الاستشهاد به، وذلك ما يراه رمضان عبد التواب أيضا.[115]ص97

وينفي طه الراوي اعتماد المتقدمين على الحديث الشريف في الاحتجاج لتأييد قواعدهم.[116] ص33 – 82

و هذا محمد أحمد قاسم يقول:" أعرض البصريون والكوفيـون عـن الاحتجـاج بالحـديث الشريف". [117] ص10

ويرى حسن عبد العزيز رأي فجال؛ أن النحاة سكتوا عن هذه القضية ولم يخوضـوا فيهـا. [118]ص85

وهناك فئة من الباحثين ترى أن النحاة الأوائل لم يعرضوا عن الاحتجاج بالحديث الـشريف إعراضا مطلقا، وتصرح بأنهم قللوا منه في كتبهم ، ومن أصحاب هذه الفئة عمران عبـد الـسلام شعيب ، الشيخ أحمد الإسكندري ،وجاسم الزبيدي الذي يصرح قائلا :" إن قلة ما جاء من الأحاديث في كتب النحو من كتاب سيبويه حتى مؤلفات ابن مالك ، لم تثر اعتراضـا ، ولـم تبـرز فكـرة الاستشهاد بالحديث موضوعا للمناقشة أو البحث عن الأسباب حتى أفرط ابن مالك الأندلـسي فـي الاستشهاد به ". [33]ص98

ويؤرخ الشيخ الإسكندري لتاريخ ومدة تهميش النحاة لأغلبية الحديث الشريف قائلا:" مـضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة ، وقد اختلف في عددها فقيل: ثلاثة وقيل خمسة إلى ستة عشر ...".[18]ص99

وقد عارض محمود فجال في (الحديث النبوي في النحو العربي،ص100) هذا القـول ظنـا منه أن الإسكندري كان يقصد به الاحتجاج بالحديث في اللغة دون النحو ، وهذا نص اعتراضـه " ولأجل إحقاق الحق علينا تبيان بطلان هذا القول؛لأن الإجماع قائم على صحة الاستشهاد بالحـديث في اللغة بين القدامى والمحدثين "لكن ظن فجال لم يكن في محله ،والدليل على ذلك أن الإسـكندري استعار بكلمة (اللغة) وعبر بها على النحو لأنها أشمل منه وهو جزء منها ومن علومها ،و حدد فترة ترك الحديث بثمانية قرون ابتداء من أول نحوي تركه إلى آخر نحوي أحياه وهو ابن مالـك الـذي توفي في القرن السابع ، لكن الإسكندري حدد الفترة بثمانية قرون، إذاً هو يقصد تاريخ وفـاة أبـي حيان الذي أخرج القضية للجدل ،وبناء على ذلك لا يمكن لأي مفكر أو باحث أن يغفل ويقول بـأن اللغويين غبنوا الحديث.[18]ص100

ثم ينفي عمران عبد السلام شعيب تصريح الأوائل بموقفهم قائلا :" لم يحـدثنا القـدماء مـن علماء العربية –فيما يبدو- عن مدى موافقتهم على الاستشهاد بالحديث أو مخـالفتهم لـذلك ولعـل كثيرين منهم كانوا يتحرجون من الكلام في الموضوع ، ولكن مسلكهم – في عمومه- كـان يتجـه نحو الإقلال من الاستشهاد به ...".[119]ص331

وفئة ترى أن القدماء عارضو ولم يجوزوا الاحتجاج بالحديث الشريف ، والمعارضة ليـست كالإعراض ، فالإعراض يكون فرديا ويخص شخصا بذاته أو جماعة دون إلزام الغير بما أعرضوا عنه ، أما المعارضة فإنها تصدر من واحد ويراد تعميمها وتطبيقها على الغير ،وهذا ما فعله ابـن الضائع وأبو حيان وما يقصده هؤلاء الباحثون كفاضل السامرائي، وأحمد مكي الأنصاري، وكـاظم بحر المرجان ، ومهدي المخزومي،وغيرهم.

يرى كل من فاضل السامرائي ،وأحمد مكي الأنصاري أن النحويين القـدامى مـن رجـال المدرستين لا يحتجون بالحديث الشريف ويرفضونه جملـة[116]ص382 ،ويـرى كـاظم بحـر المرجان –عند عرضه لموقف الفارسي من هذه القضية في خلال تحقيقه لكتاب التكملة-أنهم منعوه وذلك قوله:"ولم يستشهد في التكملة بالحديث النبوي ، ولعله ساير في ذلك الجمهور من البـصريين والكوفيين في منعهم الاستشهاد بالحديث الشريف"،[120]ص32 وقد سـبقهم إلـى ذلـك مهـدي المخزومي في نص قوله:" أما الحديث فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العـلاء وعيسى بن عمرو والخليل بن أحمد من البصريين ، والكسائي وهشام الضرير ،والفراء وغيرهم من الكوفيين الاستشهاد به في النحو ، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس ، اللهم إلا جماعة مـنهم فـي مقـدمتهم ابـن مالـك وأبـو حيـان النحـوي الغرنـاطي".[88]ص52

و انتقد قولَ المخزومي هذا باحثان ، أولهما: الحديثي التي انتقدته من أربع نقاط :

أ.أنه يرى منع الاحتجاج من قبل كل أصحاب المـدارس، البـصرية، الكوفيـة، البغداديـة ،والأندلسية ، وقد تابع في ذلك المانعين .

ب.أنه عد أبا حيان ممن يجوزون الاحتجاج بالحديث الشريف، وهذا مخالف لمـنهج أبـي حيان.

ت.أنه جعل أبا حيان متابعا لابن مالك في موقفه، مع العلم أن سبب نشوء هذا الخلاف هو معارضة أبي حيان لابن مالك لجريانه على هذا المذهب.

ث. أنه عد اللغويين ممن لم يحتجوا بالحديث، مع العلم أنهم يحتجون به جميعا بلا خلاف. [112]ص33

و ثانيهما: عبد الإله نبهان؛ فيرى أن المخزومي لم يقم بما ينبغي عليه من الاستقراء آنذاك ، ولم يدقق في كلام البغدادي ، ثم يعتقد أن المخزومي غير رأيه في موقف النحاة عندما حقق كتاب العين ، ورأى أن الخليل وغيره يحتجون بالحديث النبوي.[116]ص381

وحقيقة أن المخزومي في قوله هذا نفى على اللغويين احتجاجهم بالحديث، واستثنى أبا حيـان ممن رفض الاحتجاج بالحديث، وهذا يناقض الحقائق الواردة في الكتب، إذ أن النصوص التي تثبت رفض أبي حيان هذا المسلك ترددت كثيراً في الكتب، كما أن استدلال اللغويين بالحـديث الـشريف على معاني اللغة لا يمكن نفيه، ويكفي الاطلاع على ذلك في معاجم اللغة.

ويمكن تفسير ما ذهب إليه المخزومي باحتمال أن يكون قد اطلع على آثار أبي حيان وأجرى عليها مسحا شفويا، ثم أصدر حكمه القاضي باحتجاج أبي حيان بالحديث.

كما قال المخزومي:" وقد فات الكوفيين كما فات البصريين ، أن يعنوا بالأحاديث وأن يدعموا دراساتهم بما يصححونه منها ، فأئمتهم -كما سمعنا من رواية السيوطي لم يقبلوا الاستـشهاد بهـا ".[88]ص348

ترى ما هي الأسباب التي جعلت هؤلاء الباحثين يختلفون في نظرتهم لموقف النحاة الأوائل ؟

كانت حجة الفئة الأولى أن الكتب القديمة لهؤلاء النحاة والذين تلوهم لم يرد فيها أي عبـارة صريحة تدل على موقفهم.

أما الفئة الثانية التي ترى تقليل الأوائل من الحديث الشريف فقد نظرت إلـى مـوقفهم علـى أساس نسبة إجرائهم للحديث في كتبهم.

والفئة الثالثة التي ترى أن النحاة القدماء منعوا، ولم يجوزوا الاحتجاج بالحديث النبوي أسبابها غامضة، ويمكن افتراضها كالآتي:

1- بعض هؤلاء ذكروا قضية الاحتجاج بالحديث عرضا ولم يخوضوا في لب هذه القـضية، فظنوا أن القدماء عارضوا هذه القضية.

2-وقد يكون لهم اطلاع واسع عن هذه القضية جعلهم يـصرحون بـأن القـدماء رفـضوا الاحتجاج بالحديث الشريف .

3- أو أن عبارتهم اختلفت مع الفئة الأولى غير أن مقصودهم كان واحدا.

1. 1. 3. حجج النحويين المعارضين للاحتجاج بالحديث الشريف:

استند المصرحون برفضهم للاحتجاج بالحديث الشريف كابن الضائع و أبي حيان إلى حجـج بررروا بها موقفهم وموقف الأوائل كذلك ، كما افترض غيرهم من معاصـريهم حججـا أخـرى ، وتابعهم المحدثون في ذلك مقترحين حججا إضافية يرون فيها المبرر المقنـع والحقيقـي لموقـف الأوائل، ومن هذه الحجج ما يتعلق بالحديث الشريف في ذاته ومنها ما يتعلق بالنحاة،وقد رأينـا أن

نجمع هذه الحجج ونذكرها واحدة بعد الأخرى محاولين تجنب التكـرار فيهـا؛ لأن أغلـب النحـاة والباحثين كرروا الحجج نفسها حتى صارت كالمتواتر ، ورغم ذلك نجـد هـذه الحجـج متداخلـة فاضطررنا فيها إلى التكرار أحيانا.وهي كالآتي:

1. 1. 3. 1. رواية الحديث النبوي بالمعنى:

قال ابن الضائع:"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كـسيبويه وغيـره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عـن العـرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ρ لأنه أفصح العرب ".[68]ص95 [74]ص1 /10

وذهب أبو حيان إلى الحجة نفسها متسعا في ذلك ، مستندا إلى حجة ابـن الـضائع –علـى الأرجح- وعلى حسب قوله:"وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ρ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما: إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ρ لـم تُقـل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله ρ :«زوجتكها بما معك من القرآن» ،«ملكتها بما معك» ،« خذها بما معك» وغير ذلك من الألفاظ فتعلم يقينا أنه ρ لم يلفظ بجميع هذه الألفـاظ ، بـل لا نجزم أنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ وغيرها ، فأتت الرواة بـالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جـدا ، ولا سـيما فـي الأحاديث الطوال". [68]ص92 – 93 [74]ص1 – 11

واستدل على ما احتج به بقول سفيان الثوري:" إن قلت لكم : إني أحدثكم كمـا سـمعت فـلا تصدقوني ، إنما هو المعنى".[68]ص92 – 93 [74]ص1 – 11

ثم يقول:" ومن نظر في الحديث أدنى نظر عِلم علْم اليقين أنهـم إنمـا يـروون بـالمعنى ". [68]ص92 – 93 [74]ص1 – 11

ويقول الشاطبي:"ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم نقله على المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ؛ ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرا ، فتـرى الحـديث فـي القصة الواحدة والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافا متفاوتا ، ما بين جـار على ما عرف من كلام العرب ، وما لم يعرف ، وليس ذلك إلا لما هـ ساغ لهم –أعني للرواة من نقله بالمعنى -...لأن المعاني إذا سلمت في اللفظ فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا مـن بـاب الأولـى خاصة ، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر وكلام العرب ، فإنهم –أعني رواته- لم ينقلوه أخـذا لمعناه فقط ، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني عليه ذلك مـن الأحكـام اللـسانية فـاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات وتركوا ما نقل مـن الأحاديـث لاحتمـال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون بني على غير أصل ، وذلـك مـن جملـة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب ، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب، فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه ، كيف وهم قـد بنـوا

على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن ، فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ ".[90]ص401 -402

ويرى السيوطي كذلك أن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ،[68]ص89 وذكر قـولا لابـن الأنباري –صاحب الإنصاف- يرى فيه تغيير الرواة للفظ الحديث:"وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كفرا» فإنه من تغييرات الرواة لأنه أفصح من نطق بالضاد ".[87]ص77

وقد أعاد ذكر هذه الحجة كثير من المحدثين ،منهم: محمود حـسني [112]ص15 ،ومهـدي المخزومي، [88]ص348 والحديثي [83]ص61 وإبراهيم السامرائي،[111]ص26 ومحمد أحمد قاسم،[117]ص 10 وحسن عبد العزيز،[118]ص85 وتمام حـسان،[91]ص94وعبـد الحميـد الشلقاني،[121]ص66 والدكتور الثمالي –محقق كتاب شرح الجمل لابن الفخار-الذي نبه على هذه الحجة ، نافيا أن يكون النحاة قد ردوا الاستشهاد بالحديث بسبب عدم وثوقهم في صحة سنده وغيـر ذلك من العيوب –التي يرى أن المحدثين احتجوا بها-ثم يقصر رد النحاة للحديث بحجـة روايتـه بالمعنى ، وتناقله بهذا الشكل على ألسنة كثير ممن لا يحتج بهم في العربية [89]ص143 ، واستدل على حجته بقول ابن الفخار[1] :"...فالأظهر أن ذلك جائز في النثر على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين ".[89]ص485

وزاد عبد الحميد الشلقاني هذه الحجة تفسيرا وتوضيحا ، مبينا أهميتها وأثرها في اللغـويين، وفي سياق ما قاله أن رواية اللغة ظهرت بظهور اللغويين في بداية القرن الثاني للهجرة مـستفيدين من الدراسات الإسلامية التي سبقتهم،وكانت رواية الحديث قد ظهرت في عهد النبي ρ ،وعني بـه الصحابة ، وعنوا بالسند لتوثيق الحديث ، فتأثر اللغويون بهذا النهج،[121]ص68 وطالـب ابـن الأنباري بالسند في اللغة أيضا ، وقال :" لولا الإسناد لأدى أن يـروي كـل مـن أراد مـا أراد ". [14]ص47

ثم بين الشلقاني أن طبيعة عمل اللغويين والمحدثين والنتائج التي يسعى كلاهما إلى تحقيقهـا تختلف،فالمحدثون كانوا يريدون استخلاص الأحكام في المعاملات الدينية والدنيويـة ، واللغويـون يبحثون عن اللغة الصحيحة الموثقة ، فرضي المحدثون باللفظ والمعنى ،ولو صدر عن غير عربي ، ولم يقبل اللغويون إلا ما صدر عن عربي خالص العروبة ، ولو صدر عن صبي أو مجنـون أو امرأة؛ ولهذا رفض أكثرهم الاحتجاج بالحديث بسبب الرواية بالمعنى وتداول الأعاجم للحديث علـى ذلك الشكل،واحتج لهذه الحجة بالتعميم الواسع الذي أطلقه المحدثون على لقـب الـصحابي والـذي أصبح في رأيهم من القداسة بحيث وضع في المرتبة الأولى من رواتهم ، ولا يستقيم هذا مـع رأي اللغويين وهم يعرفون أن من الصحابة من هو عربي ، ومنهم من هو غير عربي .

وإذا سلمت الرواية عن بعض الصحابة العرب ، فلا تصل على عربيتها الصحيحة لتجـويز نقلها بالمعنى ، وتناقل التابعين لها وقد كان الكثير منهم من الموالي.[121]ص 69

وقد ورد نص لمحمد محمد أبي زهو من كتابه الحديث والمحدثون (ص199)يحكي فيه قولا لدعاة الإلحاد كما سماهم ومضمونه أن الأحاديث رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة عـن رسول الله ρ ،وساروا على ذلك في كل طبقة ، يسمعون الأحاديث بلفظ ويروونها بلفظ آخر إلى أن

[1] - لا يعني تشكيك الفخار في رواية المحدثين أنه يرفض الاحتجاج بالحديث الشريف لأنه استدل بحديثين قبل القول الذي أورده المحقق في قسم الدراسة، ينظر:الشرح، ص485

وصلت إلينا منطمسة معالم ألفاظها ومعانيها؛ فكان للرواية بالمعنى ضرر كبير في الـدين واللغـة والأدب؛ لأن العلماء على اختلاف مشاربهم لم يثقوا بالأحاديث؛ فالمتكلمون ردوا منها مالا يتفق مع أصولهم والفقهاء أخذوا منها وتركوا ، وعلماء العربية امتنعوا على إثبات قواعد اللغة بها لعدم ثقتهم أن ذلك لفظ النبي ρ .

وكان من الواجب أن تكتب الأحاديث بين يدي رسول الله ρ مثلما كتب القرآن، ويتلقاها الرواة طبقة بعد طبقة، مضبوطة الألفاظ والأسانيد حتى يمكن الوثوق بها.[114]ص 21

ويذكر الشلقاني في كتابه مصادر اللغة (ص55-56) ، أن الرواية بـالمعنى كانـت مقيـدة بشروط أهمها ضرورة المعرفة بالعربية ، لكن هذا يصعب تحقيقه كلما تقدم الزمن ، ووهنت السليقة ، ونأت الديار برجال الرواية عن مواطن اللغة العربية في الجزيرة فدخلتها المساهلة.[114]ص 25

وقد رخص في سوق الحديث بالمعنى، دون سياقه على اللفظ جماعة، مـنهم: علـي، ابـن العباس، أنس بن مالك ، أبو الدرداء، واثلة بن الأسقع ، وأبو هريرة ψ ، ثم جماعة مـن التـابعين كثيرة العدد ، منهم :الحسن البصري،الشعبي، عمرو بن دينار ، إبراهيم النخعي، مجاهد ، عكرمـة ،[122] ص 221 قال محمد بن سيرين :" كنت أسمع الحديث من عشرة المعنى واحـد والألفـاظ مختلفة ".[122] ص221

وقد اختلفت ألفاظ الصحابة في رواياتهم الحديث عن رسول الله ρ فمنهم من يرويـه تامـا ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يأتي به مختصرا ، ومنهم من يغاير بين اللفظين ويراه واسـعا حتى وإن لم يخالف المعنى ، وكلهم صادقون فيما رووا ،قاصدون ما سمعوا، بعيدون عـن تعمـد الكذب.قال رجل للحسن :" يا أبا سعيد ، إنما تحدث بالحديث أنت أحسن له سياقا ، وأجود له تحبيرا ، أفصح به لسانا منه إذا حدثنا به ، فقال: إذا أصبت المعنى فلا بأس بذلك "، وقال النضر بن شميل :" كان هشيم لحانا ، فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة – يعني بالإعراب-"، قال سفيان :"وجعل رجل يسأل سعيد بن القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحي: يا هذا ! ليس في الدنيا أجـل من كتاب الله تعالى : قد رخص للقرآن فيه بالكلمة من سبعة أحرف فلا تشدد ! ". [122]ص221

وقد جوز ذلك في جميع الحالات جمهور السلف والخلف من الطوائف، ومنهم الأئمة الأربعة ، وذلك إذا قطع بأداء المعنى ،ويدل على ذلك روايتهم للفظة الواحدة بألفاظ مختلفة ، وعن عبـد الله بن سليمان بن أكثم الليثي قال:" قلت يا رسول الله إذا سمعت منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كمـا أسمع منك ، يزيد حرفا أو ينقص حرفا ،فقال:«إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حـلالا ، وأصـبتم المعنى فلا بأس»فذكرت ذلك للحسن فقال:" لولا هذا ما حدثنا ! "،[122]ص222 واستدل الـشافعي لذلك بحديث« أنزل القرآن على سبعة أحـرف»[23]ص287 [123]ص216 – 955 - 1039، وروى البيهقي عن مكحول قال:" دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنـا لـه : حـدثنا بحديث سمعته من رسول الله ρ ليس فيه وهم ولا تزيد و لا نسيان ! قال: هل قرأ أحدكم من القرآن شيئا ؟ فقلنا: نعم ، ما نحن بحافظين له جدا ، إنا نزيد الواو والألف وننقص ، فقال: فهـذا القـرآن مكتوب بين أظهركم لا تسألونه حفظا ، وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون ، فكيـف بأحاديـث سمعناها من رسول الله ρ ، عسى أن لا يكون سمعنا لها منه إلا مرة واحدة ؟ حسبكم إذا حـدثناكم بالحديث على المعنى".[122] ص222

وأسند في المدخل عن جابر بن عبد الله قال حذيفة:" إنا قوم عرب نورد الحديث فنقدم ونؤخر "، وأسند عن شعيب بن الحجاب قال:" دخلت أنا وعبدان على الحسن فقلنا: يا أبا سعيد ! الرجل يحدث بالحديث ، فيزيد فيه أو ينقص منه . قال: إنما الكذب على من تعمد ذلك "،و أسند أيضا عن جرير بن حازم قال:" سمعت الحسن يحدث بأحاديث، الأصل واحد والكلام مختلف "،وأسند عن بن عمون قال:" كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني"،وأسند عن أويس قال:"سألنا الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث، فقال: هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث ؟ "،وأسند عن وكيع:" إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس".[122]ص224

ويرى الحافظ بن حجر أن الأكثر أجمعوا على تجويز رواية الحديث بالمعنى واعتبر أن شرح الشريعة بلسان العجم من أقوى الحجج عند من أجمع على ذلك.[124]ص 36

1. 1. 3. 2. تناقل الحديث مشافهة وعدم ضبطه بالكتابة :

والحجة الثانية التي احتج بها أبو حيان على الامتناع عن الحديث الشريف هي تاريخ تدوين الحديث في قوله :" ولا سيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ".[68] ص93

إذ إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة ومستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية في القرن الأول والثاني ، الفترة التي عاش فيها الرواد الأوائل من دارسي النحو ، فقد كانت رواية الحديث والتدوين في بدايته ولم تشتهر الدواوين وتكثر إلا في وقت متأخر كان فيه النحو قد نما وبلغ ذروته .[125]ص453 [9]ص108

يقول أبو طالب المكي(381 هـ):" كره كتب الحديث الطبقة الأولى من التابعين... فكانوا يقولون احفظوا كما كنا نحفظ... وما حدث التصنيف إلا بعد موت الحسن(110هـ) وابن المسيب (105هـ)".[1][126]ص6

وقال الذهبي (748هـ):"إن علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم ". [126] ص6

و قال ابن خلدون:" والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا عن التعليم والتأليف والتدوين، ولا رجعوا إليه، ولا دعتهم إليه حاجة وجرى الأمر على ذلك زمن الصحابة والتابعين".[127]ص480

وقال ابن حجر (852 هـ) :" اعلم ،علمني الله وإياك ،أن آثار النبي ρ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين ، أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك،كما ثبت ذلك في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن ،وثانيا لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار...".[128]ص1 / 6

[1] - الخطيب البغدادي ،تقييد العلم ،ت: يوسف العش،دار إحياء السنة النبوية،د ط،د س،ص 6

وقال أيضا:" قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه، وأول من دون الحـديث ابـن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز...".[128]ص1 / 208

وهذه أقوال باحثي القرن التاسع عشر:

يقول حسن صديق خان (1307(هـ - 1885 م) :" اعلم أن الصحابة والتـابعين لخلـوص عقيدتهم ببركة صحبة النبي ρ وقرب العهد إليه ولقلة الاخـتلاف ، والواقعـات ، وتمكـنهم مـن المراجعة إلى الثقات ، كانوا مستغنين عـن تـدوين علـم الـشرائع والأحكـام ...ولمـا انتـشر الإسلام...أخذوا في تدوين الحديث والفقه وعلوم القرآن ".[126]ص7

وقال محمد بن جعفر الكتاني(-1345 ؟):" وكان السلف الصالح من الصحابة والتـابعين لا يكتبون الحديث ، ولكنهم يؤدونه لفظا، ويأخذونه حفظا...".[126]ص7

وكان الخطيب البغدادي ممن بحث في مسألة تدوين الحديث وكان كتاب تقييد العلم ثمرة لذلك فقسمه إلى ثلاثة أقسام ،قسمان منهما خصصهما لكراهة كتابة الحديث،أحدهما قـسمه إلـى ثلاثـة فصول ، الفصل الأول خاص بالأحاديث المروية عن النبي ρ أنه منع كتابة العلم منها:

روي عن أبي سعيد الخدري أن النبي ρ قال:« لا تكتبوا عني شيئا، فمن كتب عنـي غيـر القرآن فليمحه ، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ».[126]ص30

وعن أبي سعيد الخدري أنه استأذن النبي ρ في كتب الحديث فلم يأذن لـه،روي عنـه أنـه قال:"استأذنت النبي ρ أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لي ".[126]ص32

وروي عن أبي هريرة عن النبي ρ نحو ذلك في قوله: « خرج علينا رسول الله(ρ)، ونحـن نكتب الأحاديث فقال :ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا أحاديث سمعناها منك ... قال: أكتابا غير كتـاب الله تريدون ؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتـاب الله، قـال أبـو هريـرة: أنتحدث عنك يا رسول الله ؟ قال: نعم تحدثوا عني ولا حرج ، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ...» ". [126]ص35

أما الفصل الثاني فقد ذكر فيه روايات عديدة عن ستة صحابة وقفت عليهم أحاديث كراهيـة الكتابة ، وهم أبو سعيد الخدري ، عبد الله بن مسعود ، أبو موسى الأشعري ، أبو هريرة ، عبد الله بن عياش ، وعبد الله بن عمر ψ ، ومن بين هذه الروايات نذكر رواية أبي سعيد الخدري، قال أبو نضرة:" قلنا لأبي سعيد :لوكتبتم لنا فأنا لا أحفظ ، قال لا نكتبكم ، ولا نجعلهـا مـصاحف ، كـان رسول الله ρ يحدثنا فنحفظ؛ فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم ". [126]ص36

وذكر الخطيب البغدادي في الفصل الثالث من القسم الذي ذكرنا اثني عشر تابعيا من الـذين نقل عنهم كراهية كتابة العلم ، وهم: أبو إدريس ، أبو العالية ، إبراهيم النخعي، الأعمش ، الضحاك ، عبيد الله بن عبد الله ، وعبيد السلماني ، وعمر بن دينار ، والقاسم بن محمد ،ومحمد بن سيرين ، والمغيرة ، والمنصور، [126]ص29 - 35 نذكر حديثا واحدا لواحد مـنهم اختـصارا ، حـدث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه قال :"حضرت عبيد الله بن عبد الله ، دخل على عمـر بـن عبـد

العزيز ، فأجلس قوما يكتبون ما يقول؛فلما أراد أن يقوم، قال له عمر :صنعنا شيئا ،قال: وما هو يا بن عبد العزيز ؟ قال: كتبنا ما قلت ، قال: وأين هو ؟ قال: فجيء به فخرق ".[126]ص46

وذكر الخطيب البغدادي في القسم الثالث من الكتاب ثلاثة من الذين كرهوا الكتابة وعللوا ذلك ، وهم ابن عون، والأشعري ، وابن مسعود.[126]ص53 – 56 -57

كما ذكر الخطيب قصة استشارة عمر بن الخطاب الصحابة في تقييد العلم واستخارته الله I ، وامتناعه وتراجعه عن فكرة الكتابة؛ لعلل من بينها : خوف الانكباب على دراسة غيـر القـرآن ، والاتكال على الكتاب وترك الحفظ ، وخوف صيران العلم إلى غير أهله.[126]ص49 – 53

1. 1. 3. 3. رواية الأعاجم للحديث الشريف ولحنهم فيه :

قال أبو حيان :"الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، غير شـك أن رسـول الله ρ كان أفصح الناس؛ فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها ، وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته؛ فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة ، على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك لـه من غير معلم ."[68]ص93

ثم يستشهد أبو حيان بما قاله لهم بدر الدين بن جماعة عما جرى بينه وبين ابن مالك في هذا الشأن:"وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ،وكان ممن أخذ عن ابن مالك ، قلت له: يـا سيدي ، هذا الحديث رواية الأعاجم ،ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول ρ ؛ فلم يجب بشيء".[68]ص93

ثم يقول أبو حيان عن سبب إمعانه في هذه المسألة :"وإنما أمعنت الكلام في هذه المسالة؛ لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول؛ كالبخاري ،ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرنا ، أدرك السبب الـذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث؟ ".[68]ص94

وقال السيوطي عن رواية الأعاجم للأحاديث الشريفة :"وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبـل تدوينها؛ فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظـا بألفـاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ".[68]ص89

وقد انقسم الرواة إلى تابعي التابعين والتابعين والصحابة الذين بقي منهم من بقي بالمدينة بعد النبي ρ -نظرا لما حثهم على البقاء بها- أما الآخرون فقد انجلوا عن المدينة إلى نـواح وأمـصار متفرقة؛ فمنهم من نزل بالكوفة ،ومنهم من نزل بالبصرة ، ومنهم من نزل بمصر ومن نزل بالشام ، ومنهم من نزل الجزيرة ومن نزل خرسان ،ومنهم من أقام بهذه الأماكن وسكن فيها ،ومـنهم مـن ارتحل إلى أماكن أخرى ، وبمرور الزمن ظهر التابعون وتابعوا التابعين ،وكل هؤلاء نشروا تعاليم الكتاب والسنة ، ورووا الأحاديث،[99]ص192 ولكن بقيت المدينة المنورة مهدا لرواية الحـديث الشريف واستمرت على ذلك مدة قرون، هذه الشهرة التي عرفت بها المدينة جعلـت يوهـان فـك يصرح بأن الاشتغال باللغة العربية في غير العراق كان ضئيلا حقا- فاتحا الطريق لما سيصفه من لحن في أوساط المحدثين –بينما كان في البصرة والكوفة مدرستان نحويتان حذت حذوهما مدرسـة

ثالثة وهي مدرسة بغداد ، ولم تقُم علوم اللغة بالمدينة على أساس وطيد ، مستشهدا بقصة الأصمعي الذي نزل في أواسط القرن الثاني ضيفا على الهاشمي جعفر بن سليمان بالمدينة؛ فلم يسمع هناك قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة ، ثم ذكر يوهان فك أخباراً أخرى عن اللحن في الشعر بالمدينة المنورة ،وبنى على ما ذكره جواز افتراض أن اللغة العربية لم تحظ بعناية خاصة في المدينة ، وأن الدوائر المثقفة لم تتمسك بتعاليم القواعد ومبادئها.[129]ص77

ثم يذكر أن الأصمعي استغرب بمكان أن يصدر لحن من مالك بن أنس (90-179 هـ) الذي كان الأصمعي يوقره توقيرا كبيرا ، إذ قال: أي مطرا ، بدلا من أي مطر ،و"لكن عبثا أراد أن يحبب إليه أن يصلح من لغته ، فإن مالك لم يقتصر على الاستشهاد بأن أستاذه ربيعة بن أبي عبد الرحمان – هو الفقيه المدني (136 هـ) المعروف باسم ربيعة الرأي – كان يخلط في الإعراب إذ كان يقول: بخيرا ،بدل بخير، ولكنه علل رفضه أيضا بسبب أبعد مدى،حيث تمثل بحكمة لزاهد لم يسمه : أعربنا في كلامنا فما نلحن، ولحنا في أعمالنا فما نعرب ، هذا التحفيز من شأن الثقافة الظاهرية، الذي يتفق مع عزوف مالك عن العلوم الدنيوية ، أسهم بقسط غير ضئيل في أن النحو وعلم اللغة لم يجدا بالمدينة تربة خصبة".[129]ص77

ويرى يوهان فك أن القراءات القرآنية المدنية يلاحظ فيها نوع من التساهل في القواعد ويستدل على ذلك بقراءة نافع لـ(معائش بالهمز) وما أخذ عليه في هذه القراءة بعدم تبصره بالقواعد.

ثم ينتقل من تحدثه عن التساهل في القواعد عند القراء والفقهاء إلى التساهل عند المحدثين [129]ص79 قائلا:"هذا التساهل الذي ظهر عند مالك ونافع تجاه القواعد لم يكن من النادر ظهوره أيضا خارج المدينة في صفوف المحافظين في كل مكان ولا سيما بين المحدثين ، وجد رجال كان عندهم الاشتغال بالحديث الشريف على الموضوع ؛ أما الصيغة والقالب فقد كانا في المحل الثاني ".[129]ص79

ثم يذكر بأن الجاحظ زعم بأن أبا معمر (عبد الله سخبرة) الذي عاش في أواسط القرن الأول للهجرة ، كان يجيز كل رواية على الصورة التي سمعها عليها ، بكل ما فيها من خطأ، وهذا نص قول الجاحظ:"حدثنا عتام أبو علي[1] عن الأعمش عن عمارة بن عمير[2]، قال كان أبو معمر[3] يحدثنا فيلحن ، يتبع ما سمع". [130]ص1 / 211 ويواصل فك :"كما أن آخرين كانوا يطلبون –أحيانا على الأقل – معرفة ما يعرض لهم من غريب الحديث عند علماء اللغة ، ولما حضر الشاعر ابن مناذر... مجالس سفيان بن عيينة (107 -198هـ) في مكة بين عامي (187-198هـ) كان ذلك المحدث الرفيع المكانة يسأل مستمعه عن معاني بعض حديث النبي ρ فيخبره بها؛ على أن سفيان لم يكن ذا دراية كبيرة باللغة القديمة ... ". [129]ص 82

وبعد أن ذكر أخبارا تدل على اهتمام المحدثين بالتقليل من اللحن[129]ص 79 - 81 قال نافيا لكل ذلك :" وعلى النقيض من ذلك لم تهتم غالبية المحدثين أصلا بالنحو بل كان منهم من يلحن في الكلام ، فقد روي أن هشيم بن بشير،[131]ص318 الذي كان في رأي مالك المحدث الوحيد الذي يعتد به في العراق ، كان لحانا كبيرا".[129]ص 82

---

[1] - هو كوفي روى عن الأعمش وهشام والثوري ، وكان من ثقات أهل الحديث (ت 195هـ)

[2] - هو عمارة بن عمير اليمني الكوفي ، روى عن جماعة منهم أبو معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي (ت 98 هـ) .

[3] - هو أبو معمر عبد الله بن سخبرة الأسدي الكوفي ، روى عن عمر وعلي وابن مسعود .

واستشهد على ذلك بقوله:"وقد ذكر شاهد على ذلك أنه قرأ على الخليفة المأمون الحديث: «إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيه سداد من عوز»ففتح سين سداد غلطا...".[129]ص82

وذكر شاهدا آخر:"كان من الاستعمال الدارج قول هشيم: يونِس ، بفتح الياء وكسر النون بدلا من ضمها ، ولما كان لفظ يونس قريبا في صيغته للفظ يوْسِف ، فمن المظنون أن هشيما كان يقول أيضا يوسِف ، بفتح الياء وكسر السين ،وأنه كان يرى فيه مقياسا للفظ يونس ...".[129]ص82

ثم يذكر مثالا آخر عمن وصف من المحدثين باللحن :"ومثل هشيم أيضا كان وكيع بن الجراح (129 -197 هـ) [131]ص317 معاصره يلحن في الكلام ، فشهادة تلميـذه ابـن المـديني ...كان وكيع يقول مثلا: عيشة ، بدلا من عائشة، وهي صيغة منتشرة اليوم في العربية الدارجة..." [129] ص83 ،ثم يذكر آخر فيقول:"وقد عرف أيضا بفساد أسلوبه في التعبير إسماعيل بـن أبـي خالد الكوفي (ت 146 هـ) ، فقد روي مثلا أنه قال :عن أبوه ، حقا لقد كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ، وكان يعمل طحانا، إضافة هذا إلى أن أباه كان فارسيا يدعى هرمز ، ومن بين الأخوة الخمسة من أسرة المحدثين الكوفية ، أسرة أبي أيوب الطنفاسي، كـان واحـد فقـط ينطـق مـن دون لحـن ".[129]ص84

ثم يضيف مثالا آخر ينسبه إلى الجاحظ لأنه كان قد وضع بابا خاصا باللحن في كتابه البيـان والتبيين،[130]ص2 / 210 فيقول:"ويضيف الجاحظ إلى هذه الأمثلة من مخالفة القواعد في دوائر المحدثين،اثنين آخرين: عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري (ت 189 هـ) ، وتلميذ غير معروف-فيما عدا ذلك –للبصري هشام بن حسان (ت148 هـ) ، يدعى مهدي بن مهلهل ، وكـان هذا يرى سلامته في الوقوف على الكلمات لعدم بصره بالإعراب ".[129]ص84

هذه جملة من الأمثلة التي قدمها فك؛ يبين فيها سواد اللحن في وسط المحدثين.

1. 1. 3. 4. وجود التصحيف في الحديث:

التصحيف هو تحريف للحروف والكلمات إما بإبدالها أو زيادة حرف أو إنقاص حرف ، وهو قسمان: تصحيف سمع ، وتصحيف بصر؛ فتصحيف السمع هو الذي يتناقله الرواة سمعا؛ فإذا سمع الراوي كلمة مصحفة نقلها على ذلك الشكل إلى غيره؛ أما تصحيف البصر،وهو الأكثر فذلك الـذي تجده في الصحف، ويحدث عند النسخ أو النقل من صحيفة إلى صحيفة دون الاسـتعانة بالمـشايخ فينشأ تغير في الألفاظ وكما وقع التصحيف في غير الحديث وقع في الحديث، وفيه ما يتعلق بـالمتن وفيه ما يتعلق بالسند[99]ص365 ،وبالرغم من أن التصحيف يقع في كل علم ومتن بما في ذلـك الآثار الأدبية فقد احتُج بالقرآن والشعر، ولم يحتج بالحديث الشريف، وجعـل التـصحيف مبـررا لذلك.[114]ص22 – 25

ويراه البطليوسي بابا عظيم الفساد في الحديث، وذلك أن الكثير من المحـدثين لا يـضبطون الحروف، ولكنهم يرسلونها إرسالا، غير مقيدة ولا مثقفة ،اتكالا على الحفظ ؛فإذا غفل المحدث عما كتبه مدة من زمانه، ثم احتاج إلى قراءة ما كتب أو قرأه غيره فربمـا رفـع منـصوبا أو نـصب مرفوعا؛ فانقلبت المعاني إلى أضدادها ، وربما تصحف له حرف بحرف آخر؛ لعدم ضبطه فانعكس المعنى إلى نقيضه؛ لاشتباه الخط العربي، ومثال ذلك كلمة(مكرم) اسم فاعل و(مكرم) اسم مفعـول هما لفظتان متضادتان في المعنى والاستغناء عن الحركة قد يعرض الكلمة للتـصحيف والـنقض ، وذكر البطليوسي أمثلة كثيرة عن الأحاديث المصحفة،[113]ص174 - 177والمؤلفات التي ألّفت

في التصحيف الخاص بالحديث والتصحيف مطلقا ،دليل على أن الحـديث لـم يـسلم مـن هـذه الظاهرة.ومن بين هذه المصنفات المجلد الذي ألفه الدار قطني وعرض فيـه لتـصحيفات الـرواة، [132]ص (ك)وكتاب ألفه أبو أحمد العسكري جامعا فيـه لتـصحيفات المحـدثين واللغـويين،ثم تخصيصه لكل نوع كتابا،[132] ص6 وألف الصفدي كتابا سـماه تحريـر التحريـر وتـصحيف التصحيف ، قال في مقدمته:"إن الأوائل صحفوا ما قل وحرفوا ما هو معدود في الرذاذ والطل؛ فأما من تأخر...فإنهم يصحفون أضعاف ما يصححون ويحرفون زيادات على ما يحررون...ولقد عمت المصيبة ...ونشأ ذلك في المحدثين والفقهاء والنحاة ،وفي أهل اللغة ،وفي رواة الأخبار ،وفي نقلـة الأشعار ، ولم يسلم من ذلك غير القراء؛ لأنهم يأخذون القراءة من أفواه الرجال".[132]ص(م)

1. 1. 3. 5. شيوع الوضع في الحديث:

يقول أبو علي القالي في أماليه:" حدثنا أبو بكر محمد بن الأزهر ، حدثنا الزبير ، حدثنا محمد بن سلام الجمحي ، قال: حدثني يحي بن سعيد القطان ،قال: رواة الشعر أعقل من رواة الحـديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعا كثيرا ، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون هذا مصنوع".[133]ص105 [94]ص1 /138 وكأنه أراد أن يقول بـأن الوضـاعين مـن رواة الحديث إذا عزموا على اصطناع الحديث ، ووضعه لا يصرحون بعد ذلك بفعلهم، وقد ينقلون عـن بعضهم البعض الحديث الموضوع عن غفلة، فيصعب كشف ذلك غالبا عند غيرهم.

ويقول رمضان عبد التواب:"ولعل السبب الحقيقي في بعد النحويين الأوائل عـن الاستـشهاد بالحديث؛ إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام ، بعد شيوع الوضع في الحديث في العـصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض بهذا الوضع ":[115]ص97 فقد اتسعت الرقعـة الإسلامية وحل الاختلاط والامتزاج بين الشعوب التي انطوت تحت لواء الإسلام، خاصة في شـبه الجزيرة العربية؛ فمنهم من ذاب في الإسلام ظاهرا وباطنا،ومنهم من ذاب فيـه ظـاهرا ودس لـه العداوة باطنا،كما ظهر الجدل بين المعتقدين بالإسلام ومن اعتقدوا غيره،وظهرت الفتن والخلافـات السياسية في أواخر عهد الخلفاء الراشدين، وزادت بعدهم ؛ فظهرت الفرق الدينية والعصبية؛ فوجد الزنادقة وأعداء الإسلام مجالا لتأييد نحلهم ومذاهبهم وإرضاء أحقادهم؛ فشرعوا في وضع الأحاديث التي تخدم ذلك؛[100]ص65 فكان القسم الكبير من الحديث الشريف نتيجة لهذه التطورات، ولـم يكن الحديث وثيقة للإسلام في عصر النضج-على حسب رأي جولد تـسيهر فـي كتابـه العقيـدة والشريعة في الإسلام(ص50،49)،[134]ص250 وهذا ما لا يقبله العقل ،والتصديق به يـؤدي بنا إلى فقدان الثقة في كل الأحاديث النبوية.

وقد تعدد الوضاعون حسب دواعي الوضع؛ فمنهم من وضع الحديث عـن غيـر قـصد ولا تعمد،ومنهم من حمله على ذلك طلب الشهرة ، ومنهم من حمله على ذلك أغراض دنيوية كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء ، وكذلك الزهاد من الكرامية والمتصوفة ، يقول عنهم ابن الـصلاح :"أشد هذه الأصناف ضررا أهل الزهد؛ لأنهم للثقة بهم وتوسم الخير فيهم يقبل موضوعاتهم كثيـر ممن هو على نمطهم في الجهل ورقة في الدين".[102]ص279

وتوجد فئة أشد منهم ضررا وهي التي استجازت نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي ρ ، وفئة الزنادقة الذين حملهم الاستخفاف بالدين والتلبيس على المسلمين ،وهناك مـن أحـصى الأحاديـث الموضوعة من طرف الزنادقة؛ فتعدى الأربعة آلاف حديث ، حرم فيها الحلال وحلل فيها الحـرام ،ومنهم أهل الأهواء الذين وضعوا الأحاديث نصرة لمذاهبهم وغلبة لمخالفيهم ، روى ابن أبي حـاتم

الرازي في مقدمة الجرح والتعديل عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول –بعدما تاب-:" أنظروا عمن تأخذوا دينكم؛فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرنا له حديثا"،[135]ص(المقدمة) وكـذلك فعـل المرجئـة وغيرهم تشنيعا للحديث الشريف.[136]ص 1 / 11 – 12

ولا يستبعد صبحي الصالح تطاول أيدي النحاة في وضع شيء من الأحاديث تـارة وتأويلهـا على ما يحلوا لهم تارة أخرى؛ حتى يتخذوها حجة في إلزام الناس بمراعاة الإعراب ،وتحذيرهم من اللحن ، وفي طائفة من تلك الأحاديث ينسب اللحن صراحة أو ضمنا إلى النبي ρ ،وهذا مـا يأبـاه لنفسه و يحذر منه صحبه،فتوشك تلك الأحاديث أن تتعرض للنقد تضعيفا وتهوينا ، ومن بين هـذه الأحاديث قوله ρ :«أنا من قريش ونشأت في بني سعد ، فأنى لي اللحن»، فلفظ اللحن يكاد يـصرخ مستنكرا وجوده في هذا السياق ، فاللحن لم يكن موجودا في حياة النبي ،وإن كان موجودا فكيف له أن يظهر على لسان من نزل عليه الوحي العربي المعجز للغة العرب المتباهين بها، كما أن سـياق الحديث يدل على أن هناك من اتهم النبي ρ باللحن في الكلام ، وأنه ρ رد بالنفي ، وهذا دليل على أن هذا الحديث مشكوك في إدراجـه، وأن الـذين أدرجـوه نحـاة غُيـر علـى اللغـة العربيـة والإعراب.[137]ص127 - 128

ويلحق بالأحاديث الموضوعة ما روي من خطب الإمام علي –كرم الله وجهه- المجموعة في كتاب نهج البلاغة، جاء في ترجمة ابن خلكان للشريف المرتضي أخي الشريف الرضي ما نـصه:" وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب –رضـي الله عنه- هل هو جمعه أو جمع أخيه الرضي ؟ وقد قيل أنه ليس من كلام علي وإنمـا الـذي جمعـه ونسبه إليه هو الذي وضعه والله أعلم".[138]ص2 / 313

وقال الإستانبولي:" إن كتاب نهج البلاغة ، هو من الكتب المعتمدة عند الشيعة ، ونسبوه إلـى علي بن أبي طالب (ك) ، والحقيقة أن بعضه له ،والأكثر من وضع الرضي والمرتضي الشيعيين ، وفيه من الدس والافتراء الشيء الكثير".[139]ص274

وذكر القاسمي هذا الكلام، وما حجته من جامع الكتاب أن روايات أحاديث نهج البلاغة جـاء فيها اللفظ المردود والكلام المكرر ، وتختلف اختلافا شديدا؛ فقد يوجد الكلام المختار منقولا علـى وجهه في رواية، ويوجد في مكان آخر موضوعا على غير وضعه الأول؛ إما بزيادة مختـارة أو بلفظ أحسن عبارة.[122]ص231

وينقل حاجي خليفة عن ميزان الاعتدال للذهبي قوله:"ومن طالع كتاب نهج البلاغة جزم بأنـه مكذوب على أمير المؤمنين علي τ؛فإن فيه السب والشتم الصريح ،والحط على السيدين أبـي بكـر وعمر".[140]ص2 / 1991

و لا يمكن نسبة الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة فقط، بل هناك أحاديث عليهـا طـابع القدم إما أن تكون من قول رسول الله ρ أو من عمل الرجال القدامى، هـذه الأحاديـث لا تـشوبها شائبة، ويصعب مع بعد الزمن الكشف عن منبعها الأصلي.[134] ص255

ووافق غاستون ويت جولد تسيهر، عندما قال بأن رجال الحديث درسوا السنة بإتقان إلا أنهم وجهوا دراستهم للسند ومعرفة الرجال ولم ينقدوا المتن ، وهذا ما لا يؤكد وصول الحديث على اللفظ الذي قاله الرسول ρ .[134] ص255

ويوافقهم أحمد أمين في ذلك عندما صرح بأن علماء الجرح والتعديل عنوا بنقد السند أكثر من عنايتهم بنقد المتن؛ فقل ما يظفر منهم نقد أحاديث منسوبة إلى النبي ρ لا تتفق والظروف التي قيلت فيها، أو أنها عبارة عن نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي ρ.[141]ص217 – 218

وبالتالي إذا كان المتن هو الأساس الذي يعتمد عليه في إثبات القواعد بصفته لغة عربية واردة عن النبي ρ أو أصحابه ψ ، وصعب على العلماء الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة ويشددون فيها أن يتبينوا كلام النبي و أصحابه العرب الأقحاح من غيره بسبب ما ذكرنا وعدم تصريح أكثرهم عما وضعوه،[96]ص59 – 60 فإنه من المحتمل أن يكون استبعاد الحديث على إثبات اللغة راجعا إلى كون بعض الواضعين له من الأعاجم ، وحتى وإن لم يكونوا كذلك فإن فصاحة الوضـاعين عامـة تنحط عن فصاحة النبي ρ.

1. 1. 3. 6. توارث فكرة الإعراض عن الحديث الشريف:

فقد صارت فكرة الإعراض عن الاحتجاج بالحديث الشريف راسـخة فـي أذهـان النحـاة كالمعتقد؛ إذ تناقلوها نحويا عن آخر منذ نشأة النحو إلى عهد من كسروا هذه العادة ممن شاع عليهم ذلك دون غيرهم كابن مالك ، فيما بقيت هذه العادة سائدة بعده مهيمنة على نفوس بعض النحـويين كابن الضائع ، وأبي حيان ، وقد ظهرت سيطرة هذا الاعتقاد فيما وضحه البغدادي من قـول أبـي حيان ، ثم صار الباحثون المحدثون يرجعون سبب قلة احتجاج النحاة الأوائل بالحديث إلى تـوارثهم هذه العادة والنصوص التي ستعرض تبين ذلك ، قال البغدادي مبينا إحدى الحجج التي استند إليهـا ابن الضائع وأبو حيان:"وسندهما...أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بـشيء منـه ".[74]ص 1 / 9

وهذا قول أبي حيان يحتج به اعتراضا على ما ذهب إليه ابن مالك،مبينا موقف الأوائل منه:" وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمـر والخليـل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، و الكسائي ،والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحـاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس".[68]ص90 [74]ص1 / 10

كما يرى بعض الباحثين المحدثين كالدكتورين بحر المرجان و محمد عسيري أن النحاة الذين ذهبوا هذا المذهب اقتدوا بمن سبقوهم وجعلوهم أسوة لهم.[120]ص116 [76]101

1. 1. 3. 7. التحرج الديني:

مما روي عن النبي ρ أنه قال: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[123]ص24 [23]ص15 و «لا تكذبوا علي؛ فإنه من كذب علي فليلج النار»هذان الحديثان وغيرهما أديـا إلـى إحجام النحاة عن الحديث الشريف لتخوفهم مما ورد في الأحاديث الخاصة بهذا الشأن؛كما قال الكثير من الصحابة من رواية الحديث خوفا من أن يقولوا ما يخالف قول ومقصود رسـول الله ρخاصـة بعدما ظهر الوضع كثيرا في الأحاديث النبوية فاستبعدها العلماء من اسـتدلالاتهم ، وكـان النحـاة الأولون أشد صرامة في ذلك؛[114]ص9 فقد صرفوا أنفسهم قصدا عنه؛ لأنهم كانوا علـى علـم

بوجود هذه الثروة الموثقة ، لكن التحرج الديني وقف حاجزا بينهم وبين الإفادة من الحديث والـدليل على ذلك أن كلام العرب نثره وشعره لم يكن موثقا التوثيق الذي خضع له الكتاب والسنة في القرن الأول والثاني غير أنهم أخذوا به،ولم يأخذوا بالسنة وقللوا من القرآن ، فلم أخذوا بمـا لـم يوثـق وتركوا الموثق لولا التحرج الديني من النصوص المقدسة؟ [9]ص245

قال الأصمعي:"إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ρ :«من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» لأنه ρ لم يكن يلحن؛ فمهما رويـت عنـه حديثاً ولحنت فيه كذبتَ عليه"،[102]ص400 فهو يحفز على تعلم النحو ويؤكد أن الجهل به يفـتح مجالا للحن المنبوذ من طرف المجتمع العربي؛ لأنه يبدل معاني الألفاظ والتراكيب والأمثلة في هذا الشأن بكثرة،[6]ص7 – 15 ومن لحن يكون في رتبة الكاذب ،خاصة إذا كان هذا اللاحن طالـب علم لأنه يزيف الحقائق. وفي زمن الأصمعي كان طلاب العلم عجما وعربا ،غير أن العجم لم يكن لهم إتقان للغة العربية آلة العلوم الإسلامية السائدة في ذلك الوقت،فتحتم عليهم تعلم النحو أولا ،ومن ترك ذلك كان ضمن من تكلم عليهم الأصمعي.

1. 1. 3. 8.الأثر النفسي:

هذه الحجة علة لإعراض سيبويه عن الاحتجاج بالحديث الشريف، هذا الأثر النفـسي الـذي جعله يتحرج من التصريح بالحديث إذا أورده في كتابه ، بل ينسبه إلى العرب أو إلى ضمير جماعة الغائب؛ فيبقى صاحب القول مبهما سواء كان واحدا أو جماعة وتبقى طبيعة القول كذلك مبهمـة ، هل هو قول عربي عادي أم من أحد مروياتهم المتواترة أم حديث نبوي ؟ قال الشرقاوي في هـذه القضية:" ... ولكن هاهنا أشير إلى ما يتصل بسيبويه بصفة خاصة، مما أسعفت به النصوص التـي تتحدث عن حياته ،على قلتها، وفيها بيان لموقف نفسي لا يمكن إنكار أثره في موقف سيبويه مـن الحديث ، وهو الإمام والقدوة والعقل المنظر ، والوارث لعلـوم الخليـل وعبقريـة البـصريين ". [142]ص193

هذه النصوص التي عدها الشرقاوي تتمثل في ثلاث روايات ، تدور بين سيبويه وشيخه حماد بن سلمة (167هـ) الشيخ الذي استُشهد على فصاحته وبلاغته وتشدده في محاربة اللحن خاصة في الحديث ،ومحاربة أهل البدع بعدة نصوص،منها أنه "كان شيخ البصرة في العربيـة"[143]ص1 / 548 وأنه كان "بليغا فصيحا صاحب سنة، شديدا على المبتدعة"،[143]ص1 / 548 وممـا يـدل على تشدده في محاربة اللحن في الحديث الشريف قوله:" مـن لحـن فـي حـديثي؛ فقـد كـذب علي".[143] ص1 / 548 [104]ص230

أما الروايات التي يقول الشرقاوي أن حمادا قد نقد فيها تلميذه فهي عبارة عـن مجـالس،هي كالآتي:

- الرواية الأولى: حدثنا أبو جعفر قال:" حدثنا ابن عائشة عبيد الله قال : حدثنا حماد بن سلمة قال: جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث؛ فكان فيها أمليت ذكر الصفا عن رسـول الله ρ فقلت: «صعد رسول الله ρالصفا » وهو الذي كان يستملي فقال:" صعد النبي ρ الصفاء"، فقلت: يا فارسي ،لا تقل الصفاء ، لأن (الصفا) مقصور، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية!". [95]ص118 [144]ص66 [143]ص1 / 548

- الرواية الثانية: " وأما محمد بن يزيد فقال : حدثني غير واحد من أصـحابنا قـال: كـان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة ، وكان حماد فصيحا ، فاستملاه يوما قول رسول الله ρ « ليس مـن أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء؛ فـصاح به حماد: لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت؛ إنما هو استثناء؛ فقال سـيبويه : لا جـرم والله لأطلبن علما لا تُلحني معه؛ فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل ، وسـائر النحويين ". [87] ص34 [95]ص118 [144]ص66 [143]ص1 / 548

- الرواية الثالثة: وروى الزبيدي خبرا ثالثا لحن فيه حماد سيبويه :"... جاء سيبويه إلى حماد بن سلمة فقال: أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رعـف[145]ص1 / 284 [146]ص1 / 130 في الصلاة ؛ فقال حماد: أخطأت إنما هو رعفَ ؛ فانصرف إلى الخليل؛ فشكا إليه ما لقيه من حماد؛ فقال: صدق حماد ، ومثل حماد يقول هذا ، و(رعفَ) لغة ضعيفة ، والـصحيح (رعـفَ) ". [143]ص66

يقول الشرقاوي" ويلاحظ في هذه الروايات الثلاث أنها متصلة بالحديث ، وأن سـيبويه كـان مستمليا لحماد بن سلمة ، يعيد على مسامع الطلبة والحاضرين في المجلس ما يقوله الشيخ ، وهـي وظيفة يختار لها الأكفاء من نجباء الطلبة ... كما يلفت النظر أن حمادا كان يصيح وهـو يـصوب لسيبويه ما أخطأ فيه كما ورد في الخبر الثاني ، وكان حماد يروي ما أخطأ فيه سيبويه بعد ذلك في مجلسه ، كما ورد من تعبيره عن ذلك بكسر قلمه ، وإعلان تصميمه على الانقطاع لعلم يجنبه اللحن والنقد العنيف ، وكان سيبويه يجد في الخليل بن أحمد الأستاذ الحابي صاحب القلب الكبيـر؛ فكـان يشكو إليه ما لقيه من شيخه حماد ، كما جاء في بقية الرواية الثالثة... وكان الخليل إذا رأى سيبويه يقول:" مرحبا بزائر لا يمل"،[143]ص67 مما يوضح الفارق بين موقف كل من حماد و الخليـل من سيبويه ".[142]ص195

هذه الروايات لا تبين الأثر الذي تركه حماد في نفس سيبويه وحده ، بل تبين طريقة التعلـيم وأثرها وأثر المعلم في نفسية المتعلم ، فإما أن يحفزه وينمي قدراته أو أن يؤدي به إلى الإعـراض عن طلب العلم وكراهته ، لكن سيبويه كان من المحفزين الذين أصروا على تجنب اللحن واجتهدوا في ذلك ، غير أنه استبدل الشيخ الذي أنبه بشيخ آخر كان يوقره وهو الخليل الذي أخذ عنـه علـم العربية أجمع،وبذلك استبدل علما نقليا بعلم عقلي ، استبدل ما يتحكم فيه السمع والذاكرة والسليقة بما يتحكم فيه العقل والقياس.

1. 1. 3. 9. تظافر العلوم الفكرية الإسلامية وغيرها في غبن الحديث الشريف فـي النحو:

نشأ النحو البصري واكتمل متأثرا بأفكار ومناهج العلوم الإسلامية وغيرها التي نشطت فـي العراق،وهي: الترجمة ، المنطق والفلسفة ، علم الكلام والفقه ، علم النحو والصرف؛ من هذه العلوم ما أثر في مسألة الاستدلال بالحديث الشريف تأثيراً مباشراً ،ومنها ما أثر فيها تأثيرا غير مباشر.

يقول الشرقاوي :"إن المتتبع للبناء العقلي لمدرسة البصرة النحوية يجد أن له دخلا مباشرا في الاحتجاج بالحديث الشريف،"[142]ص193 كيف ذلك؟

المعروف أن الحديث الشريف علم نقلي منهجه الرواية قبل كل شيء ،والنحـو علـم عقلـي منهجه الاستنباط والاستقراء ، فهو معقول من منقول ، وقد تميزت مدرسة البصرة النحويـة منـذ

نشأتها بغلبة التفكير العقلي في دراسة النحو ،ولصياغة قواعده صياغة مطردة ، انتُهجت عناصر ضرورية يتطلبها أي علم دقيق ؛ تكمن في الاستقراء الدقيق والتعليل وجعل كل قاعدة مستنبطة أصلا ثابتا ،ومضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا.[147]ص18

وكان من بين هذه العناصر التي انبنت عليها المدرسة البصرية عنصران بارزان هما القياس والتعليل ، لهما دور كبير في رؤية النحاة البصريين خاصة والنحاة العرب عامة ،ولهما أثر كبير في منهجهم الاستدلالي؛ فقد وصل الأمر بالقياس عندهم إلى أن جعل " أداة تُحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم في الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدلا من اقتصاره على الأمثلة " [142] ص200 كما شدد أصحاب المدرسة البصرية في احترام القواعد الكلية ، وأخضعوا الناس لهما ؛ لأنهم كانوا مسيطرين على التعليم وسموا ما خرج عن قواعدهم شذوذا ، أو يؤولونه تأويلا بعيدا ليتفق مع مذهبهم، فأهدروا بذلك الكثير مما استعمله العرب،[148]ص2 / 282 ألا تدرك من خلال هذا كيف أنهم يخضعون المنقول للمعقول؛ فيؤدون إلى استبعاده من دراستهم؟ ترى ما هي الأسباب الكامنة وراء استبعادهم لما هو موجود ، وعملهم بما جاءوا به ؟

يجدر بنا التذكير أن القياس والتعليل عمليتان عقليتان مجردتان لم تظهرا صدفة في المدرسة البصرية بل كان لظهورهما أصول وجذور؛ تعود إلى أوائل نحاة البصرة الذين ولعوا بهما؛كعيسى بن عمرو الثقفي وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ) الذي اعتد بأحكام العقل والذي " كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس " [97]ص30 إذ بلغ على يديه ويدي تلميذه سيبويه الذروة في النماء، وفضلا عن ذلك جعله أصلا من أصول الدراسة النحوية؛ فأخرج النحو من أسلوبه الفطري القديم الذي جرى عليه أصحاب الطبقة الأولى إلى أسلوبه النظري الجديد.[88]ص47

هذا العلم العقلي الذي حظي به الخليل جعله يبادر بالسؤال عن العلل التي يعتل بها في النحو "فقيل له : عن العرب أخذتها؟ أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة غير الذي ذكرت فالذي ذكرته يحتمل أن يكون علة له "،[149]ص66 فقوله (واعتللت أنا بما عندي أنه علة)دلالة على الإنشاء والإنشاء من العقل ، ويمثل نفسه في موضع آخر من القول برجل حكيم والحكمة من العقل ، ويشبه اللغة بالدار المحكمة البناء العجيبة النظم والأقسام ، التي يعلل نظمها العجيب هذا الرجل الحكيم.[149]ص67

هذه أمثلة تبين قيمة العقل وتفوقه عند الخليل؛ يمكن إسقاطها على تلميذه سيبويه اعتمادا على الكتاب الذي ألفه في وقت وجيز؛ كقانون مكتمل الأجزاء والبناء في دراسة قواعد اللغة ، وانتقل بالتوارث إلى جميع النحاة خاصة البصريين؛ فمن أين استمد الخليل هذا الفكر ؟ ما هي الظروف التي أحاطت بالنحاة عامة وبالخليل خاصة؛ حتى ظهر كطفرة بين النحاة في ذلك الزمن؟ كيف أثر الخليل في سيبويه حتى أدى به الأمر إلى استبعاد الحديث الشريف من الكتاب الذي أم جميع النحاة إلى يومنا هذا ؟ ألا يكون للمنطق والفلسفة دخل في ذلك ؟

1. 1. 3. 9. 1. أثر المنطق والفلسفة في النحو وانعكاسه على الاحتجاج بالحديث:

بدأت حركة الترجمة في نهاية الحكم الأموي (40 -132هـ)وبداية الحكم العباسي(132 - 813هـ) ، وتجلت في حكم المأمون، لكن الثابت قطعا وتاريخا أن حركة نقل وترجمة العلوم بما فيها الفلسفة والمنطق بدأ قبل بداية الحكم العباسي؛ أي: في أيام حكم بني أمية (الفترة المبكرة لنشأة النحو)؛قبل ظهور المؤلفات الكاملة للخليل ،وقبل ظهور كتاب سيبويه ، وقد صاحب هذه الحركة ما يسمى بالتزاوج الحضاري بين الأمم التي فتحها العرب ودانت بالإسلام؛ كالفرس الذين كانت ثقافتهم مزيجا بين الفارسية والهندية واليونانية ، مما نتج عنه شيوع الدعوة للثنائية الإلهية المؤسسة بالمنطق اليوناني في العقائد الفارسية والأقوال الدينية لأصحاب هذه العقائد ، وهذا مثال يدل على تأثير الفكر اليوناني عقيدة ومنهجا في الفرس ، وكان من بين الفرس عبد الله بن المقفع(106 - 142 هـ) الذي كان همزة وصل بين الفرس والعرب؛ فقد عاش في البصرة وخالط الأعراب[150]ص434 وترجم مؤلفات شتى،فارسية ويونانية ، وكان أول من ترجم إلى العربية كتب المنطق لآرسطو طاليس ومقولاته ، ويرجح أنه ترجم إلى العربية كتبا أخرى؛ هي مدخل لكتب آرسطو طاليس في المنطق، والزمن الذي عاش فيه ابن المقفع يثبت أنه عاصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ) ، لاسيما أنهما كانا متوادين؛ فقد " كان الخليل يحب أن يرى عبد الله بن المقفع وكان عبد الله يحب ذلك ، فجمعهما عباد بن عباد المهلبي فتحادثا ثلاثة أيام ولياليهن ، ثم افترقا ، فقيل للخليل كيف رأيت ابن المقفع ؟ فقال: ما رأيت مثله قط ، وعلمه أكثر من عقله ، وقيل لابن المقفع: كيف رأيت الخليل؟ فقال: ما رأيت قط مثله، وعقله أكثر من علمه"،[98]ص 3 / 1268 وغير مستبعد من هذا القول أن يكون الخليل قد استفاد مما ترجمه ابن المقفع من كتب في المنطق ، وإن قيل أن الخليل لم يتأثر بالمنطق ، فنقول: من أين له بتلك المؤلفات العقلية اللغوية كمعجم العين المرتب ترتيبا رياضيا على أصول مستعملة ومهملة؛ مستنبطة عن طريق التقليب الدوراني ، أليس هذا عملا عقليا تجريديا رياضيا ؟ وكيف له أن يكتشف علم العروض الذي استنبط فيه أوزان أشعار العرب الذين كانوا أميين لا يعرفون كتابة ولا قراءة لولا تأثره بالمنطق الرياضي الآرسطي –رأس العلوم العقلية- أضف إلى ذلك أن الخليل لم يكن عربيا أبا عن جد ، بل كانت أسرته من بقايا أولاد الفرس الذين فتحوا بلاد اليمن لكسرى، وإن ولد الخليل وترعرع في وسط العرب فإن جذوره الأصليين هم الفرس الذين كانوا متأثرين بالعلوم العقلية اليونانية ، وكانوا عارفين بالكتابة والقراءة وكثير من العلوم ، على عكس العرب الذين كانوا أميين ، كما أن اليمن كانت على أطراف الجزيرة العربية ومن واجهات المؤثرات الحضارية، فهذا وذاك دليل قاطع أن الخليل تأثر بالعلوم العقلية التي تجلت وتجسدت في أعماله النحوية المبكرة التي اعتمد في معظمها على التجريد والقياس ،فهو من نهج لسيبويه طريقة تبويب كتابه وتقسيمه .[98]ص 3 / 1261

ولم يكن الخليل وحده ممن تأثر بالمنطق؛ فقد كان الكثير من النحاة في عصره على هذا الحال؛ لأن أغلبهم كانوا من الموالي اجتهدوا في تعلم العربية بواسطة النحو لتجنب اللحن الذي أول ما ظهر ، ظهر على ألسنتهم ، ومن بين من تأثروا بالقياس عيسى بن عمر الثقفي وتجلى أكثر في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي ذاعت شهرته بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس ،وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس في النحو"[144]ص31 شديد التجريد له،[97]ص20 ومقولته المشهورة " عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس "[144]ص32 شاهد على ذلك ، كما أن القياس والعلة من مصطلحات فلاسفة اليونان ومن عناصر استدلالاتهم ، لأنهم عرف عليهم حب الحكمة والتأمل الذي وسيلته العقل،[1]كما أن ابن السراج ممن تأثر بالمنطق؛ فقد أخذه عن الفارابي الذي زاوج بين المنطق وعلوم العربية.[93]ص46

[1] - ينظر على سبيل المثال سلسلة علم المنطق في تلخيص منطق آرسطو لابن رشد (المجلد 5،4،3،2،1)

وبالتالي طبيعة النحو العقلية وأثر علم المنطق والفلسفة في الخليل وسيبويه وبقية النحاة سبب ضروري في التأثير على مسألة الاحتجاج بالحديث، لكن وحده يبقى غير كاف؛ فما هو السبب الآخر الذي كان وراء غبن الحديث ؟ ألا يكون علم الكلام ؟ ألا يكون الفقه ؟

1. 1. 3. 9. 2. أثر علم الكلام والفقه في النحو وانعكاس ذلك على الحديث الشريف:

ما إن توسعت الرقعة التي يظلها الإسلام بالفتوحات الإسلامية حتى تأثر المسلمون بما وفد عليهم من مؤثرات من أبناء الأمم المفتوحة الذين كانوا لا يزالون متأثرين بسابق حضاراتهم، وما تحمله ثقافاتهم ودياناتهم من أفكار ومعتقدات ومناهج نظر وبحث تختلف باختلاف تلك الأمم ، هذه المؤثرات التي ساهم فيها اتساع نطاق الترجمة خاصة الفلسفة والمنطق اليوناني،[151]ص13 – 14 هذه العوامل وغيرها أدت إلى نشأة علم الكلام،[1]الذي مثلته فرقة المعتزلة بشكل بارز،كان هدفه الحجاج على الإسلام وتوحيد العقيدة،غير أن أصحابه تأثروا بالمصطلحات اليونانية وبمنهجهم الاستدلالي في الجدل والمناظرة؛ للتغلب على الخصم ومعالجة المسائل ؛ خاصة في المرحلة الأولى من نشأته، فأهل الكلام –الذين كان أكثرهم رؤساء نحلة بما فيهم المعتزلة؛ يحاجون أصحاب النحل وزعماء المذاهب لنصرة آرائهم الكلامية- اهتموا بالثقافات العربية من خطب بليغة وبيان رفيع ،قال الجاحظ عن واصل بن عطاء:" ومن أجل الحاجة إلى حسن البيان،وإعطاء الحروف حقها من الفصاحة ، رام أبوحذيفة إسقاط الراء من كلامه ،وإخراجها من حروف منطقه"[130]ص1 / 32 واهتموا بالنحو على الأخص إذ جعلوه أداة فعالة لتقويم ألسنتهم وجدلهم فأقبلوا يتدارسونه؛[88] ص37 للاستفادة منه في مهماتهم ، حتى أنهم أثروا في النحو والنحاة وظهر ذلك في تجادلهم وتناظرهم في مواضيع نحوية بحتة ، ومناظرة (المسألة الزنبورية) الكسائي لسيبويه شاهد على ذلك،كما جرت مناظرة في المنطق والفلسفة بين أبي سعيد السيرافي اللغوي المتكلم الذي أخذ عن ابن السراج وبين الفيلسوف النسطوري أبي بشر متى بن يونس(328 هـ)؛عدها أهل بغداد انتصارا للنحويين وأهل الكلام على الفلسفة والمنطق،[93]ص47 – 48 ولم يكن هؤلاء النحاة هم فقط من كانوا من المتكلمين؛ فقد كان الأخفش سعيد بن مسعدة معتزليا وأعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل؛ [152]ص2 / 36 – 39[98]ص3 / 1374 [153]ص130 – 131 حتى أن الخليل كان متكلما مقنعا لخصومه بالحجج العقلية،يقول المخزومي:" والواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة اليونانية ، إنما ظهرت في النحو في زمن مبكر منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ، ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل ، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(117 هـ) ". [88]ص41

ويذكر الشرقاوي أن المخزومي أجرى دراسة عن فكر الخليل قرر فيها أن الخليل كان متكلما ولم تصل إلينا آراؤه الكلامية،[142]ص205 وفعلا ذكر المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة –حين تحدثه عن فضل الخليل في ظهور القياس- أن " الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام؛ فلم يكن القياس في عهد الخليل إذاً طفرة ،وإن لم يصطبغ إذ ذاك بالصبغة الفلسفية "[88]ص33 ويؤكد قولَ المخزومي ورود نص في معجم الأدباء، هو عبارة عن حوار أو مناظرة بين راهب والخليل؛تدل

[1] - هو علم بالعقائد الدينية والحجاج عنها عن طريق الأدلة اليقينية العقلية ،ينظر: مقدمة ابن خلدون ،ص 232و المعتزلة بين القديم والحديث،ص 15

طريقة الكلام والمصطلحات الواردة فيه كالجوهر والعرض ...الخ على خوض الخليـل فـي علـم الكلام والحجاج فيما وراء الغيبيات،وبراعته في كسب الحجة بالعقل وبالحق،وهو كالآتي:

النص: "حدث الخليل بن أحمد قال:اجتزت في بعض أسفاري براهب في صـومعة؛ فـدققت عليه والمساء قد أزفت جدا، وقد خفت من الصحراء وسألته أن يدخلني؛ فقال: من أنت؟ قلـت أنـا الخليل بن أحمد؛فقال: أنت الذي يزعمه الناس وجها واحدا في العلم بـأمر العـرب؟ فقلـت: كـذا يقولون،ولست كذلك؛فقال: إذا أجبتني عن ثلاث مسائل جوابا مقنعا فتحت لـك البـاب ، وأحـسنت ضيافتك ، وإن لم تجب ،لم أفتح لك ،قلت: وما هي؟ قال: ألسنا نستدل على الغائب بالشاهد ؟فقلـت: بلى؛ فقال: فأنت تقول:الله عز وجل ليس بجسم ولا عرض، ولا نرى شيئا بهذه الصفة.وأنت تـزعم أن الناس في الجنة يأكلون ويشربون، ولا يتغوطون ، وأنت لم تر آكلا شـاربا إلا متغوطا،وأنـت تقول: إن نعيم أهل الجنة لا ينقضي،وأنت لم تر شيئا إلا منقضيا. قال: فقلـت:بالـشاهد الحاضـر استدللت على ذلك كله ،أما الله تعالى فإنما استدللت عليه بأفعاله الدالة عليه،ولا مثل له وفي الـشاهد مثل ذلك،وهي الروح التي فيك وفي كل حيوان تعلم أنك تحس بها تحت كل شعرة منها ،ونحـن لا ندري أين هي ، ولا كيف هي،ولا ما صفتها ولا جوهرها ،ثم ترى الإنسان يموت إذا خرجت، ولا يحس بشيء خرج منه،وإنما استدللنا عليها بأفعالها وحركاتها ،وبتصرفنا بكونها فينا ،وأما قولـك إن أهل الجنة لا يتغوطون مع الأكل ، فالشاهد لا يمنع ذلك ، ألا ترى الجنين يغتذي من بطن أمـه ولا يتغوط؟وأما قولك إن نعيم أهل الجنة لا ينقضي مع أن أوله موجود؛ فإنا نجد أنفسنا نبتدئ الحـساب بالواحد ،ثم إذا أردنا ألا ينقضي إلى مالا نهاية له لم نكرره وأعداده تضعيفه إلى انقـضائها. قـال: ففتح لي الباب،وأحسن ضيافتي".[98]ص3 / 1270

ويرى الشرقاوي بأن الأقيسة والعلل التي استنبطها الخليل ومثلها كتاب تلميذه سيبويه لم تكـن من مؤثرات المنطق الفلسفي اليوناني؛ وإنما كانت من منهج علم الكلام الذي نشأ في بيئـة عربيـة إسلامية،[142]ص205 غير أن هذا العلم كان نتيجة حتمية للخصومات الواقعة بين الملل والنحـل ،وأثر من آثار منهج المنطق الفلسفي ، وغير مستبعد أن يكون الخليل قد تأثر بالعلمين تأثرا مباشرا بصفته عاصر الفترات الأولى لظهورهما.

هذا فيما يخص الخليل وكيف أثر فيه علم الكلام؛ فكيف أثر في بقية النحاة وكيف انعكس ذلك على الحديث الشريف ؟كيف انتقل ذلك التأثير إلى الفقهاء؟ وكيف انعكس على النحاة والحديث؟

كان علم الكلام في أول الأمر يعالج القضايا التي بين الإسلام والعقائد الأخرى ثم انقلب الأمر فصار الجدال والتناظر داخليا بين الفرق الإسلامية،وكان من أهم هذه الفرق فرقة المعتزلـة التـي جاءت بأصول ومبادئ مرجعها الأساسي والرئيسي هو العقل؛ فقد بنوا منهجهم على عبارة (إن قالوا ...قلنا)وهي طريقتهم في التناظر والتجادل ، كما نظروا إلى الشريعة(الكتاب والسنة) نظرة النقص والافتقار فزلوا وجاءوا بأصول غيرها ، وجعلوا الجدل و المراء وسيلة للبحث في الدين، حتى أنهم عظّموا دور العقل وجعلوه حاكما لا محكوما ، وإن تعارضت الأحاديث الصحيحة مـع مـا أثبتتـه عقولهم يؤلوه أو يردوه بحجة أنه آحاد مثلا؛ لأن خبر الآحاد عندهم لا يفيد اليقين ، بينما حكم العقل يقيني؛ فهو مناط التكليف الذي بدونه لا يكون الإنسان مكلفا وعلى أساس ذلك يجب تقـديم الحكـم العقلي على خبر الآحاد مطلقا في العقائد والشرائع العملية ، وبالمقابل يـرون أن الخبـر القطعـي اليقيني هو الخبر المتواتر،مع تقديم الحكم العقلي إن وجد هناك تعارض بينهما،[151]ص83 قـال الشاطبي :"وذهبت طائفة إلى نفي خبر الآحاد جملة والاقتصار على ما استحسنته عقولهم فـي فهـم القرآن ...ولما ردوها بتحكيم العقول كان الكلام معهـم راجعـا إلـى أصـل التحـسين والتقبـيح "،[151]ص85 المبدأين اللذين ذهبت المعتزلة إلى أن العقل بإمكانه إدراكهما في الأشياء كلها؛ لمـا

فيها من صفات تدل على قبحها أو حسنها؛ فالصدق حسن والكذب قبيح ، والعقل يدرك ذلك وحـده حتى قبل ورود الشرع بذلك؛ فهو يأتي ليثبت ما يقرره العقل وليس ليثبته ابتداء ، وبالتالي العقل هو الحكم النهائي في إدراك الأفعال حسنها و قبيحها ، وهو الذي يقرر ما يقبل من الأحاديث لما فيهـا من حسن ومصلحة وما يرفض منها لما فيها من قبح ومفسدة والتوحيد أحسن المعتقدات ، والأفعال حسنها وقبيحها يدرك بالعقل قبل إرسال الرسل وإنزال الكتب ،فأرادوا بهذا تعطيل وظيفـة الرسـل والكتب.[151]ص70

ولفظا التحسين والتقبيح مذكوران بكثرة عند النحاة خاصة عند تقويمهم للقراءات،[1]ولـم يكـن سيبويه بمعزل عن هذين المصطلحين في مفاضلته بين لفظ وآخر.[25]ص 2 / 25 – 31

وقد نتج عن ذلك رد المعتزلة للكثير من العقائد الثابتة عن الرسول ρ والكثير مـن الأحكـام الشرعية الصحيحة الثابتة، معتمدين على ثلاث حجج، إما لمناقضتها للعقل أو معارضتها للكتاب أو لأحاديث أخرى.[151]ص83 – 84

وقد كان للمعتزلة الذين كانوا في صفوف الحنفية دور أساسي في توجيه مدرسة الرأي هـذه الوجهة، يقول الدهلوي:" ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هـذه المحـاورات الجدليـة المذكورة في مبسوط السرخسي ...ونحو ذلك،و لا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلـة ، و ليس عليه بناء مذهبهم،ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشحيذا لأذهان الطـالبين ولغيـر ذلـك "[142] ص210 فقد عرف أبو حنيفة النعمان بإقلاله من رواية الحديث لانشغاله باستنباط الأحكـام الشرعية، [142]ص208 - 209 وإقلاله من رواية الحديث جعله إمام الرأي؛ فتوسع في القيـاس والاستحسان،وكان يعمل رأيه في ترجيح أحد أقوال الصحابة التي تخص مسألة واحـدة،ولا يعتـد بأقوال التابعين إلا أن يوافق اجتهاده ،[148]ص 2 /187 كان يقول:" مثل من يطلب الحديث و لا يتفقه،مثل الصيدلاني يجمع الأدوية ولا يدري لأي داء هي حتى يجيء الطبيب؛ هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجيء الفقيه ".[142]ص209

وعلل ابن خلدون سبب تقليل أبي حنيفة من رواية الحديث للمطاعن التي تعترض فيها وفـي طرقها ، فاجتهد في استنباط الأحكام وترك الرواية،خاصة وأن الفقه الحنفي كان سائدا في العـراق مركز التطورات السريعة والتغيرات الكثيرة التي استدعت الاجتهاد في استنباط الأحكام التـي لـم يصرح بها في الكتاب والسنة ،خاصة وأن رواية الحديث كانت قليلة في العـراق فاسـتكثروا مـن القياس ومهروا فيه ،[127]ص26 ويذكر الدهلوي أن المتقدمين من أهل الرأي كـانوا قومـا:" لا يكرهون المسائل و لا يهابون الفتيا ...ويهابون رواية حديث النبي ρ والرفع إليه؛ فوقـع تـدوين الحديث والفقه من حاجتهم بموقع من وجه آخر ،وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار مـا يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ولم تنشرح صدورهم للنظـر في أقوال علماء البلدان ، وجمعهما والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم في ذلك ،وكانوا اعتقـدوا فـي أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق، وكانت قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم ... وكان عنـدهم من الفطانة والتحدي وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخـريج جـواب المسائل على أقوال أصحابهم "[142]ص210 في ذلك الوقت كانت الحجاز تسير في تغير بطيء؛ لانغلاقها وبعدها عن الاختلاط بالأجناس والثقافات الأخرى ؛فضلا علـى أن المدينـة دار الهجـرة ومأوى الصحابة؛ فحافظ أهل الحجاز على رواية الحديث واستنباط الأحكام منها ومن الكتـاب ولـم

[1] - ينظر: مدخل البحث.

يستدع بهم الأمر إلى الاجتهاد الواسع؛ فقد كان الرأي معمولا به في حيـاة النبـي ρ لكـن بـشكل ضيق؛لقلة حاجتهم إليه، [127]ص 226 [88]ص27حتى نشأ الخلاف بين أهل الحديث بالحجـاز وأهل الرأي بالعراق؛ فقد كان أهل الحديث يرون العمل بالرأي والقياس محنة ، وكان أهل الـرأي يتساهلون في إعمال رأيهم وتحكيم القياس ، ويتحرجون من الحديث ويرون العمل بـه محنـة، وإذا أخذوا بالأحاديث ،اختاروا المتواتر منه فقط ،[88]ص27 -28 كان أبو يوسف تلميذ أبـي حنيفـة يقول:"عليك من الحديث بما تعرف العامة ، وإياك والشاذ منه"،[88]ص29 ولو نشأ النحو في البيئة الحجازية لكان الحديث الشريف ثاني مصادره التي يحتج بها،على عكس ما كان عليه الحـال فـي العراق.

ولم يكن للفقهاء وفرقة المعتزلة تأثير وحدهم في موقف النحاة من الحديث الشريف بل كـان لفرقة الأشاعرة[1]–الذين رفض أهل السنة مذهبهم- دور كذلك؛فقد طبقوا منهج أهل الكلام والمعتزلة على وجه الخصوص ،خاصة في مسألة تغليب العقل واستبعاد خبر الآحاد من الاحتجاج للشك فيـه وعدم يقينه...إلخ ،على الرغم من مناقضتهم لهذه الفرقة،[154]ص2 / 511-516 -694 وقـد كان بدر الدين بن جماعة من أقطاب الأشاعرة المتأخرين وكان له موقف الرفض للحديث الـشريف في إثبات القواعد الكلية، وقوله حكاه أبو حيان وكان مما استدل به على موقفه :"وقد قال لنا قاضـي القضاة بدر الدين بن جماعة -وكان ممن أخذ عن ابن مالك- :قلت له يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول "،[68]ص94 [74]ص1 / 10-13 فقد كان يصف بعض الأحاديث بالتصحيف ويضعف الأحاديث التي تناقض موقفه أو ما يقرره عقله ؛ حتى وإن خرجها الإمامان بحجة أنهما غير معصومين هما ومن رويا عنـه ،وقـد يكـون مقصوده من نفي العصمة عـنهم هـو الخطـأ فـي الروايـة، وهـذا يعـد طعنـا فـي الـرواة والرواية.[154]ص2 / 685 – 686

كما كان للرافضين لحكم علي –كرم الله وجهه- تأثير في ذلك الوقت؛ فقد كان أبـو الأسـود الدؤلي ممن استهدفه هؤلاء لصحبته علياً ومحبته وتشيعه له؛[155]ص9 / 98 فقد كان بنو قشير في البصرة يرجمونه ليلا عندما ينزل عندهم.[153]ص19

وكان للحكم الأموي وبطشه لأتباع علي –كرم الله وجهه-تأثير كـذلك؛ فقـد كـان الحـسن البصري يرسل أحاديثه ويرفعها مباشرة إلى النبي ρ رغم أنه لم يدركه، وسئل عـن ذلـك فكـان يتحجج بحجج غير الحقيقة إلى أن سأله رجل فأجابه:" أيها الرجل ما كذَبنا! ولا كُذبنا !!ولقد غزونا غزوة إلى خراسان ومعنا ثلاثمائة من أصحاب محمد ρ "[122]ص42 فلمح ولم يزد عـن ذلـك ، وسأله يونس بن عبيد فأجابه:"... إني في زمان كما ترى – وكان في زمن الحجـاج-كـل شـيء سمعتني أقوله: قال رسول الله ρ ؛ فهو عن علي بن أبي طالب ، غير أني في زمان لا أسـتطيع أن أذكـر عليـا "،[122] ص43 لموقـف الأمـويين مـن علـي وأهـل البيـت، وخوفـه مـن بطشهم.[121]ص57

وقد أثرت طبيعة نصرة المذهب هذه في النحاة تأثيرا بالغا عبر الزمن ،حتى أن إبراهيم البنا يرى أن رد ابن الضائع على الاحتجاج بالحديث له أسبابه،منها أنه عني بتتبع ابن الطـراوة شـيخ السهيلي، يقول السيوطي:" عن ابن الزبير: أملى علي إيضاح الفارسـي ، ورد اعتراضـات ابـن

[1] - يجدر بنا التنبيه إلى أن أبا الحسن الأشعري كان يعتمد على النقل كثيرا ، لكن أتباعه عدلوا عن ذلك.ينظر:عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة،مكتبة الرشد ،الرياض،ط1 ،1995، 2 /553

الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه "،[143]ص2 / 204 وكان ابـن الطـراوة فـي ردوده على سيبويه يستشهد بالحديث الشريف؛فقد نقل عنه السهيلي إنكاره على النحـاة تـضعيفهم الحال النكرة ، وإثباته لها بالقياس والسماع، ومن سماعه الحديث الشريف «وصـلى خلفـه رجـال قياما»[156]ص 182 ولما كان ابن الضائع معنيا بالانتصار لسيبويه والفارسي والرد علـى ابـن الطراوة في تخطيئه لهما فقد استهدف توهين أدلته ،ولما كان الحديث مما اعتمده ابن الطراوة فقـد حمل على الاستدلال به ، فرد عليه مرتين في كتابه-شرح جمل الزجاجي- لاستشهاده بحديث «كن أبا خيثمة فكانه» فقال:" وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنهم يجوزن النقل بالمعنى ، وعليه حذاق الأئمة وإن كان المحدثون أخيرا قد تجنبـوا هـذا كثيـرا وحافظوا عليه ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك "،[84]ص253 يقول البنا :" ولـم تظهـر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه على ابن الطراوة ، وجـاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا ".[1] [84] ص254

ولم يكن أبو حيان في معزل عن المذاهب التي أثرت في موقف النحاة من الحديث؛فقد تمذهب بالظاهرية التي يأخذ أصحابها المسائل على ظواهرها ولا يؤلونها ، قال ابن الطيب الفاسي :"وأمـا أبو حيان فإنه لما دخل إلى البلاد المشرقية صار ظاهريا؛ فلذلك تراه يجري فـي غالـب علومـه وتفاسيره مع الظواهر ،ولا يحقق المسائل كلها تحقيق مدقق ماهر"،[125]ص457 وذكر الـصفدي أنه كان أولاً يرى رأي الظاهرية ،ثم تمذهب بمذهب الشافعية ،وكان أبو البقاء يقول إنه لـم يـزل ظاهريا ،ويميل إلى محبة علي –كرم الله وجهه-،[143]ص1 / 281 – 282 ونسب إليـه ابـن حجر في كتابه الدرر الكامنة ما نصه :"محـال أن يرجـع عـن مـذهب الظاهريـة مـن علـق بذهنه"،[157]ص16وكان متأثرا بالمتصوفة الذين كانوا لا يمنعـون إرادة الظـاهر فـي التفـسير ويحضون عليه ،كان يقول:"وربما ألممت بشيء من كلام الصوفية بما فيه بعض مناسـبة لمـدلول اللفظ وتجنب أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ ...وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ الغريبة عن مدلولاتها"،[28]ص1 / 102 وقيل عن متقـدمي المتـصوفة أنهـم عرفـوا باهتمامهم بالعلوم الشرعية لكن عنايتهم بالفقه وتكلمهم فيه شيء،وتكلمهم في التصوف شـيء آخـر ،ومما عرف على متأخري المتصوفة أنهم لا يهتمون بعلوم الفقه والحديث؛ لأنها تكشف ما هم عليه من جهالة ،ووعيها يصرف عنهم تلامذتَهم، ومما قاله المتصوفة عن الحديث:"نحن نأخذ علمنا عـن الحي الذي لا يموت وأهل الحديث يأخذون علمهم ميتا عن ميت ".[158]ص83

والصلة بينهم وبين الشيعة أكيدة فمرجعهم دائما من الصحابة علي بن أبي طالـب-كـرم الله وجهه-،وقد يكون أبو حيان ممن تأثر بمذهبهم هذا.[158]ص103

1. 1. 3. 10. قلة خبرة النحاة بالحديث وانشغالهم بما يزودهم به رواة اللغة مـن نثر وشعر:

إن إحجام النحاة ومن تابعهم عن الحديث الشريف يعود إلى أنهم ليسوا من أرباب هـذا الفـن وقلة خبرتهم به رواية ودراية وعدم انشغالهم به وانقطاعهم له، نظرا لما يحتاجه هذا العلم من تفرغ تام ورحـلات شـاقة فـي كـل الأمـصار والأقـاليم[125]ص453 [18]ص126 [114]ص8 [33]ص98 بخلاف رواية اللغة، فقد قرر علماء العربية في البداية أن المادة اللغوية النقية الأصيلة مرتبطة بالبداوة، فنظروا إليها نظرة تقديس، وشدوا الرحال إلى البادية لنقلها مشافهة وجمعـا مـن

[1] - السهيلي ومذهبه النحوي،ص254

أصولها؛ فكان الأعراب مرجعهم الأول الذي عادوا إليه؛ فأفنوا أعمارهم في جمع ورواية ودراسة هذه اللغة واستنباط الأحكام منها ،مجتنبين الحديث الشريف منصرفين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الشعر خاصة،انصرافا استغرق جهودهم لما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم التي غلب عليها القياس؛ فوجدوا حرية في التصرف فيه؛[6]ص46 [9]ص108 – 109 فقد بجلوه تبجيلا زائدا يكاد يقرب من التقديس ، ووجدوا فيه عوضا عما تركوه من أحاديث؛ فقد عرف البصريون بحضور الشعر بكثرة في شواهدهم ولم يختلف عنهم الكوفيون الذين كانوا أكثر الرواة له ،إذ يتميز بسرعة الاستحضار، وقدرة الإنشاء، وقلة التحريف؛ لأنه موزون مقفى يسهل حفظه ، كما يعود الاهتمام به إلى أنه لم يكن محور الخلاف الذي دار بين الفرق والمذاهب الإسلامية بل كان الآلة التي استعانت بها الفرق المتكلمة خاصة المعتزلة من الفقهاء في نصرة الرأي؛فأدرج هؤلاء الشعر إدراجا واسعا في مناظراتهم واستدلالاتهم ، وأخرجوا الحديث من ذلك ؛ لأنه كان محور الخصام بين هذه الفرق ، بصفته أحد الأصول التي تستنبط منها الأحكام؛ فرفضته فئات وأيدته أخرى ، وانتقل ذلك الأثر إلى النحاة كذلك. [142]ص237 – 238

إذا لم تكن رواية الحديث الشريف بالمعنى، ووضعه وتصحيفه السبب الوحيد في تجنبه في الاستدلال النحوي؛ بل كان للعقلية التي سادت في أوائل التاريخ الإسلامي الأثر الخفي والأكبر في الاستغناء عن هذه الثروة المفيدة معنى وبناء.

1. 2. مدى اعتراضهم على الاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم له في بعض كتبهم:

قمنا في هذا المبحث بالاستقصاء عن الأحاديث الشريفة في بعض كتب النحاة الذين تركوا الاحتجاج بالحديث الشريف،ويمكن افتراض أمرين:أولهما أن تكون الأحاديث الشريفة غير واردة في الكتب التي بحثنا فيها،وهذا يبين بجلاء مدى اعتراضهم عليها،وثانيهما أن تكون واردة فيها؛ فإن حصل ذلك، فما مدى إجرائهم لها في هذه الكتب؟ هل وردت لأجل التمثيل؟ أم لأجل الاحتجاج ؟ أم لأجل الاعتراض على المواضع النحوية والصرفية التي جاءت عليها؟ أم لأجل الاعتراض على روايتها؟ أم وردت لأجل أغراض أخرى عارضة غير النحو والصرف؟

رغبة في الحصول على أجوبة مقنعة لهذه الأسئلة وغيرها مما يتبادر إلى الأذهان وما يفرضه البحث،بذلنا جهداً معتبرا في جمع بعض الكتب لهؤلاء النحاة والكتب التي ورد ذكرهم فيها وحاولنا استقصاء وإحصاء الأحاديث التي وردت عند كل نحوي منهم(نحاة المدارس النحوية)، أو الإقليم الذي ينتمي إليه.

1. 1. 1. من نحويي البصرة:

1. 1. 1. 1. أبو عمرو ابن العلاء (154 هـ):[97] ص35-40 [153] ص30 [98] ص3 / 1316[138] ص3 / 466

هو ذو نسب عربي ،وأحد القراء السبعة، كان يميل للغة ويبرع فيها أكثر من النحو، لم يتوفر لنا من مؤلفاته شيء؛ فرأينا أن نبحث في كتب أخرى عما تناثر من شواهده في الحديث الشريف؛

فوجدناه يحتج بأربعة أحاديث على مواضع صرفية ، صرح في ثلاثة منها بأنها أحاديـث ونـسب الرابع إلى كلام العرب، وهي:

1.ما روي عن النبي ρ أن رجلا قال له: يا نبيء الله؛ فهمزه ، فقال له عليه السلام :«لـست نبيء الله ،ولكني نبي الله »[159]ص3 / 5 استدل به على أن كلمة نبي غير مهموزة؛ لأنـه مـن النباوة ، وهي الرفعة وفعلها نبا ينبوا ولامه (واو) قلبت (ياء) ساكنة وأدغمت الأولى فـي الثانيـة فقيل: نبي ، وصرح الزجاجي بما قيل أنه حديث مرسل رواه حمزة.[160]ص294

2.روي أن النبي ρ قال لرجل: «هل صمت من سرر هـذا الـشهر شـيئاً؟»[23]ص411 [159]ص359 [161]ص4 / 24، ويقال للشهر :الفلتة والسرار والسرر، غيـر أن أبـا عمـرو اختار لفظة(سرر) ورجحها على السرار واحتج بالحديث المذكور آنفا.[162]ص210

3.«خير المال نخلة مأبورة ومهرة مأمورة»[163]ص4 / 31 – 32 لم يجز أبـو عمـرو اشتقاق لفظة مأمورة من أمر مخففة؛ لأنه كان يقرأ (أمر)[164] (16) بالتشديد ،أي كثـر ومنهـا مؤمرة ، لكنها جاءت في الحديث مأمورة إتباعا لـ(مأبورة) وطلبا لتجانس الوزن فقـط ، ولأجـل ذلك أورد هذا الحديث، لكنه نسبه إلى العرب.

4.وذكر النحاس أن أبا عمرو بن العلاء احتج بالحديث الشريف «إنها أيام أكـل وشَـرب» [23]ص401[165]ص159 – 160 [166]ص4 / 6 على فتح شرب[55]ص685 في(ناقة لها شَرب).[51] (155)

يمكن مع هذه الأحاديث الأربعة الحكم على مذهب أبي عمـرو بالامتنـاع عـن الاحتجـاج بالحديث الشريف.

1. 1. 1. 2. الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ):[131]ص48 [144]ص47 - 51 [153]ص45 [98]ص3 / 1260 [138]ص2 / 244

فارسي الأصل منسوب إلى فراهيد الأزد ، تتلمذ على يده سيبويه الذي نسب إليه الكثير مـن الآراء النحوية،له مؤلفات معتبرة وقيمة منها كتاب **العين** ،وهو كتاب ضخم يحتاج إلى تفرغ لهـذه الدراسة ،وقد احتج فيه بالحديث الشريف على مواضع لغوية جمة؛أما في النحو والـصرف فقالـت الحديثي:"وجدت في كتاب العين أكثر من موضع احتج فيه بالحديث لتبيين بناء من أبنية مشتقة مـن مادة لغوية يتحدث عنها حديثا صرفيا"[112]ص48 ، منها ثلاثة أحاديث ،والرابع ذكـره الزجـاج في(ما ينصرف وما لا ينصرف) حكاية عن سيبويه حكاية عن الخليل ،احتج بهـا علـى مواضـع صرفية ،وكلها صرح فيها بأنها أحاديث ، ولم يسبقها بشواهد بل كانت رئيسية، وهي:

1. يرى أن الصواب أن يقال : عاد وليس عاود ،واحتج بالحديث«مازالت أُكْلَةُ خيبر تُعادني ،فهذا أوان قطع أبهري»[161]ص1 / 203 [159]ص3 / 189 لأن اشتقاق عاد من الحـساب ،أي: من العدد، وقد احتج به على هذا الموضع منفردا.[1]ص1 / 80

2.«تعقُم أصلاب المشركين»[161]ص5 / 84 احتج به على أنه لا يقال: أُعقِم متعديا حـين تكلم عن استعمال الفعل عقم متعديا ومجردا في هذه التراكيب.[1]ص1 / 185

3.«لولا بهائم رتع، وأطفال رضع، ومشايخ ركّع لصب عليكم العذاب صـبا»[163]ص3 / 170 احتج به على أن راضع تجمع على رضع.[1]ص1 / 270

4.«لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة»[23]ص61 – 103 [123]ص912 احـتج بـه على صرف الصفة إذا كانت نكرة والتي يكون موصوفها ليس من جنس المؤنث أصلا،أي: لا هـو مؤنث ولا هو مذكر بل وصف بالتأنيث استعمالا.[167]ص55

1. 1. 1. 3. سـيبويه(180هـ ـ):[144] ص66 – 72 [131] ص48 [153] ص54 [98] ص5 / 2122 [152] ص2 / 346 [138] ص3 / 463

فارسي النسب،وتلميذ الخليل،وصاحب الكتاب؛ أم القواعد النحوية والكتب النحوية التالية لـه إلى يومنا هذا، بحثنا فيه فوجدنا أربع عشرة عبارة لم يصرح فيها بأنها أحاديث واكتفـى بنـسبتها لكلام العرب أو ضمير المفرد الغائب أو ضمير جماعة الغائب أو يقول:"ومثل ذلك...الخ" كان مـن بينها اثنتا عشرة عبارة ثبت بأنها أحاديث، وهي:

1. حديث«من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفـضل»[168]ص163 ،احتج بجزء منه (محل الشاهد) على قضية صرفية،في باب (هذا ما أسكن من بـاب مـا يـسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك ،وترك أول الباب على أصله لو حرك)؛لأن الأصـل أن يكـون الثاني متحركا، والأول كذلك،مثل:نعم وبئْس؛ فالأصل فيهما أن يكونا على وزن فَعِلَ ،ومثل ذلك « فيها ونعمت »؛فالأصل فيهما: فيها ونَعِمت ،واحتج قبله ببيت شعري على الموضع نفسه.[25]ص4 / 116

2.احتج بحديث«ونخلع ونترك من يفجرك»[159]ص3 / 414 على ترك ذكر المفعول بـه لأحد الفعلين عند تنازعهما على مفعول واحد لكنه احتج بآية قرآنية على القاعـدة نفـسها قبـل أن يستعين بالحديث لتقوية حجته.[25]ص1 / 74

3.و«سبوحا قُدوسا رب الملائكة والروح» [23]ص179 [169]ص2 /7 [168]ص127 – 136 احتج به على إعمال الفعل المتروك اسـتعماله فـي المـصدر،[25]ص1 / 322 – 327 واختُلِف حول حقيقة هذه العبارة أهي حديث أم من حجج سيبويه؟ فيرى الدكتور محمود حسني أنـه حديث تصرف فيه وجعله مثالا؛ لتوضيح فكرته والدليل على ذلك تصريحه بأن العرب تقول«سبوح قدوس» ويرى النفاخ أنه حديث؛ لأن صاحب عون المعبود ذكر عن القاضي عيـاض أنـه قيـل فيه«سبوحا قدوسا» على تقدير:أسمع سبوحا أو أذكر أو أعظم أو أعبد،وأن روايـة الرفـع وردت عرضا في الكتاب.[112]ص62 – 63

إلا أن سيبويه يؤكد أنه سمع العرب تقوله على الرفع«سـبوح قـدوس»والنـصب «سـبوحا قدوسا»وبالتالي لم يكن متصرفا في الحديث ولم يكن ممثلا به، وإنما احتج به على لغة مـن لغـات العرب ، وبما أنه كان لا يصرح بالحديث؛ فيمكن اعتبار هذا الأخير رواية من روايـات الحـديث بالرفع والنصب.[25]ص1 / 327

4.و«ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فـي عـشر ذي الحجـة»[170]ص2 / 41 [171]1 / 550 [146]ص2 / 122احتج به في باب ما يكون من الأسماء صفة مفـردا ولـيس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه.[25]ص2 / 32

5.وحديث«إني عبد الله آكلا كما تأكل العبيد»[159]ص1 / 400 وقد فصله إلى شـطرين، والأرجح أنه احتج به؛ لأن الفقهاء عرفوا باحتجاجهم ببعض الحديث أو فصله للحاجة،وإذا جاز ذلك للفقهاء فإنه للنحوي أولى .وقد احتج به في باب ما ينتصب؛لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة،وغير المبهمة .[25]ص2 / 80

6.وخرج أوجها إعرابية لحديث « كل مولود ... » قائلا:"وأما قولهم « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه »[123]ص186 – 911 [23]ص996 ففيه ثلاثة أوجه :فالرفع وجهان والنصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبنـي عليهما، كأنه قال:حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه...والوجه الآخر: أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون (هما) مبتدأ وما بعدهما خبراً له.والنصب علـى أن تجعـل (همـا) فـصلا ". [25]ص2 / 393 – 394

7.وقال في باب (تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء):" وأما ثم وأيـن وحيـث ونحوهن إذا صيرن اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة ،فلا بد لهن من أن يتغيرن من حـالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنك وضعتهن بذلك الموضع ،كما تغيرت ليت وإن ؛فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال « إن الله ينهاكم عن قيلَ وقـالَ »[163]ص1 / 100 – 205 ، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ ,لما جعله اسما".[25]ص3 / 268

8.وهذا قول لعمر بن الخطاب τ « إياي وأن يحذف أحـدكم الأرنـب»[163]ص9 / 239 بمعنى: إياي أحذر؛ استدل به سيبويه في باب: ما ينتصب على إضمار الفعـل المتـروك إظهـاره استغناء عنه؛ فحذفوا الفعل وتركوا إياي بدلا منه لكثرة استعمالهم لهذا اللفظ وما يماثله مـن ألفـاظ كـ(إياك، وإياه).[25]ص1 / 274

9.« عسى الغوير أبؤُساً »[163]ص15 / 201 هو قول لعمر بن الخطاب، استدل به على جعل عسى بمنزلة كان.[25]ص1 / 51

10.« الله أكبر »[23]ص145 – 147 هي جزء من الأذان ،وعبارة تتردد في الأحاديـث النبوية كثيرا، استدل به على ما يمكن حذفه استخفافا،ومعنى العبارة مثلما يقول سيبويه:الله أكبر من كل شيء.[25]ص2 / 33

11.وعبارة(حيهل الصلاة)،وحديث « حي على الصلاة »[23]ص145 - 147، قال فـي:" (باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) وموضعها من الكلام الأمر والنهي؛فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور...أما ما يتعدى فقولك: رويد زيدا ، فإنما هو اسم قولك: أرود زيدا.ومنها: هلُم زيدا ،إنما تريد هات زيـدا.ومنهـا قـول العرب: حيهلا الثريد.وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول:« حيهلا الصلاة » ،فهذا اسم ائـت الصلاة ، أي:ائتوا الثريد، وائتوا الصلاة".[25]ص1 / 241

واستدل على تركيب حيهل من كلمتين بحديث آخر،في قوله :" وأما حيهل التي للأمـر فمـن شيئين، يدلك على ذلك « حي على الصلاة » وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقـول:حـي هـلَ الصلاةَ ".[25]3 / 300

12. وخرج أوجهاً إعرابية للحـديث[25]ص2 / 292 « لا حـولَ ولا قـوةٌ إلا بـالله » [123]ص125 – 574 -886 – 889- 913 [159]ص1 / 462 ، 4 / 203 فـي كلامـه عن لا النافية للجنس، والمتكررة مع العطف؛ فإذا تكررت وكان اسم كليهما مفردا نكرة ؛كان فـي الاسم الذي بعد (لا) المكررة أوجه؛ فكانت (لا) الثانية مهملة، زائدة لتوكيد النفي ،وكان الاسم بعدها مبتدأ مرفوعا وخبره محذوف، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى.ويمكـن اعتبار (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي والاسم بعدها معطوف على (لا) الأولى واسـمها.ويمكـن أن تكون (لا) المكررة عاملة عمل (ليس) و(قوةٌ) اسمها،وخبرها محذوف،والجملة من (لا) ومعموليهـا معطوفة على الجملة الأولى.

وهناك ست عبارات يغلب الظن أنها أحاديث؛ احتج بها على قضايا نحوية، وهي:

1. عبارة « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر، والمرء مقتول بما قتـل إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف »[25]ص1 / 258 احتج بها على إضمار الفعـل المـستعمل إظهاره بعد حرف،والفعل المضمر هنا هو (كان).[25]ص1 / 258

واختلف النحويون والباحثون حول حقيقة هذا القول ونسبته؛ فرفعه ابن مالك إلى النبـي(ρ)، وجعله من أقواله،وأشار محقق كتاب شواهد التوضيح إلى أنـه لـم يقـف علـى هـذا الحـديث. [172]ص71

وذكر فجال بأن السخاوي أشار في المقاصد الحسنة (ص173) إلى أنه حديث ورد في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها ،وأن ابن جرير قد أخرجه في تفسيره عن ابن عباس موقوفا.

وأشير إليه في (كشف الخفاء) (1/ 332)بأنه مذكور في كتب النحـاة ،لكـن فـي (أسـنى المطالب) (ص333)،نُفي بأن يكون حديثا ،وغُلط النحويون الذين يرونه حديثا.

ويبين فجال بأن النحويين لم يقولوا بأنه حديث ماعدا ابن مالك وتابعه على ذلك ابن هشام في شرح شذور الذهب ،فرفعه إلى النبي ρ (ص187)،ولم يـشر إلـى أنـه حـديث فـي أوضـح المسالك(261/1)،ونفى القليوبي في حاشية الصبان(1/ 242) أن تكون هذه العبـارة حـديثا ،وإن صح معناها.[114]ص282 – 283

واعتبره فجال في بادئ الأمر من الأثر ،قال:" وأول من مثل بهذا الأثر سيبويه في الكتـاب". [114]ص280

ثم قال بعد عرضه لاختلاف النحويين في هذا الشأن :"وأنا شديد العتب علـى النحـاة فـي اقتصارهم على أثر لم يثبت رفعه للنبي ρ ،وقد ورد حذف (كان) مع اسمها ،وبقاء خبرها بعد (إن) في كتب الأحاديث المعتمدة".[114]ص283

2.وعبارة« نهارك صائم وليلك قائم ».[25]ص1 / 337

3.وعبارة« أعطيكم سنة العمرين »[25]ص2 / 104 وعمر اسم معدول عن عامر ، لكن لما أراد تثنية عمر وعمر أدخل عليهما الألف واللام فصارتا في حكم الاسم المثنـى (العمـرين). [25]ص2 / 104

4. وجاء بعبارة « قضية ولا أبا حسن لها »[25]ص2 / 296 لكي يبين أن (لا) لا تعمـل في معرفة إلا إذا نُكّرت، قال:"واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا.فأما قول الشاعر:

* لا هيثم الليلةَ للمطِي *

فإنه جعله نكرة ،كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصرة لكم ...

وتقول: « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ » ،تجعله نكرة ، فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا τ فقال:لأنـه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ،وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي،وأنه قد غيب عنها.

فإن قلت:إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيته مثل علي. كأنه قال:لا أمثال علي لهذه القضية ،ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي،وأنه قد غُيب عنها.

وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح، فجائز ".[25]ص2 / 296 -297

ذكرت الحديثي أن محمد ضاري حمادي حاول في بحثه(الحديث النبوي في الدراسات اللغوية والنحوية)[1] أن يتحقق من العبارات الواردة في الكتاب من كونها أحاديث أم لا،ومن بين ما حـاول إثباته (قضية ولا أبا حسن لها)[112]ص71 ،قال:"قد ثبت أنها من كلام عمر بن الخطاب τ ، وإن كانت قد نقلت بالطريقة التي نقلت بها أحاديث النبـي ρ حتـى صـارت جـزءاً مـن الحـديث" [112]ص71 لكنه لم يذكر الكتب التي ورد فيها هذا الحديث ولم تشر الحديثي إلى ذلك، واكتفـت بأن الدكتور ضاري أثبت بأنه حديث، ولم نجد هذا الحديث في كتب الحديث.

5.« الله أكبر دعوة الحق ».[25]ص1 / 383

6.« حمد الله وثناء عليه ».[25]ص 1 / 319

1. 1. 1. 4. أبو عبيدة (110هـ - 208هـ):[144] ص 175[131] ص48 [153] ص84 [98] ص6 / 2704 [152] ص2 / 276 [138] ص5 / 235

ينسب إلى تيم قريش ويقال أنه عديم النسب؛فهو متهم العقيدة ،يقال أنه كان يهوديا، يرى رأي الخوارج الإباضية،كان أعلم الناس باللغة وأنساب العرب، من مؤلفاته كتابي **غريب القرآن** و**مجـاز القرآن**.

[1] - نال به درجة ماجستير.

ولم يتوفر لنا هذان الكتابان غير أن الحديثي بحثت في مجاز القرآن،وذكرت أنه يحـتج بـه على اللغة كثيرا واحتج باثنين على موضعين صرفيين ، أحدهما: احتج به على أن (أفعلُ)جمعـا لـ(فُعل) لا (فَعل) في كلامه عن قوله تعالى (فكفرتْ بأنعم الله) [173] (112)فقال أن واحـدها (نعم)، وذكر الحديث، قالوا:نادى منادي النبي ρ بمنى :« إنها أيام طُعم ونُعـم فـلا تـصوموا » [166]ص4 / 6 وثانيهما هو:« خير المال سكة مـأبورة ومهـرة مـأمورة » علـى أن مفعولـة من(أفعل) المزيد، وبالتالي مأمورة عن (أمر) و(آمرنا) بالمد لغة في (أمر)، وجاءت منها مـأمورة ،وقد احتج به أبو عمرو بن العلاء من قبل.[112]ص87

1. 1. 1. 5. الأخفش الأوسط(215هـ):[144] ص72 [131] ص 48 [153]ص 107 [98]ص3 / 1374 [152]ص2 / 36 [138]2 / 380

هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المجاشعي، مولى بني دارم وأحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، عرف بقدرته على الجدل والمناظرة ، كان معتزلي العقيدة ،يقول بالعدل ، مـن مؤلفاتـه كتـاب **معاني القرآن** ، وجه فيه آياته توجيها إعرابيا وبث فيه آراءه ومباحثه النحوية ، بحثنا فيه فوجـدناه قد أورد أحاديث كثيرة لمواضع لغوية؛ أما على القواعد فلم يحتج إلا بحديث واحد علـى موضـع صرفي ،لم يصرح به ونسبه للعرب، وهو: حديث «صواحبات يوسـف»[123]ص94 – 101 – 460 احتج به على جمع جمع التكسير جمع سلامة، وكان قد احتج قبله ببيت شعري .[35]ص2 / 449

1. 1. 1. 6. المبرد(207 هـ - 285 هـ):[144] ص109 [131] ص44 [153] ص119 [98] ص6 / 2268 [152] ص3 / 241 [95] ص123 [138] ص4 / 313

هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد،ينسب إلى أزد بن الغوث ،عاش في عهد المتوكل ونال عطاياه،كان بارعا في الجدال والمناظرة، وقد كان خصما لثعلب،من مؤلفاته **المقتضب** الذي يحـوي بحوثا نحوية وصرفية، والكامل الذي يجمع بحوثـا لغويـة وأدبيـة ونحويـة، ولـم يكـن فـي المتناول؛فاطلعنا على ما ورد فيه من أحاديث عن طريق كتاب موقف النحاة فوجـدناه يحـتج فيـه بأربعة أحاديث، واطلعنا على المقتضب فوجدناه يورد فيه ثمانية أحاديث ، فكان المجمـوع اثنـي عشر حديثا ، أغلبها صرح بها ، فيها ما كان مرفوعا إلى النبي ρ وفيها ما كـان موقوفـا علـى الصحابة ،وفيها ما لم يصرح به-تبعا لسيبويه- ،أربعة منها احتج بهـا علـى مواضـع صـرفية والأخرى على مواضع نحوية، وهي:

1.قوله ρ «العين وكاء السه»[170]ص1 / 199 [163]ص9 / 342 احتج بـه علـى أن الأسماء تكون على ثلاثة أصول من غير زيادة ، وبين أن من بين هذه الأسماء (ابن، اسم ، است) وبين أن الألف فيها ليست أصلا ؛ لأنها موصولة ، وإنما حقها الأفعال، وأن كلمة (است) على وزن (فعل)متحركة العين ، واللام محذوفة تقديرها (هاء) والدليل على ذلك جمعها (أسـتاه) ومفردهـا (سه) فحذفت التاء المتحركة التي هي عين وردت الهاء التي هي لام.[38]ص1 / 367 – 368

2.وفي كلامه عن اشتقاق اسم الفاعل من العدد احتج على اشتقاق الفعل من العـدد بحـديث «أول حي آلف مع رسول اللهρ جهينة، وقد آلفت معه بنو سليم بعد»[155]ص1 / 265 [159]ص

3 / 180 حيث أنه لا يبن اسم الفاعل من العدد إذا بلغ العشرين فما بعدها ،وإذا بلغ العدد المائة أو الألف جعلته فعلا ؛ فتقول: كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم إذا جعلتهم مائة ،وكانوا تسعمائة وألفتهم إذا أردت (أفعلتهم) وآلفتهم إذا أردت (فاعلتهم).[38]ص 2 / 182

3.وحديث«ما من أيام الصوم أحب إلى الله فيها منه في شهر ذي الحجة»لـم يـصرح بأنـه حديث،واحتج به على الموضع نفسه الذي احتج عليه سيبويه.[38]ص3 / 250

4.وحديث«أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد» احتج به على مجـيء الحال مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ، وكان قد احتج به سيبويه ولـم يـصرح المبرد بأنه حديث مثلما فعل سيبويه.[38]ص4 / 313

5.«قضيةٌ ولا أبا حسن لها» احتج به على إعمال (لا) في المعارف التي صيرت نكرات، ولم يصرح بأنه حديث.[38]ص4 / 362 – 363

6. «ليس في الخـضراوات صـدقة»[146]ص3 / 31 [159]ص2 / 41 [174]ص2 / 386 [163]ص6 / 32 علل جمع خضراوات بالواو والألف والتاء في هذا الحديث علـى أنهـا ذهبت مذهب الاسم وليست صفة،وذلك في صدد كلامه على جمع (أفعل) التي للنعت على (فُعـل) مثل: أخضر،و أصفر وأحمر ،جمعها: خضر ، وصفر وحمر. [38]ص2 / 215

7.وحديث عمر بن الخطاب لما طعنه العلج أو العبد صاح «يـا لله للمـسلمين»[38]ص4 / 254 احتج به على فتح لام الاستغاثة التي تلحق المستغاث به ، وقد صرح بأنه حديث، وقد كـان رئيسيا في الاحتجاج على القاعدة لأنه لم يسبقه بشواهد من مصادر أخرى.[38]ص4 / 254

8. «إذا ذكر الصالحون فحي هل بعمر»[163]ص12 / 588 هناك من ينسب هذا القـول لابن مسعود وهناك من ينسبه لعائشة،ولم يصرح المبرد بأنه حديث،واحتج به على إجراء الحروف مجرى الأفعال ،وقال بأن (حيهل) اسمان جعلا اسما واحدا ، و(حي) في معنى (هلـم).[38]ص3 / 205

9. وقوله ρ«إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه»[171]ص1223 [163]ص9 /153 – 154 - 226 ،وقد احتج به على مجيء (فعيلة)بالتاء وصفا للمذكر على وجـه المبالغـة وجمعهـا علـى (فعائل). [112]ص 89

10.«لا تقوم الساعة حتى يلي الناس لكع بن لكع»[163]ص14 / 221 احـتج بـه علـى استعمال لكع المعدول عن (ألكع) في غير النداء ومجيئها منونة وحقها ألا تنصرف، وهذا خـروج عن الأصل مثلما يرى المبرد.[112]ص95

11. وفي الحديث: أن رسول الله ρ رأى عبد الرحمن بن عوف ردع خلوق ،فقال: «مهـيم؟ فقال: تزوجت يا رسول الله ،فقال: أولم ولو بشاة، وكـان تـزوج علـى نـواة »[123]ص513 [159]ص4 / 378 احتج به على استعمال (مهيم) اسم استفهام بمعنى:ما الخبر؟.[112]ص96

إذاً خمسة أحاديث كان قد احتج بها سيبويه وحديث احتج به السجستاني على المواضع نفسها والبقية جاء بها المبرد جديدة ، لكن يبقى هذا العدد ضئيلا بالمقارنة إلى شواهد المبرد من قرآن وشعر.

1. 2. 2. من نحويي الكوفة:

1. 2. 2. 1. الكسائي(189 هـ):[144]ص127 [131]ص72 [153]ص58 [98]ص4 / 1737 [152]2 / 256 [138]3 / 295

فارسي النسب، وأحد القراء السبعة،ومؤسس المدرسة النحوية الكوفية، توفر لنا من مؤلفاته كتاب **معاني القرآن** و**ما تلحن فيه العامة** ،بحثنا فيهما عن الأحاديث المحتج بها عن النحو والصرف فقط.

وقد احتج في معاني القرآن بحديث واحد على قراءة:(هذه ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم) [51] (155)و(فشاربون شرب الهيم) [175] (55)، بفتح شين (شَرب)في المصدر ،والتي واحتج برواية بعض العلماء أن النبي ρ أرسل بديل بن ورقاء إلى أهل منى فقال: «إنها أيام أكل وشرب وبعال» وفي موضع آخر يذكر رواية الحديث كاملة. [45]ص 206 – 241

واحتج باثنين فقط في كتاب ما تلحن فيه العامة:

1.يرى أن كل ما جاء على وزن فَعول بتشديد العين تكون دوماً فاؤه مفتوحة ماعدا السبوح والقدوس فقد تكلم بها العرب بفتح الفاء وضمها ، فيقال: سبوح قَدوس و يقال: «سبوح قُدوس» ،هذه العبارة من الحديث الشريف،ولم يصرح بذلك. [176]ص104

2.والحديث الشريف «من صفة النبي أنه كان دقيق المسربة»[159]ص2 / 357 احتج به على ما كان على وزن مفْعلَة.[176]ص114

وقد نسب إليه ابن مالك الأندلسي احتجاجه بحديث شريف،فقال:" وممن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائي،ويحمل على ذلك قول النبيρ «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» [23]ص816 فقال: أراد إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[69]ص3 / 139 ولم يرد هذا الحديث في كتابيه المذكورين.

1. 2. 2. 2. الفراء (144هـ -207هـ):[144] ص131 [131] ص73 [153] ص81 [152] ص6 /4 [98] ص6 / 2812 [138]6 / 176

فارسي الأصل، ولد في عهد أبي جعفر المنصور، وهو أحد رؤساء مدرسة الكوفة النحوية، من مؤلفاته **معاني القرآن** و **الأيام والليالي والشهور** اللذان بين أيدينا، ترى ما مدى إجراء الفراء للحديث في هذين الكتابين ؟

ورد فيهما أربعة عشر حديثا، في الأول أحد عشر حديثا وفي الثاني ثلاثة أحاديث،احتج بجميعها ماعدا ثلاثة لم يكن محتجا بها، منها ما كان موقوفا ومنها ما كان مرفوعا، وقد كانت كلها جديدة في احتجاج الفراء ولم يحتج بها من سبقه ممن ذكرت ماعدا حديث«نهى عن قيل وقال»فقد

سبق إليه،وكانت كلها رئيسية في الاحتجاج ماعدا اثنان سبقهما بأبيات شعرية.احتج بأغلبها على مواضع نحوية،منها اثنان احتج بهما على موضعين صرفيين ،وهي كالآتي:

1.احتج على جواز رفع وكسر ألف(أم) عندما يسبقها حرف جر بقوله ρ :«أوصي امرأً بأمه»[163]ص16 / 462 فمن رفع قال: الرفع هو الأصل في الأم والأمهات ،ومن كسر قال: هي كثيرة المجرى في الكلام فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة.[46]ص1 / 5- 6

2.كان يستحسن قراءة (نسيت) بدون همز وقراءتها: (أوننسأها)[36] (106) بالهمز واحتج بالحديث النبوي قائلا :" حدثني قيس عن هشام بن بردة بإسناد يرفعه إلى النبي ρ أنه سمع رجلا يقرأ فقال: «يرحم الله هذا، هذا أذكرني آيات قد أنسيتهن »".[46]ص1/ 65

3.واحتج على تصيير(آن) اسما عند إدخال الألف واللام مع إبقائها على مذهب فَعلَ فتبقى منصوبة، ويرى أن هذا الوجه جيد، واحتج بقول النبيρ «نهى رسول الله عن قيل و قال وكثرة السؤال» لكنه نسبه إلى الرواة فقال:(كما قالوا). وهذا هو الحديث الذي سبقه إليه سيبويه. [46]ص1/ 146 – 266

4.احتج بحديث :«أمرت بالسواك حتى خفت لأدردن» [163]ص9 / 311 – 312 في موضعين على الآيتين الكريمتين (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله)[36] (229) والآية (واللاتي تخافون نشوزهن) [43] (34)والشاهد هو تخافون الذي يرى أنه بمعنى: تعلمون وتظنون، وهو في الحديث خفت مثل أفعال الظن، ولم يكن هذا الحديث رئيسيا في الاحتجاج بل سبقه بشواهد من الشعر. [46]ص 146 – 266

5.وذكر أنه جاء في الآثار للراجع من سفر«تائبون آئبون، لربنا حامدون» [163]ص6 / 737 احتج به على رفع خصمان بإضمار(نحن) في الآية:(لا تخف خصمان) [47] (22) لأن العرب تضمر للمتكلم والمتكلم المخاطب ما يرفع فعله.[46]ص 2 / 104

6.واحتج بحديث آخر على الموضع نفسه وهو:«من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه:يائس من رحمة الله»[163]ص15 / 22 (يائس) مرفوع بضمير مضمر، تقديره: هو.[46]ص2 / 402

7.احتج بالحديث «لتأخذوا مصافكم »[23]ص 470 على إدخال اللام الخفيفة على الفعل المضارع.[46]ص1 / 470

8. احتج بحديث شريف على كتابة الأسماء الخمسة على جهة واحدة وقراءتها على وجوه عدة، ومثال ذلك رفع (ذا) بدلا من جرها تبعا للموصوف، قال:"ولو قرأ قارىء (والحب ذا العصف والريحان)[50] (12) لكان جائزاً ، أي: خلق ذا وذا ، وهي في مصاحف الشام: ذا العصف ، ولم نسمع بها قارئاً ، كما أن في مصاحف أهل الكوفة: (والجار ذا القربى)[43] (36)ولم يقرأ به أحد ، وربما كتب الحرف على جهة واحدة وهو في ذلك يقرأ بالوجوه.

وبلغني: أن كتاب علي بن أبي طالب رحمه الله كان مكتوبا: «هذا كتاب من علي بن أبو طالب» كتابها أبو في كل الجهات، وهي تعرب في الكلام إذا قرئت".[46]ص3 / 114

9. واحتج بحديث«لم تحل الغنائم لأحد سود الرؤوس إلا لنبيكم »[163]ص4 /373 -374 على استعمال (أحد) للجمع وللواحد.[46]ص3 / 183

والحديثان اللذان لم يحتج بهما نقلتهما الحديثي من كتاب **أبو زكريا الفراء** ،ولم نجدهما في معاني القرآن للفراء ؛ أراد أن يبين من خلالهما أن الكلمتين اللتين جاءت فيهما على ذلك الشكل كان الغرض منهما تحقيق النسق الصوتي، هما:

10.قوله ρ يعوذ الحسن والحسين :«أعيذهما من السامة والهامة وكل عين لامة»[166] ص2 / 88 -177 وكان حقها (أن تكون ملمة) ولكنه عدل عن ذلك تحقيقا للنسق الصوتي. [112]ص180

11.وقوله ρ :«ارجعن مأزورات غير مأجورات»[163]ص15 / 759 همز مزورات وهي لا تستحق الهمز.[112]ص 180

12.واحتج بحديث« أُهللنا الهلال، هلال شعبان بخانقين » على أنه يقال: أُهللنا الهلال. [177]ص61

13.ويرى أن (عرفة) لا تدخل عليه الألف واللام، فلا نقول: العرفة ، واحتج على ذلك بما يوحي أنه حديث قدسي ،وهو«أن جبريل طاف بإبراهيم عليه السلام وكان يريه المشاهد فيقول: أعرفت؟ ، فيقول: عرفتُ عرفتُ» ويبدو أنه صاغ الحديث بأسلوبه الخاص.[177]ص79

14.أما الحديث الأخير فقد ذكره معارضا في قوله:"وإن كانوا قد قالوا: أقمار، قالت عائشة- رضي الله عنها-: «إني رأيت ثلاثة أقمار في حجري »..." فقد خالفه لأنه يرى أن أكثر الكلام ألا تجمع الشمس والقمر حتى وإن ورد ذلك الاستعمال في الحديث الشريف وذكره كما هو مكتوب. [177]ص96

إذا كان الفراء قد صرح في أغلب هذه العبارات بأنها أحاديث و احتج بأغلبها كشواهد رئيسية على القاعدة، فإن هذا العدد القليل يبقى دليلا على استبعاد الفراء للحديث الشريف من الاحتجاج على قواعد النحو.

1. 2. 2. 3. ثعلب(200 -291 هـ):[144] ص141- 150 [131] ص 80 [153] ص173 [98] ص2 / 536 [152] ص1 / 173 [138] ص1 / 102

هو أبو العباس أحمد بن يحي بن يسار الشيباني، بالولاء لبني شيبان ،المعروف بثعلب،أحد أئمة الكوفيين في النحو واللغة، ولد في السنة الثانية من خلافة المأمون ، من مؤلفاته كتاب **فصيح ثعلب** ، ورد في هذا الكتاب أحاديث احتج بها على بحوث لغوية ، وخمسة أحاديث احتج بأربعة منها على مواضع صرفية وواحد على موضع نحوي،صرح في ثلاثة منها بأنها أحاديث ،واحد منها موقوف على علي(ك) واثنان مرفوعان، ولم باثنين،وهناك أحاديث سبق إلى الاحتجاج بها وأخرى كان سابقا إليها مثل الأول والرابع، وهي:

1. فالذي احتج به على موضع نحوي كان فيما يخص استعمال (إيه)و(إيها) و(ويها)و(واهـا له)، قال بأنها تستعمل للتعجب واحتج على ذلـك بالحـديث «واهـا للنـواحين علـى أنفـسهم». [178]ص280

2. احتج بالحديث«لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم»[159]ص2 / 248 في باب ما يهمز من الفعل،على همز الفعل (رقأ).[178]ص278

3.وكذلك في باب ما يهمز من الفعل:ذكر مجموعة من الأفعال التي تهمز ثم استدل بحـديث علي بن أبي طالب(ك)أنه قال:«والله ما قتلت عثمان ولا مالأت في قتله [أي:عاونت]، وقد رأتُ في الأمر»شطر من الحديث احتج به على همز الفعل (مالأت) وشطره الثاني احتج بـه علـى همـز (رأت) وقد جرت على غير الهمز.[178]ص280

4.واحتج بعبارة «الحرب خَدعة»[163]ص6 / 358 في باب المفتوح أوله من الأسماء على فتح أول كلمة (خَدعة)ويرى أنها أفصح اللغات، وذكر أن المبـرد أخبـره بأنهـا لغـة النبـي ρ. [178]ص292

5.بين أن كل اسم على وزن (فَعول) يكون مفتوح الأول إلا (السبوح والقدوس) فإن الـضم فيهما على الأكثر ، وقد يفتحان ولم يشر إلى أنهما جزء من حديث.[178]ص292

إذاً يمكن من خلال هذه الأحاديث أن نعد ثعلب من الممتنعـين عـن الاحتجـاج بالحـديث الشريف.

1. 2. 3. من نحويي بغداد:

1. 2. 3. 1. ابـن قتيبـة(213 هـ - 276 هـ):[144] ص83[131] ص85 [159] ص159[138] ص3 / 42

هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المروزي، الدينوري،ولد ونشأ في بغـداد ،وحـدث بها، ألّف كثيرا من الكتب ؛منها:**أدب الكاتب؛** عقد فيه أبوابا في النحو والصرف؛ احتج فيها بالقرآن والشعر، وأورد حديث«ارجعن مأزورات غير مأجورات» في باب شواذ التصريف ذكره حكاية عن الفراء؛ بهدف التنبيه على أن الهمزة في مأزورات ليست أصلا والدليل علـى ذلـك أنهـا تُقـرأ: موزورات، وهي منفردة،[179]ص600 – 601 وهناك أحاديث كثيرة احتج بها علـى البحـوث اللغوية والأدبية، مما يدل على عدم اعتداده بالحديث في الاحتجاج على قواعد النحـو والـصرف. [179]ص655 – 654

1. 2. 3. 2. الزجـاج(311 هـ):[1][144] ص111 [131] ص66 [153] ص 183[98] ص1 / 51 [152] ص3/ 249 – 251 [95] ص164 [138] ص 149

[1] - ينظر:ترجمته في طبقات النحويين،ص 111،والفهرست ،ص66 ،ونزهة الألباء ،ص183 ،ومعجم الأدباء 51/1 ،وإنباه الرواة ،249/3-251، 159/1، ومجالس العلماء، ص 164،ووفيات الأعيان 49/1

أبو إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج عاش ما بين (230-311هـ) أخـذ عـن البـصريين والكوفيين وترأس البصريين وأسس المذهب البغدادي؛ من مؤلفاته كتاب **ما ينصرف وما لا ينصرف** وكتاب **معاني القرآن؛**ورد فيهما تسعة أحاديث لها علاقة بالنحو والصرف؛واحد في (ما ينـصرف وما لا ينصرف) والبقية في(معاني القرآن) ،ثلاثة منها وردت لأجل مواضع صـرفية و البقيـة نحوية ؛ كما رد الحديثين الخامس والثاني-الذي لم يصرح فيه بأنه حديث-(سيأتي ذكرهما)،وبقيـة الأحاديث صرح فيها بأنها أحاديث؛فيها ما كان مرفوعا وفيها ما كان موقوفا؛وكلها احتج بها منفردة على القواعد دون الاستعانة بالشعر، وهي:

1.ورد حديث شريف في باب" ما كان من المؤنث على أربعة أحرف سمي به مذكر"،احتج به ناسبا إياه للخليل قال:"قال الخليل :المؤنث الذي يوصف بالمذكر بمنزلة شيء كأنك قلت :"شـيء طالق".

قال:والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم:"رجل ربعةٌ" وامرأة ربعة، ورجـل نكحـة وجمل خبأة.

قال الخليل:لفظ الذكر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة سلعة كما جاء فـي الخبـر:« لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة » ".[167]ص55

2. تكلم عن إضافة (إيا) إلى جميع المضمرات ، وقبح إضافته إلى الاسم المظهر،كان يقـال: إيا زيد ، ولأجل ذلك رد الحديث الذي نسبه إلى كلام العرب:«إذا بلغ الرجل الـستين فإيـاه وإيـا الشواب »،وقد بحثت عن هـذه العبـارة فـي كتـب الحديث؛فوجـدت عبـارات مثلهـا بألفـاظ متغيرة،[163]ص 17 / 55 – 56 وقد ذُكر على هامش الكتاب أن هذه العبارة مثل عربي نـسب إلى عمر بن الخطاب.[180]ص1 /48

3.احتج على همز (جبرئيل) وفتح جيمها بالحديث :« جبرئيل عن يمينـه وميكائيـل عـن يساره» [166]ص 8 / 452 ويرى أنها أجود اللغات وقال :"هذا الذي ضبطه أصحاب الحـديث". [180]ص1 / 179

4.والآية الكريمة(واتخذوا من مقام إبراهيم)[36] (125) قُرئت بفـتح الخـاء وكـسرها ، واحتج على كسرها بما روي عن عمر بن الخطاب τ أنه قال للنبي ρ وقـد وقفـوا علـى مقـام إبراهيم:« أليس هذا مقام خليل ربنا ؟ أفلا نتخذه مصلى ؟ فأنزل الله عز وجل (واتخِذوا) » فكـان الأمر ، وهو يرى أنها على هذا الخبر أبين. [180]ص1 / 206 – 207

5.ذكر أن هناك من احتج على قراءة :(فِنعماً هي)[36] (271) بكسر النون وجزم العـين وتشديد الميم بما روي عن النبي ρ قوله لابن العاص :« نعما بالمال الصالح للرجـل الـصالح » [166]ص4 / 202 – 203 [159]ص 5 / 84 لكن الزجاج طعن في روايته قائلا :"ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البينة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٍ ولين ".[180]ص1 **/** 354

6.ومن قرأ(أن يغُل)[31] (161) بمعنى يخون، واحتج على ذلك بما روي عن النبي ρ أنه جمع الغنائم في غزوة فجاءه جماعة من المسلمين فقالوا:"ألا تقسم بيننا غنائمنا ،فقال ρ :« لـو أن لكم عندي مثل أحد ما منعتكم درهما أترونني أغلكم مغنمكم» ". [180]ص1 / 484

7.حديث آخر طويل أوله: «ألا لا أعرفن رجلا يأتي يوم القيامة ومعه شاة قد غلها...الـخ». [180]ص1 / 484

8.وحديث عن وصية النبيρ«الصلاة وما ملكت أيمانكم»[159]ص2 / 208 احتج به على أن (ما) وقعت في:(وما ملكت أيمانكم)[43] (36)موقع عطف على ما قبلها. [180]ص2 / 50

9.قال بأن(أمرنا مترفيها)[164] (16) فيها ثلاث قراءات(آمرنا-أمرنا-أمرنـا) واحـتج على من قرأ (آمرنا) بالحديث : «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة» أي :مكثـرة و(آمرنـا) بمعنى:كثرنا .[180]ص3 / 232

ومن خلال هذا العدد القليل يمكن عد الزجاج ممن لم يحتج بالحديث الشريف خاصة إذا قارنا هذا العدد بالعدد الهائل من الشواهد الشعرية.

1. 2. 3. 3. ابـــن الـــسراج (316هـــــ):[144] ص112 [131] ص67 [153]ص186 [98] ص2 / 777 [138] ص4 / 339

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، من مؤلفاته **الأصول في النحـو**؛ وردت فيـه أحاديث صرح بها وأخرى لم يصرح بها وهي ستة كلها تدور في فلك النحو؛ أغلبها كان قـد ورد في كتاب سيبويه سوى الحديث الثالث الآتي ذكره، وهي:

1-« ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»احتج به على أن الصفات التي ليست باسم فاعل والتي لا تشبهه ترفع الفاعل إذا كان ظاهرا أيضا إذا كان في المعنـى هـو الأول. [181]ص1 / 131

2.«لبيك إن الحمد والنعمة لك» [123]ص209 احتج به على جواز كسر همزة(إن) وفتحها في الآية الكريمة (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) [49] (92) فقد سأل سيبويه الخليل فأجابه:إنما هـو على حذف اللام، وقراءتها بالكسر جيدة وقد جوز قراءة الحديث بفتح(إن).[181]ص1 / 270 ولم يصرح بأنه حديث.

3.وقول صحابي للنبيρ« أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صـاح فاسـتهل» [23]ص646 أي: من لم يأكل ولم يشرب ولم يصح، وهو:الجنين؛استدل به على استعمال (لا) مع الماضي للدعاء كقولك لا قام زيد ولا قعد عمرو.[181]ص1 / 401

4. واحتج بالحديث«إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر» في باب الأسماء التي عملـت عمـل الفعل ويرى بأن(حيهلْ) لغة من ثلاث لغات (حيهلاً)(حيهلا)(حيهلْ) وهي الجيدة ولم يصرح بأن ما احتج به حديث .[181]ص1 / 141 – 144 ، 2 / 142

5. «لا حول ولا قوة إلا بالله»أورده للتمثيل لأنه تصرف فيه،وخرج لـه أوجهـا إعرابيـة كالسابقين.[181]ص1 / 386

6. «الناس مجزيون بأعمالهم عن خيرا فخير وإن شرا فشر» احتج به على الموضع نفـسه الذي احتج عليه سيبويه.[181]ص2 / 248

وبالتالي لم يكن ابن السراج معتدا بالحديث الشريف.

1. 2. 3. 4. ابن كيـسان النحـوي (321 هـ ـ):[144] ص 153[131] ص81 [153] ص 178 [98] ص5 / 2306

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان،بغدادي المذهب لجمعه بـين المـذهبين البـصري والكوفي[182]ص18 – 340 – 341 ، ولم يسعفنا الحظ في الحصول على أحد مؤلفاته سـوى رسالة ماجستير أُجريت خلالها دراسة خاصة به ؛ بينت آراءه النحوية وأدلته،لكن صاحب الرسـالة ذكر أن ابن كيسان يعتمد القياس في الدرجة الأولى وذكر-بصفة عامة- اعتماده على السماع ،ولـم يفصل في ذلك، فحاولنا أن نستشف موقفه من الحديث الشريف مـن خـلال المواضـع الـصرفية والنحوية الواردة في هذه الدراسة؛ فوجدنا له رأيا في حديث شريف اختلف النحاة حـول تخريجـه وهو«إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» فذهب جمهورهم إلـى أن اسـم إن ضـمير الشأن محذوف ، وذهب الكسائي إلى زيادة (مِن)،وكان لابن كيسان رأيا آخر مفاده أن الحرف فـي مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة، أي: حرف الجر (من) كف (إن) عن العمل لأن الحرف في مثله لا يعمل. [182]ص283

وبالتالي لم يكن ابن كيسان ممن يحتج بالحديث ولو كان كذلك لذكر له صاحب هذه الدراسـة ما ورد من أحاديث احتج بها، أو أشار إلى موقفه منه.

1. 2. 3. 5. نفطويـــه(244 هـــ ـ -323 هـــ ـ):[144]ص154 [131]ص90 [153]ص194 [98]ص1 / 114

هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه، من مؤلفاته المقصور والممدود الذي لـه علاقـة وطيدة بالصرف غير أنه لم يحتج فيه بأي حديث شريف.[183]ص25 – 44

1. 2. 3. 6. ابن الأنباري(271 هـ - 328 هـ):[144]ص153 [131]ص81 [153]ص197 [98]ص5 / 2218 [138]ص4 /341

هو أبو بكر محمد بن القاسم بن القاسم بن محمد بن بشار المعروف بابن الأنباري ؛ كان من أهل السنة ،حنبلي المذهب ، له مؤلفات كثيرة لم تكن في متناولنا،ولمعرفة مدى إجرائـه للحـديث الشريف استندنا إلى كتاب ابن الأنباري النحوي الذي حققت فيه ثلاثة نصوص لابـن الأنبـاري ، وكتاب موقف النحاة للحديثي التي اطلعت على كتابه المذكر والمؤنث ، وهو كتاب تغلب عليه اللغة أكثر من النحو و الصرف؛ لأنه يحاول إثبات ما جاء مذكرا وما جاء مؤنثا،وقد عرضت فيـه مـا أورده من أحاديث،وبالتالي ورد حديثان في مجلس من أماليه وستة أحاديث في المـذكر والمؤنـث

وكلها صرح فيها بأنها أحاديث؛ فيها ما احتج به على مواضع صرفية وفيها ما احـتج بـه علـى مواضع نحوية،وهي:

أ- من مجلس من أماليه:

1. قال رسول الله ρ «كيف أنتم وربع أهل الجنة، ربعها لكم وثلاثة أرباعها للناس؟قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: كيف أنتم وثلث أهل الجنة ؟ قالوا: هذا أكثر من الأول، قال: فكيف أنتم والشطر ؟ قالوا: هذا أكثر مما قبله ، قال: فإن أهل الجنة عشرون ومائة صف أنتم منهـا ثمـانون صـفا» [163]ص12 / 167 – 168 استدل به على أن في الربع ثلاث لغات هي: الربع والربع والربيع، وفي الثلث لغتان : الثُلث والثلْث وقد ذكر الربع والثلث في الحديث الـشريف بتـسكين وسـطهما. [110]ص93

2. الحديث«من فارق الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه» [163]ص1 / 175 احتج به على أن واحد (أرباق) (ربق) (وربقة) بالتاء ومعناهما واحد.[110]ص94

ب.ومن كتاب المذكر والمؤنث:

3.قال النبي ρ: «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج».[163]ص7 / 444

4. وقول الرسول ρ في (ذي الثدية) أنه «مخدج اليـد» واسـتدل بهـذين الحـديثين علـى تصريفات الفعل (خدج)و(أخدج).[112]ص109

5.حديث « الثدية »[161]ص1 / 196 كلمة من حديث الخوارج وهو (ذو الثدية)، احتج به على تصغير المذكر بإلحاق الهاء في آخره ذهابا به إلى الجزء المؤنث منه ، وبالتالي (الثدي)مذكر والثدية مؤنث.[112]ص110

6. الحديث «لكل مسلم أضحاة»[159]ص3 / 178 احتج به علـى أن(أضـحى) جمـع أضحاة ،سمي به المفرد، والأضحى لما كان جمعا يؤنث ويذكر.[112]ص110

7. «المؤمن يأكل من معى واحدة ، وواحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »استدل به علـى تأنيث (معى) لدلالتها على الجمع.[112]ص110

8. قال رسول الله ρ «المال حلوة خِضرةٌ، ونِعم العون هو لصاحبه»احتج به علـى تأنيـث (المال) وتذكيره في حديث واحد.[112]ص111

1. 2. 3. 7. الزجاجي(؟ -337 هـ):[144] ص119 [153] ص227 [98] ص6 / 2848 [138] ص3 / 136

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي،أخذ عن البصريين والكوفيين ،وكان بغدادي المنهج في آرائه وتصانيفه، من مؤلفاته: **الإيضاح في علل النحو** و **معاني الحروف** و**الجمـل فـي النحو** و**اللامات** ،بحثنا في الثلاثة الأول عن مدى إجرائه للحديث فلم نجده يحتج به في **الإيضاح** إلا على اللغة العربية والحث على تعلمها وتحاشـي اللحن،ولـم يحـتج بـه البتـة علـى النحـو و

الصرف،[149] ص91 وفي **معاني الحروف** احتج بواحد فقط على موضع نحـوي، وذلـك عنـد كلامه على معنى (الآن)بأنها "الوقت الذي أنت فيه وهو حد الزمانين، حد الماضي من آخره وحـد المستقبل من أوله" ثم عرض لآراء النحاة حول هذه الكلمة :"قال الفراء:هو حرف مبني على الألف واللام ،ولم يخلعا،وترك على مذهب الصفة؛لأنه صفة في المعنى واللفظ ، فتركـوه علـى مـذهب الصفة .

وقال غيره:أصله (أوان) حذفت الهمزة وغيرت واوه من قولهم:آن لك أن تفعـل كـذا ، ثـم أدخلت عليه الألف واللام منصوبة على مذهب فعل كما قالوا: « نهى رسول الله ρعن قيل وقـال» فكانتا على النقلين كالاسمين، وهما منصوبتان ولو خفضتا من حد الأسماء إلى حد الأفعـال كـان صوابا". [184]ص72

واحتج في **الجمل** باثنين فقط واحد على اللغة والثاني على النحو،في قوله:" وإذا كان الأمـر للمخاطب باللام كان مجزوما بها كقولك: لتفرح يا زيد ولتركب يا عمرو ، وهي لغة جيـدة وروي أن رسول الله ρ قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وإذا كان الأمر للغائب كان مجزوما باللام ليخرج زيد ...". [185] ص208

وبحثت الحديثي في كتابه **اللامات** فوجدته يحتج بأربعة أحاديث شريفة ، واحد احتج به علـى موضع صرفي والبقية على مواضع نحوية ، معظمها كان قد احتج بها من سبقه من النحاة، ماعـدا الحديث الأخير الذي كان سابقا إلى الاحتجاج به (آت ذكره)، جميعها صرح فيها بأنها أحاديث، فيها ما كان مرفوعا وما كان موقوفا، مما يدل على أنه لم يكن يميز بين أحاديـث الرسـول وأحاديـث الصحابة وأحاديث آل البيت.وهي:

حديث«إنه نهى عن قيل وقال»الذي احتج به في معاني الحـروف علـى الموضـع نفـسه، [112]ص111وحديث«لتأخذوا مصافكم»وحديث عمر بن الخطاب«يا لله للمسلمين» الذي احتج به على مجيء لام المستغاث به مفتوحة و مجيء لام المستغاث له مكسورة.[112]ص113وحـديث موقوف على بعض الصحابة احتج به على قلب لام المقصور ياء وإدغامها في يـاء المتكلم؛فقـال: "... ومن العرب من يقلب الألف ياء فيدغم فيقول:هذه عصي ورحي ،ومنه قول بعض الـصحابة: «وضعوا اللج على قفي»[159]ص4 / 234 ".[112]ص114

1. 2. 3. 8. النحاس(338 هـ):[144]ص220 [98]ص1 / 468 [143]ص1 / 362

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، المرادي، المصري، النحوي، المشهور بالنحاس ،ولد في مصر ورحل إلى العراق،واتصل بنحاة بغداد، من مؤلفاته التـي اطلعنـا عليهـا **رسالة في اللامات** ،وعلى الرغم من أن موضوعها نحوي بحت إلا أنه لم يحـتج فيهـا بالحـديث الشريف ولا حتى الشعر ولا كلام العرب،بل اقتصرت شـواهده علـى كـم هائـل مـن الآيـات القرآنية.[186]ص143 – 150

أما في كتابه **إعراب القرآن** فقد احتج بأكثر من مائة حديث في مجال التفسير ومعاني اللغة ، منها عدد ضئيل جداً قارب الخمسة أحاديث أوردها لأغراض نحوية وصرفية ، واحد منها ضـعفه وآخر رده ،والبقية احتج بها،وكلها صرح فيها بأنها أحاديث ،ولم يسبقها بأي بيت شعري أو كـلام للعرب،وهي كالآتي:

1.قوله ρ « إنكم ملاقوا الله حفاة عراة مشاة غـرلاً» [168]ص233 [159]ص3 / 362 احتج به على حذف النون للإضافة في الآية الكريمة (واعلمـوا أنكـم ملاقـوه) [36] (223)لأن المضاف اسم فاعل بمعنى المستقبل.[55]ص94

2.والحديث« لي الواجد يحل عقوبته وعِرضه» [163]ص6 / 222 احتج به على قلب الواو ياء إذا اجتمعتا في كلمة وكانت الأولى ساكنة ، وذلك عند كلامه عـن تـصريفات كلمـة (لـوى) [55]ص210 المذكورة في الآية الكريمة (وإن تلووا).[43] (135)

3.والحديث«كل مولود يولد على الفطـرة حتـى يكـون أبـواه همـا اللـذان يهودانـه أو ينصرانه»احتج به على جواز رفع (مسود) في قوله تعالى (ظـل وجهـه مـسودا) [173] (58) [187] (17)وذلك بإضمار اسم ظل ويكون خبرها جملة مركبة من مبتـدأ هـو(وجهـه)وخبـر هو(مسود).[55]ص502 – 941

4.ورفض أن تكون اللام بمعنى (على)في قوله تعالى:(وإن أسأتم فلها)[164] (7)أي: فلهـا بمعنى فعليها ،ورد الحديث الشريف الذي احتُج به على ذلك،كمـا ذكـر الاخـتلاف فـي لفظـه، فقال:"ولها بمعنى عليها لا يقوله النحاة الحذاق ، وهو قلب المعنى ولـيس احتجـاجهم بالحـديث « اشترطي الولاء لهم» بشيء،وقد اختلف في هذا الحديث ،فرواه جماعة على هذا اللفظ من حـديث مالك بن أنس ،وهو رواية الشافعي عنه ".[55]ص515

5.جوز أن يكون (واتخِذوا)فعلا ماضيا أو فعل أمر في قوله تعالى:(واتخـذوا مـن مقـام إبراهيم مصلى)[36] (125) واحتج على كونه فعل أمر بحديث حميد بن ثور عن أنس« قال عمر بن الخطاب وافقني ربي في ثلاث:قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مـصلى فنزلـت(واتخِذوا من مقام إبراهيم مصلى ...)»[163]ص12 / 554 -555 ،13 / 4 [188]ص1 /202 لكنه ضعفه وقال:"وذلك الحديث لم يروه عن أنس إلا حميد فضعف"وقال :"وليس يبعـد (واتخـذوا) على الاختيار،ثم يكون قد عمل به على أن حماد بن سلمة قد روى عن هشام بن عروة عن أبيـه« أن رسول الله ρ وأبا بكر وعمر ψ صدراً من خلافته كانوا يصلون بإزاء البيت ثم صلى عمر إلى المقام »..." [55]ص63 وهذا يبين ترجيحه لرواية على أخرى من الحديث؛ ذلـك أنـه ضـعف الحديث الأول ورجح الثاني.

وبالتالي يمكن اعتبار النحاس ممن استبعدوا الحديث الشريف من مصادر الاحتجاج بناء على هذا العدد الضئيل واستنادا إلى ما جاء في كتابه هذا من شواهد شعرية إذ لا تمر بصفحتين أو ثلاث إلا ووجدته يورد الشعر محتجا به على قواعد النحو أو الصرف أو على موضع آخر.

1. 2. 3. 9. أبـو سـعيد الـسيرافي(368 هـ):[144]ص185 [131]ص68 [153]ص227 [98]ص876 [138]ص 2 / 72 ، 7 / 72

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، فارسي الأصل،ولد بسيراف ،ونشأ بها ،ثم رحـل إلى عمان ،ومن ثم إلى بغداد التي استقر بها، توفر لنا من مؤلفاته جزءان من كتابه **شرح الكتـاب** ولم نجده يورد فيهما إلا حديثين:

1.أحدهما كان قد احتج به سيبويه وهو موقوف على عمر بن الخطابψ « قـضية ولا أبـا حسن لها » قال السيرافي:" وإنما القصد فيه إلى ابن أبي طالب -عليـه الـسلام-".[189]ص1 / 203

2.ثانيهما: ما روي عن الرسول ρ أنه قال: « لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو فرسـن شـاة »[159]ص3 / 429 و الفرسن للبعير واستعمله للشاة واحتج به على استعمال الحجـل فوضـعها لصغار الإبل وذلك لأجل الضرورة في بيت شعري، وليس لغرض نحوي.[189]ص2 / 206

1. 2. 3. 10. أبو أحمد العـسكري(293 هـ ـ -382 هـ ـ):[98] ص2 / 911 [138] ص2 83

من مؤلفاته كتاب **شرح ما يقع فيه التصحيف** احتج فيه بأربعة أحاديث على مواضع صرفية وكلها صرح فيها بأنها أحاديث، أولها: حديث « أن رجلا قال يا نبيء الله فقال: لـست بنبـيء الله ولكني نبي الله ».[132]ص319 – 320

واحتج على كلمة (إمع) بأنها أحد الأحرف التي جاءت علـى وزن (فِعـل) [132]ص346 بحديث ابن مسعود« لا يكونَن أحدكم إمعة ».[159]ص1 / 67

وفي كلامه عن مشتقات (بشر) ومجيئها مشددة ومخففة احتج بحديث ابن مسعود «من قـرأ القرآن فليبشَر»[159]ص1 / 129 وهو من بشرت الرجل فأبشر، مثل: خطرتـه فـأخطر،واحتج على الموضع نفسه بحديث لابن الزبير«بل أبشِر بالذي قاله لي رسول الله». [132]ص336

1. 2. 3. 11. الرمـاني(296هـ ـ -384 هـ ـ):[131] ص69 [153] ص233 [138] ص3 / 299

هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني،ولد في بغداد ،ومات فيها،تعددت ثقافاته بين العربيـة والتفسير والكلام والاعتزال، من مؤلفاته **الحدود في النحـو** عرف فيه المصطلحات النحويـة مـع التمثيل والاحتجاج بالقرآن والشعر ،ونفت الحديثي أن يكون قد احتج بالحديث فـي هـذا الكتـاب قائلة:"كما لم نجد في كتبه الصغيرة التي بين أيدينا كالحدود النحوية أي أثر للاحتجاج بالحديث فيـه على أمور نحوية أو صرفية"[112]ص136 لكنه احتج بحديث واحد كان قد سبق إليه ولم يـصرح به ،وذلك أثناء حده للصفة وأقسامها قائلا: " الصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في المعنى، هي الصفة القوية في العمل ، نحو مررت برجل حسن أبوه،فأما الصفة الضعيفة فلا يجـوز فيهـا ذلك، نحو مررت برجل خير منه أبوه.والصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في اللفظ وللأول في المعنى هي الصفة الضعيفة،نحو:ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد و«مـا من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» الصفة القوية هي المشبهة باسم الفاعـل بالتصرف في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ".[190]ص40

وأجرى مازن المبارك دراسة عن الرماني وقال في أثناء كلامه عن مصادر الاحتجاج فـي شرح الرماني لكتاب سيبويه "وأما الاحتجاج بالحديث النبوي فلم نجد له أثراً في شـرح الرمـاني، ولعل ذلك راجع إلى أن الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث...".[112]ص136

و بالتالي استنادا إلى نتيجة بحثنا في هذا الكتاب ولما قاله مازن المبارك يمكن عد الرمـاني ممن لا يجوزون الاحتجاج بالحديث الشريف.

1. 2. 3. 12. الجـواليقي(466 هـ ـ -540 هـ ـ):[153]ص362 [98]ص2 / 630[152]ص2/ 47 [138]ص2 / 382 [143]ص1 / 587 [191]ص6 / 72

هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن أبو منصور الجواليقي ولد في بغـداد ، له مؤلفات كثيرة من بينها كتاب **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد** الذي بحثنا فيه ولم نجـده يحتج فيه بأي حديث على الرغم من أنه قريب من الصرف.[192]ص27 – 77

1. 2. 3. 13. ابن الدهان (494 هـ ـ -569 هـ ـ):[153]ص263 [98]ص3 / 1363 [152]ص2 / 47 – 254 [138]ص4 / 152 – 2 / 382

هو الإمام أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي ،من مؤلفاته كتاب **الفصول في العربيـة** ولـم يحتج فيه قط بالحديث الشريف مع أن جل أبوابه كانت في النحـو والـصرف،[193]ولـه **شـرح الدروس في النحو** ،يعد من أهم مؤلفاته ، جعله تفسيراً وإيضاحا لكتاب اللمع لابن جنـي ،وكـذلك منفعة للعلم،ولم يحتج في هذا الكتاب إلا بحديث واحد: كـان فـي أثنـاء كلامـه علـى مـذهب النحاة،والفقهاء في الواو العاطفة وهو أن تكون للجمع وألا تلزم الترتيـب فـي حـين أن مـذهب الشافعي يلزم الترتيب فيها، واحتج على مذهب الشافعي بحديث عمر بن الخطاب ، وذلك عند قـول الشاعر:

عميرة ودع إن توجهت غاديا * كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

فقال له عمرτ«لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك»[163]ص3 / 850 واستدل النحـاة على كونها للجمع ،وعدم اقتضائها الترتيب بقوله تعالى(يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي)[31] (43) فقدم السجود على الركوع.[194] ص 551 – 552

إذًا على الرغم من أن موضوع الكتاب نحوي إلا أن ابن الدهان لم يحتج إلا بحـديث واحـد على النحو ،كان موقوفا على عمر بن الخطاب ρ، وقد كان اعتماده كله علـى شـواهد القـرآن والشعر فقد بلغ القرآن ثلاثمائة آية و بلغ الشعر مائتي بيت.

1. 2. 3. 14. أبو البقاء العكبـري(538 هـ ـ -616هـ ـ):[98] ص 4 / 1515 [138] ص3 / 100

هو عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري،ولد ونشأ في بغداد، من مؤلفاته كتاب **إعراب الحديث الشريف** أملاه بناءا على رغبة بعض طلبة الحديث الذين رغبوا في صون ألـسنتهم من الزلل واللحن في الحديث،[195]ص26 ورد في كتابه هذا أربعة وعشرون وأربعمائة حـديث عالج فيها القضايا النحوية الواردة فيها ،وحاول أن يوجد لبعضها وجها إعرابيا،كمـا كـان" يـذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للمسألة الواحدة دون ترجيح وجه على وجه آخر غالبا".[195]ص27

وله كتاب **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**،استشهد فيه من القرآن بما يزيد عن ثمانين آية ،وزادت الشواهد الشعرية عن تسعين بيتاً،ولم يستشهد فيه البتة بالحديث الشريف،قال العثيمين:"ولم يرد في كتاب أبي البقاء أي ذكر لأحاديث الرسول ρ لا على وجه الاستشهاد به ، ولا على وجه التمثيل، بينما احتج ابن الأنباري بكثير من الأحاديث النبوية". [196]ص96

1. 2. 3. 15. الصاغاني(577 هـ - 650 هـ):[98]ص3 / 1015 [191]ص 7 / 26 [143]ص 1 / 519 [222]ص3 / 389

هو رضي الدين أبو الفضل الحسن بن... بن إسماعيل القرشي العدوي العمري ،وهو من ولد عمر بن الخطاب ،من إقليم صاغان وراء نهر جيحون ،ولد في لاهور بالهند ،وتوفي في بغداد،من بين آثاره كتاب **ما بنته العرب على فعال**،يقال أنه أول ما ألفه الصاغاني، رتبه على حروف المعجم دون النظر إلى معاني الألفاظ الواردة على ذلك الوزن ، وضروبها المختلفة؛[197]ص3 بحثنا فيه عن مدى إجرائه للحديث الشريف؛ فوجدناه يحتج بحديثين شريفين فقط.

1.مما جاء على (فعال):دفار ، يقال للأمة إذا شُتمت :يا دفار والأصل:يا دِفرة ،واحتج على ذلك بقول عمر بن الخطاب τ لامرأة متقنعة ، فرفع إليها الدرة وقال: «ألقي عنك الخمار يا دفار، أتتشبهين بالحرائر»[163]ص15 / 486 فهو في الأصل اسم معدول عن دافرة ودفرة. [197]ص35

2.ومما جاء على (فعال) نعاءِ ،بمعنى: أنعي فلانا ، أي: أظهر خبر وفاته [197]ص7 ومنه حديث شداد بن أوس τ « يا نعاء العرب،إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية».[159] ص5 / 85[1]

هذا الوزن(فعال)هو مؤنث معرفة غرضه توكيد الكلام ويكون معدولا عن أربعة أضرب:اسم فعل، صفة مؤنث،مصدر مؤنث،اسم علم.[197] ص27 – 31

1. 2. 4. من نحويي مصر:

1. 2. 4. 1. ابن ولاد (332 هـ): [144]ص 219 [98]ص 1 /460 [152]ص 1 / 99 [143]ص 1 / 386

هو أبو العباس أحمد بن محمد النحوي التميمي المصري المعروف بابن ولاد، من مؤلفاته كتاب **المقصور والممدود**[198] ،وكتاب **الانتصار لسيبويه على المبرد** الذي كان يرد على سيبويه في مسائل الغلط ، وقد اطلعنا على هذين الكتابين فلم نجده يحتج فيهما بالحديث الشريف رغم علاقتهما الكبيرة بالنحو والصرف،سوى في المسألة السابعة والعشرين من كتاب الانتصار حينما رد المبرد على سيبويه في " باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف "قائلا:"وقد أضمر ما لم يذكر أولا في قوله :«العباد مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر»فأضمر (كان) وليست في الكلام ".[198]ص93 – 94

[1] - النهاية 5 / 85

ورد عليه ابن ولاد منتصرا لسيبويه:"وأما قوله ،وقد أضمر ما لم يكن أولا في قوله:«العباد مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر» ،فقد ذكرنا أنه لا يمتنع مع إجازتها على الجزاء فيما حكيناه من نص قوله وفي ذكر ذلك ما أغنى عن رد هذا القول ، وفي إجازته في أول الباب أن يضمر الفعل بعد حروف الجزاء ما أغناه أيضا عن ذكر هذه المسألة...".[198]ص96

هذه العبارة (الناس مجزيون...)التي جوزها في الاحتجاج كانت انتصارا لسيبويه وليس تجويزا للحديث الشريف؛ لأنه لم يصرح بأنها من الأثر النبوي اقتداء بسيبويه ،كما أن العبارة لم تثبت في كتب الحديث؛وبالتالي خلو كتابين كاملين -يحتاج فيهما صاحبهما إلى ما يقوي حججه، خاصة كتاب الانتصار-من الأثر النبوي دليل قاطع بأن ابن ولاد كان متشددا في الامتناع عن الاحتجاج بالحديث الشريف،قال إبراهيم عسيري:" أما الحديث الشريف فلم يستشهد ابن ولاد أسوة ببعض من سبقه من النحاة الذين امتنعوا عن الاستشهاد به".[76]ص 101

1. 2. 4. 2. ابن بابشاذ(469 هـ):[98]ص4 / 1455 [152]ص2 / 95 [138]ص2 / 515

هو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري ، أصله من الديلم من بلاد فارس ، من بين مؤلفاته **المقدمة المحسبة** ألفها عام 435 هـ ثم أملى شرحها كله على تلميذه ابن الفحام ، وتأخر تلميذه ابن الحصار فلم يكتب بداية الكتاب لتأخره عن المجلس ، فكان هنالك شرحان مختلفتان من هذا الجانب،والمقدمة عبارة عن مختصر نحوي صرفي تعليمي ، وتعد كذلك تمهيدا للشروح الطويلة.[199]ص12 -43 – 45 وردت فيها ثلاثة أحاديث شريفة، وهي:

1. يرى أن معنى لام الأمر للغائب، مثل:ليقم فلان، ولا يكون إلا مع فعل الغائب في الغالب؛ لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنيا ، ولم تدخل عليه لام الأمر مثل قم و اذهب. وأما قراءة:(فبذلك فلتفرحوا) بالتاء فإنه استعمل الأصل المتروك لأنه يكون في المواجهة بلا حرف مضارعة ، وأن يقال:فبذلك فافرحوا لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة واعتبر قوله ρ « لتأخذوا مصافكم »شاذا وأصله: خذوا مصافكم ،ولكنه جاء على الأصل المتروك ، زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة ، وبذلك صار فعل الأمر على ضربين: إن كان باللام كان معربا ،وسمي مجزوما ، وإن كان بغير لام ولا حرف مضارعة كان مبنيا ، وسمي موقوفا.[199]ص244 – 245

2. أثناء كلامه عما كان اسما مؤنثا نحو:(صحراء) يجمع بالواو والتاء (صحراوات) بإبدال الهمزة واوا ، ولا يجمع شيء من هذا النوع بالألف والتاء وهو صفة ،مثل: حمراء وصفراء، وإنما يجمع ما كان اسما لا صفة؛ لذلك نبه على كلمة خضراوات في الحديث « ليس في الخضراوات صدقة » بأنها اسم للبقولات ، ولم تكن صفة ، وقد أجري مجرى: طرفاء، طرفاوات. [199]ص112 -113

3. وحديث « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة »لم يشر إليه بأنه حديث واحتج به على الموضع نفسه.[199]ص400 – 401

من خلال هذا العرض يمكن أن نعد ابن بابشاذ ممن استبعدوا الحديث من مصادر الاحتجاج.قال محقق المقدمة المحسبة:"ولا نستطيع أن نزعم أن ابن بابشاذ ممن يستشهدون بالحديث

اعتمادا على ثلاثة شواهد؛ لأن مثل هذا الاستشهاد معروف من النحاة ، ولا تخلـوا كتـب النحـاة الأوائل كسيبويه وغيره من بضعة أحاديث، وهذا لا يدل دلالة كافية على أن الحديث من مـصادر هؤلاء". [199]ص85

1. 2. 4. 3. ابن بري (499 هـ -582 هـ):[144]ص266[98]ص4 / 1510 [152]ص2 110

هو أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار بن بري، معدي الأصل ،مـصري المولد شافعي المذهب ، لديه مؤلفات كثيرة من بينها **خمسة نصوص محققة لابن بـري النحـوي** حققها الدكتور حاتم صالح الضامن وجمعها في كتاب واحد بهذا الاسم.[1]هذه النصوص التي هي في الحقيقة عبارة عن كتب ورسائل لم يحتج فيها إلا بحديثين شريفين، احتج بالأول على أن لولا تـدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، أي: امتناع جوابها لوجود ما يليها وامتناعه إلا لمطلـق وجـود الاسم فيجب حذف خبره نحو: لولا زيد لأكرمتك وإما لصفة خاصة في الاسم فيجب ذكـر الخبـر ويكون الخبر في معنى الصفة القائمة بالاسم ، نحو: [163]ص12 / 202 – 203 « لولا قومـك حديثوا عهد بالجاهلية لرددت الكعبة إلى قواعد إبراهيم »، [200]ص66 واحتج بحديث« لولا علي لهلك عمر » على دلالة لولا على الامتناع المطلق.كما صرح في الثاني بأنه حديث ولـم يـصرح بالأول. [200]ص 67

وله **جواب المسائل العشر**[201]ص54 سماها أبو نزار -الملقب بملـك النحـاة- المـسائل العشر المتبعات إلى الحشر وهي جواب على المسائل التي سأل عنها أبو نزار؛ عرضها الـسيوطي في الأشباه والنظائر، ولم يحتج فيها بأي حديث ،سوى حديث واحد سأله عنه أبو نزار عن أصـل مادة نهاوش ونهابر في قوله ρ« من جمع المال من نهاوش أذهبه الله فـي نهـابر»[159]ص 5 / 133 فأجابه عن ذلك .[202]ص381

وله كتاب **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح** احتج فيه بأحاديث قليلـة علـى مواضـع صرفية منها:

ثلاثة أحاديث احتج بها على جمع حاجة على حوائج، لكنه سبقها بستة شواهد مـن الـشعر، وهذه الأحاديث هي:

من قول رسول الله ρ «إن لله عباداً خلقهـم لحـوائج النـاس ،يفـزع النـاس إلـيهم فـي حوائجهم،أولئك الآمنون يوم القيامة»[163]ص6 / 444 – 445 و«أطلبوا الحوائج عند حـسان الوجوه» [163]ص6 / 520 و«استعينوا على إنجـاح الحـوائج بالكتمـان»[163]ص6 / 520 وعقب عليها بقوله:"وغير ذلك مما لم يحـضرني إسـناده ،وإذا عثـرت عليـه أثبتتـه إن شـاء الله"[201]ص1 / 199 وكأنه يتشدد في الاحتجاج بالحديث الـشريف، ويـشترط فيـه حـضور الإسناد،وإلا استبعده من دائرة الاحتجاج.

1. 2. 4. 4. ابن الحاجب (570 هـ -646 هـ):[138]ص3 / 248

[1] -وهي:مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني، وشروط الحال وأحكامها وأقسامها، ورسالة في لو الامتناع، وتسمية الشيء إذا كان منه بسبب وأوزان الاسم الثلاثي،وفصول في العربية (وعددها أحد عشر فصلاً).

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ،الدويني،الكردي،المالكي،المعروف بابن الحاجب، ولد بدوين شمال شرق حدود العراق وتوفي بالقاهرة ،انتقل مع أسرته إلـى الـشام مـع الأيوبيين ثم إلى مصر ،وكانت أسرته من حاشية السلطان، درس الفقه المالكي واشتهر به تدريـسا وتأليفا، واهتم بالنحو وألف فيه، من مؤلفاته النحوية كتاب الكافية وهو مختصر للمفـصل والوافيـة وهي عبارة عن منظومة نُظمت على الكافية وسميت باسم الوافية ،تم شرحها وسماها **شرح الوافية بنظم الكافية** ،وقد اطلعنا على هذا الكتاب فوجدنا فيه ستة أحاديث، احتج بها على مواضع نحويـة أغلبها مرفوع إلى النبي ρ ،وهي:

1.يرى في باب التوكيد أن لفظة جمعاء ليست تأكيدا بل هي صفة مؤنثة مفردة جمعها:جمـع ومذكرها: أجمع ،والقياس أن يجمع على (جمع) بتسكين الميم ،وعدل إلى فتحهـا،واحتج بالحـديث الشريف قائلا:"ويدلك على ذلك أنه في الأصل صفة،ما جاء في الحديث: « بهيمة جمعاء [أي:سالمة لا عاهة فيها] بينة هل يحسن فيها جـدعاء» أي:مقطوعـة الأذن وذلـك أن جمعـاء لا تؤكـد إلا المعارف. [203]ص140

2.وينفي الزمخشري إعمال أفعل التفضيل في الظاهر ،ويغلطه ابن الحاجب ويرى أن إعمال أفعل التفضيل في الظاهر قياس مطرد ،ويغلط ابن بابشاذ كذلك؛ لأنه يرى أنه لم يعمل في الظـاهر في مسألتين، إحداهما: ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عـين زيـد ،وثانيهمـا:فـي الحديث الشريف الذي لم يصرح به«ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» ، ثم علل إعمال أفعل التفضيل في هاتين المسألتين ، واحتج على إعمالهما كذلك بقوله ρ « ما مـن أحد أحب إليه المدح من الله » وقوله ρ « ما من أحد أحب إليه العذر من الله... ».[203]ص335 – 336

3.ويرى أن الفاء لها معنى آخر كمعنى واو الجمع وهو أن يكون المعنى: ما يجتمع الإثنـان والحديث، واحتج على ذلك بقوله ρ« لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القـسم » [123]ص918 أي: لا يجتمع على أحد موت ثلاثة من الولد ومس النار.[203]ص349

4. وفي باب الإضافة عن لفظة (حواري) قال:"فإذا أضفته إلى ياء المتكلم فقياسه أن يقال:هذا حواري كما يقول:هذا ظبي وكرسي ،وقد جاء فيه حواري كأنهم استثقلوا كسرتين وثـلاث يـاءات فحذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحة ،واحتج على ذلك بالحديث الصحيح«لكل نبي حـواري وحواري الزبير» [163]ص13 – 206 فالقياس: كسر الياء كما تقدم ،وروي بفتحها وهو اختيـار ابن وضاح[204]ص1 / 173 [205]ص 7 / 358 ولأجله قال:وجاء(حواري) بفـتح مـروي". [203]ص253

1. 2. 5. من نحويي الأندلس:

1. 2. 5. 1. أبو محمد مكي بن أبـي طالـب القيـسي(355هـ - 437 هـ):

[204]ص2 / 627 [206]ص3 / 179 [152]ص3 / 313

ولد في القيروان وتنقل وارتحل ما بينها وبين بلاد المشرق مرات ،ثم رحل إلـى الأنـدلس، واستقر بها حتى وافاه الأجل، له مؤلفات كثيرة قاربت الثمانين، من بينها كتـاب **إعـراب مـشكل القرآن** الذي كان محل بحثنا عن الحديث الشريف فلم نجده يورد فيه إلا ثلاثة أحاديث لهـا علاقـة

بالنحو والصرف؛ اثنان منها سِق إلى الاحتجاج بهما على الموضع نفسه وهما:« إن الله ينهى عـن قيل وقـال » [207]ص1 / 340 و«إنكـن لأنـتن صـواحبات يوسـف »[207]ص2 / 321 والثالث:احتج به على قوله تعالى: (حسبك الله ومن اتبعك) [56] (64)فـ(من) في موضع نـصب على العطف على معنى الكاف في (حسبك الله)؛ لأنها في التأويل في موضع نـصب؛ لأن معنـى: حسبك الله هو: يكفيك الله ،فعطفت (من) على المعنى، ومما قيل فيها: أنها في موضع رفع عطـف على (حسب) لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء :« ما شـاء الله وشـئت »[171]ص1 /684 [166]ص1 / 214 [163]ص3 / 656 ولو كان بالفاء أو (ثـم) لحـسن العطف على اسم الله تعالى. [207]ص1 / 356 – 368

هذا العدد الضئيل جدا من الأحاديث في كتاب ضخم دليل على اسـتبعاد القيـسي للحـديث الشريف من دائرة الاحتجاج النحوي والصرفي.

1. 2. 5. 2. الأعلـم الـشنتمري(416 هـ - 476 هـ):[98]ص6 / 2828 [152]ص 4 / 65 [138]ص7 / 81

هو يوسف بن سليمان بن عيسى بن أبي الحجاج الأعلم الشنتمري ، خلّف تراثا ضخما فـي شرح الأشعار واللغة والنحو من بينها كتاب **النكت في تفسير كتاب سيبويه** الذي بين أيدينا ، بحثنا فيه فوجدناه يحتج بأربعة أحاديث ثلاثة صرح بها وواحد قال بأنه مثل، واحتج بـه علـى موضـع نحوي ، والبقية احتج بها على مواضع صرفية ، اثنان سبق إلى الاحتجاج بهما واثنان كان قد سبق إليهما؛ فالذي احتج به على موضع نحوي هو « أُنصر أخاك ظالمـا أو مظلومـا »[208]ص2 / 334 [123]ص323[170]ص2 / 311 احتج به على انتصاب الاسم بفعـل مـضمر مـسبوق بـ(إن) الجزاء، وقد أضمر في الحديث الفعل وأداة الجزاء معا.[209]ص 1 / 459 أما الأحاديث الثلاثة الباقية فاحتج بها على مواضع صرفية،[209]ص 3 / 28 – 164 وهي:

قول النبيρ « العين وكاء السه »وحديث عمر τ « لـولا الخِليفـى لأذنـت »[161]ص3 / 319 فهذان الحديثان كان قد سبق إلى الاحتجاج بهما وعلى الموضع نفسه ، والثالث هو« دعـي الصلاة أيام أقرائك » [170]ص1 / 196 [169]ص1 / 17 [159]ص4 / 32 احتج به علـى جمع فعل على أفعال في هذا الموضع (قرء) والجمع (أقراء) كـ(زيد) و(أزياد) ، وأشـار إلـى أن سيبويه لم يذكر (أقراء) على أفعال عندما تكلم عن استغناء العرب بـ(قُروء) على (أقرؤ)في الجمع والتي واحدها (قرء).[209]ص 3 / 110

1. 2. 5. 3. المجاشعي(479هـ):[152]ص 2 / 299

هو أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، من مؤلفاته **النكت في القرآن** ، ورد فيـه خمـسة وثلاثون حديثا احتج بأكثرها على مواضع لغوية، منها أربعة احتج بهـا علـى مواضـع صـرفية ،وواحد صوبه في موضع صرفي كذلك ، اثنان مما احتج به كان مسبوقاً إليهما ،وعلـى الموضـع نفسه وهما: « لست بنبيء الله ولكني نبي الله »[210]ص 2 / 649 وحديث« أنـتن صـواحبات يوسف »، [210]ص2 / 695 والحديثان اللذان سبق إليهما هما:«من وعده الله على عملٍ ثوابـاً فهو منجز له ومن أوعده على عملٍ عقاباً فهو بالخيـار ،إن شـاء عذبـه وإن شـاء غفـر لـه»

[163]ص4 / 255 احتج به على معاني حروف الزيادة في مثل: أفعل وفعل نحـو: أوعد،وعـد. [210]ص1 / 210

وخلال عرضه لوجوه قراءة (طه) احتج على تسكين الهاء فيها بما روي عن النبي ρ «أنـه كان يرفع رجله في الصلاة فأنزل الله تعالى (طه)[211] (1)»،أي: طأ الأرض برجلـك ، فهـذا يقوي إسكان الهاء لأن المعنى: طأ ثم أبدلت الهمزة هاء أو خفضت وأدخلت الهاء للوقف.[210]ص 2 / 380

أما الحديث الذي صوبه فكان خلال عرضه لصفات (موت) ومـشتقاتها ،فالموتـة: المـرة الواحدة من الموت،والمِيتة :الموت، والميتة(بفتح الميم):الميتة،ثم قال:"وكثير من المحدثين يغلط في مثل هذا فيقول في البحر:« هو الطهور ماؤه والحل مِيتتـه»[166]ص4 / 445 بكـسر المـيم والصواب فتحها".[210]ص 2 / 565

هذا العدد الضئيل من الأحاديث في هذا الكتاب يثبت أن المجاشعي كان ممن يرغـب عـن الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف على الرغم من أنه كان من أهل السنة والجماعة ،يرد على الملحدة والمعتزلة ، ويرغب عن الأقوال التي ليس عليها أهل السنة ،وقد ذكـر المحقـق أقوالا من هذا الكتاب تدل على معارضة المجاشعي للملحدة والمعتزلـة ،[210]ص1 / 41 – 42 هذا دليل على أن العقيدة لم تكن سببا في استبعاد المجاشعي للحديث الشريف.

1. 2. 5. 4. الصيرمي(500 هـ على التقـدير): [152] ص2 / 123[143] ص 285

هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيرمي،من مؤلفاته كتاب **التبـصرة والتـذكرة** ،ألفه بشكل مبسط في النحو ،وردت فيه ثلاثة أحاديث فقط ، كان قد سبق إليها كلها ،واحتج بها على المواضع نفسها التي احتج عليها الأوائل ،وهي: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه إليه فـي عشر ذي الحجة »[212]ص1 / 180 و « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبـواه همـا اللذان يهودانه أو ينصرانه »[212]ص1 / 514 – 515 ونبه على ما جاء في حديث« ليس فـي الخضروات صدقة »مثلما فعل سابقوه.[212]ص 2 / 673

1. 2. 5. 5. ابن القطاع (433هـ - 515 هـ):[98]ص4 / 1669 [138]ص3 / 323 [143] ص2 / 154

هو أبو القاسم علي بن أبي جعفر السعدي الصقلي المعروف بابن القطاع،ألف كتبا كثيرة فـي موضوعات شتى منها:**كتاب أبنية الأسماء والأفعال** أحصى فيه الكثير من الأبنية، وردت فيه تسعة أحاديث احتج بها على مواضع صرفية، صرح فيها كلها بأنها أحاديث،ثلاثة منها مرفوعة واثنـان موقوفان وأربعة لم تتبين لأنه سماها بلفظ حديث، ثلاثة منها كان مـسبوقا إليهـا[213]ص341 – 358 -360 وهي: « ليس من امبر امصيام في امسفر »[163]ص8 / 505 و« نِعمـا بالمـال الصالح للرجل الصالح »حديث عمرτ : « لأجعلن الناس ببابنا واحدا».[159]ص1 / 91

وستة كان سابقا إليها وهي:

الحديث « إذا وقع العبد في ألهانية الرب »[159]ص5 / 276 احتج به على ما جاء علـى وزن فُعلانِية وهي مأخوذة من إِله ألْها وإلاهة وإلاهية،والإله مشتق منه وأصـله وِلـه.[213]ص 376

وقالوا في النسب إلى(نغاش):(نغاشي) على وزن: (فُعال ،فُعـالِي)[213]ص262 واحـتج بالحديث« أنه رأى رجلا نغاشيا فسجد شكرا لله».[159]ص5 / 86

وما جاء على مفْعلة نحو: (مِئنة) كقول ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة، مِئنة من فقه الرجل المسلم »[159]ص4 / 290 وهي من (إن) التي هي محققة.[213]ص131

وما جاء على فيعـل: أَفْـدم[213]ص211 ،وفـي الحـديث « سـمع يـوم بـدر أَفْـدم حيزم».[159]ص1 /467

وما جاء على فِعيلى: رديدى[213]ص122 ،وفي الحديث« لا رديـدى فـي الـصدقة ». [159]ص2 / 214

وما جاء في الفعل حرفا واحدا كقولهم: زززتُه ،وأَززه ،ززا، فتكون الفاء والعين كقولهم:الدد والددن والددا وهو اللهو واللعب[213]ص360 كقول النبي : « ما أنا من الددِ ولا الـدد منيـه ». [159]ص2 / 109

1. 2. 5. 6. البطليوسي (444 هـ - 521 هـ):[98] ص4 / 1527 [152] ص2 / 143 [204] ص2 / 56 [138] ص3 / 96

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي من أشهر علماء الأنـدلس ولـد فـي بطليموس أكبر مدن الأندلس وتوفي في بلنسية شرقي الأندلس،تبحر في علوم كثيرة من لغة و أدب وفقه وفلسفة فتنوعت مؤلفاته على حسب ذلك؛ من بينها كتاب **الحال في إصلاح الخال مـن كتـاب الجمل** ، وهو كتاب نحوي عرض فيه القضايا النحوية لكتـاب الجمـل وآراء النحـاة البـصريين والكوفيين والنحاة المشهورين ،وما أخطأ فيه الزجاجي وما توهمه الناس أنه أخطأ فيه،بحثنا فيه عن مدى إجرائه للحديث الشريف ، فوجدناه يحتج بستة أحاديث كلها على مواضع نحوية، أربعة منهـا مرفوعة وواحد موقوف على عائشة –رضي الله عنها- وواحد أطلق عليه لفظ حديث ، واحد منهـا اعترض به على الزجاج. وهي:

1.وفي كلامه عن المفعولين الذين يكون حكمهم التقدم على فاعليهم وهي ثمانية ، منهـا أن يكون المفعول أجلا من الفاعل كقولك:شتم الخليفةَ السفهاء ، احتج على ذلك بالحديث: « أنشد النبي ρ حسان بن ثابت».[214]ص98

2.ويرى البطليوسي أن أبا القاسم اختلف في كلامه في(لا) العاطفة،فأجاز في(الجمـل)أن يعطف بها بعد الفعل الماضي ، وأجاز في كتابه "المؤلف في معاني الحروف أن(لا) لا يعطف بهـا إلا بعد الفعل المستقبل فقال:نقول أمر بعبد الله لا زيد...

وقال البطليوسي بعد ذلك:"فيلزم أبا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه...والثالث أن يقال له قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل المستقبل فيها مدخل؛كقول عائشة

للنبيρ حين نزلت براءتها من الإفك: «بحمد الله لا بحمدِك » معناه:برئت بحمـد الله لا بحمـدك". [214]ص192

3.واحتج على الحال التي تكون في حكم المشتق –كقولهم:تصدقت بمالي درهمـا درهمـا- وبقوله ρ لما سئل عن كيفية نزول الوحي عليه فقال:«أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً »[163]ص11 / 458 - 459 فـ(درهم) اسم لم يكن مشتقا من فعلٍ فناب مناب المشتق وهـو قـولهم:مقـسما ومفصلا،وقوله ρ:رجلا، ناب مناب قوله:محسوسا أو مرئيا.[214]ص136

4.واحتج على مجيء(إن) بمعنى (إذا) ووقوعها موقعها بقوله ρ: حين وقف على القبـور« وإنا إن شاء الله بكم لاحقون »[159]ص4 / 238 وكان قد احتج على ذلـك بـآيتين كـريمتين. [159]ص272

5.واحتج في باب ما يؤنث في جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره كالكتف بما جاء في الحـديث «أن النبي ρ أتى بكتف مؤربة فأكلها وصلى ولم يتوضأ »[23]ص 139 والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء.[214]ص306 – 307

6.وسميت (ما) هذه التي تدخل على(إن) أداة الحصر والتحقيق،[1] كقول النبي ρ «إنما الولاء لمن أعتق»[163]ص10 / 323 -324 وزعم الكوفيون أنها تفيد النفي.[214]ص350

إذاً هذا العدد القليل من الأحاديث يثبت أن البطليوسي ممن لا يجيـز الاحتجـاج بالحـديث الشريف.اللهم إلا إذا حققت له مخطوطات أخرى تؤكد عزوبه عن ذلك أو تنفيه.

1. 2. 5. 7. أبو موسى الجزولي(607 هـ):[152]ص2 / 372 [138]ص3 / 488 [143]ص2 / 12

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ،أشهر مؤلفاته **المقدمـة الجزوليـة** المـسماة بالقانون،وهي كتاب مختصر في النحو؛ذكر محققها بأن الجزولي سرد فيها قواعد النحو مقللا تقليلا مفرطا من الشواهد والتمثيل؛فقد بلغت الشواهد القرآنية عشرة شواهد وأقوال العرب وشعرهم كـان قليلا جداً ،ولم يرد فيها من الحديث الشريف إلا اثنين؛ احتج بهما في باب الإغراء،على المنصوبات بفعل يلزم إضماره من المفاعيل: المنادى والمشغول عنه الفعل وما انتصب واحتج على ما جاء في هذا الباب بقول عمر ابن الخطاب « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنـب » و« سـبوحاً قدوسـاً رب الملائكة والروح ».[215]ص270 – 272

يمكن القول أنه على الرغم من تقليل الجزولي للشواهد إلا أنه جعل شواهد الحـديث نـادرة أكثر في هذه المقدمة،وقد علل المحقق تقليل الجزولي من الشواهد بما فيها الحديث إلى أنه كان يريد أن يخضع ما لديه من النحو إلى المنطق لمعرفته به.[215]ص 67

1. 2. 5. 8. ابن الضائع(614 هـ-680 هـ):[143]ص2 / 204 [216]ص37 – 46

[1] - ذكر أن عبد الوهاب المالكي هو من أطلق عليها هذا الاسم،ينظر: الحال في إصلاح الخلل،ص 350

هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع المكنى بـأبي الحسن، من أشهر مؤلفاته شرح جمل الزجاجي ، ضمنه الكثير من الردود على العلمـاء والنحـاة ،يصلح أن تقوم هذه الردود كتابا بذاته،[216]ص45 -46 لكن لم يتوفر لدينا هذا الكتـاب حتـى نطلع عليه بشكل مباشر والذي رجعنا إليه؛ لمحاولة معرفة مدى إجراء ابن الضائع للحديث الشريف في هذا الكتاب هو رسالة ماجستير بعنوان **اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل علـى ابن عصفور**؛ أعدها الطالب جمعان بن بنيوس بن رجا السيالي الذي كان له اطلاع مباشـر علـى كتاب شرح جمل الزجاجي لابن الضائع، فهل وردت في هذا الكتاب أحاديث شـريفة غيـر التـي أوردها الزجاجي في جمله وإذا كانت واردة فما مدى إيراده لها؟ وكيف أجراها في هذا الكتاب؟

الذي عرفناه في المبحث الأول من هذا الفصل أن ابن الضائع كان ممن يصرحون بالعبـارة عن اعتراضهم على الاستشهاد بالحديث الشريف وقد آخذ ابن خروف وابـن الطـراوة وأمثالهمـا احتجاجهم بالحديث الشريف لكن الذي يلاحظ من خلال هذه الرسالة أن شرح الجمـل وردت فيـه أحاديث كثيرة، يمكن تقسيمها حسب ما وردت له كالآتي:

أولا: أحاديث اعترض عليها لاحتجاج النحاة بها.

قال ابن الضائع :"فاعلم أن الأفصح في اللغة على ما زعم إذا أضمر خبر كان وأخواتها أن يكون منفصلا ، فالأفصح أن تقول ليس إياي كقوله:

ليت هذا الليل شهر * لا نرى فيه غريبا

ليس إياي وإيـا * ك ولا نخشى رقيبا

قال سيبويه: كأنه قليلة في كلامهم، قال: بلغني عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولـون: ليسني وكأنني ، فهذا نص مؤكد على أن الأفصح في كلامهم كان إياه.

هذا كلامه في المضمرات ، وليس يناقض هذا قوله في أول الكتاب: غير مقيد بقلـة إذا لـم تكنهم فمن ذا يكونهم، وإنشاده لأبي الأسود الدؤلي:

إذا لم يكنها أو تكنه فإنه * أخوها غذته أمه بلبانها

وزعم ابن الطراوة أن الصحيح ما قاله في أول الكتاب،وهو الأفصح قال: والدليل على ذلـك قوله ρ «كن أبا خيثمة فكانه».[166]ص11 / 214

قال الأستاذ أبو علي -رحمه الله-: هذا تكذيب للعلماء ، ومع احتمال مثل هذا لا تبقـى ثقـة بجميع ما ينقلون ، ومبنى هذا الغلط الذي انبنى عليه هذا التكذيب ظنه أن (فكانه) من كلام النبي ρ وإنما المروي عن النبي ρ «كن أبا خيثمة » قال الراوي: فكانه،وهذا لا يخفى على من لـه مـسكة نظر.قلت: ولو كان مرويا في متن الحديث،لم يصح أنه من كلام النبي ρ، لأنه قد تبين في أصـول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي ρ بالمعنى ، وعليه حذاق العلماء فهذا هو السبب عندي فـي تـرك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث[1]...".[216]ص46 -48

[1] - ينظر: تمام القول في المبحث الأول

ويذكر السيالي أن ابن الضائع أعاد الكلام مرة أخرى عن هذا الحديث الذي احتج بـه ابـن الطراوة في باب المفعول، وقال معقبا:"...وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصـل ،وهـذا تكـذيب لسيبويه واحتج بما ورد في الحديث«كن أبا خيثمة فكانه» وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقـع فـي روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنهم كانوا يجيزون النقل بالمعنى ، وعليه حذاق الأئمة ،وإن كان المحدثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلـك ،هذا مع أن قوله (فكانه)يظهر أنه ليس من كلام النبي ρ ،بل من كلام الراوي،وعلـى هـذا كـان الأستاذ أبو علي يحمله وهو بين...".[216]ص49 من خلال هذا يمكن قول مايلي:

- يرى ابن الضائع أن الفصل في هذا الباب هو الأفصح،وأن سيبويه على هذا الرأي، ويرى ابن الطراوة أن الوصل أفصح،وأن سيبويه يرى ذلك،واستدل بالحديث الوارد في الكتاب؛فاتخذ ابـن الضائع هذا الحديث منفذا يدحض به حجة ابن الطراوة ويغلب حجته،وبالتالي كلاهما أراد الانتصار لسيبويه بطريقتين مختلفتين.

- يمكن القول عن عبارة(وإن كان المحدثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك) إن ابن الضائع لا يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقا،وكذلك يلمـح إلى أن هذا التجنب والمحافظة قد جاءا بعد فوات الأوان،أي:بعد تقعيد القواعد.

ثانيا:أحاديث احتج بها.

وقد فاقت العشرين حديثاً؛ نص في أكثرها على أنها من قوله ρ مع ذكر الروايات المتعـددة في بعضها،[216]ص53 من بينها مايلي:

1. قال-في معرض كلامه عن اللام الفارقة-:"... قال الأستاذ وعلى هذا جرى الخلاف بين أبي العافية وابن الأخضر ، فيما ورد في الحديث في قوله ρ «قد علمنا أن كنت لمؤمنا»ففـتح(أن) ابن أبي العافية ؛لأن هذه اللام عنده ليست لام الابتداء وكسرها ابن الأخضر؛ لأنها هي...والصحيح عندي أنها لام الابتداء،والحديث عندي دليل على أنها لام الابتداء".[1][216]ص52

وقد أشار السيالي إلى أن الدكتور عبد القادر الهيتي أثبت في الـصفحة(204) مـن كتابـه خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري استدلال ابن الضائع بهذا الحديث،وقد جعله حجة على استدلال ابن الضائع بالحديث الشريف.[216]ص52

2.قال ابن الضائع:" قال أبو القاسم: وروي أن رسول الله ρ قرأ (فبذلك فلتفرحوا)[34] (58) لما كان الأكثر في الكلام أمر المخاطب الفاعل بغير لام، أخذ يقوي مجيئه باللام، فأسندها قـراءة، وكذلك قوله ρ «لتأخذوا مصافكم »" فلم يرد ابن الـضائع هـذا الحـديث،[216]ص53 وكـان الزجاجي قد احتج به في الجمل.[185]ص 208

3.قال ابن الضائع:" قال أبو القاسم: ولا نقصد بـ(كرا) تندم،تقديره:إن لا تقـصده تنـدم،فإن كان المعنى على: إن تقصده تندم لم يجز الجزم عند البصريين ، ولذلك منع سيبويه: لا تـدن مـن الأسد يأكلك ، يقبح الجزم ، وقال إنه ليس وجه كلام الناس ، هذا نقل عن العرب أنهم لا يجزمـون في هذا ، وما حكي عن الكوفيين من إجازته لا ينبغي أن يعول عليه ، وعلى هذا ينبغي أن يكـون

[1] - ينظر:شرح الجمل 10/2 ،نقلا عن اعتراضات ابن الضائع النحوية،ص52

كما ورد في الحديث من قولهρ«من أكل من هذه الشجرة فـلا يقـرب مـساجدنا يؤذينـا برائحـة الثوم»[123] ص118 [23]ص200 – 201 مرفوعا بـ(يؤذينا) ولا يجوز جزمـه، لكـن فـي الصحيحين ذكر الشاهد على لفظ مغاير منه(ولا يؤذينا).وكذلك قوله: « لا تَشرف يـا رسـول الله يصيبك سهم»[123]ص553 [159]ص2 / 462 برفع يصيبك".[216]ص54

4.قال ابن الضائع:"...كما قالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن أقروء، قلت: هذا يدل أن واحد القروء: قرء بفتح القاف، وكذا ضبطه السيرافي، قال السيرافي: غير أنه جاء فـي الحـديث عـن النبيρأنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك»، قال:إن صح مضبوطا فهو كـ(أزناد)فـي (زند) وقال ابن خروف لما لم يكن (أفعال) فيه قياسا استغنوا بقروء ...".[216]ص54

5. قال ابن الضائع:" وأما ما كان على فعول، فإن جمعه على فُعل، أريـد بـه المـذكر أو المؤنث؛ لأنه لا تدخله التاء ...وقد يجمعون ما كان وصفا للمؤنث منه على فعائل ، كمـا جمعـوا عليه فعيلة؛ لأنه مؤنث مثله ،قالوا: عجوز وعجائز وعجز ،وفي الحـديث« إن الجنـة لا يـدخلها العجز » [159]ص5 / 120 ...".[216]ص54

6. « أمرت بالسواك حتى خفت لأدردن » استدل به على أن (خفت) تأتي بمعنـى: العلـم. [216]ص55

7. «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالـصوم فإنـه لـه وجـاء » [123]ص 725 [23]ص505 قال ابن الضائع:" وفي بعض رواياته: فعليه بالصوم" واستشهد بـه على إغراء الغائب.[216]ص55

8. «في كل كبد رطْبةٍ أجر»[123]ص312 استدل به ابن الـضائع علـى تأنيـث الكبـد. [216]ص56

9. وقال في باب مواضع إن المكسورة المخففة:"... وزعم أنها تكون بمعنى: (إذ) وقولـه ρ وهو أبين في المعنى «سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكـم لاحقـون»[166]ص4 / 224 ، 10 / 118 – 131 أي: إذا شاء الله".[216]ص56

10.وقال ابن الضائع:"وقد روي في بعض خطب النبي ρ «إن الحمد لله نحمده ونـستعينه» [169]ص2 / 398 فهذا بمعنى: نعم".[216] ص56

هذه بعض الأحاديث التي ذكر السيالي احتجاج ابن الضائع بها ،وقد ذكر النتائج التي توصل إليها كل من الدكتورين يحي علوي البدراوي ونادي حسين عبد الجواد عند انتهائهما مـن تحقيـق كتاب شرح الجمل لابن الضائع ، ومن بين هذه النتائج أن ابن الضائع لم يمنع الاستشهاد بالحـديث الشريف مطلقا والنتيجة الثانية أن ابن الضائع استـشهد بالحـديث النبـوي الـشريف فـي هـذا الكتاب.[216] ص56

1. 2. 5. 9. أبو جعفر اللبلي(613 – 691 هـ):[217]ص 9 – 11

أبو جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري اللبلي ، ولد في لبلة بالأنـدلس،وتوفي في تونس، له مؤلفات كثيرة منها **بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال**،وهو كتاب صرفي، ألفه

لضبط كيفية النطق بجميع مستقبلات الأفعال،من ذلك ما يدرك بالسماع أو القياس،وغرضه كـذلك معرفة النطق بعين الفعل في المضارع .

أما عن مصادره وشواهده فقد ذكر المحقق أنه لا ينقل إلا عن الثقـات ولا يـروي إلا عـن الأثبات،[217]ص19 – 20 فقد احتج بأبيات شعرية كثيرة ،ونزر قليل من الآيـات القرآنيـة،أما الحديث الشريف فقد احتج بعدد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة عن معاني اللغة ،في حين أنه لم يحتج على الصرف بأي حديث.[217]ص 25 -105

1. 2. 5. 10. أبو حيان الأندلسي(654 هـ -745 هـ):[143]ص1 / 280

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان بن أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي، ولد في غرناطة وتوفي في القاهرة ، عاش حياة حافلة بطلب العلم ونـشره ،تـرك تراثـا ضخما متنوعا في شتى العلوم:فقهية وقرآنية وسنية ولغوية، ومن أشهر مؤلفاته النحوية والـصرفية التذييل والتكميل في شرح التسهيل ،و**ارتشاف الضرب من لسان العرب** وهو مختصر لشرحه الكبير التذييل، بحثنـا فيـه عـن مـدى إجرائـه للحـديث فوجـدناه يـورد فيـه ثمانيـة وخمـسين حديثا،[218]ص2521 يمكن تقسيمها على أربعة أقسام كالآتي:

1. 2. 5. 10. 1. ما كان من حجج ابن مالك:انتقل فيها بين المعارضة والتحفظ والموافقة لابن مالك ؛منها:

1. ذكر أبو حيان أن ابن مالك يحتمل وقوع (فعلن) موقع فعلوا طلبا للتشاكل واحتج ابن مالك على ذلك بالحديث الشريف«ورب الشياطين ومن أضللن»أي: أظلوا وقال أبو حيان عن ذلك:" فـلا تتعين فيه الواو كما قال" فهو يعارضه على ذلك ويرى أنه لا تبنى القواعد علـى محتمـل.[218] ص916

2.ويرى ابن مالك أن نون الوقاية قد تلحق أفعل التفضيل واستدل بما روي في الحديث« غير الدجال أخوفني عليكم »[1][163]ص14 / 285 ثم قال أبو حيان بعد هذا:" واستدل بمـا روي فـي الحديث...على عادته في إثبات القواعد الكلية بالحديث "[218]ص925 وكأنه يرفض هذا النهج من خلال هذا التعقيب.

3. وعن مجيء خبر (جعل) جملة فعلية مصدرة بإذا ،مثل ابن مالك عن ذلـك بقـول ابـن عباس« فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا»وقد تحفظ أبو حيان عـن هـذا ولـم يعارض أو يعقب عليه.[218]ص1228

4.ويرى ابن مالك جواز الوصف بـ(أي) نحو:رأيت امرأً أي فتى، وقال أبو حيان معارضا" وهذا لم يذكره أصحابنا فينبغي ألاّ يقدم على جوازه إلا بسماع ، والأصل ألاّ يوصف بأي فلا يتوسع فيها بالقياس".[218]ص1038

5.ويرى أبو حيان أن (الآن) قد يخرج عن الظرفية ، وذكر أن ابن مالك زعم أنه جاء مبتدأ لما جاء في الحديث أنه υ سمع وجبةً فقال: «هذا حجر رمي به في النار منذ أربعين خريفا ، فهـو

[1] - كنز العمال 14 / 285

يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها»[163]ص14 /521 فـأعرب (الآن) مبتـدأً و(حـين انتهى) خبره، و(ال) في الآن معرفة.[218]ص1424

6.وذكر أن ابن مالك يرى أن (في) تكون للتعليل في نحو ما روي في الأثر: «دخلت امـرأة النار في هرة حبستها»[163]ص15 / 38 ، 16 / 12 أي:لأجلها ولم يبد موقفا ممـا قالـه ابـن مالك. [218]ص1726

7.ويرى ابن مالك أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال، وكذلك يحتمل المضي ومثل على ذلك بشواهد كثير ة من القرآن الكريم ، وبيت شعري ، وفي الأخير بحديث شريف هو«نضر الله امـرأً سمع مقالتي»[163]ص10 / 227 – 28 – 258 فقال أبو حيان عن ذلك :"ومثل بما لا دليل فيه على مدعاه ...وهذه المثُل في هذا الاحتمال من كلام ابن مالك، وإن ذلك على سبيل التسوية والذي نذهب إليه الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فُهم الاستقبال فيما مثل بـه مـن خارج".[218]ص2034

8. وقد جوز ابن مالك وابنه بدر الدين الفصل بين (أفعل) ومعموله بمـا لا يتعلـق بهمـا ، فالجار والمجرور والظرف هما ما يتعلق بهما ،ومما لا يتعلق بهما الحال والمنادى وغيرهما واحتج ابن مالك على ذلك بقول علي τ لما قتل عمار بن ياسر«أعزز علي أبا اليقظـان أن أراك صـريعا مجدلا» [159]ص3 / 229 ، قال ابن مالك:" مصحح بجواز الفصل بالنداء ، وإن تعلق الظرف أو المجرور بالفعل" ولم يجوز أبو حيان الفصل بين أفعل ومعموله إلا بمتعلق.[218]ص 2071

1. 2. 5. 10. 2. ما احتج به نحاة آخرون غير ابن مالك:

1. قال أبو حيان:"... وقال ابن السراج: القائمان أبواهما أخواك لا يجوز، وقد نص كثير من النحاة على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع.

وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله:"هـذا غلـط ويجـوز تثنيتـه وجمعـه وجعـل مـن ذلك«أومخرجي هم...»[166]ص10 / 516 ويحتمل أن يكون على لغة بني الحارث وأن يكـون خبرا مقدما، وهذا القول دليل على موافقة أبي حيان لابن حوط الله،[218]ص1082 لكن الحـديثي ذكرت أن أبا حيان خالف موقفه من هذا الحديث على هذا الموضع فـي مـنهج الـسالك.[112] ص321

2.قال أبو حيان :"وذهب أبو علي وابن أبي العافية إلـى أن (أن) تكـون مخففـة مـن إنَ المكسورة الهمزة نحو ما روي في الحديث«قد علمنا إن كنت لمؤمناً» ولا تكـون(أن) عنـدهما إلا مفتوحة ، ولا يلزم اللام،وذهب الأخفش الصغير وابن الأخضر إلى أنه لا يجوز فيهـا إلا الكـسر وتلزم اللام،وعليه أكثر نحاة بغداد ..." ولم يبدِ أبو حيان موقفه من رأيهما.[218]ص1693

3.وذهب ابن الطراوة إلى أن الابتداء في الزمان والانتهاء في المكان يكون بـ(مِن) وإلـى كما تكون في المكان ولا بد من (مِن) إذا أردتهما ولا يجوز ما أجازوه نحو: ما رأيتـه منـذ يـوم الجمعة إلى يوم الأحد، واستعان عما يراه بأمثلة،واحتج بالحديث الشريف«من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم»[23]ص684 وقد وافق أبـو حيـان ابـن الطـراوة ولـم يعارضـه فـي رأيه.[218]ص 1718

4. ويرى أبو الحسن الأخفش أنه لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، واحتج على ذلـك بقـول عمر «كل الناس أفقه منك يا عمر».[218]ص2247

1. 2. 5. 10. 3. ما عد من الشاذ وما رده:

- ما عده أصحاب أبي حيان من الشاذ:

ذكر أبو حيان أن بعض أصحابه قال عن «فيها ونعمت» أنه من الشاذ وذكر أن ابن عصفور خرجه على تقدير: فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء وخرجه ابن هـشام علـى تقـدير: ونعمت الفعلة الأخذ بالسنة سنة ...[218]ص2050

- ما رده:

يرى أبو حيان أن ما جاء في الحديث « لا تقوم الساعة حتى يلي الناس لكـع ابـن لكـع » [163]ص14 / 221 وصفاً كـ(حطم ولُبد)؛ لأنه مصروف فعلى هذا لا يكـون مـن المخـتص بالنداء. [218]ص 2226

1. 2. 5. 10. 4. ما كان من حجج أبي حيان نفسه:

وقد بلغ عدد الأحاديث التي أوردها أبو حيان اثنين وأربعين حديثا، سواء كان للتمثيل أو لبناء قاعدة أو حكم جديد أو لتضعيف حجة...الخ، نذكر منها ما يلي:

1. احتج بالحديث الشريف« سمع يوم بدر أقدم حيزم» على ما جاء صـحيح العـين علـى وزن(قيعل).[218]ص56

2.ويرى جواز إطلاق لفظ(صديق) على المذكر والمؤنث واحتج على ذلك بجمـع صـديقة على أصدقاء بالحديث الشريف« أرسلوا إلى أصدقاء خديجة»[163]ص 7 / 130، وذكر أنه قيـل أن هذا الجمع نادر.[218]ص 445

3.جوز حذف تاء عددِ المعدود المذكر المحذوف، واحتج على ذلك، بما يراه مـن المتـواتر الذي يمكن الاحتجاج به في قوله:"وتضافر النقل في الحديث«ثم أتبعه بست من شوال»[218]ص 8 / 465 بحذف التاء ، يريد بستة أيام"مؤيدا ما سمعه الفراء والكسائي.[218]ص 750

و قالت الحديثي عما قاله ما يلي:"ويتضح من عبارة أبي حيان(وتضافر النقل في الحديث)أنه يجيز بناء القواعد على الحديث بشرط أن يكون لفظه متواتراً نقله بلا تغيير عن الطرق المتعـددة " [112]ص355 وهذا من الشروط التي اشترطها المحدثون في الحديث المحتج به.

4.وممثّل عن مسوغات الابتداء بالنكرة بما يلي: الحديث الشريف« أمر بمعـروف صـدقة» [163] ص6 / 435 كونه عاملا، و« خمس صلوات كتبهن الله على العباد »[163]ص7 / 277 يدخل فيه المضاف، أو عاما[218]ص1100 كقول عمر بن الخطاب « تمرة خير من جـرادة ». [163]ص5 / 245

5.ويرى أبو حيان رأي البصريين في أن (دام) تكون تامة بمعنى: سكن ،واحتج على ذلـك بـ« لا يبولن أحدكم في الماء الراكد الدائم»[163]ص9 / 354 -355- 363 وهو يخالف رأي الفراء وابن برهان وكثير من المتأخرين الذين يرونها ناقصة لا تتـصرف ولا تـستعمل إلا فـي الماضي. [218]ص1158

1. 2. 6. من نحويي الأقاليم الأخرى:

1. 2. 6. 1. من همذان:

1. 2. 6. 1. 1. ابن فارس(395 هـ):

من مؤلفاته كتاب **الصاحبي في فقه اللغة** وهو كتاب لغوي إلا أننا وجدناه يحتج فيه بحـديثين شريفين على موضعين نحويين :

الأول: احتج به على مجيء (إذاً) للمجازاة على فعل، كأن يقول أحد:أنا أقـوم فتقـول: (إذاً) أقوم معك، ويرى أن هذا هو الأصل، ثم استدل بقوله ρ « فإني إذاً صائم » أي: إذاً لـم يحـضر الطعام فإني صائم.[219]ص145

واحتج بالحديث « نهى عن قيل وقال »على إجراء الفعل مجرى الاسم بإدخال الألف والـلام مع إبقائه منصوبا على مذهب الفعل وذلك عند كلامه عن (آن) لما يدخل عليهـا الألـف والـلام. [219] ص147

وذكرت له الحديثي حديثين احتج بهما في **متخير الألفاظ**.

أحدهما: حديث أم زرع « وبجحني فبجحت »[159]ص1 / 96 احتج به علـى اسـتعمال الفعل (بجِح) مضعفا ومجرداً فالأول مزيد متعدي والثاني مجرد لازم.[112]ص149

وثانيهما: حديث « خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة » على مجيء مأمورة من أمـر على القياس ،وقد سبق إلى ذلك .[112]ص 150

هذا العدد الضئيل دليل على استبعاد ابن فارس للحديث الشريف من قواعد النحو والـصرف، خاصة وأنه يحتج به على المواضع اللغوية.

1. 2. 6. 2. من جرجان:

1. 2. 6. 2. 1. عبد القاهر الجرجـاني(471 هـ):[153] ص264 [152]ص 2 / 188 [143]ص2 / 106

هو أبو بكر عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد، المعروف بعبد القاهر الجرجاني،نـسبة إلـى جرجان موطنه الأصلي،فيها نشأ وطلب العلم ، له مؤلفات كثيرة من بينها **المقتـصد فـي شـرح التكملة** لأبي علي الفارسي ، وردت فيه خمسة أحاديث شريفة، صرح بجميعها ذكر اثنـان منهـا

للتنبيه وليس على وجه الاحتجاج ،والبقية احتج بها، أكثرها كان مسبوقا إليه ،ولم يكن يحتج بهـذه الأحاديث منفردة بل كان يسبقها مرة على مرة بشواهد من الشعر.وهي كالآتي:

1. «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة » احتج به على صرف الصفة (مسلمة)لأن الموصوف

(نفس) اشترك فيها المذكر والمؤنث فـي المعنـى، وقـد ذكـره حكايـة علـى صـاحب الكتاب(الفارسي).[220]ص692

2. « تُقسِم يهود »[145]ص4 / 238 احتج به على أن ثبوت ياء النسب دلالة على الإفراد وسقوطها علماً للجمع كقولك: سِندي ورومي تدل على كل واحد من السند وكل واحد مـن الـروم، وسِنْد وروم دلت على الكثرة كما تقول: تمرة وتمر وشجرة وشجر ، وهذا على وجهين:

"أحدهما:أن يكون الاسم علماً للقبيلة تقول:فعل تميم كذا،ودخلت سند ،فلا تصرفه إن شئت كما لا تصرف هندا ودعداً في أحد القولين للتعريف والتأنيث...وكما جاء في الأثر«تُقسم يهود»فهذا هو الأصل ".[220]ص 728 – 729

3.واستدل على إبدال اللام ميما في بعض الأحوال بالحديث الشريف:«ليس من امبر امصيام في امسفر»بإبدال لام التعريف ميما.[220]ص 1319

4. 5 .والحديثان اللذان نبه عليهما هما:حديث « ليس في الخضراوات صدقة »بين فيـه أن خضراء اسم لا صفة؛ لذلك جمع على خضراوات،[220]ص915 وحـديث « مـأزورات غيـر مأجورات » بين فيه أن مأزورات همزت كي تشاكل مـأجورات ولـيس أصـلها كـذلك.[220] ص1310

1. 2. 6. 3. من خوارزم:

1. 2. 6. 3. 1. الخـوارزمي(555 هـ - 617 هـ):[98]ص 5 / 2191 [143]ص2 / 252 [221]ص 14 – 28

هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي،ولد في خوازم وقتل فيهـا علـى أيدي التتار، قاربت مؤلفاته العشرين، تنوعت بين الفقه، وعلوم اللغة خاصة النحو الذي بـرع فيـه أكثر من العلوم الأخرى، فكانت أكثر مؤلفاته خاصة به، من بينها كتاب **ترشيح العلل فـي شـرح الجمل** ، كان شرحا لكتاب مختصر في النحو بعنوان: الجمل لمؤلفه عبد القاهر الجرجـاني.ولمـا بحثنا في هذا الكتاب عن وجود الحديث ومدى إجرائه لم نجد إلا ثلاثةً: واحد احتج به على معنـى لغوي،[221]ص19 واثنان احتج بهما على القواعد ،وهما:

1.ذكر أن اسم الزمان يبنى عند إضافته إلى فعلٍ ماضٍ ،ومنه ما جاء في الأحاديث «خـرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»[23]ص490 فبني (يوم) على الفتح.[221]ص241

2.قال الخوارزمي:"وقد تستعمل إلا بمعنى: غير فيكون صفة كما أن (غيراً) يستعمل بمعنى: إلا فيكون استثناء ،قال تعالى:(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).[49] (22)

و(إلا) هاهنا بمعنى:غير صفةٌ ،ولو لم يكن كذلك لأدى إلى فساد المعنى،وذلـك أن اسـم الله مرفوع، ولو كان استثناء لكان بدلاً من آلهة، والبدل في باب الاستثناء يكون ثابتا في المعنـى كمـا ذكرنا،فيكون تقدير الكلام: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد.

وفيه وجه آخر هو أن (لو) تكون إثباتا من جهة اللفظ ، والبدل من الموجـب لا يجـوز،وإذا كان كذلك ثبت أن (إلا) بمعنى: غير صفةً ،ومثله الخبر المستفيض عن النبي ρ «الناس كلهم موتى إلا العالمون»[221]ص166 ".[221]ص162- 165

كأنه في قوله:(الخبر المستفيض) إشارة إلى شرط من شروط الاحتجاج بالحـديث الـشريف وهو مبدأ الشيوع، أي: يكون متردد بكثرة،ومعروفا ،وكأنه يقصد المتواتر.

الفصل 2

النحويون المجوزون للاحتجاج بالحديث الشريف

2. 1. مواقف وحجج النحويين المجوزين للاحتجـاج بالحـديث الـشريف بـشروط وبدونها:

عرفنا فيما سبق مواقف وحجج النحاة المعارضين للاحتجـاج بالحـديث الـشريف ومـدى اعتراضهم عليه وإجرائهم له في بعض كتبهم، وفي هذا المبحث سنعرف النحاة المجيزين للحـديث الشريف وحججهم، وفي المبحث القادم سنعرف مدى إجرائهم له في بعض كتبهم.

2. 1. 1. أصحاب الاتجاه المجوز للاحتجاج بالحديث الشريف:

هذا عدد من النحاة والعلماء والباحثين الذين رأوا إمكانية الاحتجاج بالحديث الشريف، سـواء كان تجويزهم لذلك بالعبارة أو بالتطبيق.وهم كثُر منهم:

ابن السكيت (244هـ) ، أبو حاتم السجستاني (255 هـ)،القاسم بـن محمـد بـن سـعيد المؤدب(338 هـ)،أبو منصور الأزهري(370 هـ)، ابن خالويـه(370 هـ)،الفارسـي (377 هـ)،ابن جني (392 هـ) ،الزبيدي (379 هـ) ،محمد بن مسعود الغزني(421 هـ)،أبو عبيـد أحمد بن محمد الهروي (هـ 401 هـ) ،ابن حزم(456 هـ)،أبـو عبـد الله أحمـد بـن سـعود الأنصاري(470 هـ)،عبد القاهر الجرجاني(471 هـ)،الـصيرمي (500 هـ)،ابـن مكـي الصقلي(501 هـ)،الحريري (516 هـ)،القاضي عيـاض(544 هـ)،ابـن الطـراوة (528 هـ)،الزمخشري (538 هـ)،ابن الشجري(542 هـ)،ابن الأنبـاري (577 هـ)،ابـن هـشام اللخمي(577 هـ)،السهيلي (581 هـ)،ابن الأثير(606 هـ)،ابـن خـروف(609 هـ)،ابـن الخباز(639 هـ)،ابن يعيش (643 هـ)،علم الدين السخاوي(643 هـ)[1]،الشلوبين(645هـ) ،أبو العباس ابن الحاج(647 هـ)،عز الدين الزنجاني(660 هـ)،ابـن عـصفور(669 هـ)،ابـن مالك(672)، النـووي(676 هـ)،ابـن النـاظم(686 هـ)،الأسـتربادي(686 هـ)،ابـن عقيل(729هـ)،ابن الفخار(756 هـ)،الـشريف الغرنـاطي(هـ 760)،الـشريف الـصقلي،ابن هـشام(761هـ)،الفيـومي(770هـ)،نـاظر الجـيش (778هـ)،الرعينـي(779هـ)،الـشاطبي(790هـ)،البلقينـي(805هـ)،ابـن خلـدون(808هـ)،الـدماميني (827هـ)،محمـود العيني(855هـ)،والفنـاري(886هـ)،الـشمني(872هـ)،محـي الـدين الكـافيجي (879 هـ)،الأشـمـوني(900هـ)،الجـوجري (889هـ)،خالـد الأزهـري(905هـ)،الـسيوطي(911هـ)،الـشهاب الخفـاجي(1069هـ)،عبـد القـادر البغدادي(1093هـ)،أبو الطيب الفاسي(1170هـ).

أما المحدثون فنذكر منهم: الشيخ محمد الخضر حسين ، طه الـراوي ، مهـدي المخزومـي ،صبحي الصالح ، سعيد الأفغاني ،محمد رفعت، تمام حسان، الحديثي ،محمود فجال،رمضان عبـد التواب، محمد عيد ، السيد الشرقاوي ، عبد الفتاح سليم ، محمد أحمد قاسم،وفخر الدين قباوة، نواف بن جزاء الحارثي...الخ.

2. 1. 2. مواقف النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف:

انقسم هؤلاء إلى فئتين:

[1] -من مؤلفاته النحوية شرح المفصل للزمخشري في أربعة مجلدات ،ينظر: كحالة عمر رضا،معجم المؤلفين،مؤسسة الرسالة،ط 1 ،1993 ، 2/ 511

2. 1. 2. 1. فئة جوزت الحديث تجويزا مطلقا :

هذه الفئة فيها من سلك هذا المسلك من غير تصريح بالعبارة ،وهم كثيرون:ابن السكيت،السجستاني ،الزبيدي،ابن مكي الصقلي،ابن الطراوة،الزمخشري،ابن الشجري،ابن الأنباري،ابن هشام اللخمي،السهيلي، ابن خروف،ابن الخباز،ابن يعيش،علم الدين السخاوي، الشلوبين،ابن الحاجب،ابن الحاج،عز الدين الزنجاني،ابن عصفور،ابن مالك،ابن الناظم،الأستربادي،ابن عقيل،ابن الفخار،الشريف الغرناطي والشريف الصقلي،ابن هشام الأنصاري،ناظر الجيش،الرعيني،العيني،الشمني،الكافيجي،الأشموني،الجوجري، الشيخ خالد الأزهري والفاكهي.

ومنهم من جوز ذلك مصرحا بالعبارة ، مثل:

ابن خالويه الذي يظهر موقفه جلياً من هذه القضية،وذلك عند اختياره تسكين العين في قراءة (نِعِما) [43] (58) فاحتج على ذالك بقول النبي ρ « نعما بالمال الصالح » ثم قال:" كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي ρ ومتى ما صح الشيء عن النبي ρلم يحل للنحوي ولا لغيره أن يعترض عليه". [223]ص1 / 101

ولمح أبو منصور الأزهري بشيء من العبارة إلى هذه القضية ،وذلك عند تعليقه على إنكار أبي سعيد الضرير للفظة (ببان) التي وردت في حديث عمر بن الخطاب τ ،فقال:" قلت: ببان ،بباءين حرفٌ رواه هشام بن سعد وأبو معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه: سمعت عمر،ومثل هؤلاء الرواة لا يخطئون فيصحفوا، و(ببان) وإن لم يكن عربيا فهو صحيح بهذا المعنى".[224]ص15 / 592

ويذكر الشرقاوي أن أبا عبيد الهروي نقل عن أبي منصور دفاعا آخر عن هذا الحديث،في رده على أبي سعيد كذلك، وعبارته " وهذا حديث مشهور رواه أهل الإتقان ، وكأنها لغة يمانية لم تفش في كلام معد".[142]ص197

ومحمد بن مسعود الغزني الذي كناه السيوطي باسم (صاحب البديع)-نسبة لكتاب ألفه مسمى بهذا الاسم- وبين أنه ممن يجيزون الاحتجاج بالحديث الشريف في قوله:" نعم اعتمد عليه صاحب البديع ،فقال في أفعل التفضيل : لا يلتفت إلى قول من قال : إنه لا يعمل؛ لأن القرآن والأخبار والأشعار ،نطقت بعمله ،ثم أورد آيات ،ومن الأخبار حديث « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم» ". [68]ص96

وهذا ابن حزم الأندلسي ينتصر لهذا المذهب مستعجبا وثائرا على النحاة لتهميش الحديث الشريف وتعويضهم له وللقرآن بما هو أدنى منه مستوى ، وهذا نص موقفه:" والعجب ممن إن وجد لأعرابي جاف أو لامرئ القيس ، أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به ، وقطع به على خصمه ، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول وهو أفصح العرب ،وما في الضلال أبعد من هذا "[108]ص4 / 444 وذكر له الشيخ محمد الخضر حسين من كتابه الفصل في الملل والنحل قولا مبينا فيه إنكاره على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة " لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه".[225]ص3 / 200

وقال **أبو عبد الله أحمد بن سعود الأنصاري** في مقدمة كتابه 'التبيين والاقتصاد في الفـرق بين السين والصاد' حين تكلم عن منهجه في الاستشهاد :" وحذفت الشاهد من الشعر ،وأثبتت الشاهد من القرآن والحديث ، ليكون الناس إليهما أميل ، و الاحتجاج بهما أفـضل مـع إيحـائهم إليهمـا وحرصهم عليهما ، وبحثهم على ما يتفرع منهما وإضرابهم عما شذ منهما ".[142]ص197

ويذكر الفاسي أن **الحريري** من المجوزين للحديث الشريف،[125]ص446 – 447 ومما يدل على ذلك قوله في درة الغواص: "ويقولون:قاما الرجلان وقاموا الرجال، فيلحقـون الفعـل علامـة التثنية والجمع وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول ρ ولا نقـل عن العرب الفصحاء ،ووجه الكلام توحيد الفعل"[226]ص65 – 66 كلام الحريري هذا يدل علـى اعترافه بالحديث الشريف دليلا من أدلة النحو.

وأما **القاضي عياض** (544) فقد جوز الاحتجاج بالحديث الشريف، وذلك عند رده على أبـي سعيد الضرير الذي أنكر جمع كلمة وطب على أوطاب بحجة أن (فعل) لا يجمـع علـى (أفعـال) الواردة في حديث أم زرع ، فقال:"أما إنكاره أن يجمع وطب على أوطاب،فهذه عربيـة صـحيحة منقولة عن أفصح العرب بأصح الطرق فحكاها النبي ρ أو حكتها عائشة بحضرته ،ورواها فصحاء التابعين ولا يحكون لحنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة ،قولها حجة، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة".[142]ص197 – 198

وعلق **ابن الأثير** على ما روي عن (فدك) موضحا قيمته في الاستشهاد ،فقال:" هذا الحـديث وإن كان موضوعا كما ذكروا فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذا واحتجاجا، ولعـل واضـعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفي وكتب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه، فلا بأس أن يجري هذا الحديث مجراهما "[142]ص 98

وصوبه **شرف الدين النووي** في كثير من مصنفاته تبعا لشيخه ابن مالك ،وصوبه **الفنـاري**[1] في حاشية المطول.[125]ص454

وهذا **الفيومي** يدافع عن جواز الاحتجاج بالحديث الشريف عند استدلاله على جواز اسـتعمال (الثناء) في معنى: الذكر بشر والذكر بخير في حديث شريف من الصحيحين:«مروا بجنازة فـأثنوا عليها خيرا، فقال رسول الله ρ :وجبت، ثم مروا بأخرى فأثنوا عليها شرا فقال رسول الله ρ: وجبت وسئل عن قوله وجبت فقال: هذا أثنيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أثنيتم عليه شرا فوجبت له النار» [123]ص183 [23]ص334 قال محمد بن أحمد الفيومي:" وقد نقل النوعان في واقعتـين تراخت إحداهما عن الأخرى من العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب فكان أوثـق من نقل أهل اللغة ،فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله ،فإنه قد يعرض له ما يخرجـه عن حيز الاعتدال من دهش وسكر وغير ذلك ، فإذا عرف حاله لم يحتج بقوله".[227]ص 34

وانشغل فكر **الدماميني** بهذه القضية التي أيده فيها البغدادي قائلا:"وقد رد هذا المذهب الـذي ذهبوا إليه البدر الدماميني في شرح التسهيل[2] ولله دره فإنه قد أجاد في الرد"[74]ص1 /14 ،هـذه القضية التي جعلته يكاتب الشيوخ والعلماء ممن توسم فيهم الجواب المقنع مصرحا :" وقد أجريـت

---

[1] - توفي سنة 886 هـ ، غير أن محقق كتاب(فيض نشرح الانشراح) نسب تاريخ وفاة الفناري علاء الدين صاحب شرح الكافية فـي النحو (ت903هـ) للفناري بدر الدين صاحب شرح المطول ، ينظر: معجم المؤلفين 544/1 ،2/ 545

[2] - المسمى: تعليق الفرائد على تكميل المقاصد للدماميني.

ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله"[74]ص1 /14 وكان شـيخه العلامـة ابـن خلدون ممن كاتبهم ، وهذا جزء من نص يحكيه الدماميني -في حواشيه على المغني- على موقـف ابن خلدون -الذي انتصر[142]ص454 فيه للدماميني ولمذهب ابن مالك- بعدما تكلم عن موقـف أبي حيان من الأحاديث النبوية واعتراضاته لابن مالك في استدلالاته قال:" ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ".[225]ص 3 / 97

كما أجرى مكاتبة **لسراج الدين البلقيني** الذي صوب واستحسن ما ذهب إليه ابن مالك ، وهذا نص المكاتبة:

قال العلامة بدر الدين الدماميني:" وقد كنت عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة كتبت سؤالا نصه :

ما جوابكم –رضي الله عنكم –في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعـد النحويـة، هل هو صحيح أو لا ؟فقد منع ذلك بعضهم مستدلا بـ...وخالف في ذلك بعضهم محتجا بـ...[1]فأي الرأيين أصح ؟ بينوا لنا الحجة على ذلك مثابين مأجورين ".[228]ص8

فكتب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني –رحمه الله- ما يلي:

" اللهم أرشد للصواب ، إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام مـن كـلام العـرب ، ومجرد وجود لفظة في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ،وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب ، والذي وقع للشيخ ابن مالك في ذلك في (يتعاقبون فيكم) وفي(من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفـر له ما تقدم من ذنبه) وغير ذلك ، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لـذلك الـذي فـي الحديث ، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، وشيخنا أبو حيان يتوقف فـي ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة ،وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاسـتقراء ،فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو ، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح ، والله سبحانه أعلم بالصواب ".[228]ص29

و هناك نص **للشهاب الخفاجي** يدل على موقفه المجوز للحديث الشريف -اعترض فيه موقف الحريري على إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل قبل ذكر الفاعل- ،فقال:" وليس الأمر كما ذكره، فإن هذه لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع ،والاسـم الظـاهر فاعلا ، وتعرف بين النحاة ، بلغة (أكلوني البراغيث) لأنه مثالها الذي اشتهرت به ، وهي لغة طيء كما قال الزمخشري، وقـد وقـع منهـا فـي الآيـات والأحاديـث وكـلام الفـصحاء ، مـا لا يحصى".[226]ص65 – 152

وأجاز **البغدادي** الاحتجاج بالحديث الشريف وصوبه مقلدا مذهب الأستربادي في ذلك بعـدما رد حجج المعارضين في قوله:"والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت كما صنع الشارح المحقق".[74]ص1 / 9، 10

وكان **ابن الطيب الفاسي** من أبرز وأشد المنتصرين لهذا الرأي ، فقد ذكر جمعا مـن الأئمـة يرى أنهم استدلوا بالحديث ثم قال:"وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه ... و أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف بل لا ينبغي أن يلتفت في هذا المقام لمقال مـن حـاد علـى الوفاق إلى إجراء الخلاف".[125]ص 446 – 447

[1] - يذكر ذلك في قسم الحجج إن شاء الله .

وقال في موضع آخر منتصرا لابن مالك معترضا على أبي حيان وابن الضائع:" الحق ما قاله ابن مالك علامة جيان لا ما اختاره أبو حيان ،ويظهر لك أن ما استظهره ابن الضائع مذهب ضائع ". [125]ص525

واختار هذا المذهب وانتصر له الكثير من المحدثين،منهم:

طه الراوي(ت1946م) اختار هذا المذهب دون قيد ولا شرط نافيا بعجب الدراية بسبب ترفع النحاة عن الحديث الشريف في قوله:"..ثم لا أدري لما ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويـون مـن الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ...".[6]ص55

وضعف **مهدي المخزومي** موقف المعرضين منتصرا لرأي المجوزين ، مصوبا مـنهج ابـن مالك ومن تابعه في الأخذ بالحديث على أنه من المصادر اللغوية التي ينبغي الأخذ بها والإفادة منها. [88]ص348

ويرى كل من **الأفغاني** و **الحديثي** أنه من المنهج الحق بالبداهة أن يكون الحـديث الـشريف المصدر الثاني من المصادر المسموعة وأن يتقدم سائر كلام العرب من نثـر وشـعر فـي بـاب الاحتجاج باللغة واستنباط قواعد الإعراب.[6]ص55

وكان **تمام حسان** ممن جوز الاحتجاج بالحديث تجويزا مطلقا منتقدا النحاة الأوائل مؤيدا رواة الحديث ومدافعا عنهم بكل ما وجده من أدلة.[91]ص94 – 95

وجوز **محمود فجال** ذلك تجويزا مطلقا مصرحا بقوله :" إني أجـزم بـضرورة الاستـشهاد بالحديث النبوي ، الثابت عن رسول الله ρ ، وأنبذ غير ذلك من الآراء الناقصة المتهافتة ...وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقـا ، سـواء أكـان مرويـا بـاللفظ أم بـالمعنى". [18]ص111 – 314

وأيد الدكتور **رمضان عبد التواب** قضية تجويز الاحتجاج بالحديث الـشريف عنـد موافقتـه اعتراض الخفاجي على الحريري، فقال:" وهذه الظاهرة هي الشائعة في كلامنـا ، فـي اللهجـات العربية الحديثة ،كقولنـا مـثلا: ظلمـوني النـاس ، وقـد جعـل الحريـري ذلـك مـن لحـن العامة"،[115]ص99 – 100 واستدل بمجموعة من الشواهد القرآنية والسنية والشعرية على هذه اللغة **،** ومما استدل به من السنة قولهρ « يعتزلن الحيض المصلى » وقوله ρ« ما اغبرتا قدما عبدٍ في سبيل» والشاهد: يعتزلن واغبرتا.[115]ص99 – 100

ويرى **محمد عيد** أنه كان من واجب النحـاة توجيـه جهـودهم النحويـة لدراسـة القـرآن والحديث،وتصحيح ما سنه الأقدمون من سنة سيئة ، وذلك بالتخلي عن الرهبـة الدينيـة المفتعلـة وغير المبررة في الدراسات النحوية واللغوية.[9]ص 245

وذكر **محمد أحمد قاسم** جملة من المتأخرين الذين احتجوا بالحديث الشريف منتهيا إلى ابـن عقيل، مبديا رأيه فيما انتهجه ابن عقيل تجاه الحديث الشريف، معتبرا مذهبه هـذا عمـلا جريئـا وتوجها صحيحا.[117]ص11

كما رجح **نواف بن جزاء الحارثي** ذلك ونبه إلى موقف ابن الأنباري ،قائلا:"والـراجح:هـو الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا...وقد جعله الأنباري أصلا من أصـول الاحتجـاج فـي اللغـة والنحو".[229]ص1 / 95 – 96

أما **فخر الدين قباوة** فقد كان موقفه من هذه القضية التجويز العملي في كتابه **الجمل وأشـباه الجمل؛** فصرح بأنه رجع إلى القرآن الكريم والحديث الشريف ، ودواوين الشعر ومختاراته؛ ليستمد منها شواهد حية علمية ، و أنه ابتعد قدر المستطاع عن الشواهد النحوية التقليدية ، فأراد أن يوري للقارئ إلى جانب الشواهد النحوية المشهورة مادة أدبية ضخمة لم يسبق للنحاة أن اسـتعانوا بهـا ، وكانت غايته من ذلك أن يضع بين أيدي الدارسين نصوصا عملية ، يفهمون من خلالهـا أصـول الإعراب ومراميه، كما يبدوا من خلال كلامه أنه مل الشاهد النحوي التقليدي وصار يبحـث فـي الجديد ولا يجد ذلك إلا في الحديث الذي همشه الأوائل.[230]ص10

2. 1. 2. 2. فئة جوزته تجويزا مشروطا:

أما أصحاب هذه الفئة فهم قليلون منهم المتأخرون،كابن الأنباري ، الشاطبي ،والسيوطي، ومن المحدثين نجد الشيخ محمد الخضر حسين ، وكذلك مجمع اللغة العربية ، وصبحي الصالح ،وعبـد الرحمن السيد ، محمد رفعت ، السيد الشرقاوي ، وعبد الفتاح سليم .

2. 1. 2. 2. 1. فئة المتأخرين وشروطها:

ابن الأنباري: عند كلامه بالتفصيل عن أدلة النحو قال بأن النقل – وهو أحد أقسام أدلة النحو – ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد ، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكـلام العـرب ، وقال بأن هذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .[21]ص32

فهو يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف لكن بالمتواتر فقط، ولم يبين أكان المتواتر الذي أشـار إليه المتواتر المعنوي أم اللفظي أم كلاهما. ويكفي من العبارة السابقة أن يعد ابن الأنبـاري ممـن يجوزون الاحتجاج بالحديث الشريف بشروط .

و الشاطبي في خلال شرحه لألفية ابن مالك في كتابه المقاصد الشافية الذي بين فيه أن جميع ما استدل به الناظم كان مبناه على السماع، وأن الأولوية للسماع وهو الحاكم على القياس والقيـاس تابع له ، وأن السماع الذي اعتمده الناظم مداره الشعر والحديث الشريف ، وبعدما أشار إلى مخالفة ابن مالك للنحاة في هذا الأمر قال :" لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله ρ إلا على وجه أذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، وبأشعارهم التي فيها الخنا والفحش ، والذين لا يعرفون قبيلا من دبير، بل روى أبو حاتم عن أبي عمر الجرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم فإن شئت فخذ وإن شئت فذر، ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى ".[90]ص3 / 401

ولم يكن الشاطبي ممن يجوزون الحديث الشريف تجويزا مطلقا بـل جـوزه بـشروط –آت ذكرها- وانتقد ابن مالك و رأى أنه بنى الأحكام على الحديث مطلقا، ونفى أن يكـون مـن النحـاة السالفين من قام بذلك غيره إلا ابن خروف الذي قال عنه أنه كان يأتي بأحاديث لتمثيل جملـة مـن المسائل ، وأشار إلى أن قصده في الغالب لا يتبين في ذلك ، واستشهد بمعنى ما جاء في قول ابـن

الضائع، فيه أنه لا يدري هل يأتي بها بانيا عليها أم هي لمجرد التمثيل؛ لأن ابن مالك -على حسب ما يغلب على ظن الشاطبي- بنى على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا ،ولم يفصل التفـصيل الضروري -الآتي ذكره- الذي فصله الشاطبي والذي يرى أنه لا بد منه، حيث افترض أنـه لـو وجد في الحديث ما نقل بلفظه ، وعرف بذلك ، بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون ، واللغويون و البيانيون ، ويبنون عليه علومهم وعلى أساس هذا قسم الحديث في النقل إلى قسمين :

أحدهما: أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

ثانيهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد بـه في أحكام اللسان العربي.

كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ρ ، ومنها:

كتابه إلى همذان :« إن لكم قراعها ووهاطها وعزازها ، تأكلون علافها ، وترعون عفاءها ، لنا من دفئهم وصرامهم ما سلموا بالميثاق والأمانة ، ولهم من الصدقة الثاب ، والناب والفـصيل ، والفارض والداجن والكبش الحوري ، وعليهم فيها الـصالع ، والقـارح».[159]ص3 / 47 ،5 / 232

وكتابه إلى وائل بن حجر الذي فيه :« فـي التيعـة شـاة لا منوطـة الأليـاط ولا ضـناك »،[159]ص3 / 103 إلى آخر ما كتب عليه السلام .

و من هذا ما روي أن قوما وفدوا على النبي ρ فقال:«من أنتم؟ فقالوا: بنوا غيان، فقال: بـل أنتم بنو رشدان»،[155]ص1 / 320 ونبه الشاطبي إلى احتجاج ابن جني بهذا الحديث على النون الزائدة في كلمة(غيان) أنها مشتقة من الغي لا من الغين،[64]ص1 / 250 لما قصد فيه اللفظ .

وروي أن رجلا قال: «يا رسول الله ، أيدالك الرجل امرأته ؟ فقال: نعم ، إذا كـان ملفجـا، فقال: أبو بكر τ : ما قلتَ وما قال لك رسول الله ؟ فقال عليه السلام : قال لي أيماطل الرجل امرأته ؟فقلت: نعم إذا كان فقيرا، فقال أبو بكر(τ): لقد طفت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منـك يا رسول الله ،فقال: وما يمنعني وأنا قرشـي وأرضـعت فـي بنـي سـعد»[161]ص2 / 830 [159]ص4 / 260 إلى غير هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ .

أما **الـسيوطي** فقد كان متابعا لابن الأنباري إلى حد كبير في هذه القضية غير أنه كان أكثـر تفصيلا ،ففي خلال كلامه عن السماع قال:" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فـشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ،وكلام نبيه ρ وكلام العرب ..."[68]ص 74، ثـم يبـين فـي موضع آخر من كتابه بأنه ليس كل كلام النبي ρ يحتج به و إنما جزء معين فقط وهـو مـا قـال عنه:"وأما كلامه ρ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا"[68]ص89 فقد بين السيوطي أن الحديث الذي يستدل بـه علـى قواعد اللغة هو الحديث المروي على اللفظ، وبين بأنه نادر جدا ، ولا يوجـد إلا فـي الأحاديـث القصار على قلة أيضا ، فقد قصد بذلك المتواتر اللفظي دون المعنوي ، وهذا ما أبهـم فيـه ابـن الأنباري بذكره التواتر عموما .

2. 1. 2. 2. 2. فئة المحدثين وشروطها:

2. 1. 2. 2. 2. 1.الشيخ محمد الخـضر حـسين(1877م -1958م): كـان مـن المجوزين بشروط كذلك فرأى ورجح الاستدلال بألفاظ ما روي في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية باستثناء الألفاظ التي تجيء في رواية شـاذة أو يغمزهـا بعـض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له، واستدل على ترجيحه لهذا الرأي باستشهاد جمهـور اللغويين وطائفة كبيـرة مـن النحـويين بالألفـاظ الـواردة فـي الحـديث ولـو علـى بعـض رواياته.[231]ص180

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1.شروط الاحتجاج بالحديث الشريف عند الخضر حسين:

استثمر ما أشار إليه الشاطبي من شروط وفصل في ذلك تفصيلا، راجيا من مجمع اللغـة العربيـة الملكي أن ينظر في هذه المسألة ويقطع فيها رأيا.

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 1.الأحاديث التي ينبغي الاحتجاج بها:

قال:" من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع:

أحدها: ما يروى على قصد الاستدلال على كمال فـصاحته υ كقولـه: «حمـي الـوطيس» وقوله:« مات حتف أنفه» وقوله:«الظلم ظلمات يوم القيامة» إلى نحو هذا من الأحاديـث القـصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: «مأزورات غير مأجورات» وقوله: «إن الله لا يمـل حتى تملوا».

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنـوت والتحيـات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهدا على أنه كان شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم، وممـا هـو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة برواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعـدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ρ أو إلـى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالـك بـن أنس وعبد الله بن جريج ،والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سـرين ، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني ".[231]ص 177 - 178

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 2. الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها:

أحاديث لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا.

أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعد مدونها من الطبقة التي يحتج بأقوالها ، وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث إلى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى ، أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي ρ أو ألفاظ راويه الذي يحتج بكلامه ، قاصرا عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها.[231]ص 178

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 3.الأحاديث التي يصح أن تختلف الأنظار في الاحتجاج بها:

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 4.الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه:

قال:" والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأول ، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عنها آنفا ، وهو على نوعين:

أ- حديث يرد لفظه على وجه واحد.

ب- وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظرا إلى أن الأصل الرواية باللفظ ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى ويضاف إلى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة ، ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على الناس قولهم :(قبل الزوال سهرنا البارحة) ، قال :" وإنما يقال سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال : سهرنا البارحة ، والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي ρ كان إذا أصبح قال: «هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا» وحديث «وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا» ، ففي قوله: «إذا أصبح قال: هل رأى أحد منكم البارحة»وقوله: «ثم يصبح فيقول عملت البارحة»،شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية وهو في الصباح (سهرنا البارحة) أو (وقع البارحة كذا) ".[231]ص178- 179

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 4. 1.الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية:

قال:" وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، فلأنا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللغويين والنحاة ، لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه ، ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي مثل كلمة (ممثل) وردت في أشهر رواية لحديث : «قام النبي ρ ممثلا» أي: منتصبا، والمعروف في كلام العرب إنما هو ماثل من (مثل) كـ(نصر) و(كرم) ".[231]ص179

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 4. 2.لا يستشهد برواية شاذة أو فيها غلط:

قال:" وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين أنها غلـط مـن الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها، ومثال هذا كلمة (ناعوس) وردت في إحدى روايات حديث:«إن كلماتي بلغت ناعوس البحر» ووردت في بقية الروايات (قاموس البحر) أي وسطه ولجته ، وكلمـة (ناعوس) غير معروفة في كلام العرب ، قال أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث :" فلعل الراوي لم يجود كتب كلمة (قاموس) ".[231]ص179 – 180

2. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 4. 3. تضعيف كلمات جاءت في شك من الراوي ولم تعرف في اللغة:

قال:" و أضعف من هذا أن تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشك من الراوي ككلمة(خطط) وردت في حديث:«ثم نام حتى سمعت غطيطه أو خطيطه»قال ابن بطال :"لـم أجـد كلمة (خطيط) بالخاء عند أهل اللغة ."[231]ص180

وقد أشار الدكتور شوقي ضيف في خلال كلامه عن كتاب مجموعة القرارات العلمية الـذي نشره المجمع سنة 1963 م إلى موقف المجمع من الاحتجاج بالحديث الشريف وقراره في ذلـك ، فقال:"فالمجمع حين رأى الاحتجاج به اشترط ألا يحتج بحديث لم يدون في كتب الصحاح الستة وما قبلها،أما مادون في كتب الحديث المتأخرة فلا يحتج به إمعانا في توثيق الحديث".[232]ص86

وقد ناقش مجمع اللغة العربية بحث الشيخ محمد الخضر حسين-**الاستشهاد بالحديث الشريف في اللغة العربية-**ودرس أنواع الحديث التي ذكرها فيه والشروط التي وضعها لما يـصح ومـا لا يصح الاحتجاج به وقرر ما يلي: [112]ص417

2. 1. 2. 2. 2. 2. قرارات مجمع اللغة العربية:

أ. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

ب. يحتج بالحديث المدون في الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

1.الأحاديث المتواترة المشهورة.

2. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

3.الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

4.كتب النبي ρ .

5.الأحاديث المروية لبيان أنه ρ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

6.الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحـديث بـالمعنى ، مثـل : رجاء بن حيوة ،والقاسم بن محمد ، وابن سيرين .

7.الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة ".[112]ص418

ويرى **صبحي الصالح** أنه لا بدع إذا مال كثير من العلماء المحققين إلـى تقـديم الاستـشهاد بالحديث الشريف على شواهد البدو، مقتديا بمنهج ابن مالك الذي يرى أنه يقدم القرآن في الدرجـة الأولى من الاستشهاد، ثم يليه الحديث الشريف، ويترك كلام العرب في الأخير، لكن صبحي الصالح رغم رؤيته للحديث الشريف بأنه نطق عربي لا مطعن عليه ولا شبهة فيه ، وأن ظاهرة الإعـراب واضحة فيه،غير أنه يرى أن الأمانة العلمية شرط يقتضي ذكر الراوي وذكر لهجته حتى لا يخفـى شيء من أحوال رجال السند.[137]ص122 – 123

وأجاز **عبد الرحمن السيد** الاحتجاج بالحديث الشريف تجويزا مشروطا ، قال:"وجب أن يكون كل ما سلم طريقه وعدل رجاله مقبولا يحتج به ، مرضيا يرجع إليه ، فهو أولى من البيت النـابي الذي لا يعرف له نظير، وأحق من العبارة الشاذة يلقيها العربي، قد يكـون سـبق بهـا لـسانه، أو اضطرب عليه فيها أمره، أو استهواه –كما يقول النحاة- ضرب من الخطأ فنسج على منواله – ولا شك في أن حديثاً مأمون الخطأ من قائله مرعي الجانب من سامعه ، محروصا عليه مـن ناقلـه ، أولى بالاعتبار من قول يلقى على عواهنه لم نعلم حرص قابله على إحكامه كما لم نأمن خفاء ضعفه على راويه".[112]ص 419

وزاد إلى الأنواع التي قررها المجمع نوعين آخرين من الأحاديث:

أ – الأحاديث التي رواها العرب الموثوق بفصاحتهم ،و إن اختلفت ألفاظها ، فالثقة بهم تسمح بالأخذ عنهم سواء كان الحديث من إنشائهم أم كان منسوبا باللفظ إلى النبي ρ .

ب- الأحاديث التي يطمأن فيها إلى عدالة رواتها والتي يغلب علـى الظـن تعـدد مـواطن الاستفهام فيها ، وإن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة.[112]ص 418

وعلل إضافته لهذين النوعين بقوله:"ذلك لأن هذه الأحاديث إنما يستدل بها على سلامة اللغـة وصحة

العبارة، وكل هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض".[112]ص418

وأشارت الحديثي إلى أن هذين النوعين الذين أضافهما عبد الرحمن السيد مستخلـصان مـن الأحاديث التي تكلم عليها الشيخ محمد الخضر حسين في قوله:"إنـا نـرى الاستـشهاد ... بعـض رواياته"، وهي ترى أن الشيخ لم يضع هذين النوعين مع الأنواع التي أوردها في بحثه، واستحسنت إضافة عبد الرحمن السيد لهذين النوعين.[112]ص419

ويرى الدكتور **محمد ضاري** أن يضاف للأنواع التـي ذكرهـا الـشيخ الحـسين الأحاديـث الصحيحة المشهورة التي جاءت في الكتب التي لم تدون في الصدر الأول؛ لأن الأحاديث الصحيحة غزيرة ، وتمثل نسبة عالية لم تستوعبها الكتب المدونة في الصدر الأول كلها ، واستدل على ذلـك بقول البخاري:"أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح ، ومائتي ألف من غيرها " ثم يتبعه بالقول :" ولم يوجد في الصحيحين ، ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح".[112]ص402 – 417

وأضافت الحديثي نوعا آخر ترى الأخذ به مع الأنواع السابقة ، وهو:

كل حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه كما قيل لمقصود بلاغي أو أدبي أو ديني ، وتبين أنهم يتشددون في روايته غاية التشدد ؛ لأنه مما يصح الوثوق بـه حتـى وإن كـان الغرض في نقله لغويا أو نحويا.[112]ص421

ويذكر إبراهيم البنا أن الدكتور **محمد رفعت فتح الله** يرى أن الاحتجاج بالحـديث الـشريف يكون بشرطين هما: البحث في الحديث والاطمئنان إلى الكلام المستشهد به ، وذكر له قولا اسـتنبط منه هذين الشرطين ،وهو:" فأما أخذ الحديث دون بحث ، فذلك ما يستجر الريبـة فـي الاستـشهاد بالحديث " [84]ص258 فالريبة من مرادفات الشك والشك يهز ثقة النفس في الشيء والثقـة مـن مستلزمات الاطمئنان الذي يشترطه محمد رفعت عن طريق لزوم البحث في الحديث.[84]ص258

واشترط **السيد الشرقاوي** في الاحتجاج بالحديث الشريف شروطا في قوله :"أما الحديث الذي يصلح للاستدلال به في النحو واللغة فقد كان الحديث الصحيح – أو مـا حكـم لـه أحـد العلمـاء المعتمدين بأنه على شرط الصحيح – هذا الحديث بشروط الصحة وبخاصة الضبط التـام تطمـئن النفس لصلاحيته للاستدلال به في النحو واللغة".[142]ص 287

ويذكر الخوام أن **عبد الفتاح سليم** ناقش هذه القضية وتوقف عند رأي محمد الخضر حـسين وقال عنه أنه أولى بالقبول ، ثم نادى بأن "تنهض جماعة من رجال الحديث الشريف وتتحمل تبعـة تمييز الأحاديث بعضها من بعض ، ما دون منها في الصدر الأول ،وما دون في غيره ، وما طعن في رجاله ،وما سلم من الطعن ، وما عرف في نقلته العجمة وعدم الدراية اللغوية طبعا واكتـسابا ، وما عرف عنه غير ذلك ، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقا من أمور ، وعندئذ للنحاة أن يـصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث قوة وضعفا ، وصحة وخطأ ، فتحسم هذه المسألة التي دب فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة ولا زال إلى يومنا هذا ".[228]ص13 – 14

2. 1. 3. حجج النحويين المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف:

2. 2. 3. 1. التجويز العقلي للنقل بالمعنى:

لقد احتج المعارضون للحديث الشريف على بطلان جوازه بحجـة نقلـه بـالمعنى غيـر أن الدماميني وغيره رد هذه الحجة بحجة مناقضة لها وموضحة، وهي أن من كان يقول بجـواز نقـل الحديث بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه وعزز حجته بـأن الرواة وعلماء الحديث كانوا يتحرون الضبط ويشددون فيه لهذا السبب مع قـولهم بجـواز النقـل بالمعنى ،يقول الخطيب البغدادي:"والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفا من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر".[104]ص5 – 6 وبالتالي يغلب على الظن أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا، فيلغى ولا يقدح في صحة الاسـتدلال بهذه الأحاديث.

ووافق الدماميني في هذه الحجة كل من الفاسي ومحمود فجال وغيرهم ، مبينين أنه حتى وإن كانت الرواية بالمعنى وكانت الأحاديث الشريفة المحتج بها مروية على هذه الكيفية فلا ضرر فـي ذلك؛ لأن رواة الحديث رواية بالمعنى لا يروونه عبثا، ولم تكن الرواية بالمعنى مطلقة ، وإنما كانت بشروط منها: أن يكون من أهل الضبط والإتقان سواء كانت الرواية عن العـرب أم العجـم ؛ لأن النقاد والمحدثين لم يشترطوا أن يكون الراوي من العرب دون العجم ، فكل من العربي والعجمـي في حالة رواية الحديث يخضعان للشروط نفسها ،والتي يندرج تحتها شروط فرعية كثيرة منها: علم

الراوي والمحدث بما يحيل المعنى أو ينقصه ، وأن يكون عالما عارفا بالألفاظ ، محيطا بمواقعها، خبيرا بمدلولاتها ، والفروق الدقيقة بينها ، عارفا بالأساليب العربية ، وإلا لم تجز له الرواية بغير هذه الشروط إذا خشي الإخلال بها ، وهذا بلا خلاف،[125]ص449 [18]ص312 [102]ص331 [233]ص2 / 60 – 62 وقد قال ابن الحاجب فيما يخص كيفية تجويز الرواية بالمعنى:" الأكبر إن كان عارفا باختلاف مواقع الألفاظ جاز و الأولى صورته إن أمكن ، وإلا فلا ".[234]ص60

فيلاحظ من خلال هذا أن ابن الحاجب رغم تجويزه العقلي للرواية بالمعنى غير أنه يميل إلى تجويز الرواية باللفظ ، وقال في موضع آخر :" فإن من نقل بالمعنى أداه كما سمعه ولذلك يقول المترجم: أديته كما سمعته فهمنا (سمعنا)[1] أن المراد اللفظ "[234]ص61 كما أن الراوي بالمعنى يجب عليه أن يبين بالألفاظ ،نحو: (أو كما قال) و (أو نحوه) و (أو شبهه) ,,, وما أشبه ذلك، [233]ص2 / 60 [18]ص 314 – 315 وقال الشاطبي:" أجاز المحققون رواية الحديث بالمعنى للعارفين بدلالات الألفاظ ". [90]ص3 / 402

2. 1. 3. 2.التشدد في رواية الحديث النبوي باللفظ :

إن الحفاظ على ألفاظ الحديث الشريف أمر عزيز وحكم شريف، وهو الأولى عند كل ناقل، والأجدر أن يخضع له كل راوٍ قدر المستطاع ، إذ إن الكثير من الصحابة و التابعين، ومن جاء بعدهم من رواة الحديث قصروا رواية الحديث على اللفظ، ومنعوا روايته بالمعنى-باتفاق -من غير خلاف بين العلماء ،[18]ص312 خاصة في الأحاديث المتعبد بلفظها ، كالأذكار والأدعية ، والتشهد ، والقنوت ، وكذلك الأحاديث التي هي من جوامع كلمه ρ ،فإن منع الرواية فيها بالمعنى كان باتفاق ، وكذلك ما يستدل بلفظه على حكم لغوي إلا أن يكون الذي أبدل اللفظ بلفظ آخر عربي يستدل بكلامه على أحكام العربية.[18]ص 312

وإذا سلمنا أن الأحاديث لا تفيد القطع بالأحكام النحوية فإنها تفيد الظن بها ، وهذا يعني أن اليقين في نقل ألفاظ حديث النبي ρ بعينها غير مطلوب في هذا الباب ، والمطلوب غلبة الظن في نقلها بعينها الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل ، ولا سيما التشديد في ضبط الألفاظ ،والتحري في نقل الأحاديث بأعيانها شائع بين النقلة من الرواة والمحدثين.[74]ص1 / 14- 15 [225]ص3 / 203

واحتج الفاسي على رواية الحديث الشريف باللفظ بأن فريقا من المحدثين والفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرهم كان يمنع الرواية المطلقة للحديث بالمعنى و يصر على روايته باللفظ،[125]ص456 ومن أصحاب هذا الفريق،[105]ص3 / 123 ابن كثير الذي قال:" وكان ينبغي أن يكون هذا المذهب هو الواقع"،[105]ص3 / 124 والقاضي عياض في قوله: "ينبغي سد باب الرواية بالمعنى ، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديما

[1] - هكذا وردت في الكتاب

وحديثا"،[124]ص36 [122]ص 224 ويرى الحافظ بن حجر العسقلاني أن الأولـى هـو إيراد الحديث بألفاظه ، دون التصرف فيه،[124]ص36 كما أن سراج الدين البلقيني أشار إلـى أن الأحاديث التي نقلت بغرض التبيين،وقيل بأنها مروية بالمعنى ،وكان يشار إليها بـ(أو كما قـال، أو نحو هذا وما أشبه ذلك من الألفاظ) لم تفهم على حقيقتها،وإنما رويت اللفظ.[102]ص398

واعتمده مسلم في صحيحه فإنه كان يميز اختلاف الرواة حتى في حرف من المتن مع احتمال أن بعضه لا يتغير به المعنى أو يكون احتمال اختلاف معناه خفيا ، وكذلك سلك هذا المـسلك أبـو داوود وسبقهما إلى ذلك شيخهما الإمام أحمد.[105]ص3 / 124

وقال مالك أنه لا يجوز رواية حديث النبي ρ بالمعنى ويجب روايته بلفظه [104]ص188 ، وصوبه القرطبي (656 هـ) قائلا: " وهو الصحيح من مذهب مالك". [105]ص3 / 123

وقيل لا يجوز روايته بالمعنى إن كان عملا، [105]ص3 / 125 وقيل لا يجـوز الروايـة بالمعنى لغير الصحابة خاصة ، لظهور الخلل بالنسبة لمن بعدهم بخلاف الصحابة ، فهـم أربـاب اللسان وأعلم الخلق بالكلام،[105]ص3 / 126 وقيل لا يجوز لغير الصحابة والتابعين ، جزم بـه بعض معاصري الخطيب البغدادي، وهو حفيد القاضي أبي بكر في أدب الرواية، قال :لأن الحديث إذا قيده الإسناد وجب أن لا يختلف لفظه، [105]ص3 / 126 وقيـل لا يجـوز روايـة الحـديث بالمعنى لمن يحفظ اللفظ،[105]ص3 / 127 وقال ابن حزم في كتاب الإحكام أنه لا تجوز الرواية بالمعنى في التحديث، والإسناد والتبليغ خاصة ، بخلاف الإفتاء والمناظرة،[108]ص2 / 86 وقيل لا يجوز بغير اللفظ المرادف له،[104]ص198[234]ص61 وقيل لا يجوز في المعنى الغـامض دون الظاهر.[104] ص198

وبالتالي كل عبارة جاءت في صيغة النفي أو النهي عن رواية الحديث بالمعنى فهـي إثبـات لروايته باللفظ، والخلاف الوارد ذكره هنا هو خلاف حول ما يجب روايته باللفظ، وليس الخلاف في إمكانية الرواية باللفظ من عدمها.

ومن بين المحدثين الذين كانوا يوجِبون الرواية باللفظ: عبد الله بن عمر، عن أبي جعفر محمد بن علي قال:"لم يكن من أصحاب رسول الله ρ أحد إذا سمع من رسول الله ρ لا يزيد فيه ولا ينقص ولا... مثل عبد الله بن عمر".[104]ص171

وعن محمد بن علي قال:" كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم يـنقص منـه ولـم يجاوزه ولم يقصر عنه".[104]ص171

ومنهم زيد بن أرقم، فقد روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال:" قلنا لزيد بن أرقم: يـا أبـا عمرو ألا تحدثنا؟ فقال:قد كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ρ شديد".[104]ص171

ويذكر أن أبا أمامة كان يحدث بالحديث كالرجل الذي يؤدي ما سمع.[104]ص172

وروي عن عمر بن الخطاب τ أنه قال:« من سمع حديثا فحدث به كما سمع فقـد سـلم ». [104]ص173

فمن ذهب هذا المذهب شدد فيه كثيرا ، في الاقتصار على رواية الحديث الشريف كما سـمع دون تقديم كلمة على أخرى أو حرف على آخر أو زيادة حرف أو حذفه ولا إبدال حرف بحرف ولا تخفيف ولا تثقيل كما أنهم لم يجوزوا تبديل الحركات الإعرابية فلا يرفـع منـصوب ولا ينـصب مرفوع أو مجرور ، حتى وإن لم يتغير المعنى في ذلك كله ، حتى أن بعضهم اقتصر على اللفـظ ولو خالف اللغة الفصيحة ، وكذا لو كان لحنا.[105]ص3 / 123

1- وممن روي عنه أنه لم يجز إبدال كلمة بكلمة ابن عمر في حديث «مثل المنـافق كمثـل الشاة العائرة بين الغنمين» فقد أبدل رواة آخرون كلمة (العائرة) بكلمات أخرى كـ(الرابـضة) ... ،لكن ابن عمر رفض تبديلها خشية الكذب على رسول الله ρ ، وكذلك القاضي أبو بكر أحمـد بـن الحسن بن أحمد الحرشي وأبو داوود.[104]ص173

2- وممن روي عنه أنه لم يجز تقديم كلمة على كلمة ابن عمر، إذ إنه في حـديث (أركـان الإسلام) يذكر صيام رمضان آخِراً ، وذكر رجل آخر أمامه الحديث نفسه لكنه أخّـر الحـج وقـدم الصيام، فقال له ابن عمر :" لا ، اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من في رسـول الله ρ " وكذلك ابن سيرين ومحمد بن عاصم .

3- وممن روي عنه أنه لم يجز زيادة حرف واحد ولا حذفه وإن كان لا يغير المعنى :ابـن عمر وسفيان ،والأعمش [104]ص175 – 178 الذي قال :" كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوا أو ألفا أو دالا ...". [104]ص178

4- وممن روي عنه أنه لم يجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة مالـك بـن أنس ، عن معن بن عيسى قال:"كان مالك بن أنس يتقي في حديث رسول الله ρ مابين التي والـذي ونحوهما "،[104]ص178 وقال إسحاق بن موسى: سمعت معنا يقول :" كان مالك يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله ρ "[104]ص179 [234]ص60 وكذلك محمد بن يحي وأبـو الأسود. [104]ص179

5- وممن روي عنه أنه لم يجز تقديم حرف على حرف نجد: سفيان وأبا زرعة الـذي قـال عن أبي هريرة عندما روى عنه حديثا فيه كلمة (عوثاء) ، قال :"كان أبو هريرة رجلا عربيـا لـو شاء أن يقول (وعثاء السفر) لقال ".[104]ص179

6- وممن روي عنه أنه كان لا يرى تخفيف حرف ثقيل ولا تثقيل حرف خفيـف وإن كـان المعنى فيهما واحد ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحماد الذي قال عن حديث شريف كان قد سمعه :" سمعت هذا الحديث من رجلين فقال أحدهما : نمى خيرا ، خفيفة ،وقال الآخر نمى خيرا ، ثقيلـة ". [104]ص181

7- وممن روي عنه أنه كان لا يرى رفع حرف منصوب ولا نـصب حـرف مرفـوع أو مجرور وإن كان معناهما سواء نجد أبا داوود سليمان بن الأشعث فقد قال أن لفظة (عمدة) رواهـا عبد الله بن عمر مفتوحة العين والميم ورواها مجاهد مضمومة العين والميم وكذلك مالك بن مغول ، وعلي بن عبد الله.[104]ص182

2. 1. 3. 2. 1.اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة :

إذا كانت لغات العرب كلها حجة عند ابن جني،[64]ص2 / 12 -13 وكان مما يروى مـن الحديث الشريف يدل على لغة من لغات العرب فلا ضيم أن يكون حجة في قواعد اللغـة، ويوافقـه قول أبي عبيد :" لأهل الحديث لغة،و لأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا نجد بدا مـن اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع ".[104]ص182

وقد ذكر الخطيب البغدادي أحاديث كثيرة ألفاظها تدل على اختلاف اللغات مثلا حـديث " ارم بهما حوث وقعتا "،قيل: إنها لغة تميم،[104]ص182 وقيل بأن النبي ρ تكلم بلغة الأشعريين الذين يقلبون اللام ميما في الحديث المشهور :«ليس من امبر امصيام في امسفر»،ويقولون:مررنا بامقوم ، أي: بالقوم ،وهي لغة مستفيضة إلى الآن باليمن،[104]ص183 وقيل عن (لغيت) أنها لغـة أبـي هريرة ، وإنما هي (لغوت)، هذه اللغات وغيرها في الأحاديث الشريفة كثيرة.[104]ص183

2. 1. 3. 2. 2.فريق من المحدثين يوجب تصويب الحديث إن لحن فيـه المحـدث وترك موجب الإعراب:

ذكر الخطيب البغدادي فريقا من المحدثين يوجب تأدية الحـديث علـى الـصواب وإن كـان المحدث قد لحن فيه وترك موجب الإعراب ، ويقول في ذلك:"وهذا إجماع منهم أن إصلاح اللحـن جائز "، [104]ص198 ومنهم: الأعمش ، أبو جعفر ، الشعبي، الأوزاعي ، حماد بن سلمة ،همام ، والحسن بن علي الحلواني، وعفان ،وعبد الله بن المبارك ، والنضر بن شميل ،وأبو عبيد ،ويحي بن معين وأحمد بن صالح ، وأحمد بن حنبل ، والحسن بن محمد الزعفراني وعلـي بـن المـديني ،و سفيان.وذكر لهم روايات في الكفاية فيما يخص تصويبهم اللحن في الحديث.[104]ص194 -198

قال عيسى بن يونس:" قال رجل للأعمش: إن كان بن سيرين سمع الحديث فيه اللحن فيحدث به على لحنه ، فقال الأعمش: إن كان بن سيرين يلحن فإن النبي ρ لـم يلحـن ،يقـول: قومـه "، [104]ص198 وعن ابن جعفـر قـال لا بـأس بالحـديث إذا كـان فيـه اللحـن أن يعربـه "، [104]ص195 وعن جابر قال:" قلت للشعبي أسمع الحـديث ملحونـا فأعربـه ؟ قـال نعـم "، [104]ص195 وقال الوليد بن مسلم :" سمعت الأوزاعي يقول : أعربوا الحديث فإن القوم كـانوا عربا "،[104]ص 195 وقال همام :"إذا حدثتكم عن قتادة فكان في قتادة فكان فـي حديثـه لحـن فقوموه ، فإنه كان لا يلحن"، [104]ص196 وقال علي بن الحسن بن شقيق:"قلت لعبد الله –يعنـي بن المبارك- الرجل يسمع الحديث فيه اللحـن يقيمـه ؟ قـال :نعـم ، كـان القـوم لا يلحنـون "،[104]ص196 وروي أن إسحاق بن إبراهيم كان يقول :" سمعت النضر بن شميل يقول : كـان عوف بن أبي جميلة رجلا لحانا قد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة "،[104]ص196 وسمع عن أبي عبيد أنه كان يقول :" ما كتبت اللحن في كتابي ، وإن لحن المحدث فربما رأيت في كتـابي اللحـن فأتوهم إني أنا الذي أخطأت"، [104]ص196 وقال عباس بن محمد قيل ليحي وهو ابن معين مـا تقول في الرجل يقوم الرجل حديثه، يعني ينزع منه اللحن ؟ قال : لا بـأس بـه "،[104]ص197 وقال أبو داوود سليمان بن الأشعث:" كان أحمـد بـن صـالح يقـوم كـل لحـن فـي الحـديث "،[104]ص197 وقال عبد الله بن أحمد :"حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد الميموني من ولد ميمون بن مهران قال: رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه "،[104]ص197 وقال خلاد: حدثنا أبـو جعفر بن إسحاق بن بهلول قال:" سألت الحسن بن محمد الزعفراني عن الرجل سمع الحديث ملحونا أيعربه ؟ قال :نعم "،[104]ص197 وروي عن علي بن المديني –وقـد ذكـر وكيعـا واللحـن- فقال:"كان وكيع يلحن ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجبـا ، كـان يقـول : حثنـا مـسعر عـن

عيشة"،[104]ص197 وروي أن سفيان قال :" كان بن أبي خالد يقول : سمعت المستورد أخي بني فهر ، يلحن فيه فقلت : أنا أخا بني فهر ". [104]ص197

ويكفي أن تكون هذه النصوص المروية وغيرها مما ذكر الخطيب دليلا على مقت المحـدثين للحن في لغة الحديث ونبذه نبذا ، وإذا كانوا قد صوبوا ما رأوه لحنا من الأحاديث؛ فإنهم صـوبوه إلى ما يمكن الاحتجاج به على قواعد اللغة ، فإن نبذهم للحن وتصويبهم له دليل على سلامة ألسنتهم وفصاحتها.

قال الشيخ الخضر:"والذي نستفيده من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلـك ممـا يساعد على روايتها بألفاظها ".[231]ص175

أضف إلى ذلك أن أغلب رواة الحديث كانوا يعيشون في حيز عصور الاحتجاج ، وحتى لـو سلمنا جـدلا ، بـأنهم رووا الأحاديـث بـالمعنى ، وصـاغوها بعبـارتهم فـإنهم ممـن يحـتج بهم،[115]ص95 يقول الشيخ الخضر:" ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية ، يجعل الظن الكافي لرجحـان أن تكـون الأحاديـث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظ ممن يحتج بكلامهم".[231]ص175

وكانت حجة تمام حسان أن الذين تلقوا الأحاديث الشريفة تلقيا مباشرا مـن النبـي ρ كـانوا صحابيين وهم عرب خاص من ذوي الفصاحة والسليقة،و لو احتمل أن واحدا منهم خانته ذاكرته في رواية الحديث على لفظه لبلّغ المعنى بألفاظ فصيحة من عنده.

أما رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين فكانوا أحد الفريقين إما عربا أقحاحـا يـصدق عليهم ما صدق على الصحابة ψ ،وإما عجما عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص وأنهـم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضوا بالنواجذ على ما كان لديهم ,أضـف إلـى ذلـك أن هـؤلاء الأعاجم لم يرووا الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدءوا جهودهم النحوية في ظل مجتمـع فصيح، ولم يسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت قواعد النحو أكثر ممـا خالفهـا الـشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص ، وعلى الرغم من ذلك فإن النحاة بنوا قواعدهم عليه وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر.

كما أن الرواية بالمعنى مثلما كانت في الحديث الشريف كانت في الكثير من الشواهد الشعرية التي احتج بها النحاة ولم يرفضوها ،ويشهد لذلك تعدد رواية الشاهد الواحد ، وإذا كان الشعر قد نال مرتبة مرموقة عند النحاة مع أن روايته متعددة ، فإن نيل هذه الرتبة للحديث الشريف أحق وأولى ، ومثلما قبل الشعر بتعدد رواياته يقبل الحديث بتعدد رواياته كذلك.[91]ص94 – 95

ولم يكن للنحاة في أي حال من الأحوال أن يرفضوا هذه اللغة التي بولغ في نقدها وضـبطها والوصول بها إلى الكمال صحة وصوابا ، وقد أثنى الثقات من النقاد كالجاحظ على جماعة من أهل العلم من الموالي كالحسن البصري ، وعمرو بن فائد الأسواري وغيرهما بحيـث اطمـأن النحـاة أنفسهم إلى علمهم ، فصح الاعتماد عليهم عند هؤلاء النحاة كما صح الاعتماد على سـيبويه فـي النحو وهو أعجمي ، وكذلك الشعبي الذي قال عنه ابن عياش لمناظره في حضرة العباس :" وأيـن أنت ممن لم تر عينك مثله في زمانه من أصحاب النبي ρ ولا أحفظ لما سمع ، ولا أفقه في الدين ،

ولا أصدق في الحديث ولا أعرف بمغازي النبي ρ وأيام العرب ، وحـدود الإسـلام والفـرائض والغريب ،والشعر ،ولا أوصف لكل ذلك من عامر بن شراحيل الشعبي".[111]ص27

وكان من رجال الحديث جماعة من أهل العلم ممن عرفوا بتضلعهم في العربية ، ومن هؤلاء النضر بن شميل وحماد الراوية المشهور بقصته مع سيبويه.[111]ص26

كما أن المقاييس الدقيقة التي وصلت بها أحاديث النبي ρ تنهض حجة دامغة على أن أقوالـه نقلت معربة أيضا ، فقد كان رواة الأحاديث أحرص في نقلها من نقل الرواة لأشـعار الجـاهليين ، وكانوا يعتقدون أن هذا الأمر دين فبالغوا في رواية الحديث باللفظ وشددوا في روايته بالمعنى ، وإذا كان بعضهم قد أدوا شيئا من الحديث بلهجتهم الخاصة فهذا لا يعني أن أداءهم إياه كان مجردا من الإعراب ، فهو على كل حال نطق عربي لا مطعن عليه ولا شبهة فيه ، وظاهرة الإعراب واضحة فيه.[137]ص122

2. 1. 3. 3.الحديث الشريف و تاريخ تدوينه:

إن الظاهرة التي لا يمكن إنكارها والتي على أساسها رفض الاحتجـاج بالحـديث الـشريف واستُثني هي ظاهرة انتشار اللحن وتخلل الفساد في اللغة العربية، لكن لابد من استدراك شيء وهو أن هذا الفساد أو اللحن لم يكن صهريج ماء كدر أفرغ دفعة واحدة في حوض صاف فأفسده، وإنمـا مس طوائف من الناس دون أخرى وأماكن دون أخرى ، وكان ذلك عبر أزمنـة دون أخرى،فقـد انتشر شيئا فشيئا، وليس دفعة واحدة، وأسرع إلى طائفتين من أبناء العـرب أو الناشـئين بيـنهم ، فالطائفة الأولى هي طائفة المولدين الذين كانت أمهاتهم من الأعاجم والطائفة الثانيـة هـي طائفـة الساكنين في الأمصار لكثرة مخالطتهم للأعاجم،فهؤلاء هم أول من أدخل اللحـن علـى العربيـة، وبالمقابل حافظ فريقان من العرب على فصاحة اللغة ،وهم: سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطـة الأعاجم ، وأبناء الخاصة من سكان الأمصار الذين لم تكن أمهاتهم من الأعاجم، فهؤلاء لـم تُمـس فصاحتهم بسوء.

أما بالنسبة لزمن ظهور اللحن بجلاء فقد ظهر في أواخر حكم الدولة الأموية التي سقطت عام 132 هـ ،[231]ص174 – 175 والأكيد أن هذا الانتشار كان في الأمصار وعند الحضر ، لكن التحديد الزمني لعصور الاحتجاج على قواعد النحو واللغة حدد بنهاية القرن الثاني عنـد الحـضر ونهاية القرن الرابع عند البدو، ولم يكن هذا التحديد مصطنعا أو عبثا بـل كـان لـه مـا يبـرره، [93]ص46 [64]ص2 / 5- 8 كما أنه كان موازيا لزمن تدوين الحديث،وهي فترة واسعة وكافية لتدوين أكبر قدر من الأحاديث المحفوظة من اللحن.

ويقر ابن خلدون أن تدوين الأحاديث والأخبار والكثير من المرويات وقع في الـصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، هذا في حالة تسليمنا أن الأحاديث كانت جميعا تتناقل بالمعنى في ذلـك الوقـت.[74]ص1 /14 -15 [231]ص171

كما أن الخلاف الذي كان واقعا بين العلماء في جواز النقل بالمعنى أو باللفظ كان واقعا فيمـا لم يدون ولم يكتب ، أما مادون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غيـر خـلاف بينهم، [74]ص1 / 14-15 [231]ص171 وبعدما ذكر ابن الصلاح الخلاف الواقـع فـي نقـل الحديث بالمعنى،قال:" ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم –فيمـا تـضمنته

بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شـيء مـن كتـاب مـصنف ويثبـت بدلـه لفظـا آخـر بمعناه"[102]ص396 لذلك قال الدماميني على لسان شيخه ابن خلدون :"والقائلون مـنهم بجـواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى ".[231]ص171

وبالتالي كل ما احتمل أنه تبدل قبل التدوين قد صار ثابتا بعده ويمكن الاحتجاج به.[74]ص1 / 14- 15

إن النهي عن كتابة الأحاديث الشريفة لم يكن قاطعا وحتميا ولم يكن عاما، وبالتالي لم يقـصد به الجميع ، بل أباح النبي ρ كتابة الحديث لبعض الصحابة ،[100]ص52 وكذلك أباحتها طائفة من الفريقين بالقول أو الفعل ، فمن الصحابة: أبو بكر ، عمر ، علي ، الحسن بن علي، عبـد الله بـن عمر بن العاص ، وأنس ،وبن عباس ،وأبو أمامة الباهلي ، وجماعة لم يـسموا فـي ذلـك، ذكـر الخطيب رواية عنهم.[126]ص87 -98 [105]ص3 / 7-9 [100]ص92

ومن التابعين من الطبقة الأولى: سعيد بن المسيب ،الشعبي، الحسن البصري، بشير بن نهيك، بن أبي أفلح ، سعيد بن جبير.

وممن جوزها من الطبقة الثانية والثالثة من التابعين في ذلك: قتادة ، أبو قلابة ،بن عقيل، عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، محمد بن علي، أبو جعفر ،محمد بن الحنفية ، عبـد الله بـن حنش، عبيد (المكتب) ، مجاهد أبو حجى الكناسي ، عمر بن عبد العزيز ، أبو بكر بن محمـد بـن عمر بن حزم، صالح بن كيسان ، الزهري، رجاء بن حيوة ، سليمان اليشكري ،أبـو سـفيان(أقـر بفضل كتاب العلم) وسالم بن أبي جحدر ، إبراهيم(أقر بفضل كتاب العلم)، أبو عيـاش(كتـب عـن أنس)،معاوية بن قرة المزني ،وحماد.

وممن جوزها من الطبقات الأخرى كثيرون : كأيوب السختياني ،ويحي بن سعيد وحماد بـن سلمة ، والأعمش ،ومن هؤلاء من عاصر الخليل وسيبويه[126]ص99 -110 ، فـي زمـن لـم يتجاوز فيه تدوين اللغة العربية التسعين سنة.

بعدما توفي النبي ρ زادت نسبة من يكتبون الحديث الشريف من الصحابة، إذ لم يعد هناك ما يدعوهم إلى التحرج من الكتابة خاصة وأن القرآن كان قد دون كله بوفاة النبي ρ، ولم يعد هناك ما يلبس القرآن بالحديث الشريف.[100]ص58

ثم جاء التابعون ψ وقد تهيأ لهم من الأحاديث والسنن ما لم يتهيأ لغيرهم ، إذ تمـت معظـم الفتوحات وسكن الصحابة الذين حملوا الأحاديث عن رسول الله ρ الأمصار، فأصبح هنـاك تفـرغ للعلم والرواية والفتوى وتكونت المدارس من أساتذة وأئمة وطلاب ، وأصبح للكتاب والسنة منزلـة مرموقة في المجتمع الإسلامي، وكان لرواية الحديث والسنن حظ كبير .[100]ص58

2. 1. 3. 3. 1.بداية تدوين الحديث تدوينا عاما:

ازدادت الحياة العلمية وكثر رواة الحديث وكاتبوه من التابعين، وفي أواخر عصرهم اتـسعت رقعة الإسلام وانطوى تحت لوائه شعوب كثيرة منهم من ذاب في الإسلام باطنا وظاهرا ومنهم من أخفى له العداوة والبغض ،كما كثرت الفرق والمذاهب وظهر الوضع في الحديث لنصرة هذه الفرق، [100]ص65 فرأى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (99 هـ -101 هـ) أن تجمع الأحاديـث

والسنن في الصحف ، وأن تدون تدوينا عاما في الكتب ،حتى يميز الصحيح من الزائف ، وحتى لا يضيع منها شيء بموت حفاظها ، فكتب إلى أمراء وعلماء الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك وكـان ذلك في نهاية المائة الأولى وبداية المائة الثانية.[100]ص65

ومن الأحاديث التي رويت عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر بجمع الحديث وتدوينه ما جاء في تقييد العلم عن يحي بن سعيد عن عبد الله بن دينا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكـر بـن محمد بن عمرو بن حزم:" أن انظر ما كان من حديث رسول الله ρ أو سنته أو حديث عمرة أو نحو هذا ، فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبـد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبي بكر ".[126]ص105

2. 1. 3. 3. 1. 1.مراحل تدوين الحديث الشريف:هذه المراحل المعروفة التي مر بها تدوين الحديث باختصار:

2. 1. 3. 3. 1. 1.تدوين الحديث في القرن الثاني(100- 200 هـ):

شاع التدوين في الطبقة التي تلت طبقة الزهري، وأبي بكر بن حزم ،فألف الإمام مالك (179 هـ)موطأه ، فتوخى فيه القوي من أحاديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التـابعين ومن بعدهم.[100]ص67

2. 1. 3. 3. 1. 1. 2.التدوين في القرن الثالث (200- 300 هـ):

يعد القرن الثالث أخصب القرون بالنسبة لتدوين السنة وأزهاها ففيه ظهرت الكتب الستة التي تعد أهم دواوين السنة وأشملها للحديث ، إذ أنها لم تدع من الأحاديث إلا القليل الذي تداوله من جاء بعدهم من الأئمة. وكذلك ظهرت فيه كتب الحديث دراية، ككتب نقد الحديث والجـرح والتعـديل، وكذلك المصنفات كصحيحي البخاري ومسلم.[100]ص70

وإذا صار الحديث علما يدرس بعدما كان متنا يروى ويدون بكل دقة وصرامة، فإن ذلك دليل على اكتمال تدوينه مبكرا قبل انتشار اللحن في كافة شبه الجزيرة العربية ،وعلى ألـسنة النـاطقين بالعربية ، ونقد العلوم والبحث في أصولها لا يكون إلا بعد تمامها.

2. 1. 3. 3. 1. 1. 3.التدوين في القرن الرابع (300-400هـ):

كانت المؤلفات السنية في خلال هذا القرن قد اكتملت ، وبدأت تظهـر المؤلفـات المرجعيـة المعتمدة على المؤلفات الأصلية ،كما استُدرك فيها ما فات الأولين.

2. 1. 3. 4.استناد النحاة المجوزين للحديث إلى كتبه ومـصنفاته مـستغنين عـن الرواية بالمشافهة:

إذا كان تدوين الحديث الشريف قد تم رواية ودراية في خلال أربعة قرون، فهذا يسمح للنحاة أن يجعلوا الحديث الشريف مصدرا يحتج به على القواعد، ويعد مبررا للنحاة الـذين طبقـوا هـذا المذهب لاعتمادهم على الكتب والمصنفات والمجامع السنية وتركهم للرواية والمشافهة.[33]ص41

2. 1. 3. 5.النحاة والعلماء المجوزين للحديث كانوا عالمين به ومؤلفين فيه:

إن الذين انتصروا للاحتجاج بالحديث الشريف والذين احتجوا به بكثرة في مسائل النحو والصرف هم من أئمته ، أو من المطلعين عليه أو المشتغلين به،[18]ص313 حيث إنه إذا اطلعنا على حقيقة الأصول الفكرية لهؤلاء ، نحاة وغيرهم من العلماء نجدهم اعتمدوا على أصلين أساسيين ،هما الكتاب والسنة ،الأصلان اللذان يستهل بهما العلم عندهم في ذلك الوقت ،وتفنى الأعمار لأجلهما عند أغلبهم، خاصة عند من اختارهما غاية ،ولم يمر هؤلاء مرور الكرام على السنة المحمدية بل حفظوا متونها وأسانيدها ،وكانوا متعمقين فيها جدا رواية ودراية،

عالمين بمصطلحاتها، ما يجوز فيها وما لا يجوز حتى أن الكثير منهم تتلمذوا على أيدي علماء الحديث كالسجستاني،[235]ص12 ومنهم من ترك لنا مؤلفات في الحديث الشريف،كالسهيلي الذي" شهد له كتابه الروض الأنف بهذه المكانة ،فقد دل على معرفته بالأسانيد والعلل وأسماء الرجال وعلى حفظه للمتون وضبطه فاستحق بذلك أن يلقب بالحافظ والمتحدث"[84]ص114 وقال الصفدي عن ابن مالك :" وكان أمة في الاطلاع على الحديث ،فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب "،[143]ص1 / 134 وقال فجال:" أما ابن مالك فهو إمام في الحديث بالإضافة إلى إمامته في علم العربية ، وهذا هو السبب الذي حذا به إلى الاستشهاد بالحديث " [18]ص110 وخير مثال على ذلك المؤلفات الجمة التي خلفها جلال الدين السيوطي في الحديث الشريف وعلومه،وهو في هذا الميدان غني عن التعريف.

2. 1. 3. 6. دقة منهج رواية الحديث الشريف وتأثر اللغويين به:

الذي يشفع لنزاهة رواية الحديث الشريف وبراعة منهجه هو أن علماء اللغة لما أرادوا توثيق النصوص اللغوية التي احتجوا بها في النحو والصرف واللغة ساروا على الطريق التي اختطها المحدثون ، واتبعوها في شروط الراوي و المتن والسند،حتى أنهم نقلوا مصطلحاته وطبقوها في اللغة، وخير مثال على ذلك ما فعله بعض النحاة في مجالسهم وأماليهم كثعلب والقالي،و ما فعله ابن الأنباري(577هـ)في كتابه لمع الأدلة وما فعله السيوطي في كتابيه الاقتراح والمزهر، فكان المحدثون أسبق لهذا المنهج وأشد حرصا عليه في ضبط الأحاديث والاهتمام بتصفيتها وتوثيقها وتصحيح رفعها إلى الرسول الكريم ، أو وقفها على الصحابة والتابعين ψ،وتقليد أهل اللغة لهم دليل على براعة ونجاعة منهجهم.[112]ص421

2. 1. 3. 7. أثر الأوضاع السياسية في الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة:

2. 1. 3. 7. 1.انحلال فرقة المعتزلة وأثره في الاحتجاج بالحديث الشريف:

لم يكن النحاة يعيشون في بيئة منعزلة عن السياسة والمجتمع بل كانوا مؤثرين ومتأثرين كغيرهم من الطبقات الخاصة والعامة بهذه الأوضاع ، وما يطبق على الغير يطبق عليهم وما يهابه الغير يهابونه خاصة النحاة الذين كانوا على علاقة بالحكام أو الفرق الدينية كالمعتزلة.

2. 1. 3. 7. 2.قيمة الفرقة الاعتزالية والسنة في عهد الرشيد(170 هـ - 193 هـ):

مر المعتزلة في العصر العباسي بفترات عرفوا فيها بالعنفوان والتجبر ، غير أن الفترة التـي حكم فيها الرشيد ، والتي دامت ثلاثة وعشرين سنة لقي فيها المعتزلة متاعب جمة نظـرا لكراهيـة الرشيد لمبادئهم ، فقد نهى عن الكلام وأمر بحبس المتكلمين ، وحبس العتابي الشاعر وثمامـة بـن أشرس المعتزلي الذي اتخذه فيما بعد نديما ولم يتأثر بمذهبه ،كما توعد بشرا المريسي ، فظل مختفيا طوال خلافة الرشيد ، وكان الرشيد يقتل كل من يقول بخلق القرآن جهارا ،فتراجعت سلطة المعتزلة في عهد الرشيد ، وعادت كما كانت عليه في عهد المأمون الذي آزر هذه الفرقة وأعلن الولاء لهـا ،وفرض مبادئها بما في ذلك القول بخلق القرآن ، لكن الإمام أحمد كان يرفض هذا القول ومذهبـه إلى أن وقع في محنة من ذلك.[151]ص117

2. 1. 3. 7 . 3. قيمة الفرقة الاعتزالية والسنة في عهد المتوكل (232هـ - 247 هـ):

وبحلول القرن الثالث صار نجم المعتزلة إلى أفولٍ ابتداء من تولي المتوكل للخلافة عام 232 هـ ، فأظهر انتصاره لأهل السنة ، وأمر بمنع الأخذ في مسألة الكلام ، وأعلن سـنة 234 هـ ـ إبطال القول بخلق القرآن، والكف عن ذلك ،وهدد كل من أثار هذه المسألة ، وهدد كل من تعلم علم الكلام بالسجن إلى الموت ،[151]ص121 قال المسعودي:" لما أفضت الخلافة للمتوكل أمر بتـرك النظر والمباحثة في الجدال، والترك لما كان عليه الناس في خلافة المعتصم والواثق ، وأمر النـاس بالتسليم والتقليد ، وأمر الشيوخ المحدثين بالتحديث وإظهار السنة والجماعـة"[148]ص 3 / 199 وأمر أهل الذمة بالتميز عن المسلمين في لباسهم وعمائمهم وثيابهم ، كما أمر عام 136 هـ بهـدم قبر الحسين بن علي بن أبي طالب وما حوله من الدور ، ومنع الناس من زيارة الموضـع وجعلـه مزرعة تزرع وتستغل ، وأظهر الميل للمحدثين ووقف بجانبهم ،واستقدم بعضهم إلى سامراء وجذل عطاياهم ،وأمر بإكرام الإمام أحمد إكراما عظيما ، وقتل محمد بن عبد الملك بن الزيات الذي سعى في قتل أحمد بن نصر وسعى محنة الإمام أحمد ، كما أمر بدفن جثمان أحمد بن نصر – الذي كان بقي معلقا مصلوبا منذ قتله الواثق- دفنا محترما لائقا .

وهكذا انتهت سنوات سيطرة قوة الفكر والمعتقد الاعتزالي على السلطة خاصة وعلى النـاس عامة ،[151]ص121 وتعالت سلطة المحدثين وعلى رأسهم الحنابلة فقوي نفوذهم في الحكم ،وكان لهم رد فعل عنيف على ما كان يفعله بهـم المعتزلـة فـي أيـام قـوتهم فـانتقموا مـنهم عمـلا وعلما،وانتصروا انتصارا كبيرا، حتى أنه قيل إن محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ ألف كتابا في اختلاف الفقهاء ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل، ولما سئل عن ذلك ، قال بأن الإمام أحمد لم يكن فقيها، وكان محدثا فقط، ولم يكن له أصحاب يعول عليهم في الفقه فاستاء الحنابلة من قولـه واتهموه بالانتماء للرافضة ، واتخذوا ضده إجراءات منها منع الناس من الجلـوس إليـه ، ومـن الدخول عليه ورموه بمحاريبهم ، ولما لزم بيته رموه بالحجارة حتـى تكدسـت ، ومـا أنقذتـه إلا السلطة. وبالغوا في سيطرتهم حتى أنه في سنة 323هـ عظم أمرهم ببغـداد وقويـت شـوكتهم ، وصاروا يكبسون دور القواد والعوام ، وإن وجدوا نبيذا أراقوه وإن وجدوا قينة ضربوها وكـسروا آلة الغناء ، فأرهجوا بغداد.[148]ص2 / 200

ومن عهد المتوكل آلت السيادة للمحدثين ومنهجهم ولم يسترد المعتزلة سلطتهم يوما بعد المحنة وآل نجمهم إلى الأفول ، ومن اعتزل فسِراً فإن جهر احتاج إلى شجاعة كبيرة[148]ص3 / 200 / 201 ،فلما أفل ضوء المعتزلة وقع الناس تحت سلطة المحدثين وأمثالهم من الفقهاء ، وظلت تحـت هذا السلطان بداية من عهد المتوكل إلى وقت متأخر فكانت النتيجة جمودا بحتا ، إذ إن المتوكل أمر

الناس بالتسليم والتقليد ، فهذه طبائع العلماء من عهد المتوكل ، يسلمون بما كـان وبمـا يكـون ، ويقلدون السابقين ومن ثم فكادت تكون الكتب المؤلفة في الحديث والفقه والتفسير والنحو واللغة من عهد المتوكل صورة واحدة ، إذا اختلفت في شيء فاختلافها فـي الإطنـاب و الإيجـاز والبـسط والاختصار أما الترتيب فواحد والشواهد والأمثلة واحدة،والعبارة الغامضة في الكتاب الأول غامضة في الثاني ، كلها خضعت لأمر المتوكل بالتسليم.[148]ص3 / 203

2. 1. 3. 7. 4 .ذوبان المعتزلة في الشيعة:

إن الانتهاء والانحلال الذي عرفته المعتزلة لم يكن انعداما من الوجود أو انتهاء تامـا لهـذا المذهب وفكره ، إنما كان انحلالا وذوبانا في فرق الشيعة و الروافض.

فقد تأثر الشيعة والروافض بالمنهج الاعتزالي بشكل قوي فنقلوه وهضموه خاصة في مـسائل الصفات والقدر ، وتعظيم دور العقل.

كما تبنى المعتزلة فكر الشيعة المنحرف تدريجيا ليضمنوا القوة والاستمرار في ظـل دولـة الرافضة ، فذاب الاعتزال في التشيع وانتهت المعتزلة كفرقة مستقلة منذ ذلك الوقت ، ولم يبق منها إلا المنهج الذي سار عليه الأشاعرة [151]ص124 الذين ينتمي إليهم بدر الدين بن جماعة،والـذي كان يرفض الاحتجاج بالحديث الشريف. وقد كشَف تشَيع بعض النحويين احتجاجهم بأحاديث أهـل البيت كعلي كرم الله وجهه، وحصل ذلك مع الأستراباذي مثلا.

2. 1. 3. 7. 5 .أثر الحكم الزنكي و الأيوبي(569هـ) فـي الاحتجـاج بالحـديث الشريف:

حكم الزنكيون في زمن كانت فيه بلاد الشام مسرحا للمعارك الدامية بين العرب والنـصارى طوال قرنين من الزمن ، إلى جانب المعارك الداخلية بين ملوك المنطقة ، فظهرت دولة الـزنكيين في الشام بدخول عماد الدين زنكي حلب سنة 522هـ ، واتجه إلى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة ، وانتصر في عدد من المعارك ، ومهد الطريق للنصر أمام خالفيه ، وتسلم زمام الحكم بعـده نـور الدين بن عماد زنكي(542-569 هـ)، وسار على خطا أبيه ، وخاض المعارك ضـد الإفـرنج ، وفتح دمشق والكثير من الحصون ، فوحد الشام ، واهتم ببناء المدارس ، وشجع العلم والعلماء،وفي أيامه ولد ابن يعيش النحوي سنة 552 هـ الذي نشأ في رحاب المدارس الحلبية ، معايشا ما جرى من أحداث في ذلك الزمن قرابة ستة عشرة سنة، وبوفاة نور الدين زنكي عام 569هـ انتهى حكم الزنكيين وبدأ حكم الأيوبيين،[116]ص15 - 16 الذين تداولوا على الحكم فـي حلـب فحكمهـا الصالح بن نور الدين ثم صلاح الدين عام 572هـ ،ثم غياث الدين بن غازي بن صـلاح الـدين الذي حكمها مدة واحد وثلاثين سنة بطش فيها وسفك الدماء إلى أن توفي سنة 613 هـ ، وأوصى بالحكم لولده الصغير العزيز غياث الدين محمد الذي أحسن للرعية، وإليه قدم ابـن يعـيش كتابـه **شرح المفصل** ، فقد سار الأيوبيون على ساف الزنكيين فشجعوا العلم ونبغ في عهدهم الكثير مـن العلماء ، وقد ساد في عهد الزنكيين المذهب الحنفي ، لكن صلاح الدين في عهده شـجع المـذاهب الأربعة ، وفي أيام الأيوبيين انتشر المذهب الشافعي ،وكان المذهب الأشعري -الذي يمثل جمهـور أهل السنة-سائدا في عهد الزنكيين واستمر في عهد الأيوبيين ، كما اعتني في هذا العـصر عنايـة جليلة بتفسير القرآن، ودراسة الحديث الشريف ، فقد كانت له دور خاصة ، ولـه حفاظـه، وكـان لملوك الأيوبيين مسموعات عن المحدثين ، وبرز عدد من المحدثين وعلماء الحديث ، كابن عساكر

الدمشقي571 هـ ،وأبي طاهر السلفي576 هـ ،وعبد الغني المقدسي 600هـ، وابـن الـصلاح الشهرزوري643 هـ ، وعبد العظيم المنذري656 هـ ،ومحي الدين النووي 676 هـ ،والشرف الدمياطي705 هـ ،فقد كان لهؤلاء ممن عاصرهم ابن يعيش تأثير كبير فيـه ، إذ كـان معظـم شيوخه من المحدثين والقراء ، وكذلك ابن مالك ،فقد ارتحل إلى المشرق وإلى الشام بالـذات أيـن يسود الحكم الأيوبي في ذلك الوقت فأم بالمدرسة السلطانية المشتركة بين الحنفية والشافعية ، ثم أم بالمدرسة العادلية التي أنشئت خصيصا للفقه الشافعي،[69]ص1 / 11 لـذلك قـال ابـن الطيـب الفاسي:" إن ابن مالك قلد الإمام الشافعي τ لما رحل إلى البلاد المشرقية ، واستوطن دمشق ، فقـد قال ابن الخطيب وغيره: إنه لما ولي ابن مالك قضاء القضاة بدمشق ألزم ألا يحكـم إلا بمـشهور أقوال الشافعي ، فكان في أحكامه وفتاواه يجري على ما أمر به ".[125]ص456

2. 1. 3. 7. 6 .الأوضاع السياسية في الأندلس وأثرها فـي الاحتجـاج بالحـديث الشريف:

عرفت الأندلس فترات سياسية مضطربة ومتقلبة وذلك حسب فترات الحكام الذين حكموها في كل فترة ، تخللت هذه الفترات فترات يمكن القول عنها أنها كانت عاملا مـن عوامـل الاحتجـاج بالحديث في النحو عند الأندلسيين ، من بين هذه الفترات الفترة التي حكم فيها الموحدون.

2. 1. 3. 7. 7 .أثر الموحدين في الاحتجاج بالحديث الشريف:

عرفت هذه الفترة نهضة فكرية وحركة تأليف ونشاط لغوي واسع كالذي كانت عليـه الحيـاة الفكرية في عهد ملوك الطوائف وعلى عكس فترة المرابطين – التي عرفت جمودا وتزمتا- والتـي كانت فاصلا زمنيا وفكريا بين ملوك الطوائف وبين الموحدين. وساعد على ذلك النزعة العلمية التي تميز بها ملوك الموحدين وإطلاقهم لحرية الفكر، ورغم ذلك عرفت حادثتين هامتين هما:

- الأمر بحرق كتب الفلسفة المعروفة بتمجيد العقل والتأمل.

- الدعوة إلى الأخذ بالكتاب والسنة ،ونبذ كتب المذهب المالكي ، فأحرقت هذه الكتب ، وتوعد الناس بالعقوبة الشديدة في حالة انشغالهم بعلم الرأي أو الخوض في شيء منه، وفي الوقـت نفـسه صدر أمر بجمع الأحاديث الشريفة من المصنفات العشر.

وكان من نتائج هذا الاتجاه علو شأن الحديث ، وكثرة المحدثين كثرة لم يعرف لهـا سـابق ، وقد كان السهيلي النحوي ممن عاش في هذا العصر وتتلمذ على أيدي الكثير من المحدثين، وموقفه من الحديث الشريف بين .

لكن لابد من التنبيه إلى أن هذه الفترة لم تعرف جمودا أو حجرا فكريا تاماً، ولم تؤثر علـى محاربة الفلسفة محاربة كلية ولا المذهب المالكي.[84]ص41

2. 1. 3. 8. تأثر الأندلسيين بالصرخة المدوية التي أطلقها ابن حزم:

قال جاسم الزبيدي مشيرا إلى النحاة الذين جوزوا الاحتجاج بالحديث الشريف :" ومن ينظـر إلى هؤلاء يجدهم جميعا من أهل الأندلس ،ما يرجح أنهم تأثروا بالصرخة المدوية التي أطلقها ابـن حزم (456 هـ) لكي يكون الحديث الشريف مادة مهمة للاحتجاج لا تقل أهمية عن القرآن وكـلام

العرب شعراً ونثراً ولعل هذا وأسباباً أخرى جعلت الأندلـسيين يستـشهدون بالحـديث الـشريف". [33]ص100

فهذا ابن حزم يقف موقفا من الشعر يمكن القول عنه أنه موقف الرافض أو المنكر لهذا الفـن من الأدب أو بعبارة أخرى وسيلة من وسائل الاحتجاج فقد كان الشعر -زيادة عن قيمته عند العرب الجاهليين-السلاح الأول الذي يستعمله المتكلمون في وجه المعتقدين بغيـر الإسـلام،ووجه الفـرق الدينية الأخرى، وتوارثه عنهم كل من سار في نهجهم حتى النحاة ، ولما جاء محمـد بـن حـزم الأندلسي نظر إليه من ثلاثة أوجه :

أولها:أنه حرام ألا يكون للإنسان علم غيره، وكأنه يذم من جعله مصدرا وحيدا من مـصادر الاحتجاج.

والثاني: صرح بأنه لا يحب الشعر وليس الشعر بحرام، ويرى أن الاشتغال بغيـره أفـضل، فهذه نقطة ثانية تبين موقف ابن حزم المنافي للشعر.

والثالث: حظه على الأخذ منه بنصيب؛ لأن فيه عونا على الاستشهاد في النحو واللغة ، ويرى أن هذا المقدار هو الذي يجب الاقتصار عليه في رواية الشعر ، فهو لم يمنع من أن يكون الـشعر حجة في النحو بل أوجب ذلك ، لكن على أكثر تقدير رفضه أن يكون وحده حجة في قواعد اللغة .

فهو يوجب على طالب العلم ألا يقتصر على أقل من النحو لمعرفة ما يميز بين القرآن والسنة من الإعراب.[236]ص3 / 163

وأشاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف، وحرم قراءة كتب الرأي التي وردت فيها أصول غير القرآن الكريم والحديث الشريف.[236]ص3 / 165

وبالتالي أفكار وتقريرات مثل هذه يمكن أن يكون لها دور كبير في قلب الحياة الفكريـة بمـا فيها اللغوية والنحوية .

2. 1. 3. 9. نزعة الاستقلال النحوي عند متأخري الأندلسيين:

أخذ الأندلسيون علوم اللغة والنحو عن البصريين والكوفيين والبغداديين إما بالرحلة إلى بـلاد المشرق أو رحلة المشارقة إلى بلاد الأندلس ، فعكف الأندلسيون على ما حصلوا عليه ، وعزمـوا على استثمار ما تجمع لديهم من علوم فبدأت تظهر عندهم نزعة الاستقلال عن المشارقة، والاعتماد على النفس،فعدلوا عن آراء بعض نحاة المشرق ، وخالفوهم في الكثير من المناهج التعليميـة فـي النحو كما استدركوا عليهم مسائل فاتهم التعرض لها، ومن بين ما فاتهم التعـرض لـه واسـتدركه عليهم الأندلسيون مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف.[237]ص218

2. 1. 3. 10.الحاجة إلى موارد جديدة للاحتجاج والاستدلال:

إن بعض الباحثين المحدثين عدوا ترك الاحتجاج بالحديث الشريف عند من يمنع ذلك هـدراً لثروة لغوية هائلة وإغفالا لمصدر من مصادر الدرس النحوي، [117]ص11 الـذي لا ينبغـي أن يفرط فيه ، وفيما جاء فيه من أساليب وصور للتعبير جديدة عما في غيرها من النصوص اللغويـة، [112]ص421 لكن إذا تم تبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقا، تكون دائرة الاستشهاد قد توسعت

بإضافة مصدر جديد ألا وهو الحديث وبالاستقاء من ينبوعه بالعذب الزلال، الفياض، يصبح به ربع النحو خصيبا.[18]ص315

ولا عجب أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين من ثروة لغوية وأحكام نحوية ، بل ذلـك هو المنتظر المعقول ، إذ إن العالم من الأوائل كان يعلم روايات محدودة ،سواء في اللغـة أو فـي الحديث الشريف ، ثم جاءت بعدهم طبقات وصل إليها على التوالي كل ما ألف الأولون وما صنعوا؛ فكانوا أوسع إحاطة وعلما ؛ لذلك تجد عند النحاة المتأخرين شيئا وافـرا مكـنهم مـن أن تكـون نصوصهم أشمل وأحكامهم أسد ،ولو توفرت هذه الثروة كلها في يد كل واحد من الأقـدمين كـأبي عمرو والأصمعي ،وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا -بكل قناعة وغبطة-الكثير من قواعدهم التي صاحبها –عند وضعها-شح المورد ، ولكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جمـوده ونظرتـه الضيقة ، وانتجاعه من الجدب مع أن الخصب محيط به من كل جانب.[6]ص50

2. 1. 3. 11.عثور المتأخرين على ما يخالف القواعد التي استقر عليهـا النحـاة الأوائل في الحديث النبوي:

يرى محمد حسن عبد العزيز أن النحاة المتأخرين وعلى رأسهم السهيلي وابن مالـك وابـن هشام وجدوا في الحديث ما يخالف المستقر بين النحاة من قواعد وأحكام، فاجتهدوا في توجيه هـذا المخالف وتأويله ورده إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو ، حتى يثبتوا أن الحـديث الشريف جار على كلام العرب المطرد منه والشاذ.[118]ص99

2. 2.مدى تجويزهم للاحتجاج بالحديث الشريف وإجرائهم له في بعض كتبهم:

قمنا في هذا المبحث بالاستقصاء على الأحاديث الشريفة في بعض كتب النحاة الذين جـوزوا الاحتجاج بالحديث الشريف، فأخذنا عينة لكل نحوي من نحاة المدارس النحوية، إضافة إلـى نحـاة آخرين من أقاليم أخرى. فما مدى إجراء هؤلاء للأحاديث في هذه الكتب؟ هل وردت لأجل التمثيل؟ أم لأجل الاحتجاج ؟ أم لأجل الاعتراض على المواضع النحوية والصرفية التي جاءت عليهـا؟ أم لأجل الاعتراض أو تعزيز الثقة في روايتها؟ أم وردت لأجل أغراض أخرى عارضة غير النحـو والصرف؟

2. 2. 1. من نحويي البصرة:

2. 2. 1.1.أبو حاتم السجستاني(255 هـ):[144] ص94 [131] ص64 [153] ص145 [98] ص3 / 1406 [152] ص2 / 58 [138] ص 2 / 430

هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي البصري، راويـة ،ولغوي،ومفـسر،ومقرئ،ومحدث، ونحوي ، من مؤلفاته **المذكر والمؤنث**.والتذكير والتأنيث من أبواب اللغة إلا أنه يتداخل مع النحـو فلا يمكن معرفة الألفاظ الجديدة أو المراد الاستدلال عليها في هذا الشأن إلا بالنظر إليها وهي فـي التركيب،وذلك عن طريق الأحكام التي يخضع لها المذكر والمؤنث في الإعراب،وقد بحثنا في هـذا الكتاب فوجدنا السجستاني يورد فيه ستة عشر حديثا منها عشرة كانت لها علاقة بالنحو،صرح فـي جميعها بأنها أحاديث.كان مرة على مرة يسبق شواهده من الحديث بشواهد من القرآن أو الشعر فإن لم يسبقها بها يتبعها ، وكلها جديدة في الاحتجاج. منها ما يلي:

1. «إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه» وقال بأنه يروى :كريم قوم كذلك ،احتج به على إلحـاق الهاء في (خليفة) لغير الـتأنيث ، ولا معنى له في التأنيث.[235]ص39

2. « لكل إنسان نفس وروح ، فأما النفس فتموت ، وأما الروح فيفعل بها كذا وكذا» احتج به على تذكير الروح إذا أريد بها روح الحي وقال بأن بعضهم أنثه على مذهب النفس.[235]ص107 وقد بحثنا عن هذا الحديث في كتب الحديث ولم نجده.

3. «المؤمن يأكل في معي واحـد والكـافر يأكـل فـي سـبعة أمعـاء»[171]ص1085 [159]ص4 / 344 احتج به على تذكير (المِعي) واستدل على ذلك بوجود الهاء في (سبعة) التـي تدل على التذكير في الواحد.[235]ص116

4.«خلقت المرأة من ضلع عوجاء»[166]ص2 / 494 -5 / 8 [23]ص1091 احتج بـه على تأنيث (الضلع).[235]ص123

5.«ذو اليدية »[159]ص1 / 208 استدل به على تأنيث (اليد) وذلك عندما تصغر (اليـد) تعاد إليها الياء التي تلي الدال والتي كانت محذوفة.[235]ص 126

6. يقولون:« يا خيل الله اركبي »[159]ص 2 / 94 استدل به على تأنيث الخيل.[235]ص 153

7. «فأخذ جبريل من حال البحر فدسه في فمه »[159]ص1 / 464 يعني: من حمأة البحر وطينته، احتج به على تذكير (الحال).[235]ص 161

8.«نهى رسول الله ρ عن نبيذ الجر»[23]ص727 [159]ص1 / 260 احتج به علـى أن تذكير (الجرة) هو (الجر).[235]ص 197

9. روي عن النبي ρ « أنه سئل عن سبأ فقال : اسم رجل »[146]ص 5 / 336 – 337 قال: أخبرنا به أبو عبد الرحمن المقرئ (213 هـ)، احتج به على أن سبأ اسم مهموز مذكر عنـد أكثر الناس، مفرد ومصروف في القرآن ،وصرف سبأ في القرآن أكثر الناس ولم يصرفها الـبعض كأبي عمرو.[235]ص 206

10.خطأ العامةَ في قولهم للمرأة: (ذيك) في معنى: (تلك) على أساس أنه لـيس مـن كـلام العرب وصححه بقول النبي ρ عندما دخل على عائشة في أيام الإفك وكانت مريضة ،فقال: «كيف تيكم ؟» [23]ص1039 وصرح بأن هذه اللغة ليست موجودة في القرآن ، وهي الجيـدة البالغـة المشهورة .[235]ص 91

إذاً هذا العدد الذي احتج به السجستاني كان أكثر مما ورد عند الأولين وأقل بكثير مما احـتج به من قرآن وشعر، فقد بلغت شواهدهما أضعاف ما احتج به من الحديث، وقاربت أقـوال العـرب الحديث في القلة.

2. 2. 1. 2. الحريري (446 هـ - 516 هـ):[153] ص 278 [152] ص3 / 23 [98] ص5 / 2202 [138] ص4 / 63

هو الإمام أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري ، له مؤلفات ومصنفات كثيرة منها **درة الغواص في أوهام الخواص** و **شرح ملحة الإعراب** ،وهو كتاب نحوي بحت ، أصله منظومة تبلغ خمسا وسبعين وثلاثمائة بيت،نظمها ثم شرحها، وقد اخترنا هذا الشرح للبحث فيه عن ورود الحديث الشريف ومدى إجرائه عند الحريري، فلم نجده يحتج إلا بحديثين على قضيتين نحويتين،وهما:

1.حديث استدل به على أن نعم وبئس فعلان ،ذلك أن تاء التأنيث الساكنة لحقت بهما في الكلام ،ومن ذلك الحديث الشريف «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» فسكّن عليه السلام التاء لتدل على أنه أراد بها تأنيث الفعل؛ لأن تقدير الكلام: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة، وذكر أنه من وقف على نعمت في هذا الخبر فقد لحن وغلط ،على أن بعضهم رواه: فبها ونِعِمتَ ،فجعل التاء ضمير المخاطب.[238]ص7

2.وفي كلامه عن استعمال(خلا، دونك، عليك) في الغالب مع ضمير المخاطب ، واختصاص (على) بشيئين، أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب ،وثانيهما: إلحاق الياء بمنصوبها كما جاء في الخبر « من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » [123]ص725 [23]ص505 وقد صرح فيه بأنه حديث.[238]ص140

2. 2. 2. من نحويي الكوفة:

2. 2. 2. 1. ابن السكيت (244هـ):[144] ص202 [131] ص79 [153] ص 138[98] ص6 / 2840 [138] ص395

هو أبو يوسف يعقوب المعروف بابن السكيت ،أثنى عليه العلماء بثقة روايته وصحة وجودة كتبه التي منها: كتاب **الألفاظ** وهو كتاب لغوي ،وكتاب **إصلاح المنطق** وهو أشهر وأحسن كتبه،قسمه إلى أبواب متنوعة ،منها أبواب عالج فيها ما تلحن فيه العامة ،وأبواب ذكر فيها النوادر. ترى ما مدى إجرائه للحديث الشريف في هذين الكتابين؟

*أما كتاب الألفاظ فقد وردت فيه أحاديث كثيرة جداً احتج بأكثرها على مواضع لغوية، ووردت خمسة منها لمواضع صرفية.

1.حديث« خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة » يرى في هذا الحديث أنه أراد مؤمرة فقال: مأمورة مثل: مزكومة وقد حكاه عن أبي عبيدة ،ويقال أمره الله بمعنى: آمره ويكون فيه لغتان فعل وأفعل ،وقد حكاه عن قول أبي الحسن ومأمورة: من آمرها الله ، أي:أكثرها فأراد مؤمرة فجعلها مثل: مزكومة وقد حكاه عن الأصمعي.[239]ص411 – 412 – 499 [240]ص249

2.واحتج على فتح فاء ملفج بما حكاه عن أبي عبيدة "وجاء رجل إلى الحسن ،فقال:« أيدالك الرجل امرأته أي:يماطلها في مهرها ،قال:نعم ،إذا كان ملِفجاً»[159]ص 4 / 260 أي:(مفلسا)قال أبو الحسن: كذا قرئ على أبي العباس بكسر الفاء ، وقد سمعت هذا من بندر إذا كان ملفجاً، قال

أبو يوسف(ابن السكيت):وسمعت أبا عمرو يقول: ملفَج بالفتح، قال وجاء في الحديث« أطعموا ملفَجيكم بالفتح »[159]ص4 / 259 ".[239]ص 16

3.ويقال نامة ويقال:نامية، وجاء في الحديث« لا تمثُلوا بنامة الله »[159]ص أي: بخلق الله. [239]ص28

4.وروي عن النبي ρ « الِذاء اللؤم » احتج به على مد البذاء والبذاءة وهو مصدر، على أن أكثر ما يروى بذيء على فعيل.[239]ص178

5. ويقال: أذاله إذالة ،إذا استهان به ،ويقال: قد ذال هو يذيل، وجاء في الحديث « نهى رسول الله ρ عن إذالة الخيل ».[239]ص395 [240]ص273

*وأما كتاب إصلاح المنطق فورد فيه تسعة وعشرون حديثا احتج بها على البنى الصرفية من فتح وكسر وهمز ...الخ،[240]ص 73 ، 110 ،114 ،125 – 324 ،142 – 143 ،154 ،150،149 ، 132 ، 136، 137 ، 152 ،232، 218،237، 249 ،261، 256، 265 ، 273 ، 274، 278، 287، 288، 408 – 209 ،431 ، وقد سِق إلى الحديث«ارجعن مأزورات غير مأجورات » وحديث « سبوح قدوس» وصرح بجميع ما احتج به إلا ثلاثة أحاديث وهي:« الحرب خدعة »و«ادرؤوا الحدود بالشبهات »[163]ص5 / 305 و« سبوح قدوس »،و تجاوزت الأحاديث المنسوبة إلى النبي ρ سبعة عشر حديثا والبقية كانت موقوفة على الصحابة وقد كان يحتج بهذه الأحاديث منفردة على القضية الصرفية دون الاستناد على الشواهد القرآنية و الشعرية إلا نادرا.مما احتج به مايلي:

2. 2. 2. 1.1. ما احتج به على ما يهمز وتركت العامة همزه:

1.يقال درأته عني:إذا دفعته ،أدرأه ،درءاً ومنه « ادرؤوا الحدود بالشبهات » وحديث « الراجع في هبته كالراجع في قيئه»[23]ص612 وتركت العامة همزه.[239]ص149 -154

2.يقال: وجأت عنقه،أجؤها، وجأ ،والعامة تقول: وجيت،واحتج على همزها بحديثين شريفين« ضحى رسول الله ρ بكبشين موجوءين »وحديث « عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » وكذلك قول عليτ « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله »تركوا همز مالأت.[239]ص150

2. 2. 2. 2.1.مما احتج به على ما ضم وأصله الفتح.

1.احتج على ضم دال صدقة في قوله تعالى:(وآتوا النساء صدقاتهن) [43](4) يقول الأصمعي:" سمعت ابن جريج يقول:« قضى ابن عباس لها بالصدقة ".[240]ص288

2.واحتج على فتح خاء (خدعة) بحديث لم يصرح به وهو «الحرب خَدعة». [240]ص114

2. 2. 2. 3.1.مما فتح وكان أصله الكسر.

1.قول صفية بنت عبد المطلب[240]ص261 ضربت الزبير«لم تضربينه؟ فقالت: أضربه كي يأب ويقود الجيش ذا الجلب».[159]ص1 / 281 لام (يأب) أصلها الكسر وليس الفتح.

2. 2. 2. 1.4. مما احتج به على ما كان على أفعلت ونطقت به العامة على فعلت.

يقال: أعلق، والعامة تقول: علق من أفعلت وفعلت واحـتج علـى الـصواب[240]ص237 بالحديث الشريف « أرواح الشهداء في أجواف طير خضر تعلُق من ورق الجنـة».[163]ص4 / 413

تقول العامة: نقرت والصحيح أنقرت، واحتج على ذلك بما جاء في الحديث عن ابن عبـاس أنه قال:«ما كان الله لينْقِر عن قاتل المؤمن»[159]ص5 / 106 وليس نقر في هـذا الاسـتعمال. [240]ص232

2. 2. 3. من نحويي بغداد:

2. 2. 3. 1. ابـــن درســـتويه(347 هـــــ):[144]ص116 [131]ص68 [153]ص213 [98]ص4 / 1511 [138]ص3 / 44

لم يتوفر لنا أي كتاب من مؤلفاته؛ فرجعنا إلى ما بحثت عنه الحديثي فـي كتابـه **تـصحيح الفصيح** فوجدناها أحد عشر حديثا وردت لأجل مواضع صرفية ونحوية، وكان كل مرة يصرح عما احتج به بأنه حديث شريف.وهي كالآتي:

1. نبه عن حقيقة همز كلمة (مأزورات) في الحديث« ارجعن مأزورات غير مـأجورات ». [112]ص118

2.يروى أن رجلا حيا بـ(عليك السلام) ،فقال له النبي ρ:«عليك السلام تحية الموتى،قـل: السلام عليكم »[159]ص2 / 393 فاحتج به على التفريق بين استعمال: سـلام عليـك،و عليـك السلام، والسلام عليك في التقديم والتأخير والتنكير والتعريف فتستعمل سلام عليك وسـلام علـى الأمير منكرة مقدمة في صدور الكتب فإذا ختم الكتاب عرف بالألف واللام: السلام عليك والـسلام على الأمير؛ لأن ذكره قد جرى في صدر الكتاب فصار معهودا ،ولا تقدم (عليك) على (السلام) في قول أو كتاب إلا في مراثي الشعر وذكر الفراق.[112]ص119

3. احتج بحديث« اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام »[163]ص8 / 595 على مجيء الفعل (أهل) متعديا في الأمر على وزن (أفعِل)، ومجيئها لازمة ومتعدية ومبنية للمعلوم والمجهول،وذلك أثناء كلامه على مشتقاتها.[112]ص119

4.واحتج على مشتقات هذا الفعل بحديث آخر أن صحابيا قال: « يا رسول الله أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهل » فجاءت (استهل) على وزن (استفعل) ويكـون اسـتعمالها فـي الكلام عند خروج الطفل من بطن أمه صـارخا ، مثلمـا يرفـع الـصوت عنـد رؤيـة الهـلال ،[112]ص119 وقد احتج ابن السراج بهذا الحديث على استعمال (لا).[112]ص119

5.ويروى عن النبي ρ أنه قال:«لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف بـه»[163]ص3 / 518 ولا يقال: بغير ألف ومصدره الغدر بسكون الدال ولا يجوز فتحها، احتج به على اسـتعمال اسـم الفاعل من (غدر ،غادر) ليثبت أن الفعل هو (غدر، يغدر) من باب (نصر ينصر) ولـيس (غـدِر يغدر) من باب (فرح يفرح)؛ لأن العامة تكسر ماضيه وتفتح مستقبله وهذا خطأ.[112]ص120

6.وفي الحديث «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أحدها بـالتراب»[163]ص9 / 370 – 371 بفتح اللام احتج به لأجل إثبات أن (ولَغ،يلَغ) من باب (ضرب يضرب) لا (فـرح يفرح) وكسرت العامة لام (ولغ) في الماضي فقالت:وِلغ وهذا خطأ عند الأصمعي وصوبه أبو زيد؛ لأن فاعله لا يستعمل بغير ألف ، والأصل في المستقبل منه الكسر (يلِغ) من (يولِغ) فسقطت الواو. [112]ص121 – 137- 138

7.وقال النبيρ« إن ابنك من كسبك »[159]ص4 / 171 استدل به على أن وزن المـصدر (فعل) ولا يجيء قياسا إلا من مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع ومنه (كسب يكسِب ،كسب) ،وتقول العامة (كسِب) بكسر السين وهو خطأ؛ لأن مستقبله مكسور السين، واسـم الفاعـل منه (كاسب) بالألف.[112]ص121

8.وفي حديث النبي ρفي شهر رمضان« وتصفد فيه الشياطين »[23]ص380 اسـتدل بـه على استعمال (صفد) مجردا في الحديث وزنه (فعل) بفتح العين واسم المفعـول منـه (مـصفود). [112]ص121

9. واحتج بالحديث الشريف «لست بنبيء الله ولكني نبي الله» على مجيء كلمة نبـي بغيـر همز وذكر الحديث في مكان آخر بلفظ آخر هو قولهρ«لا تنبزوا باسـمي»[159]ص5/ 3 أي: لا تهمزوه و النبز هو الهمز وفي النهاية«لا تنبروا»[159]ص5 / 3 بالراء والنبر والنبز في معنـى الهمز.[112]ص122

10.وفي الحديث «أن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة في النار»[159]ص2 / 320 أي: ينقبض ويتجمع ، ومنه سميت الزاوية ،احتج به على أن انزوى مطاوع مـن الفعـل المجرد زوى يزوي، وهو متعدي ويقال: زوى يزوي ينزوي ، ورد قول العامة :أزوى وصـوبه بـ(زوى ،زويته، فأنا زاوٍ، والمفعول (مزوي).[112]ص122

11. ويقال: هال يهيل مجرداً ومتعديا، ولا يقال: أهال يهيل، واحتج علـى ذلـك بالحـديث الشريف عن النبي ρ « كيلوا ولا تهيلوا »[159]ص5 / 288 بفتح التاء ،وذكر ذلك، لأن العامـة تقول:أهلت التراب بالألف.[112]ص123

12. والحديث «البكر بالبكر جلد مائة ونفي عام»[23]ص 650 احتج به على أن (نفي) فعله مجرد وهو (نفى) وفاعله (نافٍ)، غير أن العامة تخطئ وتقول: أنفيت متعديا ودليل ذلـك قـولهم: منفي وفاعله نافٍ ومصدره النفي.[112]ص123

13.علل كسر النبي ρ لعين مضارع (حسب) في الحديث الشريف«لا تحسِبن أنا ذبحناها من أجلك»[163]ص9 / 249 بأنها لغة من خاطبه بها،وليست لغته مثلما يظن الـسامع،فالفتح أقـيس

(حسِب يحسب) بكسر السين في الماضي وفتحها في المضارع ،والكسر مستعمل بكثرة ، وقـد رد بهذا الحديث على من زعم أن لغة النبي ρ الكسر في عين المضارع.[112]ص123

ولم يكن هذا العدد فقط هو الذي ورد في كتاب تصحيح الفصيح إنما كانت أحاديث أخـرى مكررة على الموضع الواحد لم تذكرها الحديثي، قالت:"فقد احتج ابن درستويه في هـذه المواضـع بالحديث ليثبت صورة من صور المادة التي يتحدث فيها لتكون دليلا على كونها من بناء معـين ، ولم أنقل كل ما ورد في هذا الكتاب من الشواهد الحديثية التي من هذا النوع، إنما أوردت أكثرهـا وأوضحها في موضع الشاهد وصحة الاستدلال به في هذا الكتاب لتصحيح ما أخطـأ العامـة فـي لفظه".[112]ص124

والذي يدل على تجويز ابن درستويه للحديث هو استدلاله على تصحيح ما تخطئ فيه العامة بالحديث الشريف ، في حين أن النحاة السابقين، حين قعدوا للغة لأجل دفع الخطإ واللحن اسـتعانوا بالقرآن والشعر ولم يفعل ابن درستويه ذلك.

2. 2. 3. 2. ابـــن خالويـــه(370 هـــــ):[153]ص230[98]ص3 / 1030[138]ص2 / 178 [143]ص1 / 529 [162]ص(أ-ج)

هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان المكنى بأبي عبد الله، نشأ في همذان ووفد إلـى بغـداد ،اختُلِف في عقيدته فهناك من يرى أنه شيعياً إمامياً عالماً بالمذهب، وهناك من يرى أنه سني وهناك من يرى أنه سني ظاهرا وشيعي باطنا غير أنه كان يحتج بأقوال الشافعي في كتبه، خلف مؤلفـات كثيرة توفر لنا منها أربعة كتب ،هي: **ليس في كلام العرب**، وهو كتـاب لغـوي ، و**الحجـة فـي القراءات السبع** ، و **إعراب القراءات السبع وعللها** ،و**إعراب ثلاثين سورة من القـرآن** ، وهـي كتب جمع فيها الدراسة القرآنية بالنحوية،وقد بحثنا في هذه الكتب عن الأحاديـث الـواردة لأجـل مواضع نحوية أو صرفية ؛ فعثرنا على أكثر من تسعة وأربعين حديثا، تسعة في ليس فـي كـلام العرب ،[241]ص59 ،60 ،70 – 71 ،98 ،101 ،119 ،170 ،313 ،347 ،370 وسـتة في إعراب ثلاثين سورة مـن القـرآن103، 117، 121، 122، 148، 210 ،[162]ص103، 117، 121، 122، 148، 210 وسبعة في الحجة في القـراءات الـسبع ،[242]ص 57 ،88 ،91 ،167 ،207 ،308 ،326 – 372 وثمانية وعشرين حديثا في إعـراب القـراءات الـسبع وعللها،[243]ص1 / 88 ،101 ،160 ،191 ،193 ،195 ،203 ،216 ،273 ،290 ،356 ،357 ،360 ،365 ،370 ،419 ،420 - 2 / 214 ، 238 ،317 ،346 ،355 ،378 ،324 ،369 ،411 ،448 ،475 ،وقد صرح في جميعها بأنها أحاديث شـريفة ،أكثرهـا كـان مرفوعا إلى النبيρ،والقليل منها ما كان موقوفا على أحد الصحابة سـواء عـامتهم أو مـن أهـل البيت،والأحاديث التي احتج بها على قضايا صرفية لم تقل عن ثلاثة وأربعين حـديثا، أمـا البقيـة فاحتج بها على مواضع نحوية،وواحد رده في موضع صرفي، ومن الأحاديث ما سبق إليه ومنها ما كان مسبوقا إليه،ولم يكن يورد الحديث وحيـدا كحجـة، بـل كـان يعـززه بالـشاهد الـشعري والقرآني،وأحياناً يورده منفرداً.من هذه الأحاديث ما يلي:

2. 2. 3. 2. 1. مما احتج به على مواضع نحوية:

احتج على سقوط اللام من(يأتل) في قوله تعالى: (ولا يأتل)[245] (22)وقراءة أبي جعفـر المدني (ولا يتأل) بفتح اللام وإسقاط الياء للجزم بقوله ρ «من يتأل على الله يكذبه».[243]ص1 / 88

واحتج بالحديث الشريف «نهى رسول الله عن قيل وقال... » على الموضع نفسه الذي احتج به النحاة الأوائل.[243]ص 1 / 273

ويرى أن (ما) التي في:(ما مكني فيه ربي خير) [40] (95)بمعنى: الذي، وصلته (مكنـي) ،و(خير) خبر الابتداء، ومعناه: الذي مكنني فيه ربي خير ، وليست جحداً ، واحـتج علـى ذلـك بالحديث الشريف «إنا نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقةٌ»[23]ص677 برفع (صدقة)، [243]ص1 / 419 ويذكر أن رافضيا ناظره" في قولهρ « ما نفعني مالٌ قطٌ ما نفعني مال أبـي بكر »[163]ص11 / 549 فقال: ما الثانية جحد مثل الأولى أي: لم ينفعني مال أبي بكر ،فقلـت له:إن قلة معرفتك بالعربية قد أدتك إلى الكفر،وإنما (ما) الثانية بمعنى: الذي ،وتلخيصه: لم ينفعنـي مال كما نفعني مال أبي بكر ، وهذا واضح جداً ".[243]ص 1 / 420

ويرى أن صرف (سبإ) عند بعض النحويين الذين اختاروا الصرف كـان بـسبب تـذكيره، [243]ص2 / 214 واستدل بما رواه فروة بن مسيك عن النبيρ ،قال: «أتيت رسول الله فقلـت: يا رسول الله أرأيت سبأ.أوادٍ هو أم جبل؟ قال:لا بل هو رجل من العرب...».[146]ص5 / 275

واحتج بحديث -لم يصرح به- « إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر »على أن (هل) اسم فعـل أمر،بمعنى: أقبل وتعالى،ويروى (حي) كلمة و(هلا) كلمة، وقد احتج به سيبويه ولم يـصرح بـه. [243]ص 2 / 475

2. 2. 3. 2. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

قال تعالى:(إن الله نِعِما يعظكم) [43](58) ذكر ابن خالويـه أن الكـسائي وحمـزة قـرءا (نَعِما)بفتح النون وكسر العين وذكر أن أبا عمرو ونافع في سائر الروايات وعاصم في رواية أبـي بكر قرأوا (نِعما)بكسر النون وإسكان العين وقد ردأ بعض النحويين هذه القراءة ،واختار ابن خالويه إسكان العين بحجة أن" النبيρ قال« نعما بالمال الصالح » كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي ρ ومتى ما صح الشيء عن النبي ρ لم يحل للنحوي ولا لغيره أن يعترض عليه".[243]ص1 / 101

وفي قوله تعالى:(وحمله وفصاله في عامين)[245] (15) اتفق القراء على (وفـصاله) إلا الحسن قرأ (وفصله) ،ويرى ابن خالويه أن أكثر كلام العرب (فصالٌ) واحتج بالحديث الشريف« لا رضاع بعد فصال »[163]ص 6 / 109 بالمد.[243]ص 2 / 317

وبين في الحديث الشريف«خير المال مهرة مأمورة أو سكة مأبورة»أن مأمورة أصلها مؤمرة ، لكنها جرت على لفظة مأبورة مجانسةً.[243]ص1 / 366 والـشيء نفـسه بالنـسبة لحـديث «وليرجعن مأزورات غير مأجورات». [241]ص 70 – 71 واحتج بقوله ρ «إذا مـشت أمتـي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم كان بأسهم بينهم»[161]ص 279 على أن أصل كلمة يتمطى هو يتمطط على وزن (يتفعل)، فأبدلت الطاء الأخيرة ألفا مقصورة.[162]ص 103

2. 2. 3. 3. أبو علي الفارسي(377 هـ ـ):[131] ص69[153] ص232 [98] ص2 /811 [138] ص 2 / 80

من مؤلفاته **التكملة** الذي كانت جميع أبوابه في اللغة والصرف،ولم يحتج فيه البتة بالحـديث الشريف.[120]ص 26 ،وله مؤلفات ورد فيها اثنان وثلاثون حديثا،ثمانية عشر في **الحجـة فـي القراءات الـسبعة،**[30]ص1 / 36 ،171 ،342 ،و 2 / 91 -92 ،119 ،220 ،235 ،323 ،324 ،و 3 / 404 ،و 4 / 100 ،و 5 / 20 -21 ،92 ،243 ،298 ،353 ،و 6 / 335 وسبعة في **المسائل العضديات،**[85] ص25 ،28 ،31 ،57 ،58 ،121 ،149 ،227 واثنان في **المسائل البغداديات،**[246]ص415 -416 ،497 -498 وواحد في **الإيـضاح،**[247]ص118 وواحد ورد في **المخصص** لابن سيدة[248]ص7 / 76 وثلاثة أحاديث بحثت عنها الحـديثي فـي كتاب **أبو علي الفارسي.**[112] ص132 – 133 كل هذه الأحاديث صرح بها، أكثرها مرفـوع وقليل منها ما كان موقوفا، ومنها ما كان يكنيه بـ(الحديث) فلم يتبين أكان مرفوعا أم موقوفا.احتج باثني عشر حديثا على قضايا نحوية وبعشرين حديثا على مواضع صرفية، منها عشرة كان مسبوقا إليها والأخرى كان سابقا إليها، وكان أحيانا يحتج بالحديث مستقلا وأحيانا يعززه بشواهد من القرآن أو الشعر.مما احتج به ما يلي:

2. 2. 3. 3. 1. مما احتج به على مواضع نحوية:

حذف المفعول به استغناء عن ذكره للعلم به في قوله تعالى:(فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا) [249](14) والتقدير: فذوقوا العذاب، واحتج على ذلك بالحديث الشريف «لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»[163]ص4 / 435 ، 5 / 847 ، 15 / 6 أي:ولا ذو عهد في عهده بكـافر. [30]ص1 /36

احتج بالحديث: «منَعت العراق درهمها وقفيزها ومصر إردبها»[23]ص1082 على إفـراد ما كان مضافا إلى مفرد مقصوداً به الجمع،[30]ص2 / 119 وذلك أثناء كلامه عن قوله تعالى.

واحتج بالأحاديث التالية على المواضع نفسها التي احتج عليها الأوائل وهي:«...أهـذا مقـام أبينا إبراهيم؟

قال ρ: نعم ، قال عمر أفلا نتخذه مصلى ؟ فأنزل الله تعالى: (واتخِذوا)»[30]ص2 / 220 و« إن الله ينهى عـن قيـل وقـال »[30]ص4 / 100 و« كـل مولـود يولـد علـى الفطـرة ...».[247]ص118

2. 2. 3. 3. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

احتج بالحديث الشريف«إلى الأقيال العباهلة »[159]ص3 / 174 على جمع (فيعـل) علـى (أفعال) كما يجمع (قول) أو (قيل) على (أقوال) و (أقيال). [30]ص1 /342

واحتج على أن (ولي) و(مولى) على اختلاف مشتقاتها يكون لها معنى عام واحد [30]ص2 / 235 بالحديثين الشريفين «من كنت مولاه فعلي مولاه»[171]ص1/ 45 وقولـه ρ « مزينـة وجهينة وغفار موالي الله ورسوله ».[123]ص479

واحتج لمن قرأ:(أن يحِل عليكم)[221] (186) بكسر حاء (حل) بما روي في زمـزم«أنـه لشارب حِل وبل»[159]ص1 / 429 ومثل هذه الأحاديث كثير لا يمكن عرضها جميعها.

2. 2. 3. 4. ابن جنـي(392 هـ ـ):[131] ص95 [153] ص244 [98]ص4 / 1585 [152]ص 2 / 385 [138] ص3 / 246

اطلعنا على مجموعة من مؤلفاته بحثا عما أجراه فيها من أحاديث،وهي: **المنصف** وهو شرح لكتاب التصريف للمازني،و**المحتسب** و**الخصائص**،و**سر صناعة الإعراب**،و**اللمع** ، ورد فيها أكثـر من سبعة وعشرين حديثا، ثمانية في المنـصف[39]ص1 / 11 ،61 -62 ،134 ،182 – 183 ،و2 / 199 ،326 ،و 3 / 10 وأربعة عشر في المحتسب[20]ص1 / 88 ،91 ، 186 ،195 ،343 ، 351 ،و 2 / 16 ،17 ، 33 ،45 ،118 ،204 ،332 ،361 وثلاثـــة فـــي الخصائص[64]ص1 / 250 -251 ،و3 / 77 ، 236 وستة في سر صـناعة الإعـراب[62] ص239 ،268 ،423 ،547 ،669 وواحد في اللمع.[250]ص42 – 43 صرح بجميـع هـذه الأحاديث ما عدا حديث« لا حول ولا قوة إلا بالله » وأغلبها كان مرفوعا إلى النبي ρ ما عدا اثنين أو ثلاثة منها كان موقوفا، فيها ما كان سابقا إليه، وفيها ما كان مسبوقا إليه. احتج بـستة أحاديـث على مواضع نحوية،والأخرى كلها احتج بها على مواضع صرفية.منها ما يلي:

2. 2. 3. 4. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

حديث «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه ...» احتج به على الموضـع نفـسه، [20]ص2 / 33 وحديث «لا حول ولا قوة إلا بالله» خرج له عدة أوجه إعرابية، ولم يصرح بأنه حديث مثلما فعل الأوائل كذلك.[250]ص42 – 43

واحتج بالحديث الشريف: «وهم يد على من سواهم» على قـراءة مـن قـرأ(فـادخلي فـي عبدي)[251] (29) فنطق بالواحد، وهو يريد الجمع (العباد)، فكذلك في هذا الحديث نطـق (يـد) مفرد وهو يريد (أيدي) الجمع،[20]ص2 / 362 واحتج به في سر صناعة الإعراب على موضع صرفي.[62]ص239

واحتج على الفاء المتِبعة التي تكون غير زائدة لتعلق ما قبلها بما بعدها بقوله ρ -وقد قيـل له لما رئي قد جهد نفسه بالعبادة: يا رسول الله أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبـك ومـا تأخر فقال: «أفلا أكون عبدا شكورا»[123]ص 685 فالوجه أن تكون الفاء هنا متْبِعةً غير زائـدة عند ابن جني.[62]ص268

2. 2. 3. 4. 2.من الأحاديث التي احتج بها على مواضع صرفية:

احتج بقوله ρ «إن أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون»[163]ص3 / 665 علـى أن الثـرة والثرثار معناهما واحد، غير أن الثرة ثلاثي والثرثار رباعي.[39]ص2 / 199

ويرى أنه من مذاهب العرب إذا جاءك مضاعف في آخره ألف ونون نحو:رمـان ،وعِـدانٍ ،وإبانٍ فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون ،واستدل على ذلك بزيادة النون وعدم أصليتها فـي نحـو (غيان) التي من (الغي) و(رشدان) التي من (الرشد) في الحديث الشريف: «أن قوما من العرب أتوا

رسول الله، فقال: لهم من أنتم فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: لهم بل أنتم بنو رشدان»واستدل على أن الغيان من الغي لاستبدال النبيρ اسم (غيان) باسم (رشـدان) لأولئـك القـوم.[39]ص1 / 134 [20]ص1 / 88 [64]ص1 / 250 – 251 واستدل به منفردا، ويظهر أنه يؤصل لقاعدة لقوله:" فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون".[39]ص1 / 134

وبالتالي رغم هذا العدد من الأحاديث الموزعة بين هذه الكتب إلا أنه يبقـى ضـئيلا أمـام الشواهد القرآنية والشعرية التي يحتج بها ابن جني ،قال محقق كتاب المحتسب:"أما شواهد المحتسب فكثيرة لكن يشيع فيها التكرار لتكرر مقتضيات الاستشهاد بها وجملتها من الشعر وفيها قليـل مـن حديث الرسول...".[20]ص1 / 14

2. 2. 3. 5. جار الله الزمخشري(467 هـ -538 هـ):[153] ص 290[98] ص6 / 2687 [138] ص6 / 168

هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي جار الله ولد بزمخشر إحـدى قـرى خوارزم،كثرت مصنفاته ومؤلفاته فتجاوزت خمسة وأربعين كتابا ،أشهرها الكـشاف فـي تفـسير القرآن وكتاب **المفصل في النحو** الذي بحثنا فيه عن مدى إجرائه للحديث الشريف، فوجـدنا فيـه أربعة وعـشرين حـديثا،[66]ص 5 ،8 – 9 ،10 ،12 ،18 ،19 ،20 ،21 – 22 ،23 ،25 ،31 ،33 ،38 ،40 ،73 ،76 ،80 ،90 ،42 ،78 احتج بخمسة عشر حـديثا علـى مواضـع نحوية، وثمانية أحاديث على مواضع صرفية ، صرح بأكثرها ، أكثرها كان سـابقا إليـه، وتكـاد الأحاديث الموقوفة التي احتج بها تصل إلى نصف ما احتج به. كان مرة يحتج بالحـديث منفـرداً ومرة يعززه بشواهد من القرآن والشعر أو يعززها به. من بين هذه الأحاديث مايلي:

2. 2. 3. 5. 1.مما احتج به على النحو:

احتج على تعريف الاسم المجموع بالواو والنون بالألف واللام بحديث زيد بن ثابت«هـؤلاء المحمدون بالباب...»،[66]ص5 واحتج على تثنية الجمع على تأويل الجمـاعتين والفـرقتين [66] ص40 ببيت شعري وقوى حجته بالحديث الشريف «مثل المنافق كالشاة العائرة بـين الغنمـين»، [166]ص3 / 5196 ، 5743، 5746، 5924 ، 6447 واحتج على مجيء (إن) بمعنى: أجل بحديث عبد الله بن الزبير« إن وراكباً »،[66]ص73 واحتج على حذف خبر (إن) بحديث عمر بن عبد العزيز« فإن ذاك ».[66]ص8- 9

2. 2. 3. 5. 2.مما احتج به على الصرف:

احتج على قلب ألف(ما) الاستفهامية (هاء) بحديث لأبي ذؤيب الهذلي τ قال:«قدمت المدينـة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلـت:مـه ؟ فقيـل:هلـك رسـول الله». [66]ص31

واحتج على أن أصل (بادي بدأ) هو: بادي بدِئ وبادي بداء، فخفف بطرح الهمزة والإسـكان وانتصابه على الحال، ومعناه: مبتدئا به قبل كل شيء ، واستُعمل مهموزا في حديث زيد بن ثابت τ« أما بادئ بدء فإني أحمد الله ».[66]ص38

2. 2. 3. 6. ابن الشجري (450 هـ -542 هـ):[153] ص299 [98] ص6 / 2775 [152] ص2 / 356 [138] ص6 / 45

هو هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي، شيعي من مشايخ الإمامية ،لم يكن معتزليـاً لكنه كان يستعمل مصطلحات المعتزلة، من مؤلفاته **الأمالي**، ورد فيه ثمانية عشر حديثا لها علاقـة بالنحو والصرف، سبق بأكثرها إلى الاحتجاج بهـا.[252]ص170/1 ،434 ،420 ،366 ،و2 / 64 ،95 ،99 ،249،233،218،252، 354،308،495 ،617،597،564 وقد رد الحديث «أنهاكم عن قيل وقال» تبعا للموضع الذي رده وهو أن الفراء يرى أن الآن منقول من قـولهم: آن لك أن تفعل، ثم أدخل عليه الألف واللام وترك على فتحه محكيا واحتج بالحديث المذكور ، لكن ابن الشجري يرى أن أجود الأقوال ما قاله سيبويه والأخفش وأبو عمر الجرمي والمازني وأبو إسـحاق الزجاج أنه اسم دال على الوقت واجب البناء لمضارعته لأسماء الإشارة...واسـتبعد رأي الفـراء هذا.[252]ص2 / 593

ويرى أن الفعل (غين عليه) مبني للمجهول ومنه: مغيون على وزن مفعول من قولهم:غـين على قلبه أي:_غشي عليه واحتج على أن مفعول يكون من فعل مبني للمجهول [252]ص2 / 170 بالحديث الشريف«إنه ليغان على قلبي».[163]ص1 / 270

واحتج بالحديث الشريف«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»[123]ص253 على استعمال اللام في مكان بعد.[252]ص2 / 617

2. 2. 3. 7. ابن الأنباري (577هـ):[98]ص6 / 2614[138]ص3 / 139

هو الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي،من مؤلفاته **أسرار العربية** وهو كتاب تطبيقي موضوعه التعليلات النحوية لما نطق به العـرب ، ورد فيه حديثان ، واحد منهما ذكر في الإنصاف. وكتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف بـين النحـويين البصريين والكوفيين**،وردت فيه سبعة أحاديث ،لم يطعن ابن الأنباري في روايتها أو لفظها باستثناء حديث واحد هو«كاد الفقر أن يكون كفرا»[163]ص6 / 492 فقد طعن في روايته، أما الأحاديـث الأخرى ففيها ما احتج به وفيها ما وافق عليه-على أنه كان حجة للبصريين- وأما كل ما احتج بـه الكوفيون من أحاديث فقد رده على وجه احتجاجه لا طعنا في روايته أو لفظه.هذه الأحاديث كالآتي :

أ. الإنصاف:

1.علل الكوفيون بناء (الآن) بأنه فعل ماض من (آن يئين) أي:حان،فدخلت عليه الألف واللام وبقي على فتحته ،والألف واللام فيه بمعنى: الذي ؛لأنها قد تقوم مقامهما طلبا للخفة ،في نحـو:الآن كان كذا،أي: بمعنى: الوقت الذي كان كذا ، واستدلوا على ذلك بالشعر، وبالحديث الشريف:«نهـى عن قيل وقال» فهما فعلان ماضيان أدخَل عليهما حرفَ الخفض وأبقاهما على فتحهمـا ؛ فأجـاب الأنباري على ذلك بأن الألف واللام تكونان في ضرورة الشعر فقط وليس في الاختيار ، و (الآن) لا تشبه (قيل وقال) ؛ لأنهما حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل ؛ فتحكى ، ولا تـدخل عليهـا الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام.[87]ص2 / 425 – 426

2.3.يرى الكوفيون أن فعل الأمر يكون معربا مجزوما، واحتجوا على ذلك بأن الأصل فيـه أن يكون للمواجه نحو: افعل، لتفعل، واحتجوا على ذلك بالآية الكريمة (فبذلك فلتفرحوا)[34](58) والأحاديث الشريفة: «ولتزره ولو بشوكة»أي: زره ، و«لتأخذوا مصافكم»أي: خذوا ، و«لتقومـوا إلى مصافكم» أي: قوموا.ورد عليهم ابن الأنباري حجتهم هذه – لاطعنا في رواية الحديث أو لفظه ، إنما من حيث وجه الاحتجاج-إذ أن وجود حرف المضارعة في هذه الأفعـال يثبـت أن الفعـل المضارع هو الذي يكون معربا وزوال هذا الحرف يزيل علة وجود الإعراب وحكمها ؛ فوجب من ذلك أن لا يكون فعل الأمر معربا.[87]ص2 / 425 – 426

4. واحتج الكوفيون على وقوع (إن) الشرطية بمعنى: إذ، بآيات قرآنية وقوله ρ حين يـدخل المقابر: «سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» أي:إذ؛لأنه لا يـشك فـي اللحاق بهم،ويرى ابن الأنباري أن (إن) في هذا الحديث جاءت للتأديب وليس بمعنى: إذ ، ولم يرده من حيث الرواية أو اللفظ.[87]ص2 / 518 – 519

5. وعند نفيه لحجج الكوفيين قال بأن (هؤلاء) في الآية الكريمة (ثم أنـتم هـؤلاء تقتلـون أنفسكم)[1] يكون في موضع نصب على الاختصاص وليس بمعنى: الذي ، والتقدير: أعنـي هـؤلاء ،واحتج على ذلك بقوله ρ «سلْمان منا أهل البيت»[163]ص 11 / 690 فنـصب (أهـل) علـى الاختصاص.[87]ص2 / 591

6. ويرى ابن الأنباري أن (أن) يمكن أن تستعمل مع كاد في ضرورة الشعر أما في الكـلام العادي فلا، و لأجل ذلك رد الحديث الشريف«كاد الفقر أن يكون كفراً»بحجة أن (أن) مـن كـلام الراوي لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد، وكذلك حتى لا يكون عليه حجـة. [87]ص2 / 462 – 556

7. واحتج البصريون بآيات قرآنية وحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» في باب التنازع على إعمال الفعل الثاني،ووافقهم ابن الأنباري في ذلك.[87]ص1 / 74

10. واحتج البصريون على جواز إضمار الفعل وإظهاره بعد (إن) بما يظـن أنـه حـديث شريف« إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر» ووافقهم ابن الأنباري في ذلك.[87]ص2 / 470

ب.كتاب أسرار العربية: ورد فيه حديثان،وردهما، الأول: عند تعليله لسبب بناء فعل الأمـر على الوقف ذكر أن الكوفيين احتجوا على ذلك بحديث « لتأخذوا مصافكم » وقد رده عليهم في ذاك الموضع.[253]ص166 وورد الثاني: أثناء تعليله اختصاص المخاطب بـالأمر(بعليـك وعنـدك ودونك) دون الغائب والمتكلم؛ بحجة أن المخاطب يقع له الأمر بالفعل من غير لام الأمر، نحو: قم ، واذهب ، فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو: ليقم زيد ، ولأقم معه ، فيفتقر إلى لام الأمر ، فلما أقاموها مقام الفعل ، كرهوا أن يـستعملوها للغائـب والمتكلم ؛لأنها تصير قائمة مقام شيئين :اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب ؛ لأنها تقـوم مقام شيء واحد وهو الفعل ؛ لذلك أخرج حديث «من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه لـه وجاء» من الاحتجاج على هذا الباب؛ لأن من كان في حضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه. [253]ص100

---

[1] - البقرة85

2. 2. 4. من نحويي مصر:

2. 2. 4. 1. ابن أم قاسم المرادي (749 هـ):[143]ص1 / 517 [140]ص53 - 406 - 607 - 648 - 1031 - 1774

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله ، المعروف بابن أم قاسم المرادي ، المصري ،اشتهر بالعلوم العربية والشرعية،وشغف بعلم الصرف، له مؤلفات كثيرة من بينها **الجنى الداني في حروف المعاني** ذكر فيه الحروف ومعانيها ،وعملها جملة وتفصيلا،وأما عن شواهده فقد غلب عليها الشاهد القرآني الذي تعدى أربعة وخمسين شاهدا،وتعدى الشاهد الشعري مائتي شاهدا،[254]ص 3 – 623 وأما الحديث الشريف فكان أقل بكثير منهما فقد بلغ سبعة عشر حديثا،وكل الأحاديث كان مسبوقاً إليها، وكلها وردت لأجل مواضع نحوية، وأكثرها كان من أقوال النبي ρ والأقلية من أقوال الصحابة، وأخرى أشار إليها بكلمة (حديث)،كما أنه كان يصحب الحديث الشريف بشواهد من القرآن والشعر غالبا.[254]ص 35،41 ،143 ،170 ،213 ،273 ،479 ،524 ، 580 من هذه الأحاديث ما يلي:

أ.احتج بقوله ρ « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » على أن اللام بمعنى: بعد،[254] ص101 واحتج بقول عمر τ لصهيب «نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[159]ص2 / 88 على أن لو حرف امتناع لامتناع،[254]ص273 ومما أشار إليه بلفظة حديث «ما يسر بها حمر النعم» احتج به على أن باء الجر تجيء بمعنى: البدل.[254]ص41

ب.خمسة من بين الأحاديث الواردة في هذا الكتاب ذكر أنها من حجج ابن مالك،[254] ص207،35 ،665 ،580 ولم يكن المرادي يعترض عليها، ومن ذلك إسناد الواو للفعل في أول الكلام ،وأن النبي ρ تكلم بهذه اللغة واستدل بحديث «يتعاقبون فيكم» فقد ذكر المرادي قول السهيلي فيه،قائلا:"قال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها. وذكر آثارا منها« يتعاقبون فيكم ملائكة » لكن أقول في حديث مالك[1]:إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطولا مجردا فقال فيه «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة في الليل وملائكة في النهار»[166]ص4 / 96 ".[254]ص170

ويرى سيبويه أن حاشا لا تصحب (ما)، وذكر المرادي أن بعضهم أجازه على قلة كابن مالك الذي يظن أنه قد يكون مسموعا من كلامهم ،واستدل على ذلك بما ذكره من مسند أبي أمية الطرسوسي أن الرسول ρ قال: [163]ص11 / 649 « أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» [254]ص565

ت.احتج بالحديث على مواضع نادرة في النثر لا تكون إلا في ضرورة من الشعر، من ذلك:

1.احتجاجه بقول النبي ρ لأبي بن كعب «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها» [123]ص320 على جواز حذف الفاء إلا في ضرورة من الشعر أو ندور، والحديث شاهد على ما ندر في ذلك.[254]ص69

---

[1] - هو الامام مالك بن أنس صاحب الموطأ.

2.واحتج بما جاء في صحيح البخاري« أما بعد ما بال رجال »[123]ص103 أي: فما بال رجال،بأن الفاء بعد أما تكون لازمة لا تحذف إلا مع قول أغني عنه المحكي به ...ولا يكون ذلـك إلا في ضرورة من الشعر أو في ندور مثلما جاء في الحديث المذكور.[254]ص524

2. 2. 4. 2. ابن هشام الأنصاري(708هـ -761هـ):[143] ص2 / 68 [255] ص2 / 308 [205] ص4 / 147 [256]ص 6 / 163

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، الأنصاري، ولد بالقاهرة ، حـدث عـن ابـن جماعة ،وتفقه بفقه الشافعية ثم بالحنبلية،له مـصنفات كثيـرة منهـا **مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريب**،موضوعه نحوي، تنوعت شواهده وكثرت مابين القرآن، والشعر ،وكلام العرب، والحديث الشريف ، وقد كانت تقاريت كما،ويمكن تفسير كثرة الشواهد بضخامة الكتـاب (سـبعة أجـزاء) ،والرغبة في توضيح موضوعاته.وقد بلغ عدد الأحاديث ثلاثة عشر ومائة حديث؛ تجاوزت أقـوال النبي ρ خمسة وستين قولا،وخمسة عشر كانت من أقوال الصحابة، والبقية أشار لها المؤلف بلفـظ (حديث) وألفاظ أخرى،وهناك أحاديث لم يصرح بها مثل:[257]ص6 / 448 – 667 «من تـأنى أصاب أو كاد ومن استعجل أخطأ أو كاد»،[218]ص 1230 و«أخذه ما قدم وما حدث» ،وأخـرى وضعها المحقق ضمن فهرس الأمثال وهي: «قضية ولا أبا حـسن لهـا» ، و«النـاس مجزيـون بأعمالهم».[257]ص6 / 474 وقد يرجع عدم تصريحه بهذه الأحاديث إلى معرفة الناس بهـا، أو نسبتها إلى الرواة أو أن فيها ما لم يعده من الحديث.كما أن أكثر ما ورد من أحاديث كـان يرافقـه بشواهد من القرآن أو الشعر.وهناك أحاديث عاملها كالآتي:

2. 2. 4. 2. 1.أحاديث كان يتعرض لها إما بردها أو التعقيب عليها أو الطعن فـي روايتها أو بعدها من الغريب،منها مايلي:

1.تكون (بلى) حرف جواب على الاستفهام المنفي ، ويشكل على النحاة أن بلى لا يجاب بها الإيجاب وذكر أن ذلك متفق عليه،ثم ذكر أحاديث وردت في صحيح البخاري ومسلم ما يقتضي أنه يجاب بها على الاستفهام المجرد وهي قول النبي ρ لأصحابه «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قالوا: بلى»[163]ص12 /160 وفي صحيح مسلم«أيسرك أن يكونوا في البر سواء؟» ثم قـال (ابن هشام) عن السهيلي وجماعته،ومن نحا نحوه ممـن احتجـوا بهـذه الأحاديـث علـى هـذا الرأي[257]ص2 / 198 :"وليس لهؤلاء أن يحتجـوا بـذلك ،لأنـه قليـل فـلا يتخـرج عليـه التنزيل".[257]ص2 / 198

2.ويرى أنه لا اعتراض بـ(كان) الزائدة في نحو قوله: « أونبي-كان-موسى؟ » فالصحيح أنها لا فاعل لها فليست جملة اعتراضية.[257]ص5 /60

3.وفيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة أحد عشر أمرا منـه أنـه لا يخـالف فعلـه والصفة المشبهة تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها ،تقول:زيد حسن وجهه ، ويمتنع (زيد حسن وجهه) بالنصب خلافا لبعضهم.

أما الحديث أن «امرأة كانت تهراق الدماء»[159]ص 5 / 260 فالدماء: تمييز، على زيـادة (أل) ، ويقول ابن مالك:" أو مفعول على أن الأصل (تُهريقُ)، ثم قلبت الكسرة فتحة واليـاء ألفـا ،

كقولهم: جاراة ، وناصاة ،وبقَى "،لكن ابن هشام رد هذا قائلا :" وهذا مردود لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقي".[257]ص5 / 401

4.قال:" وقالوا:العمرين في أبي بكر وعمر وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بـن عبـد العزيز ،فلا تغليب ،ويرد بأنه قيل لعثمان: «نسألك سيرة العمرين، قال: نعم»،قـال قتـادة:"أعتـق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد وهذا المراد به عمر وعمر".[257]ص6 / 680

5.قال: وأما «لولا قومك حديثوا عهد» فلعله مما روي بالمعنى لذلك خرج عما يـراه هـو. [257]ص6 / 323

6. ويرى ابن هشام أن حاشا تكون "على ثلاثة أوجـه. أحـدها: أن تكـون فعـلا متعـديا متصرفا،تقول: حاشيته بمعنى: استثنيته ومنه الحديث أنه υقال: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشـا فاطمة» (ما) نافية والمعنى: أنه υلم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها مـا المـصدرية وحاشـا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام ، فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً "[257]ص2 / 249 وبالتالي رد ابن هشام رأي ابن مالك بناء على أن الكـلام لـيس كلام النبي ρ ملمحا إلى كونه من كلام الراوي.

7. ترد (بله) على ثلاثة أوجه اسم لـ(دع) ومصدر بمعنى: الترك واسم مرادف لـ(كيـف)، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث... واستغرب ابن هشام ما جاء في البخاري في تفسير (الم السجدة) «يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عـين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ذخرا من بله ما أطلعتم عليـه» [123]ص672 – 673 فاستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة.[257]ص2 / 207

8.قال في حذف ألف ما الاستفهامية :" ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاسـتفهامية عـن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ،وكل ذلـك لـم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: (وجوه يومئذ ناضرة)[63](22) «فيـذهب كيمـا فيعود ظهره طبقا واحدا»أي: كيما يسجد ،وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليـه".[257]ص3 / 39

2. 2. 4. 2. 2.مارد به آراء نحاة آخرين أو حججهم:

1. يرى ابن هشام أن (عند) اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسـم لمكـان الحضور فإنها ظرف لا مصدر وتأتي أيضا لزمانه نحو:«الصبر عند الصدمة الأولى».[257]ص2 / 443

2. ويرى أن هشام[1] زعم أن النون التي في (أمسلمني): تنوين لا نون، و بنى هشام على ذلك على قوله: في (أضاربني) إن الباء منصوبة، ورد ذلك ببيت شعري والحديث الشريف«غير الدجال أخوفني عليكم»[163]ص4 / 284 والتنوين لا يجامع الألف واللام، ولا اسم التفضيل لكونه غير متصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه.[257]ص4 / 292

[1] - يقول محقق الكتاب أنه هشام الضرير.

2. 2. 4. 2. 3.أحاديث خرج لها أوجها إعرابية.

1.ذكر الاختلاف في«سبحانك اللهم وبحمـدك»[163]ص7 / 47 ، 431 ، 8 /97 ، 101 فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل: جملتان ، على أنها عاطفة ، ومتعلق الباء محذوف. [257]ص 2 / 130

2.وذكر تخريجات ابن هشام الخضراوي لقوله ρ «كل مولود يولـد علـى الفطـرة ....» [257]ص2 / 273

3.وذكر أن باء الجر لها أربعة عشر معنى منها: المقابلة وهي الداخلة على الأعواض، قال: " وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة، وكما قال الجميع [جميع أهل السنة والحديث]في«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»[166]ص4 / 119 ".[257]ص2 / 134

2. 2. 4. 2. 4.أحاديث احتج بها ابن مالك على ما ندر في النثر ووافقه عليها ابن هشام. منها:

1.ذكر أن الفاء تحذف في الضرورة ، ومنع المبرد ذلك حتى في الشعر، ويرى الأخفـش أن ذلك يقع في النثر الفصيح، واحتج على ذلك من القرآن أما ابن مالك فقال:"يجوز في النثـر نـادرا ومنه حديث اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» ".[257]ص2 / 496

2. 2. 4. 2. 5.مما احتج به ابن هشام للكوفيين وبعض البصريين:

1.تأتي (من) على خمسة عشر وجها،أحدها:ابتداء الغاية وهو الغالب عليها ،وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، وقال الكوفيون والأخفش والمبرد :وفي الزمان أيضا بـدليل آيـة مـن القـرآن [257]ص 4 / 137 ،والحديث الشريف«فمطرنا من جمعة إلى جمعة». [123]ص139

2. 2. 4. 3. بهاء الدين بن عقيل(769 هـ):[255]ص2 / 266 [143]ص2 / 47

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بهاء الدين الحلبي ،نزيل القاهرة، كان عالما بالعربيـة والشريعة ، تولى القضاء في مصر،له تصانيف في التفسير، والفقه ،والنحو الذي منه: شرح ألفيـة ابن مالك المسمى: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ؛فما مدى إجراء ابن عقيل للحديث الشريف في كتابه هذا؟

ورد في شرحه لألفية ابن مالك اثنان وعشرون حديثا، احتج ابن مالك بمعظمها ،منها سـبعة عشر حديثا كانت من أقوال النبي ρ وواحد لم يصرح به وهو « قضية ولا أبا حسن لها » وبقيـة الأحاديث كان مما رواه الصحابة عن أفعال النبي ρ كما أن أكثرها كان يحتج به عن القواعد العامة التي تتوفر فيها الشواهد من القرآن والشعر بكثرة بحيث يسهل الاستغناء عن الحديث الشريف فيهـا كحجة.

2. 2. 4. 3. 1.مما احتج به من الحديث منفردا:

1.يرى ابن عقيل أن حذف النون في سنين المضافة هو أقل من إثباتها واستدل على إثباتها بالحديث « اللهم اجعلها سنينا كسنين يوسف»[123]ص137 في الرواية التي ثبتت فيها النون ، وأشار إلى الاختلاف في اطراد هذا ،ويرى ابن عقيل أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع. [258]ص1 /65

2.وذكر أن قوما من النحاة أجازوا تقديم الغائب مع الاتصال واستدلوا على ذلك بالحديث الشريف« أراهمني الباطل شيطانا »[159]ص2 /177 وذلك مما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان بن عفان.[258]ص1 / 106

3.يذكر ابن عقيل أنه يكثر تجرد خبر كاد من (أن) ويقل اقترانه بها بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ(أن) مخصوص بالشعر ،واستدل على اقتران خبرها بأن [258]ص1 / 330 بحديث:«ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب». [123]ص10

2. 2. 4. 3. 2.ما نبه عليه من أحاديث حتى لا يكون عليه حجة.

1.لا يكون اسم لا النافية للجنس وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة، ثم ذكر أن ما ورد من

ذلك مؤول بنكرة كقولهم: «قضية ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها. [258]ص2 / 6

2. 2. 4. 3. 3.من الأحاديث ما لمح إلى تبرئه من الاحتجاج به،أو وروده على ذلك الشكل. من ذلك:

1. حديث«يتعاقبون فيكم ملائكة» الذي استدل به ابن مالك على إسناد الفعل للظاهر الذي بعده ،والذي سماه لغة « يتعاقبون » اتباعا للنحويين الذين يعبرون عنها بلغة (أكلوني البراغيث)، فالبراغيث: فاعل أكلوني والملائكة: فاعل يتعاقبون ،وقال ابن عقيل عن الحديث:" هكذا زعم المصنف" وكأنه يبرئ نفسه من الاحتجاج بهذا الحديث وينسبه إلى المصنف.[258]ص2 / 85

2.وحديث«أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب» قال عنه:" هكذا وقع في صحيح البخاري(ما بال) بحذف الفاء والأصل:أما بعد فما بال رجال، فحذفت الفاء".[258]ص4 / 54

2. 2. 4. 3. 4.أحاديث ذكر لها تخريجات إعرابية.منها:

1. قوله ρ «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» ذكر أنه كان مدار مسألة خلافية جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر فمن جعل اللام لام ابتداء أوجب كسر (إن) ومن جعلها لاما أخرى –اجتلبت للفرق-فتَح (أن) وقد أشار إلى جريان الخلاف حول هذه المسألة قبلهما.[258]ص1 / 380

2. 2. 4. 4.الجوجري(821هـ - 889هـ):[205]ص6 / 251 [256]ص1 / 260 [229]ص1 / 37

هو محمد بن عبد المنعم ، الجوجري ، القاهري، درس الفقه وأصوله والتفسير، وعلم الحديث،وعلم الرياضيات، والفرائض ، وأكثر علوم العربية،فألف في مختلف العلوم،ومما ألفه في النحو كتاب **شرح شذور الذهب،**وشذور الذهب كتاب ألفه ابن هشام الأنصاري ، وكان الجوجري من شراحه ؛ تنوعت شواهده من القرآن والشعر وكلام العرب والحديث الشريف الذي بلغ تسعة عشر حديثا؛ أجراه كالآتي:

2. 2. 4. 4. 1.بلغت أقوال النبي ρ ستة عشر قولا، أي: أكثر ما ورد من أحاديث كان من أقواله ρ ، ومنها ما كان يرويه الصحابة ψ عن أفعاله ρ أو عن أفعالهم، من ذلك قول عمر بن الخطاب τ: « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب»[229]ص 2 / 419 وقول طلحة للنبي ρ «لا تشرف يصبك سهم»[229]ص2 / 616 وبقية الأحاديث أشار إليها بلفظ(حديث)، احتج الجوجري منها باثني عشر حديثا ،وقد سبق إلى الاحتجاج بمعظمها.

2. 2. 4. 4. 2.أحاديث ذكر احتجاج نحويين آخرين بها. منها:

1.ذكر الجوجري أن ابن هشام لا يجوز حذف الفاعل أو نائب الفاعل لأنهما عمدتان والعمد لا يجوز حذفها، وذكر أن بعض النحويين خالفوا ابن هشام والجمهور في هذا ، ويتمثل هؤلاء :في الكسائي وتبعه السهيلي وابن مضاء ، هؤلاء جوزوا حذفهما متمسكين في الفاعل بظواهر وردت وقياسا لنائبه عليه وذكر لهم دليلا من الحديث الشريف هو«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[166]ص6 / 166، 4 / 53 ،766 وذكر الجوجري أن فاعل (يشرب) عند الجمهور ضمير مستتر ، وذلك ما أشار إليه ابن هشام بقوله:" بل يستتران".[229]ص1 / 341

2.شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه ، وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في نحو :لا تدن من الأسد يأكلْك ولا تكفر تدخلْ النار، بتقدير : إن تدن وإن تكفر فلم يشترط في الشرط المقدر أن يكون منفيا.و اشترط كذلك أن يكون الجزم بعد النهي إذا كان الجزاء محبوبا نحو : لا تدن من الأسد تسلم ،فالسلامة أمر محبوب ، وعلى هذا لا يصح القول : لا تدن من الأسد يأكلْك ،فالأكل مذموم في هذا المحل.

ولم يشترط الكسائي هذا الشرط واستدل له بقوله ρ «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»[123]ص974 فإنه لا يصح تقدير (لا) فيه مع أنه ورد مجزوما ،وبقول أبي طلحة للنبي ρ«لا تشرف يصبك سهم» فالضرب وإصابة السهم مما هو مذموم .[229]ص2 / 616

2. 2. 4. 4. 3.مما عده شاذاً: ذكر أن (إيا) في هذا الباب لا يكون لمتكلم ولا لغائب ،وشذ نحو: قول عمر بن الخطاب τ:«وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب».[229]ص2 / 419

2. 2. 4. 4. 4.ما رد به رأي: ذكر في شرحه ووفقا لابن هشام أن إضافة المصدر للمفعول ورفعه للفاعل ضعيف، وإن كان ففي ضرورة، وذكر أنه رد بالحديث الشريف « وحج البيت من

استطاع إليه سبيلا »[159]ص 5 / 260 لأن تقديره: وأن يحج البيـت المـستطيع.[229]ص2 / 680

ج.هناك حديثان ذكر المحقق أن أحدهما ضعيف، وهو:[163]ص 6 / 89 «كمـا تكونـون يولى عليكم » [229]ص2 / 259 والآخر مرسل وهو قولـه(ρ): «والله لأغـزون قريـشا، والله لأغزون قريشا». [229]ص2 / 767

2. 2. 4. 5. خالـد الأزهـري:(838 هـ - 905 هـ):[205]ص2 / 338 [140]ص124، 154، 483، 952، 1303، 1796- 1800 [256]ص4 / 96

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي، الشافعي، النحوي، الأزهري، تميزت مؤلفاتـه بالوضوح والسهولة،[259]ص47 وتنوعت في علوم الدين، وعلوم اللغة، ومن مؤلفاتـه النحويـة **شرح كتاب العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، والعوامل المائـة مـتن لعبـد القـاهر الجرجاني شرحه الأزهري، فما مدى إجرائه للحديث في هذا الكتاب؟

ورد في هذا الكتاب ثمانية أحاديث ،كلها سيق إلى الاحتجاج بها ، كلها من أقوال النبي(ρ) إلا حديث «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»،أجراها كالآتي:

2. 2. 4. 5. 1.خمسة أحاديث احتج بها على معاني الحروف. منها:

1.احتجاجه بالحديث « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع »[23]ص15 على كون الباء زائدة في مفعول كفى المتعدية ،أي:كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع فالباء زائدة و(أن يحدث) بتأويل المصدر:فاعل كفى.[259]ص 94

2.احتجاجه بالحديث« ولا ينفع ذا الجد منك الجد » على أنه من معاني (من): البـدل،أي: لا ينفع ذا الحظ حظـه مـن الـدنيا بـذلك ،أي:بـدل طاعتـك أو بـدل حظـك ،أي:بـدل حظـه منك.[259]ص104

2. 2. 4. 5. 2. ثلاثة أحاديث احتج بها على التراكيب. وهي:

1. قال:"وقد تكون (إن) في لغة تنصب الاسم والخبر، نحو: إن زيدا قائما ، ويتمثل صـاحب هذه اللغة بالحديث الشريف«إن قعر جهنم سبعين خريفاً» فقعر جهنم: اسم إن منصوب ، وسبعين: خبرها منصوب، وخريفا: تمييز.

وأجيب عنه:إن تقدير الحديث: إن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين خريفا،فـسبعين ظـرف مقدر بفي متعلق بيكون ،والجملة في محل الرفع: خبر إن ".[259]ص 152

2.تكون كذا على ثلاثة أوجه أحدها:أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها غيـر عدد مستدلا على ذلك بما جاء في الحديث: «إنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا فعلـت كذا وكذا ».[259]ص240

3.ذكر أن (حيهل) قد يتعدى بالباء و (على) و (إلى) كما في الحديث «إذا ذكر الـصالحون فحيهلا بعمر» وذكر أنه يروى: إلى عمر ، وعلى عمر.[259]ص247

2. 2. 4. 6. جلال الدين الـسيوطي(849هـ ـ - 911هـ ـ):[205] ص4 / 17 [256]ص 5 / 128

هو عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي ، تعددت ثقافته وتمكن من معارف شـتى جـسدتها مؤلفاته التي بلغت سبعمائة مؤلف ، من بين المعارف التي برع فيها: التفسير، وعلم الحديث، وعلوم العربية ، من بين مؤلفاته التي توفرت لنا وبحثنا فيها عن مدى إجرائه للحـديث الـشريف كتـاب **المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط** ،والفريدة ألفية نظمها عام 885 هـ ،ختمها بأرجوزة عدتها اثني عشر بيتا ذكر خلالها تاريخ نظمه للألفية ،وانتهى من شـرحها بعـد عشر سنوات خلت ،وسمى ذلك الشرح بالمطالع السعيدة في شرح الفريدة ،وقد استعان على شـرح الفريدة بشواهد من القرآن والقراءات والشعر وكلام العرب، أما الحديث الشريف فقد أجراه كالآتي:

2. 2. 4. 6. 1.بلغ عدد الأحاديث في المطالع: خمسة وأربعين حديثا ، خمسة منها احـتج بها على معاني الألفاظ وقيمة اللغة العربية عند النبي ρ والصحابة (ψ)،والأحاديث الأخرى وردت لأجل مواضع نحوية ماعدا حديثا واحدا كانت له علاقة بالصرف ، وهو ما حاشا فاطمة ولا غيرها ،ووجه الشاهد فيه أن حاشا تقع في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا.[260]ص 1 / 447

2. 2. 4. 6. 2.أغلب الأحاديث كانت: من أقوال النبيρ، وحوالي أربعة أو خمسة أحاديـث أشار إليها بلفظ حديث ،والقليل منها ما كان من أقوال الصحابة.

2. 2. 4. 6. 3.مما احتج به على ما كان شـاذا: احـتج بالحـديث«طوقـه مـن سـبع أرضين»[166]ص1 / 514 ، 515 ، 518 ، 4 / 473 على جمع كلمة أرضين جمع مـذكر سالم من باب الشذوذ ووجه شذوذه أمران: كونه جمع تكسير لأن راءه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد، وكون مفرده مؤنثا. [260]ص 1 / 152

2. 2. 4. 6. 4.مارده وطعن فيه: رد الحديث الشريف« ثوبي حجر » الذي استدل به ابـن مالك على جواز حذف حرف النداء باعتباره من الثلاثة التي يجوز حذف حرف النداء فيها وهـي (اسم الإشارة واسم الجنس والنكرة غير المقصودة). قال السيوطي عن هذا الحديث :"أمـا الحـديث كونه بلفظ الرسول ρ كما قرر في محله ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجـر.[260]ص 1 / 372

2. 2. 4. 6. 5.مما يظهر أنه يرده: ذكر أنه لا يجوز حذف معمول نواصب الفعل المضارع ،لكن بعض المغاربة أجاز حذفها، وتبقى النواصب لا اقتصارا ولا اختـصارا،فلو قيـل: تريـد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك: (أريـد أن) وتحـذف أخـرج لكـن بعـض المغاربـة أجـازوا ذلك،وقال:"وأجازه بعض المغاربة مستدلا بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعود ظهـره طبقا واحدا» ،يريد كيما يسجد وقد استدل ابن هشام في المغني [257]ص1 / 183 بهذا الحـديث، فلفظة (بما وقع) تدل على تردد السيوطي في قبول هذا الحديث كحجة.[260]ص 2 / 39

2. 2. 4. 6. 6.مما خرج له وجها إعرابيا:

1.قال السيوطي:"وقع قديما أني سئلت عن وجه النصب في قوله ρ « سبحان الله عدد خلقـه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته » فأجبت بأن هذه الكلمات الأربع منصوبات على الظـرف على التقدير:قدر زنة عرشه، وكذا البواقي،فلما حذف الظرف الذي هو (قدر) قام المـضاف إليـه مقامه في إعرابه فتعجب القاصرون من هذا الإعراب حتى قال قائلهم:قد ضبط الحريري في الملحة الظرف بقوله: [261]ص 30

الظرف (نوعان)[1] فظرف أزمنـة * يجري مع الدهر وظرف أمكنة

والكل منصوب على إضـمار في * فاعتبر الظـرف بهذا واكتف

... والجواب: أن ذلك لكونه يعد في عداد المبتدئين المقتـصرين علـى الملحـة وشـبهها". [260]ص1 / 405

وبالتالي فإن السيوطي يرى أن هذه الكلمات الأربع من الحديث منصوبة على الظرف موافقا في ذلك سيبويه وابن مالك وأبا حيان ومخالفا من يرى غير ذلك ممن اعتمد على الملحة.

2.قال السيوطي :" وقال المتكلمون على الحديث في قوله ρ:«أن موسى سأل ربه أن يدنيـه من الأرض المقدسة رمية بحجر» أن (رمية) نصب على الظرف بتقدير:قدر رمية بحجـر، وقـد ألفت في المسألة كراسة سميتها: رفع السنة في نصب الزنة. وبمثل هذه الواقعة وأمثالها أخذت عن أهل مصر جانبا وتركت كلامهم على ما هو عليه لا مفيدا له ولا منبه له على خطأ".[260]ص1 / 407

3.ذكر السيوطي أن قوما من النحويين زعموا أن (إذا) تخرج عن الظرفية ،فقال ابن مالـك :إنها وقعت مفعولا به في حديث:« إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنـت عنـي غـضبى » [163]ص 12 / 134 لكن السيوطي يرى أن (إذا) في الحديث ظـرف لمحـذوف هـو (أعلـم) أي:شأنك ونحو . [260]ص 1 / 422

2. 2. 4. 6. 7.ما ثبت أنه من الأحاديث المتواترة:

ألف السيوطي كتابا في الحديث الشريف بعنوان قطـف الأزهـار المتنـاثرة فـي الأخبـار المتواترة-وهو مختصر عن كتاب آخر له- اعتمدنا عليه في معرفة الأحاديث المتواترة الواردة في المطالع ،[260]ص1 / 76 – 324 – 367 ومما ثبت أنه متواتر ما يلي:

« من كذب علي متعمدا » و« نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » و« لا حول ولا قوة إلا بالله ».[262]ص23 – 273 -152

2. 2. 5. من نحويي الأندلس:

[1] - في المطالع:ظرفان وليس نوعان.

2. 2. 5. 1. الزبيدي(311 هـ-379 هـ):[98]ص6 / 2519 [152] ص3 / 108 [138] ص4 / 372

هو أبو بكر الزبيدي محمد بن الحسن الأندلسي الاشبيلي، من مؤلفاته كتاب **لحن العوام** ،ورد

فيه اثنان وعشرون حديثا لها علاقة بالنحو والصرف،صرح في جميعها بأنها أحاديـث، [263]ص 72، 87، 91، 107، 128، 132، 137، 140، 152، 155، 160، 200، 249، 259، 281، 283، 298، 310، 328، 329، 208 أكثرها كان مرفوعا إلى النبي ρ والقليل منهـا كان موقوفا ، احتج بتسعة عشر حديثا على مواضع صرفية وثلاثة أحاديث على مواضع نحوية.

والأحاديث التي احتج بها منفردة في الموضع -دون الاستناد إلى شـواهد مـن القـرآن أو الشعر-كانت ثلاثة عشر حديثا، والبقية كان في كل مرة يرافقها بالشعر.من هذه الأحاديث مايلي:

2. 2. 5. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

1.خطأ الزبيدي قول العامة:اللهم صل على محمد وآله، وكذلك رده أبو جعفر النحاس وزعم أن العرب لا تستعمل إضافة (آل) إلا إلى مظهر خاصة،وأنها لا تضاف إلى مضمر ،[263]ص72 وصوب الزبيدي خطأهم هذا بما جاء في حديث طويل نذكر منه موضع الشاهد اختصارا قـال ρ: « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبـراهيم وبـارك على محمد وعلى آل محمد كمـا باركـت علـى إبـراهيم وعـل ى آل إبـراهيم إنـك حميـد مجيد».[163]ص2 / 272 – 283

2.وخطأ قولهم: جائزة البيت فيدخلون الهاء والصواب جائز بلا هاء [263]ص128 والحجة أن امرأة أتت النبي ρ « فقالت: إني رأيت في المنام جائز بيتي انكسر ». [159]ص1 / 314

3.وخطأ قولهم: استَضحك الرجل والصواب: استُضحِك مبنيا للمجهول واحـتج علـى ذلـك بالحديث الشريف:«إن عكرمة ابن أبي جهل بارز يوم أحد رجلا من أصحاب النبي ρ فاستُـضحك النبي ρ فقيل له ما أضحكك يا رسول الله وقد فجعنا بصاحبنا؟ فقال: أضحكني أنهمـا فـي درجـة واحدة في الجنة ثم أسلم عكرمة يوم الفتح ».[263]ص259

2. 2. 5. 1.مما احتج به على مواضع صرفية منفرداً.

1. احتج على جمع العرك على العروك [263]ص107 بالحديث الشريف أن رسـول الله ρ كتب إلى قوم من يهود «أن عليكم ربع ما أخرجت نخلكم ،وربع ما صاد عروككم».[159]ص3 / 100

2.وخطأ قولهم: سفرجل وسفرجلة بضم الجيم وصوابه: سفرجل بالفتح على وزن فعلل فـي الصحيح[1] واحتج بالحديث« أكل السفرجل يذهب بِطحاء القلب ».[159]ص3 / 33

[1] -ينظر: لحن العوام ،ص 132

3.وخطأ قولهم: لسام أبرص (وزغة) فيخففون وصـوبه: بوزغـة والجمـع: وزغ وأوزاغ [263]ص200 واحتج بحديث عن عائشة (ض) «أن رسول الله ρ قال للوزغ: فُويسق ولم أسـمعه أمر بقتله ».

4.وخطأ قولهم للبناء العالي القديم: ديموس، وصوابه: ديماس واحتج بالحديث: « أن المسيح عليه السلام كان سبط الشعر كثير خيلان الوجه كأنما خرج من ديماس » أي: من سـرب. [263] ص281

2. 2. 5. 1.مما احتج به على مواضع صرفية مسوقا بشواهد من الشعر:

1. وخطأ قولهم: قادوم فيلحقون الألف ويجمعونه على قوادم والصواب قـدوم بـدون ألـف واحتج على ذلك ببيت شـعري،[263]ص140 ثـم بالحـديث الـشريف« أن إبـراهيم اختـتن بالقدوم».[159] ص4 / 27

2.وخطأ قولهم ضفدع بفتح الدال والصواب ضفدِع بالكسر على مثال فعِال واحتج على ذلـك ببيت من الشعر [263]ص152 ثم بالحديث«أن طبيبا سأل رسول الله ρ عن الضفدع يجعلها فـي دواء فنهاه النبي ρ عن قتلها».[169]ص 4 / 369

2. 2. 5. 2. ابن مكي الصقلي الأنصاري(501 هـ):[264]ص4

هو عمر بن خلف بن مكي أبو حفص الصقلي النحوي.لغوي،وفقيه،إمام.هاجر إلـى تـونس وتولى فيها الخطابة، والقضاء سنة(460هـ).من مؤلفاته **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان؛** موضوعه تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية الشائعة بين عامة الناس والمتخصصين؛ كالفقهـاء والمحـدثين والمفسرين، وردت فيه أحاديث احتج بها على قواعد النحو والصرف، وعلى غلـط العامـة فيمـا يلحنون فيه وصواب.وقد ورد في هذا الكتاب خمسة عشر حديثا، أكثرها كان مرفوعا إلى النبـي ρ وأقلها كان موقوفا وأخرى لم يتبين أكانت موقوفة أم مرفوعة؛ لأنه أشار إليها بلفظة(حديث)، وقـد صرح بها جميعها.احتج بأكثرها على مواضع صرفية والقليل منها ما احـتج بـه علـى مواضـع متداخلة مع النحو منها:

2. 2. 5. 2. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

خطأ قول العامة:استَضحك الرجل، مبنيا للمعلوم ، بالصواب: استُـضحِك، مبنيـا للمجهـول ،واحتج بالحديث السابق«إن عكرمة ابن أبي جهل... فاستُضحك النبي ρ ... » على الموضع نفسه. [264]ص 115

واستدل بثلاثة أحاديث على ما أنثوه من أسماء وما ذكروه وهو عكس ذلك وما يجـوز فيـه الوجهان ولا يعرفونه إلا بوجه واحد كالآتي :

أنثوا الحصير فأدخلوا عليها هاء التأنيث، وهو غلط والصواب: التذكير ، وفي الحديث:«قال: قمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته» حذف هاء التأنيث بين أنه مذكر. [264]ص138

وذكروا الضلع وهو مؤنث، وفي الحديث«خلقت المرأة من ضلع عوجاء نزعت من جنب آدم» فالصفة عوجاء بينت أن الضلع مؤنث.[264]ص140

ويجوز تذكير وتأنيث حِراء –اسم جبل بمكة- والتذكير أعرف الوجهين لقول النبي ρ «أُسكن حِراء»[166]ص1 / 513 ولم يقل اسكني.[264]ص145

2. 2. 5. 2. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

ويقولون: ضِياع الرهن بكسر الضاد، والصواب: فتحها، قال النبي ρ: «من ترك مالا فلأهله ومن ترك ديناً أو ضياعا فإلي»[166]ص4 / 190 ، 666 ، 6 / 64 ويروى: فعلي، وأما الضياع بكسر الضاد فجمع ضيعة.[264]ص217

ويقولون: قل الشيء من الأرض، والصواب: أقله،[264]ص121واحتج بقول أبي بكر الصديقτ« أي أرض تُقِلني، وأي سماء تظلني إذا قلت على الله مالا أعلم ».[163]ص2 / 327 - 545

إذًا: كان من المفترض أن يصوب لحن العامة بالقرآن والشعر، ذلك عند من يرفض الاحتجاج بالحديث الشريف؛ لكن ابن مكي الصقلي احتج على تصويب اللحن بالحديث الشريف.

2. 2. 5. 3. ابن الطراوة(528هـ):[204]ص2 / 387 [98]ص3 / 522 [143]ص1 /602

هو أبو الحسين سليمان بن محمد ، السبئي ، المالقي، المالكي، النحوي، المعروف بابن الطراوة؛من مؤلفاته كتاب **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح** انتقد فيه كتاب الإيضاح للفارسي،بحثنا على الحديث في هذا الكتاب فلم نجده يورد إلا واحداً مثّل به على قضية نحوية في باب الإضافة غير المحضة ، فقد مثل بقولهρ: « يا نِساء المؤمِنَاتِ »[163]ص9/ 51 على نوع من أنواع الإضافة ،وهو تخصيص المضاف بالمضاف إليه مع إفادة التعريف، وهو في الحديث إضافة الاسم إلى الصفة، وتقديره:يا نساء النساء المؤمنات.[265]ص1 / 93

إذاً لم يكن ابن الطراوة محتجا بالحديث الشريف في هذا الكتاب على الرغم من أن جاسم سعيد الزبيدي صنفه -في باب الاحتجاج على النحو والصرف- ضمن من اختُلف في تفاوتهم من حيث الاستكثار بالحديث الشريف.[33]ص100

2. 2. 5. 4.محمد بن هشام اللخمي(577 هـ): [138] ص1 / 170 [143] ص1 / 48

من مؤلفاته **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة،والمدخل إلى تقويم اللسان**، ورد فيهما سبعة عشر حديثا ، سبعة في الفوائد المحصورة[266]ص 133، 255، 321، 331، 353

،355 وعشرة في المدخل إلى تقويم اللـسان ،[267]ص 53 ،172 ،198 ،209 ،291 ،304 ،315 ،367،364 ،474 أكثرها كان مرفوعا إلى النبي ρ والبقية أشار إليها بكلمـة حـديث ، احتج بسبعة منها على مواضع نحوية والأخرى احتج بها على مواضع صرفية ،خمسة منها كان قد سِيق إلى الاحتجاج بها والأخرى كان سابقاً إليها .من بين ما كان سابقا إليه ما يلي:

2. 2. 5. 4. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

1. 2 . قوله ρ «ردوا السائل ولو بظلـف محـرق» [166]ص6 / 721 ، 722 ، 11 / 295 وقوله ρ:«بلوا أرحامكم ولو بالسلام» [159]ص1 / 153 احتج بهما على أن لـو تكـون للتقليل.[266]ص133

3.واحتج بقوله ρ :«إنكم لترون ربكم يوم القيامة» على اسـتعمال رأى بمعنـى: الإبـصار عندما يكون متعديا إلى واحد.[266]ص255

4. واحتج على جواز حذف ياء ثماني وجعل الإعراب في النون على أنها لغة ثانيـة [267] ص172 بالحديث الشريف «فصلى ثمان ركعات». [23]ص320

2. 2. 5. 4. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

1. واحتج بقوله ρ: « اتقوا النار ولو بشق تمرة »[166]ص8 /12 على أن أصل التاء في التقى هو واو وأبدلت تاء [266]ص331 وهي من: وقَى أو تقى، اتتقى، اتقى، ومنه: التقى.

2.واحتج بحديث: «إن الله مقمصك قميصاً» [159]ص4 / 108 على معاني حروف الزيادة في تَفَعل وفَعل كـ(تَقَمص) و(قَمص) فالأول يتعدى إلى مفعول واحـد والثـاني إلـى مفعـولين. [267]ص209

3.خطّأ قولهم: الهرج بفتح الراء، وصوبه بتسكينها [267]ص318 واحتج على ذلك بالحديث الشريف:«فلن يزال الهرج إلى يوم القيامة». [23]ص1001

4.وخطأ قولهم:خُوخَة بضم الخاء وصـوبه بفتحهـا،[267]ص367 واحـتج علـى ذلـك بالحديث«لا تُبقَ خَوخةٌ في المسجد إلا سدت إلا خَوخةَ أبـي بكـرٍ».[23]ص906 [166]ص2 / 177

كان اللخمي من المحتجين بالحديث الشريف لكن بنسبة قليلة، لا لإثبات قاعدة أو نفيها ، إنما اعتضادا واستئناساً بالحديث الشريف.

2. 2. 5. 5.السهيلي(508 هـ -581 هـ):[152]ص2 / 162 [138]ص3 / 143

هو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، ينسب إلى سـهل وهـو قريـة أو حـصن بالأندلس، وتوفي بمراكش ، من مؤلفاته **نتائج الفكر، وأمالي السهيلي**.وكتاب نتائج الفكـر مرتـب على أبواب كتاب الجمل، تضمن مباحث لغوية، وتعليلات، وتقريرات نحوية ، وتعليقات على بعض

المسائل التي أشار إليها الزجاجي الجمل، وفيه بيان لأسرار قرآنية.[156]ص15 – 27 وقـد ورد فيه سبعة عـشر حـديثا،[156] ص71 ،109 ،122 ،128 ،133 ،145 ،152 ،153 ،182 ،197 ،208 ،210 ،213 ،294 ،304 ،328 منها:

1.ذكر أن الأصل في لا هو نفي الماضي إذ هي أعم بالنفي وبه أولى وقد استعملوها نافيـة للماضي ولكن في أكثر الكلام عدلوا عنها إلى حرف(لم) لوجوه منها:أن (لا) يتوهم انفصالها ممـا بعدها ، إذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب،مثل قوله تعالى:(لا أقسم بهذا البلد).[268](1) وذكر ما قيل في قول عمر: «لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم» [159]ص1 / 307 أن (لا) ردع لما قبلها و(نقض) واجب لا نفي، وكذلك قال الناس في قوله υ«لا، تتراءى ناراهمـا» [168]ص495 أن لا ردع لما بعدها.[156]ص109

2.وقد تجيء الحال غير مشتقة،لكنها في المعنى كالمشتق نحو قول الرسول ρ «يتمثـل لـي الملك رجلا ».[156]ص304

3.وقد رد حديث عمر بن الخطاب« لا يغرنك هذه التي أعجبك حسنها حب رسول الله ρ لها »[123]ص746، عند من قال المعنى: حسنها وحب رسول الله ρ لها وذلك عنـد مـن يـضمر حروف العطف كالفارسي ومن قال بقوله، لكن السهيلي لا يجوز ذلك ويرى أن (حب)بدل من قوله (هذه)بدل اشتمال في موضع رفع.[156]ص208

4. قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين فليست حينئذ بضمير ،إذ لم يتقدم مذكور يعود،ولكنها حروف لحقت علامةً للتثنية والجمع حرصا على البيان والتوكيد ،وعلل تقـديم العلامة في نحو قولهم: أكلوني البراغيث بما ورد في الصحيح نحو قول الرسول ρ «يتعاقبون فيكم ملائكة».[156]ص128

أما كتابه أمالي السهيلي فهو مسائل من إملائه يشتمل على مسائل لم يملها على الفقيه المحدث أبي إسحاق ابن قرقول وهي:1.مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء 2.مسألة فـي كـاف التـشبيه 3.مسألة في الجواب ببلى ونعم.ومسائل كانت أجوبة على أسئلة ابن قرقول، وقـد بلغـت أربعـة وسبعين مسألة ،بدأت من المسألة الرابعة عند القول المهمش:"من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول "[269]ص50 تناول فيها مشكلات وقعت في الحديث، أغلبها مـشكلات نحويـة ولغوية. [269]ص14

وتنقسم الأحاديث التي وردت في هذا الكتاب إلى نوعين:

أولا:أحاديث كانت في حد ذاتها موضوعات للمسائل التي تناولها، فيها ما أعربه على وجـه واحد لا غير، وفيها ما خرج له عدة أوجه إعرابية، وكان يبين الخارج منها عـن المـألوف فـي الإعراب، وقد احتج على هذه الأحاديث والمواضع بشواهد من القرآن والحديث الشريف، وبالتـالي هذا القسم من الأحاديث لم يكن محتجا به،لكن جعله الحديثَ الشريفَ موضوعاً لمسائله دليل واضح على نيته في التنبيه عما أغفله النحاة الأوائل من ثروة لغوية هامة.

ثانياً:أحاديث من أقوال النبي(ρ)، ومن أقوال الصحابة،فيها ما احتج به على مسائل تناولهـا، ومواضع خرج لها أوجهاً إعرابية،وفيها ما رده. تجاوزت هذه الأحاديث واحداً وعشرين حديثا، كان قد سبق إلى أكثرها. من هذه الأحاديث مايلي:

2. 2. 5. 5. 1.مما احتج به:

1.احتج بما أشار إليه من الحديث الشريف (عناقا) أنه اسم علم لمؤنث جاء مـصروفا علـى الرغم من أن أسماء الأعلام المؤنثة لا تنصرف.[269]ص31 -32

2. واستدل على أن الضمائر المنفصلة نحو: هو وهي لم توضع للدلالة علـى مرفـوع ولا منصوب لذلك دخلت عليها كاف التشبيه خافضة، ولم تدخل على الضمائر الأخرى، وإنما وضـعت هذه الضمائر للدلالة على شأن آخر من الغيبة، والخطاب والمذكر والمؤنث،كأن نؤكد بها مخفوضا نحو: مررت به هو وبك أنت، واستدل على ذلك ببيت شعري، ثم الحديث الشريف«من خرج إلـى المسجد ليصلي الضحى لا يخرجه إلا إياه»[169]ص1 / 416 فأوقع (إيـاه) موقـع المرفـوع. [269]ص43

3.واستدل على الجواب بـ (نعم) بدلا من (بلى) على الاستفهام المنفي بالحديث الشريف «إن المهاجرين قالوا: إن الأنصار قد أوونا وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال: ألستم تعرفون ذلك قـالوا: نعـم قال: فإن ذلك » ،أي: إن ذلك شكر لهم ثم قال: هكذا صحت الرواية بـ(نعم).[269]ص46

2. 2. 5. 5. 2.ومما رده:

1. رد قول عمرτ « أو أن جبريل »[123]ص78 بفتح همزة أن بعد الواو المسبوقة باستفهام ، ويرى أن الكلام في هذا الحديث غير مستقيم ، كأنه قال: أو حدثه أن جبريل ؟ ففتح (أن) من أجل هذا ثم قال: ففتح أن من أجل هذا وهي حيلة ضعيفة وكسرها هو الوجه".[269]ص96

2. 2. 5. 5. 3.من أمثلة طعنه في الرواية والرواة:

1. قال عن الحديث« قيحا يريه »[123] ص850 [166] ص1 /481 أنه لا يجـوز فيـه النصب ثم قال ولا ينكر في رواية الأصيلي مثل هذا ، فقد تأملتها فوجدت فيها أكثر الروايات لحنـا وتصحيفا".[269]ص108

2.ذكر في المجزومات المضاعفة ، في نحو: لم يضره ولم يمسه أن الحجازيين يجرون هذا كله بالجزم وترك الإدغام (لم يمسسه)ثم قال:" فإن قيل فقد كان النبي ρ حجازيا فلم يظهر في هـذا كله فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدها أن النبي ρ كان يتكلم بجميع لغات العرب ،والثاني أن يكـون التضعيف في هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات «...فقد لغيت »[23]ص298 وكـان يقـول فـي: جلدتـه أو سـببته جلـده،ذكره مـسلم ...". [269]ص110

2. 2. 5. 5. 4. مما وهم فيه الراوي:

قال في أفعل التفضيل:"وأما قوله:«ما رأيته أكثر صيامٍ»[123]ص261 بالخفض لصيام فـلا أحسبه إلا وهما وأن الراوي ربما بنى اللفظ على الخط...".[269]ص132

2. 2. 5. 6.ابـن خـروف(609 هـ ـ):[98]ص5 / 1969 [152]ص4 / 191 [138]ص3 / 335

هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحضرمي الاشبيلي ، المعروف بابن خروف ، من مؤلفاته كتاب **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب** وكتاب **شرح الجمل** ، عند الاطلاع عليهما وجـدناه يورد اثنين وثلاثين حديثا لأجل قضايا نحويـة وصـرفية ، اثنـا عـشر فـي تنقـيح الألبـاب، [270]ص185، 186، 204، 233 ، 248، 251، 257، 279، 293، 326، 364، 385، وعشرون فـي شـرح الجمـل. [271]ص1 / 112، 334، 382، 393، 388، 398، 464، 471، 454، 492، 525، 567، و573/2، 574، 579، 580، 582، 632، 608، 710، 715، 738، 818، 1007 احتج بأغلبها على مواضع نحوية ، ما عدا اثنين احتج بهمـا علـى مواضع صرفية.واعترض ثلاثةً، صرح بجميع هذه الأحاديث ما عدا ثلاثة لم يـصرح بهـا، وقـد يكون ذلك من باب الصدفة أو للعلم بأنها أحاديث، أكثرها كان مرفوعا إلى النبي ρ والقليـل كـان موقوفا على الصحابة ψ، والأحاديث التي سبق للاحتجاج بها لا تزيد عن ثمانية أحاديث.

2. 2. 5. 6. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

1.احتج على دخول معنى القسم في بعض الأفعال إذا كانت للخطاب في باب الطلب إذا أريد بها ذلك بما روي عن عمر بن الخطاب τ أنه قال: « برب هذه البِنيةِ ما أردتَ؟».[270]ص186

2.احتج على احتمال وقوع (أن) في موضع رفع ونصب بالحديث الشريف «الراتـع حـول الحمى يوشك أن يقع فيه»[159]ص2 / 194 وكان قد احتج قبله بالقرآن والشعر.[270]ص251

3. واحتج بالحديث«إذن يحاف يا رسول الله»[123]ص921علـى أن إذن حـرف جـواب ينصب الفعل المستقبل،إذا كان جوابا ولم يتقدمه شيء ، ولم يحل بينه وبين اسمه شـيء إلا القـسم وحده.[271]ص 2 / 818

4. واحتج على الجملة التي تسد مسد الخبر[271]ص1 / 382 بالحديث الشريف«أقرب مـا يكون العبد من ربه وهو قائم».[23]ص178

2. 2. 5. 6. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

1.يرى في باب ما كان (أفعل) صفة في بعض اللغات أنه يجمع على أفاعيل مثـل: أجـدل وأخيل وأفعى فصرفت وجمعت على أفاعيل، واستدل على ذلك بالحـديث الـشريف «لـيس فـي الخضراوات صدقة» على أن خضراء صفة جمعت على خضراوات، وقـد خـالف بهـذا النحـاة السابقين الذين يرون أن خضراء أولت على أنها اسما للبقولات وليست صفة.[270]ص293

2.وبناء على تجويز سيبويه صياغة التعجب من الفعل الرباعي المهموز الأول في نحو:أكرم ما أكرمه، وأعطى ما أعطاه ...الخ؛ لكثرة جريانه في كلامهم مجرى الثلاثي، جوز ابـن خـروف

صياغة (ما أضيعه) من الفعل (أضاع) واحتج على ذلك بقول عمر τ «فهو لما سواها أضيع» [163]ص 8 / 4 حذفت الهمزة فرد إلى فعل ثم تعجب،ودخلت الهمزة فكأن اللفظ لم يتغير، وذكر أن سيبويه نص على ذلك في باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه. [271]ص2 / 574

2. 2. 5. 6. 3.مما اعترض عليه:

1. اعترض ابن خروف ابن بابشاذ في باب التعجب لما زاد فيه صيغتين وهما: أفعل منه ،وأفعلهما، ويرى أنهما ليسا من التعجب في شيء،وفيهما معاً صفة ،ويرى أن من قال: «أسود من القار»[145]ص 4 / 529 -وهو حديث شريف- فإنما يريد باب المفاضلة لا محالة ، وليس التعجب.[271]ص575 – 582

2. وخطأ من احتج بحديث«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل...» بدليل أن الذي يثنى ويجمع مع التقديم قليل جدا ؛ لأن العرب لا تثني ولا تجمع ، ولأن الجمهور يفرده. [271]ص 1 / 398

2. 2. 5. 7.الشلوبين(562 هـ - 645 هـ):[152]ص2 / 332 [138]ص3 / 451

هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر ، الأزدي ، الاشبيلي ، الأندلسي ، المعروف بالشلوبين ، نسبة إلى شلوبينية جنوب الأندلس ، مؤلفاته كثيرة منها **التوطئة ،** وهي أحد شروحه الثلاثة للمقدمة الجزولية المسماة بالقانون(تأليف أبي موسى الجزولي (607هـ)) ؛ بحثنا فيها فوجدنا فيها سبعة أحاديث فقط ، احتج بها على مواضع نحوية ؛ فاحتج بالحديثين الشريفين «حفت النار بالشهوات» [163]ص3 / 332 و«في كل ذات كبد رطبة أجرا» على المؤنث الذي لا علامة له مما لا فرج له وأنه يعرف بأنه مؤنث بالإشارة إليه ، وبإلحاق علامة التأنيث في فعله (فعل المؤنث)، [272]ص338 واحتج بأحاديث-سبق ذكرها-وهي:[272]ص175 – 176 – 216 «كن أبا خيثمة فكانه»و«تمرة خير من جرادة»،وثلاثة أحاديث كان قد سبق إلى الاحتجاج بها،وهي: [272]ص218 – 249 – 3114 «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » [145]ص2 / 617 و«فيها ونعمت» و«إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب».

إذًا في هذا الكتاب لم يكثر الشلوبين الاحتجاج بالحديث الشريف مع أن أبا الطيب الفاسي يقول بأنه احتج به في كثير من مسائله.[125]ص454 – 456

2. 2. 5. 8.ابن عصفور(598 هـ - 669 هـ):[143]ص2 / 210

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ، الحضرمي ، الاشبيلي ، ولد في إشبيلية بالأندلس، وتلقى العلوم بها، وصار يلقي الدروس فيها، ثم انتقل إلى المغرب وذاع صيته فيه ،ثم انتقل إلى تونس وتوفي فيها.من مصنفاته **الممتع في التصريف (الممتع الكبير)،المقرب في النحو،وضرائر الشعر** ، اطلعنا على هذه المؤلفات فوجدناه يورد فيها أحد عشر حديثاً،اثنين في الممتع،وثمانية في المقرب واحد منها كان قد ورد في الممتع ، واثنين في ضرائر الشعر.منها أحاديث سبق إليها وأخرى كان مسبوقا إليها.

2. 2. 5. 8. 1.ما كان مسبوقا إليه: [273]ص172 [274]ص177

«بل أنتم بنو رشدان» و «ليس من امبر امصيام في امسفر»، و«ثوبي حجر»احتج به على حذف حرف النداء مع المنادى النكرة في شاذ من الكلام.

2. 2. 5. 8. 2.مما كان سابقا إليه:

احتج بحديث«هجيرى أبي بكر، لا إله إلا الله» على استغناء الجملة –المبتدأ بها في المعنى- عن الرابط،[274]ص1 / 83

ولم يصرح به بأنه حديث، و احتج بحديث«الله أكبر الله أكبر» على توكيد جملة بجملة لفظاً في باب التوكيد.[274]ص1 / 238

و احتج على أحد أنواع البدل-هو (بدل بداء)وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ أردته أولا، ثم أضربت عنه-بقوله (ρ)«إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر»كأنه قال:بل ما كتب له ثلثها.[274]ص1 / 243

قال:" وإن أسند (الفعل) إلى ضمير المؤنث المجموع،لم تلحق الفعلَ علامةٌ،إلا أن ضمير جماعة المؤنث، إن عاد على غير مسلم(الجمع السالم)،قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة، فتقول: النساء قمن،وقامت.وقد يجيء في الشعر،كضمير الواحد المذكر،وفي الشاذ من الكلام،ومن ذلك قوله υ: «خير النساء صوالح نساء قريش، أحناه على ولد ،وأرعاه على زوج،في ذات يده...» [23]ص954 ".[274]ص1 / 303

2. 2. 5. 8. 3.مما رده،ومما عده من الضرورة النثرية وليس من الكلام العادي:

1. رد حديث«من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، وإلا عليه بالصوم فإنه له وجاء» ولم يجعله من الإغراء؛ لأنه اعتبر الباء زائدة في المبتدأ (الصوم) وأن الإغراء لا يكون إلا لمخاطب. [274]ص1 / 136

2.ذكر أن (لا) إما أن تدخل على نكرة أو معرفة، فإن دخلت على معرفة لم تعمل ولزم تكرارها،ثم نبه بأن نصب (أب)بعدها في حديث «قضيةٌ ولا أبا الحسن» لا يعني إعمالها ؛ لأنها دخلت على معرف بالإضافة وعملت بسبب حذف (مثل) والأصل: قضيةٌ ولا مثل أبي الحسن. [274]ص1 / 189

3.حديث «ارجعن مأزورات غير مأجورات»والأصل موزورات وأبدلت الواو ألفا إتباعا لمأجورات.[275]ص14

4.وأثناء كلامه عن حذف النون في ضرورة الشعر تكلم عن حذفها في ضرورة كلام العرب فقال:"ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام ، إلا ما جاء في حديث خرجه مسلم في قتلى بدر، حين قام عليهم رسول الله ρ فناداهم ، الحديث« فسمع عمر τ قول النبي ρ ،فقال: يا رسول الله ،كيف يسمعوا وأنى يجيبوا ،وقد جيفوا» فحذف النون من يسمعون ويجيبون ".[275]ص10 – 111

إذاً كان من المفترض أن يحتج ابن عصفور بالحديث بكثرة في هذه الكتب الثلاثة لكنه كـان على عكس الافتراض ،ورغم ذلك يصنفه ابن الطيب الفاسي ضمن المجوزين للحديث الشريف وأنه احتج به في كتابه شرح المقرب الذي لم يتوفر لنا.[125]ص254 – 256

2. 2. 5. 9.ابن مالك(672 هـ):[143]ص2 / 68 [191]ص7 / 211

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني، الأندلسي، تمـذهب بالمالكية عندما كان في المغرب، وبالشافعية عندما انتقل على المشرق، له مؤلفات قرآنية ولغويـة ونحوية وصرفية ، من أشهر مؤلفاته منظومة الألفية، وكتاب تسهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وكتاب **شرح التسهيل** الذي بحثنا فيه عن مدى إجرائه للحديث الشريف ، فقد ورد فيه أكثر من اثني عشر و مائتي حـديثا ؛[69]ص201 – 215 أجراها كالآتي:

2. 2. 5. 9. 1.مما خالف به نحويين وأيد به آخرين:

1. ذكر أنه إذا لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفـظ التثنيـة غالبا ،نحو: قضيت درهميكما(الدرهم ليس جزءاً من الإنسان)، لأن العدول عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع في مثل هذا موقع في اللبس غالبا فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعا عنـد غيـر الفراء ، وقياسا عنده، ويرى أن رأي الفراء هو الأصح في هذا، لكونه مأمون اللـبس مـع كثـرة وروده في الكلام الفصيح، واحتج على ذلك بأحاديث كثيرة منها: قوله ρ لأبي بكر وعمـرψ «مـا أخرجكما من بيوتكما»[23]ص 978 وقوله لعلي وفاطمة ψ «إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين»[163]ص15 / 499 وذكر أن أمثال ذلك كثير.[69]ص1 / 107

2.ويرى ابن مالك أن (الآن) مسمى لوقت الحاضر جميعه أو بعـضه وظرفيتـه غالبـة لا لازمة وبني لتضمنه معنى الإشارة أو لشبهه الحرف في ملازمة لفظ واحـد وقـد يعـرب علـى رأي،ويرى أنه ليس منقولا من فعل خلافا للفراء ،واحتج على ذلك بشواهد من القـرآن وأحاديـث شريفة ،كقوله ρ « تصدقوا فيوشك الرجل أن يمشي بصدقته فيقول الذي أعطيها لو جئتنا بـالأمس لأخذتها وأما الآن فلا حاجة لي بها »[163]ص6 / 384 ومثله قول علي τ«كان ذلك والإسـلام قُل فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام فامرؤ وما اختار» ".[69]ص2 / 218

3.ويرى أن أمثلة:حسن وجهه،وحسن وجهه قليل غير ممتنع، وكذا حـسن وجـه، وذكـر شواهد من أمثال: مررت برجل حسن وجهه ما في الحديث من وصف الدجال «أعور عينه اليمنى» [166]ص3 / 6213 وما جاء في حديث أم زرع من قوله «صـفر وشـاحها»[123]ص7 / 34 وفي وصف النبي ρ « شثن أصابعه » وقول أبي علي القالي في حديث علي τ يـصف النبـي ρ «كان ضخم الهامـة كثيـر شـعر الـرأس شـثن الكفـين والقـدمين طويـل أصـابعه ضـخم الكراديس»[123]ص4 / 227 – 228 ثم قال ابن مالك:" فهذه أربعة شواهد من أفـصح الكـلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال : مررت برجل حسن وجهـه ، وقـد أجـاز ذلـك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه ، ومنع سـيبويه جـوازه فـي غيـر الـشعر ، ومنعـه المبـرد مطلقاً،والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً".[69]ص3 / 95 – 96

4.حكى عن الفراء أنه ينصب أجمع وجمعاء على الحال في نحو: أعجبني القـصر أجمـع والدار جمعاء ولم يجز في أجمعين وجمع إلا التوكيد وذكر أن ابن درستويه أجاز حالية أجمعـين ، ويرى أن ما ذهب إليه ابن درستويه هو الصحيح ، ثم يقول:" لأنه قد صح بضبط الثقات من قـول النبي ρ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين» [123]ص1 / 187 وممن صحح النصب في أجمعين المذكور فـي الحـديث المـذكور القاضي عياض-رحمه الله- وقال إنه منصوب على الحال، ويروى:(فصلوا جلوسا أجمعون) علـى أنه توكيد للواو من (فصلوا) ، وجعل بعضهم أجمعين توكيداً لضمير مقدر منصوب ، كأنـه قـال: أعنيكم أجمعين". [69]ص3 / 295

5.ويرى أن إعادة الجار-إذا كان المعطوف عليه ضمير جر-مختارةٌ لا واجبة مضعفاً حجج الموجبين، موافقا في ذلك يونس والأخفش والكوفيين ، كما ذكر أن الشلوبين وافقهم كذلك ، واحـتج على تجويز ذلك بقراءة حمزة (تساءلون به والأرحامِ)[43](1) وما رواه البخاري في باب الإجازة إلى العصر من قوله ρ «إنما مثلكم واليهود والنصارى»[123]ص1 / 146 بالجر واحـتج علـى ذلك بشواهد أخرى من الشعر.[69]ص3 / 376

2. 2. 5. 9. 2.مما خالف به النحاة وأيد به رأيه:

1.خالف ابن مالك أكثر النحويين الذين جرت عادتهم في ذكر (الهن) مع الأسماء الستة فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال ، ويرى أن المشهور إجراؤه مجرى يد في ملازمة النقص إفرادا و إضافة ، وفي إعرابه بالحركات ، واحتج على ذلك بقول النبي ρ «من تعـزى بعـزاء الجاهليـة فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا »[166]ص8 / 479 [161]ص 3 / 163 وقال علي بن أبي طالب τ «من يطل هن أبيه ينتطق به».[69]ص1 / 44

2.ذكر أن كل ضمير يكون كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي ، فهـو جائز الاتصال والانفصال ، ويرى أن اتصاله أجود ؛لأنه لم يأت في القرآن إلا متصلا،من ذلك قوله تعالى:(إذ يريكهم في منامك ولو أراكهم كثيراً لفشلتم)[56](43) ثـم ذكـر أن سـيبويه يـرى أن الاتصال لازم،لكن ابن مالك خالفه ،واستدل على عدم لزومه بقوله ρ:« فإن الله ملككم إياهم ، ولـو شاء ملكهم إياكم».[69]ص1 / 152 – 153

3.ذكر ابن مالك أن جماعة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني زعموا أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث ولا تدل على حدث، ويرى أن دعواهم باطلة من عشرة أوجه، منهـا الوجه الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل ، واستدل بما جاء في الحديث: «إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً »[170]ص2 / 526 لأنـه لا دلالـة لاسم الفاعل على الزمان ، بل هو دال على الحدث.[69]ص1 / 340

4.يرى أن الشائع في خبر كاد وروده مضارعا غير مقرون بأن واحتج بقوله تعالى(كـادوا يكونون عليه لبدا)[276](19) ووروده مقرونا بأن قليل ، ومنه ما جاء في حديث عمر τ : « مـا كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وذكر شاهداً آخر مـن الـشعر،[69]ص1 / 391 غير أن ابن الأنباري يرفض اقتران خبر كاد بأن ويطعن في الحديث الشريف الذي ورد في خبره أن.[87]ص2 / 462- 556

5. ويرى في قوله تعالى:(لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله) [277](65) أنه استثناء متصل وهو يخالف الزمخشري الذي يراه استثناء منقطعا،ولا يمتنع إرادة الحقيقة والمجـاز في حال واحدة عند ابن مالك واستدل على ذلك[69]ص2 / 289 بقوله ρ «الأيدي ثلاث فيـد الله تعالى العليا ويد المعطي ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة».[163]ص 6 / 381

6.ويرى المبرد أن حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس شاذ، ويرى ابن مالك أنه لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطلع على شواهد جوازه، واستدل على ذلك بقوله ρ «اشتدي أزمـة تنفرجـي» وقوله ρ -مترحماً على موسى-« ثوبي حجر ثوبي حجر ».[69]ص3 / 387 – 432

7.ويرى أن (من) تكون لابتداء الغاية في الأماكن، ومنع استعمالها في غاية الزمـان غيـر صحيح، بل الصحيح جوازه؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة، ومن الأحاديث التي استدل بها حديث الاستسقاء «فمطرنا من جمعة إلى جمعة» وقول عائشة: « فجلـس رسول الله ρ، ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل» وقول أنس«فلم أزل أحب الدباء من يومئذٍ» وقول رسول اللهρ لفاطمة « هذا أول طعام آكله أبوكِ من ثلاثة أيام» وأشار إلـى أن أكثـر هـذه الأحاديث من صحيح البخاري.[69]ص 3 / 131 – 132

8. ويرى أن ألف الاثنين أو واو الجماعة تكونان ضميرين في نحو: أنتمـا تـذهبان وأنـتم تذهبون،وتكونان علامتي تثنية الفاعل وجمعه في نحو قوله ρ«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار»ويرى أن النون الواقعة بعد الألف بحاليها وبعد الـواو بحاليهـا نائبـة عـن الـضمة الإعرابية،وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين، ولا يراها دليلا للإعراب خلافـا للأخفش ،بل يراها نائبة عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمـع أو يـاء مخاطبـة مكسورة بعد الألف غالبا ، مفتوحة بعد أختها.[69]ص 1 /50

2. 2. 5. 9. 3.ما جعله قاعدة أو لغة يقاس عليها:

1. وذكر أن اللغة المشهورة في الفعل إذا تقدم على المسند ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما، ثم نبه على أنه من العرب من يولي الفعل قبـل الاثنين ألفاً، وقبل جمع المذكرين واوا، وقبل الإناث نونا مدلولا بها على حال الفاعل الآتي قبـل أن يأتي، كما دلت تاء فعلت هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها. والعلّم على هذه اللغـة قـول بعض العرب: أكلوني البراغيث، واستدل على أن النبي ρ تكلم بها فقال: «يتعاقبون فـيكم ملائكـة بالليل وملائكة بالنهار».[69]ص2 / 116

2.ذكر أن الصفة المشبهة إذا رفعت ما بعدها لم تطابق ما قبلها بل تعطى ما يعطـى الفعـل المؤدي معناها إذا وقع موقعها، فيقال: مررت برجلين حسن غلاماهما ، و رجال حسن غلمـانُهم ، وبامرأة حسن غلامها و...الخ ، وذكر أنها تثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة: «يتعـاقبون فيكم ملائكة» وذلك عند من كانت لغته أن يقدم على الفاعل علامة تثنيته وجمعه فيقـول: مـررت برجلين حسنا غلاماهما، وبرجال حسنوا غلمانهم.[69]ص3 / 99

3. قال:"ومما يرد على: «هل أنتم تاركولي صاحبي »[123]ص498 -638 قراءة بعـض السلف(فلا تحسبن الله مخلفَ وعده رسلِه) [37](47)ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعـول بمفعول آخر".[69]ص3 / 278

2. 2. 5. 9. 4.ما جوزه بعض النحاة واحتج لهم عليه بالحديث:

1.أثناء كلامه عن قوله تعالى: (فقد رأيتموهم وأنتم تنظرون) [31](143)ذكـر أن يـونس أجاز السكون في نحو:قد رأيتمه واحتج له من السماع بما رواه ابن الأثير في غريب الحديث مـن قول عثمان «أراهمني الباطل شيطانا».[69]ص 1 / 122

2. وذكر أن بعض الكوفيين أجاز نصب الاسم والخبر بكل واحد من أخوات (إن)، واحـتج لمن ذهب هذا المذهب بقول النبي ρ «إن قعر جهنم لسبعين خريفا»واحتج عليه بشواهد من الـشعر كذلك. [69]ص 2 / 9

3.ذكر أن مذهب البصريين هو تخفيف (إن) فيقال فيها: إن ، فيبطـل اختـصاصها بالاسـم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وإهمالها أكثر.ومذهبهم أن اللام التي تكون بعد إن المخففة هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يـصلح للنفـي،[69]ص 2 / 34 واحتج على ذلك بقوله ρ «وأيم الله لقد كان خليقاً للإمـارة وإن كـان مـن أحـب النـاس إلـي» [123]ص915 وكقول معاوية في كعب الأحبار « إن كان مـن أصـدق هـؤلاء ». [123]ص 1010

2. 2. 5. 9. 5.مما احتج به على آراء النحاة وكان مخالفا لهم في ذلك:

1. ويقول ابن مالك بأن قوما من النحاة ألحقوا (غدا وراح) بأفعال كان وأخواتهـا وأراد أن يستدل لهم بقول ابن مسعود«أغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعةً»[159]ص1 / 67 وقول رسـول الله ρ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تغدوا خماصـا وتـروح بطانـا» [163]ص 3 / 103 ثم يصحح ذلك مبيناً أنهما ليسا من هذا الباب وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة.[69]ص 1 / 348

2.قال ابن مالك:"وأجاز الكوفيون استعمال (ليس) حرفا عاطفاً فيقولون: قام زيد ليس عمرو، لاكما يقال: قام زيد لا عمرو، ثم قال:" ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديقτ: «بـأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي»[123]ص510 كذا ثبت في صحيح البخاري رفع شبيه، كما يقال:بأبي شبيه بالنبي لا شبيه بعلي"[69]ص3 / 346 لكنه خالفهم في هذا قائلا:" وهـذا التنظيـر لا يلـزم لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميراً متصلا ثم يحذف منوياً ثبوته كما يفعل إذا كان الضمير مفعولا به،فيقال:صديقك إني كنته،ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفا،فيقال:صديقك إني كنت،كما يقال:صديقك إني أكرمت،فكذلك يقدر قول أبي بكـرτ: ليسه شبيه بعلي،فيجعل شبيه اسم ليس،والهاء:خبرها محذوف،واستغنى بنيته عن لفظه".[69]ص3 / 347

3.ويرى أنه إن لم يحسن إقامة (إن تفعل) و(إن لا تفعل) مقام الأمر والنهي لم يجزم جوابهما ، خلافا للكسائي الذي يجيز الجزم ، وقد احتج له على ذلك بما جاء من قول بعض الـصحابة ψ « يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم » وقوله ρ « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم » فيمن رواه بالجزم، ورواية الرفع أكثر.[69]ص4 / 44

2. 2. 5. 9. 6.مما افترض إمكانية جوازه، واحتج عليه بالحديث:

1. إذا كان الاسم في باب إن وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلا مقترناً بأن في نحو: إن الصلاح أن يعصى الهوى. وإن كان الاسم اسم معين امتنع ذلك كما يمتنع فـي الابتـداء،وافترض إمكانية جواز ذلك في لعل حملا على عسى، محتجا بقول النبي ρ «لعلك أن تحاف فينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون».[69]ص2 / 47

2. 2. 5. 9. 7.مما احتج به النحاة وذكره في كتابه:

1.قال ابن مالك في باب المفعول معه:"...قول ابن خروف في شرح الكتاب قاصداً سـيبويه: ولم يقصد في قولهم: أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته وما أشبهه إلا الرفع، قال ابن خروف فـي شرح الكتاب: وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر وجعل من ذلك قول عائـشة (ض) «كـان رسول الله (ρ) ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف » كأنها قالت: وكنـت وإيـاه فـي لحـاف" [69]ص2 / 259 قال ابن مالك :" ويجوز عندي أن يكون إياه في موضع رفع عطفاً على (أنـا) على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما جاز في ضمير الرفع فيما حكى الفراء من قول العـرب: مررت بإياك ...إلا أن حمل أنا وإياه في لحاف على باب المفعول معه أولى لأنـه قـد روي فـي حديث آخر أن النبي ρ قال: «أبشروا فو الله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم مـن قلتـه» بنـصب (وكثرةَ) ذكره أبو علي الشلوبين وعضد به ما حكاه عن الصيرمي جواز النصب في أنت وشـأنك، وكل رجل وضيعته".[69]ص2 / 259 – 260

2.ذكر أن ابن الأنباري احتج بالحديث الشريف:« الأيدي ثلاث فيد الله تعـالى العليـا ويـد المعطي ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة» على جواز التثنية إذا لم يكن هناك تخالف فـي اللفـظ، وكان ذلك التخالف في المعنى، ويرى ابن مالك أن التخالف في اللفظ لا بد معه مـن تخـالف فـي المعنى، ولا يمنع من التثنية في الاسم.[69]ص1 / 60

3.قال ابن مالك:" وممن رأى زيادة (مِن) في إيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي ρ «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» فقال: أراد :إن أشد الناس عـذابا يـوم القيامـة المصورون، وممن رأى ذلك ابن جني...".[69]ص3 / 139

4.يرى ابن مالك أن وقوع الشرط ماضياً والجواب مضارعا قليل ، وأقل منه كون الـشرط مضارعا والجواب ماضياً؛ لأن الشرط الماضي لا يلتبس بغيره ، لاقترانه بأداة الشرط ، والجـواب الماضي قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه ، ثم ذكر أن أكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة ، ثم يستدل على وقوعه في النثر أيضا بما قاله أحد شيوخه-مخالفا رأي النحاة-قال ابن مالك:" قال شيخنا -رحمه الله- :ولا أرى ذلك لأن النبي ρ قال:«من يقم ليلة القدر إيمانا واحتـسابا غُفر له من ذنبه ما تقدم»[166]ص 4 / 362 – 538 ".[69]ص 4 / 91

2. 2. 5. 10. أبو عبد الله بن الفخار الأندلسي (756 هـ):[143]ص1 / 174 [206]ص5 / 355- 378 – 383

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الألبيري[1] المكنى بأبي عبد الله ،من مؤلفاته التي اطلعنا عليها كتاب شرح الجمل للزجاجي الذي شرحه كثير من الشراح ، منهم ابن الفخار، وقد تنوعت شواهده مابين قرآن وقراءات وشعر وأقوال(بلغت مائة وثلاثين قولا) ، و بلغ الحديث الشريف سبعة عشر؛ أجراها كالآتي:

كل الأحاديث الواردة في هذا الشرح سبق ابن الفخار إلى إيرادها والاستشهاد بها، وقد انقسمت إلى:

أ. احتج بحديث واحد على موضع لغوي«الثيب تعرب عن نفسها».[89]ص34

ب. كل الأحاديث وردت في كتابه لأجل مواضع نحوية، ماعدا قوله ρ «أومخرجي هم»احتج به على موضع صرفي.[89]ص710

ث. نصف ما ورد من أحاديث كان من أقوال النبي ρ،[89]ص239، 279، 584، 623، 710، 799، 1047 واثنان لم يصرح بهما أحدهما: كان من قول عمر τ«تمرة خير من جرادة» ،والآخر قولهم: «قضية ولا أبا حسن لها» [89]ص1000 وبقية الأحاديث كان يشير إليها بلفظ (حديث).

ج. مارده من أحاديث أو عقب عليه.

1.ذكر ابن الفخار أن ابن مالك زاد قسما ثالثا في الإضافة المعنوية،وتكون على معنى: في، واستدل على ذلك بما يرى أنه ثابت في الكلام الفصيح المنقول بالنقل الصحيح في التنزيل وفي الحديث ،ومما استدل به الحديث الشريف«فلا يجدون عالما أعلم من عالِم المدينة» [89]ص405 وقد رد ابن الفخار هذا الحديث قائلا:" ليس فيما أورده على إثبات هذا القسم دليل وثيق ...وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداء بالزمخشري، وقد غلّط الزمخشري في المسألة ..."[89]ص407

2.قال ابن الفخار:"هذا الموضع مازال ينقد عليه (أي:الزجاجي)من غير وجه فمن ذلك قوله: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده ، وهذا يقتضي بظاهره إطلاق الجواز،وإنما قال سيبويه: وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهها، وهو مع ذلك قبيح[25]ص1 / 199...ومن ذلك قوله:وقالوا هو خطأ وهو كما قالوا، إلا أنه قد أضاف الشيء إلى نفسه.

ولو كانت العلة هذه لامتنعت كل مسألة أضيفت فيها الصفة إلى الموصوف بها من طريق المعنى ، وقد أجمعوا على أن قولك: مررت برجل حسن الوجهِ صحيح فصيح، مع أن فيه ما ذكر في المسألة المنقودة ؛ فالصحيح إذا جوازها في الشعر، ووجه اختصاصها به أن نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنما سببه طلب الاختصار ، وتكراره كما في المسألة المنقودة منافٍ لهذا الغرض؛فهذا وجه ضعفها وقلتها والله أعلم على أنه قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا كما في صفة

---

[1] - إلبيرة: كورة كبيرة في الأندلس تقع بين القبلة وشرق قرطبة، تضم عدة مدن منها شلوبنية وغرناطة،ينظر: ياقوت الحمو ي الرومي، معجم البلدان،د ت، دار صادر بيروت،د ط ،1977 ، 244/1

رسول الله ρ «شثن أصابعه» وجاء في صفة الدجال الكذاب «أعور عينُه اليمنـى» وهـذا نظيـر المسألة التي كنا بسبيلها ، فالأظهر أن ذلك جائز في النثر على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين، والله أعلم بالصواب".[89]ص785

2. 2. 5. 11.أبو جعفر الرعينـي(779هـ ـ):[143]ص1 / 403 [140]ص2 / 213 [191]ص11 / 189 [256]ص2 / 213

هو أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي،يلقب بشهاب الدين، ويكنى بأبي جعفر،كـان عالما بعلوم العربية، من مؤلفاته: **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**، هو كتـاب لغـوي، صـرفي يدرس جزئية من جزئيات الأفعال،وهو الفعل الذي يكون على وزن (فعل) والمضارع منه مكسور العين أو مضمومها ،وقد رتبها على حروف المعجم ذاكرا المضاعف والمعتل على حدة ...تنوعت شواهده بين قرآن وشعر وأقوال عربية وحديث شريف؛ فقد بلغ أحد عشر حديثا،فيها من أقوال النبي وأقوال الصحابة، احتج بها كلها ولم يرد منها أي حديث، ولم يلجأ إلـى تعزيزهـا بـشواهد مـن المصادر الأخرى؛ وهي كالآتي:

1.احتج بخمسة أحاديث على الأجوف المختلف،منها:

-رواية ابن السكن والنسفي في البخاري «عال قلم زكريا الجريـة»[159]ص1 / 265 أي: مال عنها، وعال إذا مال، والجرية: مصدر جرى ، والمعنى: ارتفع قلم زكريا عن الماء ، ولم يجر معه.[278]ص170

-وحديث «والله لو فعلت ذلك لكوسك الله في النار،رأسك أسفلك»[159]ص4 / 209 ومنـه كاس يكوس إذا انقلب فجعل رأسه من أسفل، ورجليه من أعلا.[278]ص198

2.واحتج بحديث واحد على المعتل المختلف،[278]ص113 وهو حديث الإسراء «يعِـدون إلى عرضِ جنبِ أحدهم

فيحذون منه الحذوةَ من اللحم».[278]ص1 / 357

3.واحتج بثلاثة أحاديث على الصحيح المتفق،منها: حديث أنس τ يخبر عن حـال النبـي ρ فقال فيه: «ولا رأى شاةً سميطاً بعينه قط»[159]ص2 / 400 من سمط ، يسمط ويسمِط ، سمطا ، إذا نظف الشاة من الشعر باطاءِ الحاركي يشويها .[278]ص135

4. واحتج بحديث واحد على الصحيح المختلف، فقال:"سفر الرجل بيته يسفره إذا كنسه، وفي الحديث دخل عمر τ على الرسول ρ فقال له «يا رسول الله لو أمرت بهـذا فـسِفر»[159]ص2 / 372 وكان في بيت فيه زينب وغيرها ،وأراد بسفر أي:كنس".[278]ص197

5.واحتج على المضاعف المختلف بحديث واحد هو: «وأنت تنث نثيـث الحميـت»[159] ص5 / 14 والحميت: الزق لا شعر عليه ، وهو للسمن ، ونـث الـزق ينـث (بالكـسر)نثيثـا ، أي:رشح. [278] ص214

6. واحتج بحديث واحد على المعتل المتفق، وهو في إسلام أبي ذرτ: «فنثا علينا الذي قيـل له»[159]ص5 / 16 ومنه: ينثوا وينثي أي: يخبر بالحديث ويذيعه ، ويستعمل في الخير والـشر. [278]ص214

2. 2. 5. 12.أبو إسحاق الشاطبي(790هـ):[256]ص1 / 70 [90]ص1 / 1 – 14

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، نشأ في غرناطة ، برع في الفقه وأصـوله علمـا وتأليفا، ،وتتلمذ في العربية على أيدي عدة نحويين كأبي سعيد بن لب وأبي عبد الله بـن الفخـار؛ [90]ص1 / 1- 10 فتفقه فيها وألف مؤلفات،منها: **المقاصـد الـشافية فـي شـرح الخلاصـة الكافية**،والخلاصة الكافية الشافية منظومة فريدة وأرجوزة كبرى نظمها ابن مالك واستخاص منهـا الألفية المشهورة التي كان الشاطبي من شراحها ؛ فقد استرسل في ذلـك بالغـاً عـشرة مجلـدات [90]ص1 / 10- 15 ،أجرى فيها الحديث الشريف كالآتي:

تجاوزت الأحاديث الواردة في هذا الكتاب مائتي حديثا ،بلغت أقوال النبي ρ حوالي تـسعة وسبعين حديثا،وبلغت أقوال الصحابة ψحوالي اثنين وثلاثين قولا ، والأحاديث الأخرى كان يـشير إليها بألفاظ أخرى كلفظة (حديث) ،وقد انقسمت إلى ثلاثة أقسام: قسم ورد كـشواهد علـى اللغـة وغيرها دون النحو والصرف، وهو قليل جدا، وقسم منها يمثل العدد الأكبر كان قد أورده ابن مالك في شرحه للتسهيل،وقسم آخر يمثل الأقلية ،أورده الشاطبي في المقاصد ، ولم يرد عند ابن مالك.

وقد أجرى الشاطبي الأحاديث التي أوردها ابن مالك في شرحه للتسهيل كالآتي:

2. 2. 5. 12. 1.أحاديث كثيرة،أعاد عرضها كشواهد وأمثلـة ولـم يـرد حولهـا اعتراضا.

2. 2. 5. 12. 2.أحاديث صوب الاحتجاج بها أو صوب الرأي الـذي كانـت حجـة عليه. منها:

1. صوب الشاطبي استدلال ابن مالك على إفادة الباء معنى: البدلية بقول رافع بـن خـديج: «ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة».[90]ص1 / 611

2. 2. 5. 12. 3.أحاديث اعترض عليها اعتراضا مباشرا. منها:

1.يرى ابن مالك أن اقتران خبر كاد بـ(أن) غير شاذ وخص سيبويه ذلك بالشعر فقط ولـم يجعله لغة لبعض العرب لكن ابن مالك بنى على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختـصا بالشعر؛ لأنه جاء في حديث عمر τ«ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الـشمس أن تغـرب» وسيبويه لم يبن على ذلك وما بنى عليه الناظم لا يثبت.[90]ص2 / 272

2.قال الشاطبي في الاستثناء:" ثم هنا مسائل: إحداها أن قوله: انتُخب إتباع ما اتصل ،أطلـق فيه القول ،ولم يقَيد ،فدل على ارتضائه مذهب الجماعة ،وخلاف قول القائل: إن المستثنى إذا تباعد من المستثنى منه رجح النصب ،كقولك: ما ثبت أحد في الحرب ثباتا ينفع النـاس إلا زيـدا ، ولا

تنزل على أحد من بني تميم إن وافقتهم إلا قيسا ، وإليه ذهب المؤلف في الشرح ، قال: لأن سـبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعد ،قال:والأصل في هذا قـول النبـي ρ «لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها ،فقـال لـه العبـاس إلا الإذخـر يـا رسـولَ الله ، فقـال: إلا الإذخر»[123]ص585 وأتى بحديث آخر ، والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفـصيل بنـاء على تعليل سيبويه ولموافقته كلام العرب ، وأشـار إلـى أن مـا استـشهد بـه لا شـاهد فيـه لندوره.[90]ص3 / 355

3.تكون (ما) زائدة إذا دخلت على (قبل وبعد ولدن ومن)، وعلى ذلك حمل الكسائي قولـهυ: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» واحتج به ابن مالك كذلك لكن الـشاطبي قـال:" فالجواب أن جميع ما ذكر من السماع لا يثبت به ما قال...وأما الحديث «إن من أشـد النـاس.. » فعلى إضمار الشأن ، فلذلك رفع (المصورون) ، والعجب أن المؤلف حمل الحديث في التسهيل على إضمار الشأن وصرح بمخالفته للكسائي ...".[90]ص3 / 600

2. 2. 5. 12. 4.أحاديث لمح إلى اعتراضه عليها:

1. ذكر الشاطبي أن ابن مالك يرى أن (لعل) تكون للاستفهام ، وحمل على ذلك قوله تعالى(وما يدريك لعله يزكى) [279](3) وقول النبي ρ لـبعض الأنـصار وقـد دعـاه فخـرج إليـه مستعجلا:«لعلنا أعجلناك».

قال الشاطبي: "وهذا فيه نظر".[90]ص12 / 312

2.قال الشاطبي في قضية ارتفاع ما بعد (نعم وبئس) على الفاعليـة:" ومـن ذلـك العلـم والمضاف إليه ، فقد جاء في النثر ما يمكن أن يدعى قياسه ،ففي الحديث «نعم عبد الله خالد بـن الوليد» وقول بعض عبادلة الصحابة « بئس عبد الله أنا إن كان كذا » ،وقول سـهل بـن حنيـف: «شهدت صفين وبئست صفون»وهو نادر ومن باب الاستشهاد بالحديث ،وقد مر ما فيه ،وإذا سـلم فندوره يمنع القياس عليه .وقد تأوله ابن مالك على أن يكون التمييز قـد حـذف،والفاعل ضـمير ،والظاهر المرفوع هو المخصوص ،و(أنـا) و(خالـد) بـدلان ، فـلا يكـون فيـه علـى هـذا الدليل".[90]ص4 / 531

3.ذكر الشاطبي في شرحه أن الظاهر لا يبدل من ضمير الحاضر،سواء كان الحاضر متكلما أو مخاطبا ، إلا على أوجه ثلاثة ،أحدها أن يكون البدل مفيدا للإحاطة أي:يفيد مـا يفيـده توكيـد الإحاطة ،نحو:جئنا ثلاثتنا،وإذا لم يفد توكيد إحاطة فلا يجوز، فلا تقول:ضربتك زيدا، ولا ضـربتَ زيد عمرا.

وأشار الشاطبي إلى أن المسألة فيها خلاف فالجمهور على ما قاله الناظم ، وأجازه الأخفـش وذكر أن الناظم مال إليه بعض ميل في التسهيل،بناء على السماع والقياس.أما الـسماع[90]ص5 / 210- 211 فنحو قول أبي موسى الأشعري: «إنـا أتينـا النبـي ρ نفـر مـن الأشـعريين». [123]ص597

قال الشاطبي :"والجواب أن ما ذكر من السماع محتمل ونادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكـم مع إمكان تأويلها".[90]ص 5 / 212

أما الأحاديث التي أوردها الشاطبي في المقاصد، ولم يوردها ابن مالك في شـرح التـسهيل فكانت كالآتي:

2. 2. 5. 12. 5.قسم من الأحاديث أورده كأمثلة:لكي يبين ما يصح الاستشهاد بـه فـي أحكام اللسان العربي.

هذا القسم لم يورده كشواهد على أحكام أو مسائل نحوية إنما أورده كي يمثل به ما عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، كالأحاديث المنقولة في الاسـتدلال علـى فـصاحة رسـول الله ρ ككتابـه إلـى همـذان أن «لكـم فراعهـا ووهاطهـا...وعلـيهم فيهـا الـصالع والقارح»[90]ص3 / 403 ، وكتابه إلى وائل بن حجـر الـذي فيـه«فـي التيعـة شـاة ...ولا ضناك»[159]ص3 / 103 إلى آخر ما كتب عليه السلام ،وحديث[155]ص1 / 320 قوم بنـي غيان الذين استبدلهم رسول الله ρ اسم بني رشدان ،وحديث[159]ص مدالكة الرجـل لامرأتـه إذا كان ملفجا.[90]ص3 / 403 – 404

2. 2. 5. 12. 6. 8.مما احتج به لغيره من النحويين:

1. ذكر الشاطبي أن الإسناد عند ابن مالك على وجهين إسناد باعتبار المعنى وإسناد باعتبار اللفظ.

فالأول مختص بالأسماء ويسمى إسنادا حقيقيا أو وضعيا، كقولك:زيد فاضل فإنمـا أخبـرت بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه ، وهذا هو المختص عنده بالأسماء.

والثاني يصلح لكل واحد من أنواع الكلم ،فيصلح للاسم وللفعل، وأيضا للجملـة ، واسـتدل الشاطبي على ذلك بالحديث الشريف«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» وذكر أن هـذا المنزع ذهب إليه القرافي ، واستحسنه ابن هانئ من شيوخ شيوخ الشاطبي ، وذكر أنهم مخـالفون لجميع النحويين ، فليس الإسناد عندهم إلا على وجه واحد ، وهو الإسناد الحقيقي فكل لفظ أسند إليه إنما أسند إلى معناه ،فإذا قلت: زيد قائم، فإسناد القيام إنما هو لمدلول زيد ، لا لمجرد لفظه، ونبـه الشاطبي على أن الناظم يرى رأي النحويين أن الإسناد على وجه واحد وهو الإسـناد الحقيقـي ، ويصوب الشاطبي هذا المذهب.[90]ص1 / 49

2. 2. 5. 12. 7.ما احتج به نحويون آخرون:

1. ذكر أن ابن الناظم يجوز تقدم الخبر متأخرا عن (ما) النافية ،نحو:ما قائمـا كـان زيـد، وذكر استدلال ابن الناظم على صحة ذلك[90]ص2 / 164 بما جاء في الحديث عن النبي ρ«فواللهِ ما الفقر أخشى عليكم ».[123]ص891

2. قال الشاطبي:" قال الماردي: الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى: الواو إجمـاع الفقهـاء على أنه لا يجوز أن يقال:هذا يمن الله ويمنك بالواو ، ولكن أجازوا أن يقال: هذا يمن الله ثم يمنـك قال:ولو كانت بمعنى الواو ما فروا إليها ، قال: وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصـحاب النبي ρ: تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون: ما شاء الله وشئت!فذكر ذلك للنبي ρ فقـال:

«لا تقولوها وقولوا:ما شاء الله ثم شئت »[171]ص1 / 685 [169]ص4 / 295 [159]ص1 / 517 حدث به قاسم بن أصبغ ".[90]ص5 / 89

2. 2. 5. 12. 8.ما عقب عليه نحويون آخرون:[90]ص9 / 279 كموقف ابن جني من قول النبي ρ «ليس من امبر امصيام في امسفر»بإبدال لام المعرفة ميما، قال ابن جني أن النمر بن تولب لم يرو عن النبي ρ غير هذا الحديث ،إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه.[62]ص423

2. 2. 5. 12. 9.أحاديث تجاوزت الثلاثين حديثا أوردها الشاطبي كحجج:[90]ص 1/ 61 ،222 و2 / 23 ،102 ،146 ، 151 ،187 ،289 ،و3 / 478 و 4/ 63 ،366 ،476 ،488 و 5/ 348 ،493 ،504 و 6/ 195 ،248 ،250 ، 369 و 7/ 176 و 8/ 24 ، 263 و 9/ 206 ، 224 أكثرها كان قد ورد في كتب نحويين متأخرين سابقين للشاطبي.

2. 2. 6. من نحويي الأقاليم الأخرى:

2. 2. 6. 1. من إقليم الشاش:

2. 2. 6. 1. 1. القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(؟ -338 هـ):[280]ص8

هو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ويقال له(أبو القاسم)- يكتنف ترجمته الغموض- له كتاب **دقائق التصريف**، عنوانه يبرز موضوعه،وفيه أطراف من النحو ، ورد فيه حوالي ثمانية وعشرين حديثا ، أكثرها صرح فيها بأنها أحاديث سوى ثلاثة ،والأحاديث التي صرح بها كان منها المرفوع ومنها الموقوف، احتج باثنين منها على معنى لغوي، أحدهما لتابعي والثاني للنبي ρ [280]ص186 -486 ،والأخرى احتج بأغلبها على مواضع صرفية، ونزر قليل احتج به على مواضع نحوية،ويبدو أن هناك ثلاثة أحاديث نسب الاحتجاج باثنين منها للكوفيين كالأحمر وأصحاب الكسائي،والثالث نسبه إلى مجهول،ولم يكن يعترض أي حديث، ولا تِقِل الأحاديث التي احتج بها مع آيات قرآنية وشواهد شعرية عن ستة عشر حديثا،كان في أكثرها يجعل الحديث تاليا ، وهناك أحاديث سبق إليها وأخرى سبق إليها في الاحتجاج.وهي كالآتي:

1.في باب "حكم في جميع المصادر" استدل بحديث شريف على ما يلي:

إذا كان الفعل الماضي والمضارع على(فعلَ،يفعلُ) بفتح العين في الماضي ،وضمها في الغابر (هو مصطلح المؤدب في كتابه هذا،ويعني:المضارع) كان المصدر على أوزانٍ عدة منها (فِعالة)،نحو: سِدانة، وهي خدمة الكعبة، ومنه حديث النبيρ «ألا إن كل دمٍ ومالٍ ومأثُرةٍ كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين، إلا سِدانة الكعبة وسقاية الحاج»[159]ص2 / 380 لأن الفعل من:سدن يسدن.[280]ص54

2.في الحديث«اتقوا فِراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله عز وجل»[159]ص3 / 428 احتج به في باب حكم المصادر التي لا أفعال لها،من بين هذه المصادر (الفِراسة)ومنه اسم الفاعل:فارس، أي:فارس بعينه ونظره،بين الفِراسة، والفِراسة للعين، والفَراسة للفارس على الدابة.[280]ص60

3. 4.وفي باب حكم جميع أصول الصحيح وفروعه،أنك إذا أردت اشتقاق شيء من الفعـل السالم الصحيح فانظر إلى موضع العين واللام منه ،فإن كان موضعهما مكرر فكرر ذلك الموضـع بعينه في الفعل،ومن فروع الصحيح (تفعل)مثل:تشبع، ومنه قول النبيρ «المتـشبع بمـا لا يملـك كلابسِ ثوبي زورٍ»[166]ص6 / 167 [123]ص2130 ويلاحظ: مثلما تكررت العين في الفعـل تكررت في المصدر،[280]ص162 واحتج بحديث « طوبى لمن مات في النأنأة » على ما جـاء مهموزا كـ(النأنأة).[280]ص175

5. وفي "باب حكم في جميع أصول المضاعف وفروعه "في الشاذ النادر الخارج عن أوجـه هذا الباب (فعل يفعل)نحو:اب يأب، بضم العين من كليهما،ويرى يونس أنه لم يـأت عـن العـرب حرف يشبهه من هذا الباب،وقال الفراء:هـو (فعِـل يفعـل) (لـب يأـب)واحـتج لـه المـؤدب بحديث[240]ص210 لصفية بنت عبد المطلب عندما استُفهمت عن ضربها الزبير:«لم تـضربينه؟ فقالت: كي يأب ويقود الجيش ذا الجلب».[280]ص185

6.وفي الباب نفسه ذكر أن النعت من باب (فعل يفعِل) يخرج على (فعلٍ) ، فيقال: رجلٌ فر ، ورجالٌ فر.لا يثنى ولا يجمع لأنه مبني بالمصدر، واحتج على ذلك بحديث: «إن النبيρ وأبا بكرτ خرجا مهاجرين إلى المدينة من مكة ، فمرا بسراقة بن مالك بن جعشم فقال: «هذان فر قريش ، ألا أرد على قريش فرها»[161]ص2 / 76 يعني: الفارين من قريش.[280]ص197

7.وفي الباب نفسه احتج بحديث: «مازالت أكلة خيبر تُعادني فهـذا أوان قطعـتْ أبهـري» [161]ص1 / 203 [159]ص1 / 57 في خلال ذكره لوزن (المفاعلة) و(الفَعال) نحو: المعـادة والعِداد وهو اهتياج الوجع بالملسوع يوم تم له سنة منذ يوم لُسع أو تسمم.[280]ص208 – 211

8. 9.وفي "باب حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه"، مـن هـذا البـاب ذوات الواو وذوات الياء فذوات الواو منه تدور على خمسة أوجـه ،وذوات اليـاء علـى أربعـة أوجه،ومن ذوات الواو الوجه الثاني: فعل يفعلُ، نحو: وزع يزع ، وزعاً فهو وازع ، وذاك موزوع ، وجمـع وازع: وزعـة ، واحـتج علـى هـذا الوجـه بحـديثين الأول: «لابـد للنـاس مـن وزعة»[159]ص5 / 180 احتج به على جمعها ، والثاني: «من يزع السلطان أكثر ممـا يـزع القرآن» [159]ص5 / 180 احتج به على حذف الواو في المضارع.[280]ص219

10 .وفي الباب نفسه في ذوات الواو في نحو:وزر، وزر، وهو: الاثم، احتج على اسـتيجاز النحويين تصيير واوها في موزورات ألفا وهمزها أيضا بالحديث النبوي « ارجعن مأزورات غيـر مأجورات »[171]ص1 / 503 [159]ص5 / 189 وبرر جواز ذلك على التوهم لأن العرب إذا جمعت حرفا إلى حرف فربما أجروه على صوته.[280]ص227

واحتج به كذلك في باب "حكم في الشواذ من كلام العرب" على الموضع نفسه(همز مأزورات التي أصلها موزورات)؛ لأن العرب إذا وازت حرفا بحرف أو قابلته به أجرته على بنيته كقـولهم: آتيه بالغدايا والعشايا.[280]ص361

11.وذكر المؤدب خلاف اللغويين في حقيقة (تبيغَ) في قول النبيρ «إذا تبيغ الـدم بأحـدكم فليحتجم »[161]ص1 / 160 ففيهم من يرى أنه مقلوب ، وأصله: تبغى ، وهو مأخوذ من البغـي

فقدم الياء وهي لام الفعل وأخر الغين وهي عين الفعل ، فصيره من ذوات الثلاث ، وهو مأخوذ من ذوات الأربع.

ويرى الكسائي وغيره أنه من ذوات الثلاث، غير مقلوب؛ لأن التبيغَ ثُؤور الدم وقدرته حـين يظهر في العروق.

لكن المؤدب يرى أنه مقلوب ، واستدل على ذلك بما جاء من كلام العرب من قـولهم: مـا أيطبه وأطيبه، فقدموا العين وأخروا الفاء. [280]ص 272

12.و في"باب حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها" ورد أن العرب قد تغيـر بـين اللفظين إذا اختلفا في مثل: أليط بقلبي منك ،وأصله من الواو ، حتى يفرق بينه وبين الآخر لقبحـه، ومما قيل بالواو والياء من غير اختلاف قولهم: فوح الطيب وفَيحه ...وفي مثل هذا احتج بالحديث: «أقسم ربنا بيمينه وعزة حيله» والحول والحيل: الحيلة.[280]ص 300

13.وفي الباب نفسه احتج بحديث عمرτ « هذا السجود فأين البكِـي »[163]ص2 / 314 على أنه ما جاء على (فعول) من مصادر الياء فهو بالياء وإن نويت به الجمع فهو أيـضا باليـاء ، وكان قد استدل على هذا الموضع بآيتين كريمتين قبل هذا الحديث.[280]ص312

14.وورد في الباب نفسه،أن من فروعه: المفاعلة ، مثل: المهاداة ، احتج على ذلك بحـديث النبي ρ «أنه كان يهادى بين اثنين في مرضه الذي مات فيه»[23]ص1 / 314 والمهـاداة: مـن الهدية، ومنها الفعل الغابر:يهادى.[280]ص 333

15.وفي"باب حكم في جميع أصول الملتوي وفروعه" ورد أنه يدور على ثلاثة أوجه، احتج على الثالث منها بالحديث «أيما امرأة نكحت بغير إذن مولاها فنكاحها باطـل»[161]ص2 / 592 في: ولي ،يلي، ولاية ،فهو والٍ وذاك مولي والمولى الولي.[280]ص346

16. وفي الباب نفسه،من فروع الملتوي احتج بما روي عن النبيρ أنه دعا لعلي بـن أبـي طالب فقال: « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[171]ص43 علـى وزن(المفاعلـة) ومنهـا: الموالاة.[280]ص353

17. ورد في"باب حكم في الشواذ من كلام العرب"قولهم: أفعلتُ الشيء فأفعلَ،مثل: أمأيـت الدراهم فأمأت، واحتج بحديث ابن عباسτ «أربع لا يجنـبن»[159]ص1 / 302 علـى قـولهم: أجنبت الرجل فأجنب أي: أبعدته.[280]ص 364

18. وفي" باب حكم في النبر من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة وذكر فروعها"،وحكـم الصحيح منه على أوجه،وأولها: ذأل يذأل ذَألا وذألاناً فهو ذائل، واحتج بقول النبيρ لجارية كانـت ترقص صبيها:« لا تقولي: ذؤال فإن الـذؤال شـر الـسباع » [159]ص1 / 211- 2 / 251 والذؤالة: الذئب لأنه يذأل في مشيته،والنبر هو الرفع إلى الحنك الأعلى.[280]ص 417

19. و في"باب حكم فيما يأتي من المصادر على لفظ اثنين وهما غير مفترقين ولا مفردين"، ذكر اختلاف النحويين –منهم الخليل وسيبويه والأحمر[1]- في أصل لبيك:

فمذهب الخليل وسيبويه في لبيك: أنه تثنية،والياء فيه علامة التثنية والنصب، ومعنى التثنيـة فيه التوكيد:لبا بعد لب، وخالفهما الأحمر في ذلك،فيرى أن لبيك حرف واحد والياء ليست ياء تثنيـة لكنها بدل من الياء،إذ أصل الحرف لببك، فاستثقلوا ثلاث باءات فأبدلوا من الثانية ياء واستدل على رأيه بقول العرب: تظنيت، والأصل: تظننْت، وبقوله تعالى:(ذهب إلى أهله يتمطـى) [63](33) أصله: يتمطط من المطيطاء ،واحتج على ذلك بقول الرسولρ «إذا مشت أمتي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم كان بأسهم بينهم» فأتت الألف في يتمطى مكان الطاء الثانية نظرا للاعـتلال الـذي حصل لها. [280]ص437

ويظهر أن هذه الحجج للأحمر بما فيها الحديث لأن المؤدب قال في آخر عرضه:"هذا كل ما نقل إلينا عـن الأحمـر فـي الاعـتلال لهـذا الحـرف أو هـو يوافـق معنـاه وإن اختلفـت ألفاظه".[280]ص438

20. وفي الباب نفسه احتج المؤدب بما جاء في السنة على أصل(لبيك) قائلا:" الدليل على أن لبيك جواب وموضوع للجواب قولهم في إجابة الله تعالى نبيه إبراهيمυ ، وما جرى سائر الأنبيـاء على طريقته: «لبيك اللهم لبيك»[23]ص209 يراد نحن مجيبون دعوتـك ومطيعـون أمـرك". [280]ص440

21 .و في"باب حكم فيما تغير ألفاظه في أصل البناء من المنصوبات المبتـدآت المخزولـة العوامل عند الترتيب إلى ما لا يستعمل ولا يعرف منطوقا به ليعلم الأصل قبـل التفريـع،ويعرف مذهب الاشتقاق وطريقة التعريب" يقال: عذر وأعذر وحمل عليه قول الرسولρ «من أتـت عليـه ستون سنة فقد أعذر الله عليه في العمر»[159]ص3 / 196 ويقال:عذر،بغير ألف،وكلاهما مأثور عن النبي. [280]ص468

22. «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيراً وإن شرا فشراً،والمرء مقتول بما قتل بـه إن خنجراً فخنجراً وإن سيفا فسيفاً»[25]ص1 / 130 احتج به في "باب حكم فيما يستعمل مـع إن وإذ ولدن من النصب بالمضمرات وما يعنى ببنائه الكلام عن التأثير في الألفاظ المستعملات" وقد احتج به سيبويه ومن بعده من النحويين.[280]ص486

23. وفي "باب حكم فيما يأتي مبينا إعرابه على الإضمار غير مغيرة ألفاظه في الانصراف عن الحذف والاختصار إلى الإبانة والإظهار" في قوله تعالى(قد أنزل الله إلـيكم ذكـرا رسـولا) [281](11) ،ورد في إعراب الرسول ثمانية أوجه منها: الوجه السادس ،وهو انتـصاب الرسـول على الإتباع للذكر أي:قد أنزل الله إليكم مبلغ ذكر رسولا،فناب (الذكر) عن (المبلغ) واحـتج علـى ذلك بحديث «يا خيل الله اركبي و أبشري بالجنة»[159]ص2 / 94 إذ الأصل: (يا فرسان خيل الله اركبوا وأبشروا) ، وحين نابت الخيل عن الفرسان صرف إليها فعل الفرسان،وكما نابت (خيل الله اركبي وأبشري) على (فرسان خيل الله) ،ناب (الذكر) عن (مبلغ) كما جعل نعت (مبلـغ)محمـولا على إعراب (الذكر)لما خلفه وقام مقامه.[280]ص 502 – 503

[1] - هو علي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي(ت194)،ينظر:إنباه الرواة 2 / 312 ، بغية الوعاة 2 / 158

24.وفي الباب نفسه احتج بقول رسول اللهρ «أنزلت علي سورة آنفا ،وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (إنا أعطيناك الكوثر)[283](1) »[159]ص1 / 76 على بناء آنفا على استئنافا ،ومما بني على اللفظ المذكور (قال أيضا) و(تكلم آنفا) بني على (آض أيـضا) و(اسـتأنف اسـتئنافا) فنـاب (قال)عن (آض)وأتى(آنف) بتأويل الاستئناف ودليل ذلك لفظة (آنفا)التي جاءت في الحديث مـذكرا مقصودا بها الاستئناف.[280]ص509

25.و أيضا في الباب نفسه ذكر اختلاف البصريين والكوفيين في: اشتريته بدرهم فصاعداً ، فصاعد في قول البصريين وصف للدرهم وعند الكوفيين من صفة المشتري،"واحتُج على الكـوفيين في علتهم بقول النبيρ:«القطع في ربع دينار فصاعداً »[145]ص4 / 148 وقيل لهم:قد وضح أن صاعدا لربع دينار كما كان في المسألة الأولى للدرهم ولم يبن على (مشترٍ)و(لا أحد).

فسبيل هذه المسألة أن تكون الحاكمة على غيرها "هذا القول دليل على احتجاج المؤدب بهـذا الحديث.[280]ص 511

26.و في قوله تعالى: (انتهوا خيراً لكم) [43] (171)وقال الكسائي:انتصاب خير بـالكون المضمر: انتهوا يكن ذلك خيراً لكم.واحتج عليه أحمد بن يحي أن العرب لا تعمل الكون منوياً مع قيام ما يدل عليه في الكلام حين يقال: عبد الله قائم أمس،فمـن قـال: قائمـاً أمس،فقـد أخطـأ إذا أضمر(كان) مستدلا عليها بأمس؛وعلى ذلك يرى أن إضمار الكون مع(خيرا لك) فاسد.

واحتج أصحاب الكسائي على أحمد بن يحي بأن هذا المضمر مع (خير) قام الظاهر مقامه في ترتيبهم وحكم اعتلالهم فأشبه قول القائل للنبيρ:«الأمان يا رسولَ الله»،ويظهر أنـه ينـسب هـذا الاحتجاج للكوفيين.[280]ص516

وبالتالي يعد المؤدب من السابقين إلى تجويز الاحتجاج بالحديث النبوي في زمنٍ(338هـ ـ) يمكن القول عنه إنه مبكر،ونظرا للعدد المعتبر من الأحاديث الواردة في كتاب واحد من مؤلفاتـه، لكن رغم ذلك لم يبلغ هذا العدد عدد الشواهد القرآنية والشعرية الواردة في هذا الكتاب.

2. 2. 6. 2. من الموصل:

2. 2. 6. 2. 1. مجد الدين بن الأثير(540 هـ -606 هـ):[98] ص5 / 2268 [138]ص138

هو العلاء بن المبارك بن أبي الكريم محمد بن محمد ، من مؤلفاته النحوية كتاب **البديع** ،ورد فيه عشرون حديثا، احتج بأربعة عشر منها على مواضع نحوية ، والبقية على مواضـع صـرفية، عشرة منها كان قد سبق إلى الاحتجاج بها والبقية كان سابقاً إليها ،أكثرها كان مـن أقـوال النبـيρوالقليل منها كان من أقوال الصحابة وثلاثة أحاديث لم يصرح بها متبعا سـابقيه.وقـد أجراهـا كالآتي:

2. 2. 6. 2. 1. 1.مما احتج به على مواضع نحوية: هذه الأحاديث كان سابقا إليها.

1. احتج على إعمال فعل القول عمل الظن مع الاستفهام الخطابي –خاصة- بالحديث الشريف « أنه مر برجل يقرأ في الصلاة ليلا فقال: أتقوله مرائياً، أي: أتظنه؟ ».[283]ص1 / 448

2. واحتج على حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها بقوله ρ «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »[163]ص7 / 650 لأنه لم يرد به المنع من صحة الصلاة، إنما أراد نفي الكمال كأنه يقول: لا صلاة كاملة، أو لا كمال صلاة.[283]ص1 / 327

3.واستحسن حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي، واستدل على جواز إثباتها بقوله ρ «حرمت عليكم الخمر».[283]ص 1 / 104

2. 2. 6. 2. 1. 2.مما احتج به على مواضع صرفية:

كل الأحاديث التي استدل بها على مواضع صرفية كان قد سِيق إليها، وهي:«مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين»283]ص2 / 14 و« ليس في الخضراوات صدقة » علل به جمع خضراء على خضراوات على أنه اسم وليس صفة،[283]ص2 / 105 والحديث،«أين زناب» يرى أنه اسم يراد به في حد ذاته التصغير،[283]ص2 / 180 و«العين وكاء السه» [283]ص2 / 315 و«ليس من امبر امصيام في امسفر».[283]ص 2 / 533

كان ابن الأثير ممن يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف لكن للاعتضاد وليس لإثبات قاعدة نحوية.

2. 2. 6. 2. 2.ابن يعيش(553 هـ -643هـ):[152]ص4 / 45 [138]ص7 / 46 [143]ص2 / 351

من مؤلفاته **شرح المفصل** الذي احتج فيه الزمخشري بثلاثة وعشرين حديثا تلقاها ابن يعيش بالاحتفاء والقبول ، والدليل على ذلك أنه لم يرد حديثا ولم يطعن في رواية بل كان يشرح الحديث ويفسره ،[284]ص 1 / 34، 46 – 47، 104، 124، 133، 136، و 2 / 26، 95، 97، 101، 103، و3 / 5 – 7، 31، 52، 223، و4 / 6، 45، 47، 123، 155، و 8 / 78، 125، و 9 / 17 – 20 – 136 و 10 / 14، 15 وقد زاد عن هذه الأحاديث أثناء شرحه للمفصل اثنين وعشرين حديثا،[284]ص3 / 63 و 4 / 30، 35، 78، 103، و 5 /65، 83، 98، 123، 145، و6 / 52، 66، 132، و 7/ 121، 138، و23/8، و 9 /64، 135، 151، و10 /19، 68 احتج بتسعة منها على مواضع نحوية ورد ثلاثة واحتج بعشرة على مواضع صرفية.

كذلك ذكر له صاحب كتاب ابن يعيش النحوي أحاديث كان قد احتج بها في شرح الملوكي من بينها أربعة أحاديث احتج بها على مواضع صرفية ونحوية، واحد منها كان قد ورد في شرح المفصل وهو: «اخشوشنوا وتمعددوا»[161]ص4 / 224 وآخر كان قد ورد في المفصل وهو «لتأخذوا مصافكم» والحديثان الآخران كان قد سبق إليهما وهما قول صفية عمة النبي ρ «أضربه كي ياب ويقود الجيش ذا الجاب» وحديث «شكونا إلى رسول الله حر الرمضاء فلم يشكنا» وكلاهما احتج بهما على موضع صرفي. [116]ص 412 – 413

والأحاديث التي وردت في شرح المفصل صرح بها جميعها، سبعة كانت مرفوعة إلى النبي وتسعة أشار إليها بلفظة(حديث أو خبر) وبقية الأحاديث كانت موقوفة على الصحابة. والأحاديـث التي كان قد سِيق إلى الاحتجاج بها لا تزيد عن اثني عشر حديثا والأخرى كان سابقا إليها.من بينها ما يلي:

2. 2. 6. 2. 2. 1.مما احتج به على مواضع نحوية:

1.«هاتوا ربع عشور أموالكم»احتج به على إلحاق ضمير الجمع باسم الفعـل لقـوة شـبهه بالفعل. [284]ص4 / 30

2.ويرفض ابن يعيش قول الأخفش في أن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى،ويرى أنـه اسـم فعل بمعنى: استجب ، واحتج على ذلك بما جاء في الخبر«أن موسى كان يدعو وأخاه كان يؤمن». [284]ص4 / 35

3.وذكر أن الأصل في كاد التي هي من الأفعال الناقصة ألا يكـون فـي خبرهـا (أن) لأن المراد بها قرب حصول الفعل ،ولكن قد شبه كاد بـ(عسى) فيرتفع خبرها بـ(أن) واحتج على ذلك بالحديث الشريف« كاد الفقر أن يكون كفرا »هذا الحديث الذي طعـن فيـه ابـن الأنبـاري مـن قبل.[284]ص7 / 121

2. 2. 6. 2. 2. 2.مما رده:

يرى ابن يعيش أن واو العطف تفيد الجمع من غير ترتيب مختلفا في ذلك مع بعض النحـاة الذين يرون أنها للترتيب ، ورد عليهم أربعة أحاديث يذكر أنهم كانوا قد احتجوا بها علـى أن واو العطف تفيد الترتيب، فقال: "وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة".[284]ص8 / 23

2. 2. 6. 2. 2. 3.مما احتج به على مواضع صرفية:

1.واحتج على زيادة الحروف في الاسم ،كالاسم المجموع على(مفاعيل)كـ(مخاريق) زيدت فيه ثلاثة حروف[284]ص6 / 132 واحتج على ذلك بالحديث الشريف«البرق مخاريق الملائكة». [163]ص 6 / 170

2.وعند كلامه عن(نعم وبئس وحبذا) ذكر أن(حب) و(أحب)لغتان والثانية أكثر استعمالا من الأولى واحتج على ذلك «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه» و«أحِب حبيبك هونًا مـا».[284]ص7 / 138

3.وأثناء كلامه عن زيادة الحروف ذكر كلمة (معد) وأن الميم فيها أصلية لقـولهم: تمعـدد، أي: صار على خلق معد ، واحتج بالحديث« اخشوشنوا وتمعددوا ».[116]ص412

2. 2. 6. 3. من أستراباذ:

2. 2. 6. 3. 1.رضي الدين الأستراباذي(624 هـ - 686 هـ): [143]ص1 / 567

هو محمد بن الحسن الأستربادي النجفي المعروف بالرضي،من أشهر مؤلفاته شـرح شـافية وكافية ابن الحاجب ،وقد اخترنا شرح الكافية للبحث فيها عن الأحاديث الـشريفة ومـدى إجـراء الرضي لها ،فوجدناها قد تجاوزت أربعة وستين حـديثاً، [70]ص1 / 111 [285]ص2 / 1487 أكثرها كان من أقوال النبي (ρ)،ومعظمها ثابت في الصحيحين وفي بعـض كتـب الـسنن.[70] [285]

أما أقوال علي τ فقد أتى بها من كتاب نهج البلاغة، وقد سـبق الكـلام عـن أصـل هـذا الكتاب،وقد قارب عدد هذه الأقوال الثلاثين قولا ،أكثرها في القسم الأول من الكافية و اثنـا عـشر قولا آخر في القسم الثاني،وكأن الرضي لا يحتج إلا بحديث النبي ρ أو حديث علىτ ،هذه الأحاديث كان مسبوقا إلى أكثرها ،و التي سبق إليها فقد قاربت سبعة وعـشرين حـديثاً.[70]ص 1/ 601 763، 798، 770، 734، 288، 650، 242، 1067، 1050، 214، 513، 334، 669، 495، 1221، 171، 1041 ، 830 / 2 ص[285] ، 558 / 1 ، 648، 980، 794، 1195، 919 ، 654، 495، 426،.

أما الأحاديث التي لم يصرح بها فهي قليلة لكن أكثرها ثابت في كتـب الحـديث الـصحيحة وكتب السنن، وقد أثبتها محققا الكافية.[70]ص1/ 334 ،242 ،629 ،734 ،763 ،986 ،311 [285]ص2 / 1127

وهناك أحاديث شريفة اعتمد فيها على كتب غريب الحديث كقوله ρ: «إنا معاشر الأنبيـاء فينا بكء» وحديث: «سابق رسول الله بين الخيل فأتى فرس له سابقاً». [70]ص 1 / 513 -650

و أحاديث ذكر محققا الكافية أنها ضعيفة وموضوعة، وأثبتا ذلك في كتب الحديث المختـصة لذلك.هذه الأحاديث هـي:[70]ص1 / 558 ،763 ،781 ،784 ،986 «أطلبـوا العلـم ولـو بالصين»[163]ص10 / 138 وقوله ρ «لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار»و« أنـا أفـصح العرب بيد أني من قريش » و« الناس كلهم هالكون إلا العالمون »و«وجدت الناس أخبـر تقْلـه». [159]ص 4 / 105

وكذلك حديثان آخران اتفق المحدثون على تضعيفهما ،أحدهما:قوله ρ«كما تكونـون يـولى عليكم» ،فهو حديث ضعيف مرسل ،وقوله ρ «ليس في الخضراوات صدقة» فإن هذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه؛ لأن من رواته الحارث بن نبهان ،وأما نص الحديث الصحيح فهو«ليس في الخضراوات زكاة».[285]ص2 / 55 – 66

هذا الكتاب مخصص للنحو دون الصرف غير أن هناك مواضع صرفية تطرق إليها الرضي واحتج عليها بالحديث الشريف، وهي:

2. 2. 6. 3. 1. 1.مما احتج به على الصرف:

1.ذكر الرضي أن هناك من يرى أن«إنكن صواحبات يوسف» جمع سلامة ويرى الرضـي أنها نهاية جمع التكسير ، ولا يمنع أن يكون جمع سلامة.[70]ص1 / 111 – 153

2.يرى أن (قواريرا) [286](15) صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة مثلما جاءت (الظنُونَا)[32](10) و(الرسولا) و(السبيلا) بألف الإطلاق؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها ،وكذا كل كلام مسجع ،واحتج على ذلك بالحديث الشريف« خير المـال سـكة مـأبورة وفرس مأمورة » أي: مؤمرة ،فلم تهمز إلا للتجانس اللفظي.[70]ص 1 / 106

3.إذا دخلت همزة الاستفهام على (الله) فإما أن تبدل الثانية ألفاً صريحة ،وهـو الأكثـر ،أو تستعمل كما هو القياس في: آلرجل ونحوه،واحتج على ذلك بقول النبي ρ لعبد الله بن مسعود τ لما قال:هذا رأس أبي جهل:«آلله الذي لا إله غيره»ولا تحذف للبس ،ولا تبقى للاستثقال.

2. 2. 6. 3. 1. 2.مما احتج به على النحو:

1.وتنصب (عدا) مفعولا به وهي مضمرةً، [70]ص1 / 734 واستدل بالحديث الشريف من غير أن يصرح به«كل شيء مهه ما النساء وذكرهن».[159]ص4 / 376

2.المبتدأ المخبر عنه بذي اللام، إن كان معرفاً بلام الجنس فهـو مقـصور علـى الخبـر [70]ص1 / 171 كقوله: «الكرم التقوى ، والحسب المال ، والدين النصيحة».[163]ص3 / 90

2. 2. 6. 3. 1. 3.مما خرج له أوجها إعرابية:

1. لم يصرح بالأحاديث التالية وتناولها على شكل أمثلة ،مضعفا فيها النصب ،قـائلاً:"وأمـا نحو قولك:« لا إله إلا الله ،و لا فتى إلا علي ،و لا سيف إلا ذو الفقار » ،فالنصب على الاسـتثناء فيه أضعف".[70]ص1 / 763

2.وخرج لحديث « كل مولود يولد على الفطرة ... » ثلاثة أوجه إعرابيـة.[285]ص 2 / 177

2. 2. 6. 3. 1. 4.مما رده من أحاديث:

الأحاديث الآتي ذكرها لم يردها طعناً في لفظها أو في رواتها بل تبعاً للمواضع النحوية التي خالفها:

1.ذكر أن (ما)في (إنما) تفيد الحصر،ذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى:إنما ضرب زيد عمراً هو:ما ضرب زيد إلا عمراً،وذكر أن بعض الأصوليين خالف في إفادته الحـصر استدلالاً بقوله ρ «إنما الأعمال بالنيات»و«إنما الولاء للمعتـق»[163]ص10 / 323 ثـم قـال:" وأجيب بأن المراد بالخبرين التأكيد ،فكأنه ليس عمل إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ،كقولـه ρ: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» فقد رد الحديثين تبعاً للموضـع الـذي رده".[70]ص 1 / 241 – 215

2.قال:"وقول بعضهم:« أنا وإياه في لحاف »أنا وإياه في لحاف، أي: كنت وإياه في لحاف ، أبعد من نحو ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد –بالنصب- وذلك لإشعار (ما) و(كيف) بالفعل، بما فيها من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع كان بعدهما". و لا يجوز أن يكون العامـل فـي

قوله:وإياه ، قوله:في لحاف،كما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه –اتفاقاً-"،[70]ص1 / 629 فلم يصرح به مع أنه لعائشة (ض)،[70]ص1 / 629 ويمكن تفسير ذلك بـأن الرضـي شيعي،فلم ينسب الحديث لصاحبته التي لم تكن من أهل البيت.

3.ويرى أن البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما –اتفاقاً- في نحو: ما جاء في القوم إلا زيد ،أو زيداً، وإن بنوا ذلك على مذهب أبي حنيفة τ -على وهنه- وهـو أن الاستثناء من المنفي لا يكون تمسكا بنحو: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»[163]ص7 / 443 -8 / 113 وانه لا يلزم أن تثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها ،كان عليهم ألا يفرقـوا بين البدل والنصب على الاستثناء،إذ أن كلاهما استثناء، ثم قال:" وعلى الجملة فلا أدري صحة مـا قالوا". [70]ص1 / 770

2. 2. 6. 3. 1. 5.مما احتج به من أقوال علي-كرم الله وجهه-:

1.يرى ابن الحاجب أن الفعل قد يحذف جوازاً لقيام قرينة تدل عليه نحو قولك لمن قدم:خير مقدمٍ، وقد يحذف وجوباً سماعا نحو: سقياً ورعياً وخيبة، وجدعاً، وحمداً، وشكراً وعجباً.

غير أن الرضي يرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ،ويعين ما تعلقـت به من فاعل أو مفعولٍ ، إما بحرف جر ،أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بـل يجوز سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً، وجدعك الله جدعاً...الخ، واحتج على ذلك بما جـاء فـي الخطبة البكالية:«نحمده على عظيم إحسانه ،ونير برهانه، ونوامي فضله،وامتنانه حمداً يكون لحقـه قضاء ولشكره أداء».[70]ص 1 / 354

خـــاتمـــــة

ننتهي في آخر هذا البحث إلى استنتاج واستخلاص ما أمكن التوصل إليه في هـذه الدراسـة، كالآتي:

- كان للنحويين الذين تركوا الاحتجاج بالحديث الشريف في ذلك الوقت أسـبابهم وحججهـم المقنعة، فلم تكن رواية الحديث بالمعنى سببا رئيسيا وكافيا ، بل هناك أسباب أخرى خفية أثرت في هذه القضية خاصة عند الأوائل،وتكمن في انتشار التيارات الفكرية والدينية خاصة في العراق معقل النحويين،فقد ساهمت فرقة المعتزلة مساهمة فعالة في اختلاق أصول عقلية والحط مـن الأصـول النقلية كالحديث الشريف، باستثناء القرآن الكريم الذي لم تستطع إليه سبيلا.

- تأثر النحويين المتقدمين بالفكر الفلسفي المنتقل إليهم عبر الترجمة ، والمتمثل في المنطـق بأنواعه وطرقه الاستدلالية المعتمدة على العقل، فقد ساعدهم على استنباط القواعـد مـن الـسماع العربي،خاصة وأن أكثر هؤلاء النحويين كانوا عجما احتاجوا إلى تعلم العربية فصاروا معلمين ،ثم ولوا على هذا السماع-والحديث الشريف من الكلام الذي سمعه العرب- بالانتقاد وتغليب القواعـد العقلية عليه كالقياس مثلا.

- اختلاف مناهل النحويين واختلاف القالب السياسي السائد في أقاليمهم، ففيهم من تأثر بالفلسفة والمنطق، وفيهم من تأثر بعلم الكلام، وفيهم من لم يتأثر بهذه الأفكار، فكانت نظرتهم للحديث الشريف مختلفة على اختلاف المؤثرات.

- بعد أن زالت سيطرة الفرق الدينية بدأ الاتساع في الاحتجاج بالحديث الشريف شيئا فشيئا إلى أن وصل إلى ذروته عند المتأخرين كابن مالك ومن جاء بعده،في وقت كانت قد دونت فيه جميع الأحاديث ،وصنفت إلى أصناف مقبولة ومرفوضة وثبت كل ذلك في الكتب.

-لاحظنا وجود انقسام بين نحاة المدرسة الواحدة في هذه القضية ،كنحاة البصرة والكوفة وبغداد ومصر والأندلس وبعض نحاة الأقاليم الأخرى ،إذ إن أكثرهم لم يجروا الحديث الشريف في كتبهم إلا نزراً قليلاً،وشذ السجستاني عن البصريين في احتجاجه بالحديث،وكذلك ابن السكيت فقد خرج عن مسلك الكوفيين وأجراه في كتابه إصلاح المنطق،وشذ المؤدب عن متقدمي نحويي الأقاليم الأخرى في احتجاجه بالحديث،وأجرى متأخروا المدرسة المصرية والأندلسية وبعض متأخري نحاة الأقاليم الأخرى الحديث الشريف في كتبهم، وهذا يبطل الحكم المطلق الذي أطلقه أبو حيان وغيره ممن ذهب هذا المذهب في أن جميع نحويي المدارس لم يحتجوا بالحديث الشريف.

-إن الباحث في كتب النحويين الذين عرفوا بتركهم للاحتجاج بالحديث الشريف عند استخراجه للأحاديث من بعض كتبهم يجدها كثيرةً، لكن عند الاطلاع على مواضع ورودها يجد أن أغلبها محتجا به على مواضع في غير النحو والصرف،مثلما هو الحال في كتاب العين للخليل وكتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط ،وغيرها من الكتب، وهذا دليل كاف يثبت احتجاج أكثر النحويين الأوائل بالحديث على اللغة، واستبعاده من قواعدها.

الأحاديث التي استخرجناها من كتب المعرضين عن الاحتجاج بالحديث الشريف كانت كالآتي:

-كانت هذه الأحاديث قليلة جدا بالمقارنة إلى شواهد القرآن والشعر في أكثر الكتب، فهي أحيانا تساوي الشواهد النثرية من كلام العرب عددا أو تقل عنها في الغالب.

-كانت هذه الأحاديث في الأغلب الأعم متغيرة في ألفاظها عند الاطلاع عليها في كتب الأحاديث، فأحيانا يتوفر الشاهد الذي لأجله أورد النحوي ذلك الحديث ،وأحيانا يغيب الشاهد كلية، أو يتوفر في رواية أخرى لذلك الحديث.

- ليس كل ما ورد في كتب هؤلاء النحويين من أحاديث -على قلته- احتُج به جميعه، بل منها ما كانوا يردونه ومنها ما يوجهونه توجيهاً إعرابياً كحديث « ما من أيام...»، ومنها ما وضحوا أنه لم يقله النبي ρ من حيث أنه كلام عادي إنما لأجل تحقيق النسق الصوتي ، مثل همز كلمة موزورات في حديث ارجعن مأجورات غير مأزورات ، واستعماله لكلمة (لامة) بدل (ملمة) في حديث « أعيذهما من كل عين لامة ومن كل شيطان وهامة»، ومنها ما برروا مجيئه على ذلك الحال حتى لا يلتبس مع القواعد العامة، فقد برروا جمع خضراء بالألف والتاء على خضراوات بدل خضر في حديث: « ليس في الخضراوات صدقة».

- هذه الأحاديث التي أوردوها لأجل قضايا نحوية أو صرفية لم تكن رئيسية في أغلب احتجاجاتهم بل كانوا يعززونها بشيء من كلام العرب، أو الأبيات الشعرية، أو القرآن الكريم، مما يدل على اعتضادهم واستئناسهم به.

- النحويان اللذان عرفا بمعارضتهما المطلقة للاحتجاج بالحديث الشريف لم ينطبق تنظيرهما على ما أجرياه في كتابيهما اللذين بحثنا فيهما؛ إذ وجدناهما يحتجان به،فقد ذكر السيالي أن ابن الضائع احتج بحوالي عشرين حديثا شريفا في كتابه شرح الجمل، ثم عرض بعضها في الموضوع،مما يدل على عدم امتناع ابن الضائع عن الاحتجاج بالحديث الشريف امتناعا مطلقا.

ولم يخرج أبو حيان عن حال ابن الضائع في موقفه ،وفي إجرائه للحديث الشريف في كتابه،فقد كان مناقضا لموقفه الرافض؛ لأنه أورد في ارتشاف الضرب حوالي اثنين وخمسين حديثا ،نسب بعضها في الاحتجاج إلى نحويين آخرين، تحفظ من بعضها، وأبدى موافقته عن بعضها الآخر ،واحتج بحوالي اثنين وأربعين حديثا من بين الاثنين والخمسين دون أن ينسبها في الاحتجاج إلى نحويين آخرين.

-كان السجستاني،وابن السكيت،والزبيدي،والمؤدب من النحويين الأوائل الذين احتجوا بالحديث الشريف على قواعد النحو والصرف في كتبهم،فقد تعدت الأحاديث التي احتج بها المؤدب ستة وعشرين حديثا،كما كشف لنا المؤدب أن الكوفيين كانوا يحتجون بالحديث الشريف على قواعد النحو والصرف ،بما فيهم علي بن المبارك الأحمر، وهذا يبطل مذهب أبي حيان النافي لاحتجاج الكوفيين بالحديث الشريف خاصة في شخصية الأحمر؛ لأنه ذكره ضمن الكوفيين الذين نفى عنهم هذه المسألة.

-كان ابن الأنباري ممن يجيز الاحتجاج بالحديث الشريف،حتى وإن لم يجره بشكل لافت في كتابه الذي بحثنا فيه ،ولم يكن السيوطي من الممتنعين ولا من المترددين في تجويزه، وهذا عكس ما يراه أبو الطيب الفاسي.

- احتجاج النحويين المتأخرين بالحديث الشريف كان متأخرا، لأن قواعد النحو كانت قد استنبطت جميعها، وما كان احتجاجهم به إلا استئناسا، ورغبة في التنبيه على ما أغفله النحويون المتقدمون. والقواعد الجديدة التي احتجوا عليها ليست بالكثيرة، وانحصر أكثر احتجاجهم على الشواذ.

- الكتب التي اطلعنا عليها اختلفت مواضيعها وحجومها ، فكتب معاني القرآن صنفت للقرآن أساسا ،وكتب الاحتجاج للقراءات صنفت لهذا الهدف .والمختصرات يحاول النحوي فيها التقليل من الشواهد قدر الإمكان،وذلك على عكس الموسوعات والشروحات النحوية،لذلك كانت نسبة الاحتجاج عند النحويين متفاوتة.

- عندما نُخضع الأحاديث الواردة لأجل الاحتجاج عند الممتنعين والمجيزين إلى الترتيب حسب سني وفيات النحويين نجد أن عددها يتزايد من أول نحوي إلى آخر نحوي.

-وفي الأخير يمكن القول أن إهمال الحديث الشريف من الاحتجاج يعد ضياعاً لثروة لغوية هامة لذلك لا بد من حضوره في النحو.

- وبالنسبة إلى عدد الأحاديث المروية باللفظ والمروية بالمعنى فإن السيوطي-وهو من أهل الحديث- صرح بأن الأحاديث المروية باللفظ كانت قليلة جداً وقصيرةً،حتى أنه ألّف فيها كتاباً سماه: درر البحار في الأحاديث القصار،ويعني هذا أن الأحاديث المروية بالمعنى كانت كثيرة جداً،وهذا لا يعني وجوب إهمالها لأن أكثرها خضع لضوابط صارمة حافظت على لفظها

وسندها،لذلك يمكن الاعتماد على الأحاديث التي ذكرها الشيخ محمـد الخـضر حـسين والعمـل بالقرارات التي اتخذها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

قائمة المراجع

1. الفراهيدي الخليل بن أحمد ،" العين " ،تحقيق:مهدي المخزومي وإبراهيم الـسامرائي،دون دار، دون طبعة ، دون سنة نشر.

2. الفيروزبادي،" القاموس المحيط " ، تحقيق:مكتبـة تحقيـق التـراث ،إشـراف: محمـد نعـيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان ، طبعة VIII ، (2005).

3. ابن سيدة ،" المحكم والمحيط الأعظم " ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلميـة،بيروت ،طبعة I ، (2000).

4. ابن منظور،"لسان العرب"، تحقيق:عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشـم محمـد الشاذلي،دار المعارف، القاهرة،طبعة جديدة، دون سنة نشر.

5. الأستربادي رضي الدين ،" شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي " ، تحقيق:محمد نور حسن ومحمد الرفراف ومحمد محي الـدين عبـد الحميـد،دار الكتـب العلميـة،بيروت،دون طبعة،(1982).

6. سعيد الأفغاني ،" في أصول النحو " ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،(1994).

7. إميل بديع يعقوب و ميشال عاصي،" المعجم المفصل في اللغة والأدب " ،دار العلـم للملايـين، طبعةI ، (1987) .

8. عزيزة فوال بابتي،" المعجم المفصل في النحو العربي " ،دار الكتب العلميـة ،بيروت،لبنـان، طبعة I ،(1992).

9. محمد عيد،" الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها فـي ضـوء علـم اللغـة الحديث " ،عالم الكتب،القاهرة، طبعة III،(1988).

10. عبد العلي المسئول،" القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية " ، دار ابن القيم،الرياض، دار ابن عفان القاهرة، طبعة I،(2008).

11. الجوهري إسماعيل بن حماد ،" الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)،" تحقيـق:أحمـد عبـد الغفور عطار،دار العلم للملايين،بيروت، طبعة IV (1990).

12. ابن فارس أحمد بن زكريا،" مقاييس اللغة " ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،دون بلد،دون طبعة ،(1979).

13. السيد الكفراوي أسعد عبد الغني،" الاستدلال عند الأصوليين " ،دار السلام،القاهرة ، طبعـة I (2002)،

14. الأنباري عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ،" الإغراب في جدل الإعراب " ، تحقيق: سـعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية ، دون طبعة ، (1957).

15. الزبيدي محمد مرتضي الحسيني،" تاج العروس من جواهر القاموس " ، تحقيق: عبد العزيـز مطر،مطبعة الكويت، طبعة II ،(1994).

16. التهانوي محمد علي ،" كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم " ، تحقيق:تحقيق علـي دحـروج، مكتبة لبنان ناشرون، طبعة I ، دون سنة نشر.

17. الغامدي صالح أحمد مسفر،" شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة " ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو،إشراف محمود محمد الطناحي،قسم الدراسات العليا العربية/نحو وصرف،كلية اللغة العربية،جامعة أم القرى،(1408هـ).

18. فجال محمود يوسف،" الحديث النبوي في النحـو العربـي " ،أضـواء الـسلف ، طبعـة II (1997)،

19. سورة الضحى.

20. ابن جني أبو الفتح عثمان ،" المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـراءات والإيـضاح عنهـا " ،تحقيق:علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي،لجنة إحياء التراث ، طبعة II ،(1966) .

21. الأنباري،" لمع الأدلة في أصول النحو " ، تحقيق: سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،دون طبعة ، (1957).

22. الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ،" البرهان في علوم القرآن "، تحقيق:أحمـد علـي،دار الحديث،دون طبعة ،(2006).

23. أبو الحسن مسلم بن الحجاج ،" صحيح مسلم المسمى الجامع الصحيح " صحيح مسلم المسمى الجامع الصحيح،إعتناء:هيثم خليفة الطعيمي،الدار النموذجية ،المكتبة العصرية ،بيروت ،دون طبعة ،(2003).

24. ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ،" النشر في القراءات العشر " ، تحقيق: علي محمد الضباع،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،دون طبعة،دون سنة نشر.

25. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،" الكتاب " ، تحقيق:عبـد الـسلام هارون،مكتبـة الخانجي ،القاهرة، طبعة III ،(1988).

26. سورة الأنعام.

27. سورة الأعراف.

28. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف ،" البحر المحيط " ، تحقيق:عادل أحمد عبـد الموجـود وعلي محمد معوض بمشاركة زكرياء عبد المجيد النوني وأحمـد النجـولي الجمـل،دار الكتـب العلمية،بيروت،لبنان، طبعة I ،(1993).

29. سورة البينة.

30. الفارسي أبو علي الحسن بن عبد الغفار ،" الحجة للقراء السبعة أئمـة الأمـصار بالحجـاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد " ، تحقيق:بدر الدين القهوجي وبشير جويجالي،دار المأمون للتراث،بيروت لبنان، طبعة I ، (1984).

31. سورة آل عمران.

32. سورة الأحزاب.

33. الزبيدي سعيد جاسم ،" القياس في النحو،نشأته وتطوره " ،دار الشروق،عمان، دون طبعـة ، (1997).

34. سورة يونس.

35. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة،" معـاني القـرآن " ، تحقيـق:هـدى محمـود قراعة،مكتبة الخانجي،القاهرة، طبعة I ،(1990).

36. سورة البقرة.

37. سورة إبراهيم.

38. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ،" المقتضب " ، تحقيق: محمد عبد الخالق عـضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،لجنة إحياء التراث ، القاهرة، طبعة III ، (1994)

39. ابن جني ،" المنصف(شرح لكتاب التصريف لأبي عثمـان المـازني) " ، تحقيـق:إبـراهيم مصطفى و عبد الله أمين،وزارة المعارف العمومية،إدارة إحياء التراث القديم، طبعة I ،(1954) .

40. سورة الكهف.

41. سورة هود.

42. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد ،" الجامع لأحكام القرآن " ، تحقيق:عبـد الله بـن عبـد المحسن التركي بمشاركة محمد رضوان عرقسوسي وماهر حبوش ،مؤسـسة الرسـالة،الرياض، طبعة I ،(2006).

43. سورة النساء.

44. سورة النجم.

45. الكسائي علي بن حمزة ،" معاني القرآن " ، إعداد وبناء وتقـديم:د.عيـسى شـحاتة عيـسى علي،دار قباء القاهرة،دون طبعة ،(1998).

46. الفراء أبو زكريا يحي بن زياد ،" معاني القرآن " ، تحقيق:محمد علي النجار وأحمد يوسـف نجاتي ،عالم الكتب،بيروت لبنان، طبعة III ،(1983).

47. سورة ص.

48. الكرماني رضي الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر ،" قراءة الكسائي " ،رواية: أبي عمرو الدوري عن طريق ابن مقسم ، تحقيق:د حاتم صالح الضامن،دار نينوي،دمـشق،سوريا، طبعـة I ،(2005).

49. سورة الأنبياء.

50. سورة الرحمن.

51. سورة الشعراء.

52. سورة الحشر.

53. سورة الطور.

54. سورة المائدة.

55. النحاس أبو جعفر ،" إعراب القرآن " ،بعناية:الشيخ خالد العلي،دار المعرفة،بيروت، طبعة II ، (2008) .

56. سورة الأنفال.

57. سورة الأحقاف.

58. سورة الحديد.

59. سورة الصف.

60. سورة التغابن.

61. سورة نوح.

62. ابن جني،" سر صناعة الإعراب " ، تحقيق: د.حـسن هنـداوي،دار القلم،دمـشق، طبعـة II ،(1993).

63. سورة القيامة.

64. ابن جني،" الخصائص " ، تحقيق:محمد علي النجار،دار الكتب المصرية، طبعة II ،(1952).

65. الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ،" الكشاف عن حقـائق غـوامض التنزيـل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل " ، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجـود و علـي محمـد معـوض بمشاركة فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي،مكتبة العبيكان، طبعة I ، (1998).

66. الزمخشري ،" المفصل في النحو " ،طبعه ملك الكتاب الميرزا محمد الشيرازي، بومباي،دون طبعة ، دون سنة نشر.

67. ابن يعيش موفق الدين بن علي،" شرح المفصل " ،صحح وعلق عليه حواشي نفيسة وروجـع على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور،إدارة الطباعة المنيرية،دون طبعـة،دون سـنة نشر.

68. السيوطي جلال الدين ،" الاقتراح في علم أصول النحو " ،قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية السويس، دون طبعة ، (2006).

69. ابن مالك ،" شرح التسهيل " ، تحقيق:عبد الرحمن الـسيد ومحمـد بـدوي المختـون ، دار هجر،مصر، طبعة I ،(1990).

70. الأستربادي رضي الدين ،" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب "،تحقيق:حسن بن محمـد بـن إبراهيم الحفظي،سلسلة نشر الرسائل الجامعية(XIII)،عمادة البحث العلمـي،إدارة الثقافـة والنـشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية الـسعودية، طبعـة I ،(1993).

71. شكري أحمد خالد ،" أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحـيط " ،وفـي إيـراد القراءات فيه، دار عمار،الأردن، طبعة I ، (2007).

72. سورة المجادلة.

73. سورة التوبة.

74. البغدادي عبد القادر بن عمر ،" خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " ، تحقيق: عبد الـسلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة IV ، (1997).

75. علوش جميل إبراهيم ،" ابن الأنباري وجهوده في النحو" ،رسالة دكتوراه مقدمة إلـى معهـد الآداب الشرقية في جامعـة القـديس يوسف،بيروت،إشـراف د. الأب ميـشيل ألار،دون طبعـة ،(1977).

76. عسيري إبراهيم بن علي بن محمد ،" أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد من خـلال كتابـه الانتصار لسيبويه على المبرد " ،رسـالة مقدمـة لنيـل درجـة ماجـستير فـي اللغـة العربيـة وآدابها،تخصص النحو والصرف،إشراف د.سليمان بن إبـراهيم العايـب، فـرع اللغـة والنحـو والصرف،كلية اللغة العربية،قسم الدراسات العليا، جامعة أم القرى،مكـة المكرمـة،وزارة التعلـيم العالي،المملكة العربية السعودية،الفصل الدراسي الثاني (1421هـ).

77. الحاج عبد الرحمن صالح ،" السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفـصاحة " ،مـوفم للنشر،الجزائر، دون طبعة،(2007).

78. الأصبهاني أبو الفرج ،" الأغاني " ،تصحيح: الشيخ أحمد الشنقيطي،مطبعة التقدم ،شارع محمد علي،مصر،دون طبعة ،دون سنة نشر.

79. ابن رشيق أبو الحسن ،القيرواني الأزدي، " العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده " ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،دار الجيل للنشر والتوزيع،بيروت،لبنان ، طبعة V،(1981).

80. الجمحي محمد بن سلام ،" طبقات فحول الشعراء " ،قرأه وشرحه:أبو فهـر محمـود محمـد شاكر،دار المدني،جدة،دون طبعة ، (1974).

81. المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران،" الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء " ،عنيـت بنشره جمعية نشر الكتب العربية،المطبعة السلفية ومكتبتها،القاهرة،دون طبعة ، (1343هـ).

82. جمعة خالد عبد الكريم ،" شواهد الشعر في كتاب سيبويه " ،الدار الشرقية،مصر، طبعـة II ،(1989).

83. الحديثي خديجة ،" الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه " ،مطبوعات جامعة الكويـت،رقم 37 ،دون طبعة ، (1974).

84. البنا محمد إبراهيم ،" السهيلي ومذهبه النحوي " ،دار البيان العربي،جدة، طبعة I ،(1985).

85. الفارسي ،" المسائل العضديات " ، تحقيق:علي جابر المنصوري،عالم الكتب،بيروت، طبعة I ، (1986).

86. النجدي علي ناصف،" سيبويه إمام النحاة " ،عالم الكتب، القاهرة، طبعة II ، (1979).

87. الأنباري،" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البـصريين والكـوفيين ومعـه كتـاب الانتصاف من الإنصاف " ،تأليف:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت ،لبنان،دون طبعة ، (2007).

88. المخزومي مهدي ،" مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو " ،شركة مكتبة ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر، طبعة II ، (1958).

89. ابن الفخار،" أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيـق كتابـه شـرح الجمل " ،إعداد: حماد بن محمد الثمالي،إشراف: د،محمود محمد الطناحي،رسـالة دكتـوراه،فرع اللغة ،كلية اللغة العربية ،قسم الدراسات العليا،جامعة أم القرى،العام الجامعي(1409-1410 هـ).

90. الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ،" المقاصد الشافية في شـرح الخلاصـة الكافيـة " ، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،مركز إحياء التراث الإسلامي،معهد البحوث العلمية،جامعة أم القرى،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، طبعة I ، (2007).

91. تمام حسان،" الأصول في النحو دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه اللغة البلاغة " ،عالم الكتب،القاهرة،دون طبعة ، (2000).

92. نحلة أحمد محمود ،" أصول النحو العربي " ،دار المعرفة الجامعية ،دون طبعة ، (2002).

93. الفارابي أبو نصر ،" الحروف " ،ت: محسن مهـدي ،دار المـشرق ،بيـروت، طبعـة II ، (1990).

94. السيوطي،" المزهر في علوم اللغة وأنواعها " ، تحقيق:محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث،القاهرة، طبعة III ،دون سنة نشر.

95. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ،" مجـالس العلمـاء " ، تحقيـق:عبـد الـسلام هارون،مكتبة الخانجي،مصر، طبعة III ،(1999).

96. البجة عبد الفتاح حسن علي،" ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القـدامى والمحدثين " ،دار الفكر،عمان،الأردن،طبعة I ،(1998).

97. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ،" أخبار النحويين البصريين " ، تحقيـق:طـه محمـد الزيني،ومحمد عبد المنعم خفاجي،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبـي وأولاده بمـصر، طبعة I ، (1955).

98. ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومـي البغـدادي،" معجـم الأدبـاء المـسمى: إرشـاد الأريـب إلـى معرفـة الأديـب"، تحقيـق:إحـسان عبـاس،دار الغـرب الإسلامي،بيروت،لبنان، طبعة I ،(1993).

99. الجزائري الدمشقي طاهر بن صالح بن أحمد ،" توجيه النظر إلى أصول الأثـر " ،المطبعـة الجمالية ،مصر، طبعة I ، (1910).

100. أبو شهبة محمد بن محمد ،" الوسيط في علوم ومصطلح الحديث " ،عالم المعرفة،جدة،دون طبعة ،(1983).

101. وفاء عمار،" مصطلح الحديث وعلومه " ،دار العصماء،دمشق-سوريا، طبعة I، (2009).

102. ابن الصلاح تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن،" مقدمة ابن الـصلاح ومحاسـن الاصطلاح،لسراج الدين البلقيني " ،تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن(بنت الـشاطئ)، دار المعـرف، مصر، طبعة جديدة،(1989).

103. البويطي محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري السلفي،" الباكورة الجنية من قطاف مـتن البيقونية " ،دار الهدى،الجزائر،دون طبعة،(1404هـ).

104. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابـت،" الكفايـة فـي علـم الروايـة " ،دون محقق،دون دار، دون طبعة ،دون سنة نشر.

105. السخاوي الشافعي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبيد الرحمن ،" فتح المغيث بشرح ألفيـة الحديث " ، تحقيق: د.عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ود.محمد بن عبد الله بن فهيد بن آل فهيد،مكتبة دار المنهج،الرياض، طبعة I ، (1426هـ).

106. الولوي محمد بن علي بـن آدم بـن موسـى الأثيـوبي ،" شـرح ألفيـة الـسيوطي فـي الحديث،المسمى: إسعاف ذوي الوطر،بشرح نظـم الـدرر،في علـم الأثـر " ،مكتبـة الغربـاء الأثرية،المدينة المنورة، طبعة I ،(1993).

107. أبو حامد الغزالي محمد بن محمد ،" المستصفى من علم الأصول " ، تحقيق: د.حمزة بـن زهير حافظ ،الجامعـة الإسـلامية ،كليـة الـشريعة ،المدينـة النـورة،دون دار،دون طبعـة II ،(1413هـ).

108. ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ،" الإحكام في أصول الأحكام " ،تقـديم:إحـسان عباس،دار الآفاق الجديدة،بيروت، طبعة I،دون سنة نشر.

109. ابن ولاد ،" الانتصار لسيبويه على المبـرد " ،دراسـة وتحقيـق:زهيـر عبـد المحـسن سلطان،مؤسسة الرسالة،طبعة I ،(1996).

110. حاتم صالح الضامن ،" ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (328 هـ)،سيرته ومؤلفاته، مع تحقيق ملحق فيه: مجالس من أماليه ،وشرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها ،ومسألة من التعجب " ،دار البشائر،دبي، الإمارات العربية، طبعة I ،(2004).

111. السامرائي إبراهيم ،" المدارس النحوية أسطورة وواقع " ،دار الفكر،عمان، طبعة I ،(1987).

112. الحديثي خديجة ،" موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " ، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية،سلسلة دراسات (256) ،دون طبعة ،(1981).

113. البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد ،" الإنصاف في التنبيه على المعاني و الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم " ، تحقيق:محمد رضوان الداية،دار الفكر،سورية ، طبعة I ،(1987).

114. محمود فجال ،" السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي " ،أضواء السلف ،الرياض ، طبعة II ،(1997).

115. رمضان عبد التواب ،" فصول في فقه اللغة،مكتبة الخانجي " ،القاهرة، طبعة III ، (1994).

116. ابن يعيش النحوي ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، طبعة I ، (1997).

117. محمد أحمد قاسم ،" إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في شرح ابن عقيل " ،المكتبة العصرية ،بيروت، طبعة I ،(2003).

118. محمد حسن عبد العزيز،" القياس في اللغة " ،دار الفكر العربي،مصر، طبعة I ، (1995).

119. عمران عبد السلام شعيب ،" منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني " ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،مصراتا –ليبيا، طبعة I ،(1986).

120. أبو علي الفارسي،" التكملة " ، تحقيق:كاظم بحر المرجان،عالم الكتب، بيروت-لبنان، طبعة II ،(1999).

121. الشلقاني عبد الحميد ،" الأعراب الرواة " ،منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع،طرابلس-ليبيا، طبعة II ، (1982).

122. القاسمي محمد جمال الدين ،" قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث " ، تحقيق: محمد بهجة البيطار،دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاؤه، طبعة II ،(1961).

123. البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ،" صحيح البخاري، المسمى: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول اللهρ وسننه وأيامه "، اعتناء:أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش ،مكتبة الرشد ، الرياض، طبعة II ، (2006).

124. العسقلاني ابن حجر ،" نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر وشرحها نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر " ، صححه: كبتان وليم ناسو لينص الإيرلندي والمولوي عبد الحق والمولوي قاسم طبع في كالج بريس، كلكته،(1862).

125. الفاسي ابن الطيب ،" فيض نشر الاقتراح من روض طـي الاقتـراح " ، تحقيـق:محمـود فجال،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،دبي-الإمارات العربية المتحدة، طبعـة II ، (2002).

126. الخطيب البغدادي ،" تقييد العلم " ، تحقيق: يوسف العـش،دار إحيـاء الـسنة النبويـة،دون طبعة،دون سنة نشر.

127. ابن خلدون ،" العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصـرهم من ذوي السلطان الأكبر(تاريخ ابن خلدون)"، اعتنـى بـه:أبـو صـهيب الكرمي،بيـت الأفكـار الدولية،دون طبعة،دون سنة نشر،(1348هـ).

128. العسقلاني الحافظ أحمد بن علي بن حجر ،" فتح الباري بشرح صحيح البخاري " ، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ،المكتبة السلفية، دون طبعة،دون سنة نشر.

129. يوهان فك ،" العربية دراسات في اللغة واللهجات والأسـاليب " ،ترجمـة:رمـضان عبـد التواب،مكتبة الخانجي،مصر ، دون طبعة ، (1980).

130. الجاحظ،" البيان والتبيين " ، تحقيق: عبد السلام هـارون، مكتبـة الخانجي،القاهرة،طبعـة VII،(1998).

131. ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن إسحاق الوراق ،" الفهرست " ، تحقيق:رضا تجدد ،دون دار ،طهران، دون طبعة ،(1971).

132. العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد ،" شرح ما يقع فيه التصحيف و التحريف "، تحقيق:تحقيق عبد العزيز أحمد،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيالحلبي وأولاده بمـصر،طبعة I ،(1963).

133. القالي البغدادي أبو علي إسماعيل بن القاسم ،" ذيل الأمالي والنـوادر " ،دون محقـق ،دار الكتب العلمية ،بيروت،دون طبعة ،دون سنة نشر.

134. الخطيب محمد عجاج ،" السنة قبل التدوين " ،مكتبة وهبة،القاهرة،طبعة II ، (1988).

135. الرازي أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ،" الجرح والتعديل " ،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آبـاد ،الدكن،الهنـد ،دار الكتـب العلمية ،لبنان ،طبعة I ،(1953).

136. الكناني أبو الحسن علي بن محمد بن عراق ،" تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة " ، تحقيق:عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمـد الـصديق ،دار الكتـب العلميـة ،لبنان،طبعة II ، (1981).

137. صبحي الصالح، " دراسات في فقه اللغة " ، دار العلم للملايين، طبعة XVI،(2004).

138. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ،" وفيات الأعيـان وأنبـاء أبناء الزمان " ، تحقيق:إحسان عباس،دار صادر ،بيروت،دون طبعة، (1969).

139. ابن العربي أبو بكر المالكي ، " العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة من بعـد وفاة النبي ρ " ، تحقيق:محب الدين الخطيب،خرج أحاديثه وعلق عليه:محمود مهدي استانبولي،وثقه وزاد في التعليق عليه مركز السنة للبحث العلمي،،مكتبة السنة،القاهرة،طبعة VI ، (1412هـ).

140. حاجي خليفة،" كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " ، دار إحيـاء التـراث العربـي، بيروت، دون طبعة، دون سنة نشر.

141. أحمد أمين ،" فجر الإسلام " ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان ،طبعة X ،(1969).

142. السيد الشرقاوي ،"" معاجم غريب الحـديث والأثـر والاستـشهاد بالحـديث فـي اللغـة والنحو،،مكتبة الخانجي ،القاهرة،طبعة I ، (2001).

143. السيوطي جلال الدين ،" بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " ، تحقيـق: محمـد أبـو الفضل إبراهيم،دار الفكر، طبعة II ، (1979).

144. الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن ،" طبقات النحويين واللغويين " ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، طبعة II ، (1984).

145. مالك بن أنس،" الموطأ " ، تحقيق:أبو أسامة:سليم بن عيد الهلالـي الـسلفي،مكتبة الفرقـان التجارية،دون طبعة ، (2003).

146. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى ،" الجامع الكبير " ، تحقيق:بشار عـواد معـروف،دار الغرب الإسلامي، طبعة I ، (1996).

147. شوقي ضيف،" المدارس النحوية " ،دار المعارف،القاهرة، طبعة VII ، (1992).

148. أحمد أمين،" ضحى الإسلام " ،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة ، طبعة VII ،(1964).

149. الزجاجي، " الإيضاح في علل النحو " ، تحقيق:مازن المبـارك،دار النفـائس، طبعـة III ، (1979).

150. حنا الفاخوري ،" تاريخ الأدب العربي " ،المكتبة البوليسية،لبنان ،دار الأصـالة ،الجزائـر، طبعة XII ، (1987).

151. العبده محمد ،طارق عبد الحليم ،" المعتزلة بين القديم والحـديث " ،دار الأرقم،برمنجهـام، طبعة I ، (1987).

152. القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، " إنبـاه الـرواة علـى أنبـاه النحـاة " ، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي ،القاهرة ،مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت، طبعة I ، (1986).

153. الأنباري،" نزهة الألباء في طبقات الأدباء " ، تحقيق:إبراهيم الـسامرائي ،مكتبـة المنـار ،الأردن، طبعة III ،(1985).

154. عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، " موقف ابن تيمية من الأشاعرة " ،مكتبة الرشد ،الرياض، طبعة I ، (1995).

155. ابن سعد محمد بن منيع الزهري ،" كتاب الطبقات الكبير " ، تحقيق: علي محمد عمر،مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة I ،دون سنة نشر.

156. السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله،" نتائج الفكر في النحو " ، تحقيق:عـادل أحمـد عبد الموجود،وعلي محمد معوض،دار الكتب العلمية بيروت، طبعة I ، (1992).

157. أبو حيان ،" تقريب المقرب " ، تحقيق:عفيف عبد الرحمن،دار المـسيرة،بيروت، طبعـة I، (1982).

158. محمد العبده وطارق عبد الحليم،" الصوفية نشأتها وتطورها " ،دار الأرقـم ،الكويـت،دون طبعة ،(1997).

159. ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك محمد بن الجزري،" النهاية في غريب الحـديث والأثر " ، تحقيق:طاهر أحمد الزاوي ،و محمود محمد الطناحي،المكتبة الإسلامية لصاحبها الحـاج رياض الشيخ،دون بلد، طبعة I ،(1963).

160. الزجاجي ،" اشـتقاق أسـماء الله الحـسنى " ، تحقيـق:عبـد الحـسين المبارك،مؤسـسة الرسالة،بيروت، طبعة II ، (1986).

161. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ،" غريب الحديث " ، تحقيق: حسين محمد محمد شرف و عبد السلام محمد هارون،الهيئة العامة لـشؤون المطـابع الأميريـة،القاهرة ،مـصر،دون طبعـة ،(1984).

162. ابن خالويه:أبو عبد الله الحسين ، " إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكـريم " ،دون تحقيـق ،دار ومكتبة الهلال ،بيروت،طبعة جديدة،(1985).

163. المتقي بن حسام الهندي ،" كنز العمال " ،ضبط وتصحيح: الشيخين بكري حيـاني وصـفوة السقا،مؤسسة الرسالة ، طبعة V ، (1985).

164. سورة الإسراء.

165. الدار قطني علي بن عمر ،" سنن الدار قطني(بذيله التعليق المغني على الدار قطنـي لأبـي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي)، " تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي محمد كامل قرة بللي،مؤسسة الرسالة،بيروت، طبعة I ،(2004).

166. أحمد بن حنبل،" مسند الإمام أحمد بن حنبل " ، تحقيق:محمد عبد القادر عطـا،دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة I ،(2008).

167. الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري ،" ما ينصرف وما لا ينـصرف " ، تحقيـق:هـدى محمود قراعة، الجمهورية العربية المتحدة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،لجنة إحياء التـراث الإسلامي،القاهرة،دون طبعة ،(1971).

168. النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي ،" المجتبى من السنن(سـنن النـسائي)"، اعتناء:فريق بيت الأفكار الدولية،بيت الأفكار الدولية،الرياض،دون طبعة ،دون سنة نشر.

169. وأبو داوود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، "(كتاب الـسنن)سـنن أبـي داوود " ، تحقيق:محمد عوامة،دار القبلة للثقافة الإسلامية،جدة، مؤسسة الريان ،بيروت ،المكتبة المكية ،مكـة المكرمة،السعودية.دون طبعة، دون سنة نشر.

170. الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي،" سنن الدارمي " ، تحقيق:فواز أحمد زمرلـي وخالد السبع العلمي،قديمي كتب خانة،مقابل آدام باغ –كراجي، دون طبعة، دون سنة نشر.

171. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ،" سنن ابن ماجة " ، تحقيق:محمد فؤاد عبـد الباقي،دار إحياء الكتب العربية،القاهرة، دون طبعة، دون سنة نشر.

172. ابن مالك ،" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ، تحقيق:محمد فـؤاد عبد الباقي،مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، دون طبعة، دون سنة نشر.

173. سورة النحل.

174. والزيلعي الحنفي جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف،" نصب الراية لأحاديث الهدايـة مع حاشيته النفيسة: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي"، بعناية: إدارة المجلـس العلمي،وتـصحيح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت،لبنان،طبعة I ، (1997).

175. سورة الواقعة.

176. الكسائي ،" ما تلحن فيه العامة " ، تحقيق:رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقـاهرة،دار الرفاعي بالرياض،طبعة I ،(1982).

177. الفراء،" الأيام والليـالي والـشهور " ، تحقيـق:إبـراهيم الأبياري،الناشـرون:دار الكتـب الإسلامية،دار الكتاب المصري،القاهرة،دار الكتاب اللبناني،بيروت،طبعة II ، (1982).

178. أبو العباس ثعلب،" فصيح ثعلب " ، تحقيق:عاطف مدكور،دار المعارف، دون طبعـة، دون سنة نشر.

179. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم،" أدب الكاتب " ، تحقيق:محمد الدالي،مؤسسة الرسالة، بيروت، دون طبعة، دون سنة نشر.

180. الزجاج ،معاني القرآن وإعرابه، تحقيق:عبد الجليـل عبـده شـلبي،عالم الكتب،طبعـةI ، (1988).

181. ابن السراج،" الأصول في النحو " ، تحقيق:عبد الحسين الفتلي،مؤسـسة الرسـالة،بيروت، طبعة III ، (1996).

182. الدعجاني محمد بن محمـود ،" ابـن كيـسان النحـوي " ،رسـالة مقدمـة لنيـل درجـة ماجستير،إشراف: د. راشد بن راجح الشريف،فرع اللغة،قسم الدراسات العليا العربية،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة الملك عبد العزيز،المملكة العربية السعودية، (1977-1978).

183. نفطويه أبو عبد الله إبراهيم بن محمد ،" المقصور والممـدود " ، تحقيـق:حـسن شـاذلي فرهود،المطبعة العربية الحديثة،القاهرة ،(1980).

184. الزجاجي،" حروف المعاني " ، تحقيق:علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسـالة ،بيـروت ،دار الأمل ،الأردن، طبعة II ، (1986).

185. الزجاجي،" الجمل في النحو " ، تحقيق:علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسـالة ،بيـروت ،دار الأمل،الأردن، طبعة I، (1984).

186. أبو جعفر النحاس ،" رسالة في اللامات " ، تحقيق:طه محسن ،مجلة المورد ،العراق،المجلد الأول،العددان I- II ،(1971).

187. سورة الزخرف.

188. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير ،" تفسير القرآن العظيم " ، تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني،مكتبة الصفا، طبعة I ،(2004).

189. السيرافي أبو سعيد ،" شرح كتاب سيبويه " ، تحقيق:رمضان عبد التواب ومحمـود فهمـي حجازي ومحمد هشام عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،دون طبعة ، (1986).

190. الرماني ،" الحدود في النحو " ، تحقيق:بتول قاسم ، مجلة المورد ، العراق،المجلـد XXIII ،العدد I ،(1416 – 1995).

191. ابن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن يوسف ،" النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة " ، تحقيق:محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، طبعة I ،(1992).

192. الجواليقي أبو منصور، " ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد " ، تحقيق: ماجد الـذهبي ،دار الفكر ،دمشق،دون طبعة ،(1982).

193. ابن الدهان،" الفصول في العربية " ، تحقيق:فائز فـارس،دار الأمـل ،مؤسـسة الرسـالة ،بيروت، طبعة I ، (1988).

194. ابن الدهان أبو محمد سعيد بن المبارك ،" شرح الدروس في النحو " ، تحقيق:إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي،مطبعة الأمانة،القاهرة ،(1991).

195. العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ،" إعراب الحديث النبـوي " ، تحقيـق:عبـد الإلـه نبهان،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة II ،(1986).

196. العكبري أبو البقاء ،" كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكـوفيين " ، تحقيـق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، إشـراف:مكـي الأنـصاري،بحث مقـدم لنيـل درجـة الماجستير،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة الملك عبد العزيز،المملكة العربية الـسعودية، (1976).

197. الصاغاني رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن ،" ما بنته العرب على فعال " ، تحقيق:عزة حسن،مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق،دون طبعة ،(1964).

198. ابن ولاد ،"" المقصور والممدود ،طبعة مطبعة بريل،ليدن،لندن، (1900).

199. ابن بابشاذ طاهر بن أحمد ،" شرح المقدمة المحسبة " ، تحقيق:خالد عبـد الكريم،المطبعـة العصرية، الكويت،دون طبعة ،دون سنة نشر.

200. ابن بري أبو محمد عبد الله ،" خمس نصوص لابن بري " ، تحقيق:حاتم صالح الضامن،دار البشائر،دمشق، طبعة I ،(2003).

201. ابن بري،" التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح " ، تحقيق:مـصطفى حجـازي وعلـي النجدي ناصف،الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث،مجمع اللغة العربية ،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتابة، طبعة I ، (1980).

202. السيوطي،" الأشباه والنظائر في النحو " ، تحقيق:إبراهيم محمد عبد الله ، مطبوعات مجمـع اللغة العربية،دمشق،دون طبعة ،دون سنة نشر.

203. ابن الحاجب أبو عمرو عثمان،" شرح الوافية نظم الكافية " ، تحقيق:موسى بنـاي علـوان العليلي،مطبعة الآداب في النجف الأشرف،العراق،دون طبعة ،(1980).

204. الضبي، "" بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق:إبراهيم الأبياري،دار الكتاب المصري،القاهرة،دار الكتاب اللبناني،بيروت، طبعة I،(1989).

205. الزركلي خير الدين،" الأعلام " ،دار العلم للملايين،بيروت، طبعة XV ، (2002).

206. أحمد بن محمد المقري التلمساني ،" نفـح الطيـب مـن غـصن الأنـدلس الرطيـب " ، تحقيق:إحسان عباس،دار صادر،بيروت،دون طبعة ،(1988).

207. القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب ،" مشكل إعراب القـرآن " ، تحقيـق:حـاتم صـالح الضامن،دار البشائر،دمشق، طبعة I ، (2003).

208. الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ،" مجمع الأمثال " ، تحقيق:محمـد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السنة المحمدية،د م،دون طبعة ، (1955).

209. الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ،" النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه " ، تحقيق: رشيد بلحبيب،وزارة الأوقـاف والـشؤون الإسلامية،مطبعة فضالة،المحمدية،المملكة المغربية،دون طبعة ، (1999).

210. المجاشعي أبو الحسن علي بن فضال ،" النكت فـي القـرآن " ، تحقيـق:إبـراهيم الحـاج علي،مكتبة الرشد،ناشرون،د م،دون طبعة ،(2003).

211. سورة طه

212.أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيرمي ،" التبصرة والتذكرة " ، تحقيق:فتحي أحمد مصطفى علي الدين،دار الفكر،دمشق، طبعة I ، (1982).

213. أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع الصقلي،" أبنية الأسماء والأفعال والمصادر " ، تحقيق:أحمد محمد عبد الدايم،دار الكتب المصرية ،القاهرة،دون طبعة ، (1999).

214. البطليوسي ، " الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل " ، تحقيـق:سـعيد عبـد الكـريم سعودي،دار الطليعة، بيروت،دون طبعة ،دون سنة نشر.

215. الجزولي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ،" المقدمة الجزولية في النحو " ، تحقيق:شعبان عبد الوهاب محمد،دار الغد العربي،مطبعة أم القرى، دون طبعة ،دون سنة نشر.

216. السيالي جمعان بن بنيوس بن رجا،" اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل علـى ابن عصفور،عرض ودراسة " ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فـي اللغـة العربيـة وآدابهـا ،تخصص النحو والصرف،إشراف الدكتور:عياد بن عيد الثبيتي،كلية اللغة العربية ،قسم الدراسـات العليا،جامعة أم القرى،وزارة التعليم العالي ،المملكة العربية السعودية،(1995).

217. أبو جعفر اللبلي،" بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال " ، تحقيق:جعفـر ماجد،الـدار التونسية للنشر، (1972).

218. أبو حيان الأندلسي،" ارتشاف الضرب من لسان العرب " ، تحقيق:رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي ،القاهرة،طبعة I ، (1998).

219. ابن فارس أبو الحسين أحمد ،" الصاحبي في فقه اللغة العربية ومـسائلها وسـنن العـرب وكلامها " ، تحقيق: عمر فاروق الطباع،مكتبة المعارف ،بيروت، طبعة I ،(1993).

220. الجرجاني عبد القاهر ،" المقتصد في شرح التكملة " ، تحقيق:أحمد بن عبد الله بن إبـراهيم الدويش،سلسلة الرسائل الجامعية(LXXVIII) ،عمادة البحث العلمي،جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، طبعة I ، (2007).

221. الخوارزمي ،" ترشيح العلل في شرح الجمل " ،إعداد: عادل محسن سـالم العميري،سلـسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها(XXIII)،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،جامعة أم القرى ،السعودية،(1998).

222. ياقوت الحمو ي الرومي،" معجم البلدان " ،دون محقق، دار صادر بيـروت،دون طبعـة ، (1977).

223. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ،" إعراب القراءات السبع وعللها " ، تحقيق:عبـد الرحمن بن سليمان العثيمين ،مكتبة الخانجي،،القاهرة، طبعة I ،(1992).

224. الأزهري،" تهذيب اللغة " ، تحقيق:إبراهيم الأبياري،دار الكاتب العربي،القاهرة،دون طبعـة ، (1967).

225. شـوقي ضـيف،" مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة الملكـي " ،المطبعـة الأميريـة ببولاق،القاهرة،(1937).

226. الحريري أبو محمد القاسم بن علي ،" درة الغواص في أوهام الخواص " ،وفي آخره شـرح العلامة أحمد شهاب الخفاجي،مطبعة الجوائب،القسطنطينية، طبعة I ، (1299هـ).

227. الفيومي أحمد بن محمد بن علي ،" المصباح المنيـر " ، تحقيـق: خـضر الجواد،مكتبـة لبنان،دون طبعة ، (1987).

228. بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني ،" الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية(مكاتبة)" ، دراسة و تحقيق:رياض بن حسن الخوام،عـالم الكتب،لبنـان، طبعـة I ،(1998).

229. محمد بن عبد المنعم الجوجري ،" شرح شـذور الـذهب " ، تحقيـق:نـواف بـن جـزاء الحارثي،عمادة البحث العلمي(56)،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، طبعة I ،(1424 هـ).

230. فخر الدين قباوة ،" إعراب الجمل وأشباه الجمل " ،دار القلم العربي،حلب،سـوريا، طبعـة V،دون سنة نشر.

231. محمد الخضر حسين ،" دراسات في العربية وتاريخها " ،الناشر:المكتب الإسلامي ومكتبـة دار الفتح ،دمشق ، طبعة II ، (1960).

232. شوقي ضيف،" مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934 - 1984)،" القاهرة،مصر، طبعة I ،(1984).

233. السيوطي،" تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي " ،شرح وتعليق: أبـو عبـد الـرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،دار الكتب العلمية ،بيروت، طبعة I ،(1996).

234. ابن الحاجب، " منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل " ،مطبعة السعادة ،مصر، طبعة I ، (1326 هـ -1905).

235. السجستاني أبو حاتم سهل بن محمد ،" المذكر والمؤنث " ، تحقيق:حاتم صالح الـضامن،دار الفكر ،سوريا،دار الفكر المعاصر،بيروت، طبعة I ، (1997).

236. ابن حزم ،" رسائل ابن حزم الأندلسي " ، تحقيق: إحسان عباس،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، طبعة II ، (1987).

237. الطنطاوي محمد،" نشأة النحو " ، دار المعرف، طبعة II ، (1995).

238. الحريري،" شرح ملحة الإعراب " ، تحقيق:فـائز فـارس، دار الأمـل الأردن، طبعـة I ،(1991).

239. ابن السكيت يعقوب بن إسحاق ،" كتاب الألفاظ " ، تحقيق: فخر الدين قباوة ،مكتبـة لبنـان، طبعة I ،(1998).

240. ابن السكيت، " إصلاح المنطق " ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبـد الـسلام هـارون،دار المعارف،القاهرة، طبعة IV،دون سنة نشر.

241. ابن خالويه،" ليس في كلام العرب " ، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار،مكة المكرمة، طبعة II ،(1979).

242. ابن خالويه ،" الحجة في القـراءات الـسبع " ، تحقيـق:عبـد العـال سـالم مكـرم،دار الشروق،بيروت، طبعة III ، (1973).

243. ابن خالويه الحسين بن أحمد ،" إعراب القراءات السبع وعللها " ، تحقيق:عبد الرحمن بـن سليمان العثيمين ،مكتبة الخانجي،،القاهرة، طبعة I ،(1992).

244. سورة النور.

245. سورة الأحقاف.

246. أبو علي الفارسي،" المسائل المـشكلة(البغـداديات)، " تحقيـق:صـلاح الـدين عبـد الله السنكاوي،إحياء التراث الإسلامي(LI)،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،،مكتبة العاني، بغـداد،دون طبعة ،دون سنة نشر.

247. أبو علي الفارسي،" الإيضاح " ، تحقيق:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، طبعة II، (1996).

248. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة،" المخصص " ، دون محقـق، دار الكتـب العلميـة، بيروت ، دون طبعة، دون سنة نشر.

249. سورة السجدة.

250. ابن جني،" اللمع في العربية " ،تحقيق:سميح أبو مغلي،دار مجدلاوي ،عمـان ،الأردن،دون طبعة ،(1988).

251. سورة الفجر.

252. ابن الشجري ،" أمالي ابن الشجري " ، تحقيق:محمـود محمـد الطناحي،مكتبـة الخـانجي بالقاهرة، طبعة I ، (1992).

253. الأنباري،" أسرار العربية " ، تحقيق:محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية ،بيـروت، طبعة I ، (1997).

254. ابن أم قاسم المرادي ،" الجنى الداني قي حروف المعاني " ، تحقيق:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية بيروت، طبعة I ، (1992).

255. العسقلاني بن حجر،" الدرر الكامنة في أعيان المائـة الثامنـة" ،دون محقـق، دار الجيـل ،بيروت، دون طبعة ،دون سنة نشر.

256. كحالة عمر رضا،" معجم المؤلفين " ،مؤسسة الرسالة، طبعة I ،(1993).

257. الأنصاري ابن هشام ،" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ، تحقيق:عبـد اللطيـف محمـد الخطيب،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- التراث العربي،،الكويت، طبعة I ، (2000).

258. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ،" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ،القـاهرة ،مـصر، طبعة XX، (1280هـ).

259. خالد الأزهري ،" شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني " ، تحقيق:زهران البدراوي،دار المعارف، القاهرة، طبعة II ، (1988).

260. السيوطي،" المطالع السعيدة في شرح الفريدة " ، تحقيق:نبهان ياسين حـسين،دار الرسـالة للطباعة والنشر،بغداد،دون طبعة ،(1977).

261. الحريري ،" ملحة الإعراب " ، تحقيق:السيد بدر الدين النعـساني الحلبي،مطبعـة الـسعادة مصر، طبعة I ، (1907).

262. السيوطي،" قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " ، تحقيق:الشيخ خليل محي الدين الميسر،المكتب الإسلامي،بيروت، طبعة I ،(1985).

263. أبو بكر الزبيدي،" لحن العوام " ، تحقيق:رمضان عبد التواب،مكتبة الخـانجي بالقـاهرة ، طبعة II ،(2000).

264. ابن مكي الصقلي أبو حفص عمـر بـن خلـف ، " تثقيـف اللـسان وتلقـيح الجنـان " ، تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة II ،(1990).

265. ابن الطراوة، ""رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق:حاتم صـالح الضامن،عالم الكتب،بيروت، طبعة II ،(1996).

266. اللخمي محمد بن أحمد بن هشام ،" الفوائد المحصورة في شرح المقصورة " ، تحقيق:أحمـد عبد الغفور عطار،منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت، طبعة I ، (1980).

267. اللخمي ابن هشام ،" المدخل إلى تقويم اللسان " ، تحقيق:حاتم صالح الـضامن،دار البـشائر الإسلامية،بيروت، طبعة I ، (2003).

268. سورة البلد.

269. السهيلي،" أمالي السهيلي في النحو واللغة والحـديث والفقـه " ، تحقيـق:محمـد إبـراهيم البنا،مطبعة السعادة،مصر،دون طبعة ،(1970).

270. ابن خروف أبو الحسن علي بن محمد بن علي ،" تنقـيح الألبـاب فـي شـرح غـوامض الكتاب(شرح كتاب سيبويه)، " تحقيق:خليفة محمد خليفة بديري،منشورات كلية الـدعوة الإسـلامية والحفاظ على التراث الإسلامي،طرابلس ،ليبيا، طبعة I ، (1995).

271. ابن خروف،" شرح جمل الزجاجي(تحقيق ودراسة مـن الأول حتـى بـاب المخاطبـة) "، تحقيق:د،سلوى محمد عمر عرب،سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعها،(XXII)،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، طبعة I ، (1419 هـ).

272. الشلوبين أبو علي ،" التوطئة " ،ت:يوسف أحمد المطوع،دار الكتـب،دون بلـد، طبعـة II ،(1981).

273. ابن عصفور،" الممتع الكبير في التصريف " ، تحقيـق:فخـر الـدين قباوة،مكتبـة لبنـان ناشرون،بيروت،لبنان، طبعة I ، (1996).

274. ابن عصفور،" المقرب " ، تحقيق:أحمد عبد الـستار الجـواري وعبـد الله الجبـوري،دون دار،دون بلد، طبعة I ، (1972).

275. ابن عصفور،" ضرائر الشعر " ، تحقيق:السيد إبراهيم محمد،دار الأندلس،دم، طبعة ا ، (1980).

276. سورة الجن.

277. سورة النمل.

278. أبو جعفر الرعيني ، " اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر " ،إعداد:عبد الله حامد النمري ،إشراف الدكتور:عبد العزيز برهان،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،قسم الدراسات العليا الفرع اللغوي،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية، (1981– 1982).

279. سورة عبس.

280. القاسم(أو أبو القاسم) بن محمد بن سعيد المؤدب ،" دقائق التصريف " ، تحقيق:أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال،مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد،دون طبعة ، (1987).

281. سورة الطلاق.

282. سورة الكوثر.

283. ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات ،" البديع في علم العربية " ، تحقيق:فتحي أحمد علي الدين،مركز إحياء التراث الإسلامي،معهد البحوث العلمية،جامعة أم القرى،مكة المكرمة، وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، طبعة ا ،(1420 هـ).

284. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش،" شرح المفصل " ، تحقيق: مشيخة الأزهر المعمور،إدارة الطباعة المنيرية،مصر،دون طبعة،دون سنة نشر.

285. الأستربادي،" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب " ، تحقيق:يحي بشير مصري،سلسلة نشر الرسائل الجامعية(XV)،عمادة البحث العلمي،إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،وزارة التعليم العالي،المملكة العربية السعودية، القسم الثاني ، طبعة ا ،(1996).

286.سورة الإنسان.